لماذا تصمت الحُمْلَانُ؟

كيف دمرت ديمقراطية النخبة

والليبرالية الجديدة مجتمعنا وأسس حياتنا.


المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

لماذا تصمت الحُمْلَانُ؟

كيف دمرت ديمقراطية النخبة

والليبرالية الجديدة مجتمعنا وأسس حياتنا.

تأليـف: راينر ماوسفيلد

ترجمة: د. مازن المغربي

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٢م

العنوان الأصلي للكتاب:

Warum Schweigen die Lämmer?

الكاتب: Rainer Mausssffld

الناشر: Westend,2015

المترجم: د. مازن المغربي

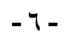
الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراءُ المؤلِّفِ ومواقِفُهُ ولا تعبِّر **(**بالضرورةِ**)** عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها**.**

إهداء

إلى ذكرى

يزن جمعة الشاب الواعد

الذي أُنهيت حياته بطريقة همجية وسط العاصمة.



مقدمة المترجم

صارت كلمة الديمقراطية سلاحاً فعالاً يتم استخدامه لزعزعة استقرار دول ذات سيادة. شهدنا هذا الأمر في بلادنا، ولكن هذا السلاح موجه ضد كل بلد يرفض الانصياع لإملاءات واشنطن بما في ذلك دول كبرى مثل الصين وروسيا. ولكن هل هناك في عواصم الغرب من يهتم بشأن الديمقراطية؟؟؟ في هذا الكتاب عالج الباحث الأكاديمي الألماني راينر ماوسفيلد حقيقة الديمقراطية وكيف تم تفريغ الكلمة من كل معنى ديمقراطي مرتبط بديمقراطية عصر التنوير بمعنى إخضاع السلطة للرقابة الدستورية والمحاسبة. حظي الكتاب باستقبال مميز بين أوساط المثقفين وجرى التركيز على العنوان: لماذا تصمت الحملان؟والمقصود بالحملان شعوب بلدان الديمقراطيات التمثيلية التي تبنت نهج النيوليبرالية المدمر. عالج المؤلف العديد من القضايا المرتبطة بتركيبة السلطة في بلدان الغرب، وكيف نجحت النخب في تحييد الرأي العام وتطويعه مع الحرص على توليد شعور بالرضا عن الوضع القائم. استعرض الكاتب تقنيات التحكم بالرأي وتضليله وبين مدى فاعليتها وأكبر برهان على فاعليتها هو نجاح النخب الحاكمة في ربح الانتخابات على الرغم من الوضع الكارثي الذي قادت إليه سياسات تلك النخب بالتحديد. تضمن الكتاب معلومات قد تشكل صدمة لكل من راهن على تمسك العواصم الغربية بحقوق الإنسان لا سيما لجهة شرعنة التعذيب من خلال صياغة تعبير«أساليب تحقيق خلاقة»، وذكر أمثلة عن التعذيب الذي مارسته القوات

الفرنسية ضد مقاتلي جبهة التحرير الوطني، وعن ممارسات قوى الأمن البريطانية ضد الثوار الإيرلنديين، وانتهاكات الكيان الصهيوني لحقوق الفلسطينيين، لكن كل هذا لا يمكن مقارنته بتحول التعذيب إلى شكل مؤسسة ساهمت في جمعية أطباء النفس الأمريكيين التي تضم ١٥٠ ألف عضواً وتشرف بشكل منهجي على وضع طرق استجواب تنتهي باضمحلال شخصية ضحية الاستجواب خلال مدة تقل عن أسبوع واحد.

د. مازن المغربي

تمهيد

الديمقراطية والحرية. كلمتان حملتا الكثير من الوعود الاجتماعية، ويمكنهما توليد طاقة تغيير هائلة في سبيل تحقيقهما. لكن لم يتبق اليوم إلا ظل باهت من الأماني التي ارتبطت بهما في الماضي، ما الذي حدث؟

لم يسبق قطٌّ فيما مضى أن ارتبطت آمال عريضة بكلمتين فقدتا معنييهما وأفرغتا من محتويهما وتم تزييفهما وإساءة استخدامهما وتسخيرهما في مسار مناقض لهما. فالديمقراطية صارت تعني اليوم في الحقيقة حكم طغمة اقتصادية وسياسية منتخبة ترفض بشكل قطعي كل مساءلة قانونية أو رقابة ديمقراطية في كل القضايا الاجتماعية المركزية، وبشكل خاص في الميدان الاقتصادي، ومن ثمَّ صار معظم تنظيمنا الاجتماعي خارج نطاق الديمقراطية. أما الحرية فصارت تعني اليوم قبل كل شيء حرية المسيطرين على الاقتصاد. ضمن هذا السياق الأوريولي[1] الذي غير محتوى الكلمتين لتحتلا مكانهما الخاطئ في المعجم التاريخي. إذاً من خلال تحوير كلمتين ضلت آمالنا في بناء مجتمع مدني يليق بالبشر، وتحللت وقاربت على الاندثار من الذاكرة الجمعية. ومن خلال ضياع الأحلام التمدنية المرتبطة بهاتين الكلمتين صار من الصعب علينا اليوم الوصول سياسياً إلى بديل يليق بالبشر (ميزان القوى السائد)، والأسوأ من ذلك هو عجزنا عن التفكير في ذلك.

---

(١) (نسبة إلى جورج أورويل في رواية ١٩٨٤ والحديث عن ابتداع لغة جديدة تتجدد معاني مفرداتها تبعاً لتطور الأوضاع: المترجم)

وإذا رغبنا في التعامل مع هذا التطور يجب علينا مجابهة قضايا أساسية في ميدان متنازع عليه مدركة دائماً التي لا يمكننا الهروب منها. وعندما ننظر إلى الواقع الاجتماعي عبر عدسات مصالحنا الشخصية سنكتشف صورة مغايرة وسنستخلص نتائج مختلفة مقارنة مع محاولة الانطلاق من وجهة نظر غير شخصية، قابلة للتعميم، تسترشد بمشاركة تفاعلية من مجتمعنا، تستلهم التنوير على قاعدة مبادئ الحرية والمساواة والمصلحة العامة.

فيما يتعلق بميدان النزاع، وحتى إن كان يبدو عصياً على الحل، يجب أن نكون واضحين إن أردنا مشاركة وجهات نظر مختلفة حول الواقع الاجتماعي، الذي يفترض بالنهاية أنه ليس سرمدياً، من خلال مختلف وجهات النظر. لذلك من المفيد أولاً أن نلقي نظرة على هذه العلاقة المنظورية لرؤيتنا الاجتماعية للعالم، نظراً لأنه في الفصول الآتية التي سنعرضها ثمة احتمالات كثيرة في أن يكون من الصعب التوفيق بين العديد منها وخبراتنا الاجتماعية الشخصية ووجهة النظر العامة.

إن الكيفية التي نختبر بها العالم هي أمر مرتبط حتماً بتموضعنا فيه وبالمنظور الذي ننظر عبره. وهذا ينطبق أيضاً بشكل خاص على العالم الاجتماعي. إن الطريق التي نستخدمها للحكم على المجتمع مرتبطة بجملة من الجوانب التي ننطلق منها لمراقبة العالم مثل وجهة النظر، وموقعنا، والجغرافية والتاريخ وما هو اجتماعي أو روحي. إن اتساع وجهات النظر المتعلقة بالعالم الاجتماعي يكاد يكون غير محدود.

فنحن على الأقل نتشارك الموقع التاريخي، وإلى حد بعيد الموقع الجغرافي، ولهذا تحرص هيئات التنشئة الاجتماعية على أن نتشارك أيضاً في وجهات نظر

روحية حول العالم الاجتماعي. وهذا يؤدي إلى تضييق آفاق وجهات النظر المحتملة وإلى إنشاء أرضية مشتركة لآفاقنا المتعلقة بالعالم الاجتماعي.

ويتم رسم صورة، تختلف نسبة تشاركنا فيها، حول الواقع الاجتماعي بخطوط عريضة، إذ إن واقعنا المعيشي الخاص يتحدد بحقيقة أننا نعيش في زمن يتصف بسمات حضارية نشأت على مدى مسار حضاري طويل ومفعم بالعنف. إن الموقع الذي نراقب منه العالم هو مكان لم يشهد حرباً ولا مجاعة منذ أكثر من ٧٠ عاماً. وهو مكان يوفر لمعظم الناس مستوى حياة أعلى بكثير مما عاشه الآباء والأجداد. هو مكان تم تحديد نظامه الاجتماعي من خلال دولة قانون ديمقراطية تضمن حرية الرأي، وتحمي حقوق المواطنين، وتحرص على حقوق الإنسان، وتضفي على حياتنا الاجتماعية الاستقرار والأمان.

ومن خلال هذا المنظور يتوفر لدينا، إذا توخينا الحقيقة، ما يكفي من الأسباب للشعور بالرضا عن مستوى تطور مجتمعنا. وكذلك هو الأمر عندما نطلق من منظور تاريخي أوسع حيث تبدو الأمور بالنسبة إلينا مليئة بالمزايا. إن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد حرر فئات واسعة من الشعب من الجوع والبؤس. وخلال المئة وخمسين عام المنصرمة وحدها أسهمت الثورة الصناعية، ومكننة وتصنيع الزراعة، والإمكانيات التقنية لتربية قطعان ضخمة من الحيوانات وتقدم التكنولوجيا الحيوية، وعولمة الصناعة الزراعية وصناعة المواد الغذائية، وتطور الطب وتوفير التكنولوجيا الصيدلانية والطبية، في رفع متوسط العمر المتوقع ومستوى الحياة إلى حد بعيد غير مسبوق.

أدت كل تلك الإنجازات إلى توفير رخاء عام وإلى نشر التقدم التقني في جميع مجالات الحياة إن كان هذا على صعيد التغذية، أم الاتصالات، أو القدرة على التنقل أو في ميدان الصحة وهي أمور كانت بالنسبة للأجيال السابقة بمثابة

الأحلام. ومن خلال توفر إمكانيات الاستهلاك العام ومن خلال صناعة الترفيه التي تخترق حياتنا اليومية تحققت إمكانية جعل العمل المنفرد(1) محمولاً وكبح الاضطرابات الاجتماعية. كما حُقِّق تقدم على المستوى الدولي في ما يتعلق بالعلاقات بين الدول. فبعد الحرب العالمية الثانية أُسِّست منظمة الأمم المتحدة بهدف ضمان السلام في العالم بشكلٍ دائم. وقد عُبِّر عن هذا الهدف في ميثاق الأمم المتحدة من خلال النص على حظر اللجوء إلى العنف بشكل عام ومنع كل الدول من شن حروب عدوانية. وأقيمت محكمة العدل الدولية في لاهاي بوصفها أعلى هيئة قانونية مرتبطة بالأمم المتحدة. كما سُخِّر حقوق الشعوب والقانون الدولي لضمان السلم والديمقراطية وتطوير حقوق الإنسان.

إذاً تمكّنا من إنجاز الكثير على صعيد تاريخ التمدن ولدينا ما يكفي من الأسباب للاحتفاء بمنجزات مجتمعنا الغربي الحضارية. فمن بين كل أشكال التنظيم الاجتماعي التي حققت السلام والاستقرار تبين من وجهة نظرنا أنه قد تم المحافظة بشكل جلي على الربط بين الرأسمالية والديمقراطية على الرغم من كل المشاكل. ومن الطبيعي أن ندرك أنه بغض النظر عن كل خطوات التقدم ما تزال هناك الكثير من المشاكل الصعبة التي تواجهنا في كلِّ المجالات. لكن وعلى الرغم من واقع أن الإنسان، وفق تعبير كانط، مصنوع من غصن معوج، ومن ثمَّ لا يمكن تقويمه وعلى الرغم من واقع أن تعقيدات العالم ومقتضياته لا يدعنا نتوقع حلولاً مثالية لكننا قادرون، بفضل التقدم التقني وبفضل تحسين أداء منظمات المجتمع وتحسين تصميم الأسواق التجارية، على مواجهة المشاكل الخطيرة التي تبرز.

---

(1) (المستلب: في إشارة إلى ظاهرة الاستلاب التي تسم علاقة العامل بنتيجة عمله القائم على تجزئة عملية الإنتاج إلى خطوات محددة بسيطة: المترجم).

نحن، وبشكل واضح، نعيش في مكان مميز وفي زمن، يمكن وصف الإنسان فيه بأنه محظوظ بالاعتماد على المقاييس التاريخية الكبرى. لكن لن يكون الجميع مستعدين للانضمام إلى جوقة الرضا عن الذات.

سيكون هناك البعض من الأغلبية المفترضة التي تعيش على هذا الكوكب، إن كان هناك أساساً من يهتم لسماعهم، الذين سيصرحون بأن «نحن» المقصودة لا تشملهم. وبأن «نحن» القائمة على مثل وجهة النظر المشتركة هذه، تستحق أن تتم دراستها بشكل أدق. ومن وجهة نظر تاريخية أوسع، كما هي الحال مع وجهة نظر ذات مقاييس شاملة يمكننا القول إننا من عداد الفائزين والمستفيدين من النظام العالمي القائم. لكن وكما كان عليه الحال في كل العصور يرفض المنتصرون والفائزون والمستفيدون من هذا النظام العالمي هذا ولا يكتفون بمدحه، بل يرون العالم بأسره منظم بشكل كامل ويحملون الخاسرين بالذات مسؤولية ما آل إليه وضعهم. كما أنهم يرفضون أن ينظروا بعين التفاؤل إلى مستقبل نظام مجتمعي هم المستفيدون منه. لكن الأمور تبدو مختلفة تماماً من وجهة نظر الخاسرين في نظام اجتماعي ومن وجهة نظر ضحاياه مقارنة مع وجهة النظر التي تنطلق «نحن» منها. إن الموقع الجغرافي المختلف أو الموقع الاجتماعي الذي قد لا يبعد كثيراً على صعيد المسافة لكنه في واقع الأمر ناء كما لو كان في قارة أخرى أو في عصر آخر، يكفي لرؤية صورة مختلفة بشكل أساسي.

ففي واقع الأمر لدينا حرب وإرهاب، ولدينا قمع وعنف علني، وجوع، ولدينا تصحر بيئي نتيجة الاستغلال المفرط للموارد ونهبها، ولدينا رق وتعذيب لكننا أبعدناها عن محيط حياتنا. لكن حين نفكر في الأمر حول الأسس الذي يقوم عليها شكل حياتنا، يفترض بنا أن نعي الأمر ونقر بأنه

قائم على علاقات تسعى، دون رادع، لجني المكاسب. نحن لم نقض على هذه العلاقات لكننا وللأسف قمنا بإبعادها إلى مكان آخر في العالم وهي لم تعد تظهر في وعينا. لقد أصبحت غير مرئية على الصعيد الأخلاقي ونحن بالأساس لا نشعر بالمسؤولية عنها.

من الواضح أن هناك مجالاً واسعاً لوجهات نظر متعددة في ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية. إن وجهة النظر التي ننطلق منها لرؤية الواقع الاجتماعي تحدد اختيارنا للوقائع وتحديد وزنها كما تحدد الاستنتاجات التي نستخلصها منها. وفي كل حالة نستمتع نحن عند الحكم على وضعنا الخاص وعند الحكم على الارتباطات الكبرى.

إذ إننا جزء لا يتجزأ منها ونحظى بامتياز امتلاك قدر من حرية التفكير في الحكم على وضعنا وفي تقييم أسباب ما ننعم به. وبغض النظر عن كيفية تقييم المرء للأمور لكننا «نحن» الرابحون والمستفيدون من علاقات القوة والاقتصاد القائمة. ما هي وجهات النظر التي تبقى للخاسرين ولضحايا النظام الاجتماعي؟ إن وضعية الضحية تفرض أن تكون وجهة النظر هذه مولدة للرعب ومفعمة بالخوف. في ما يتعلق بضحايا الجوع والتعذيب، الذين يهدد الخطر حياتهم المادية والنفسية ولا يتبقى أمامهم أكثر من تجربة وحيز تفكير الضحية. وبالأصل فإن «نحن» لا تشمل الضحايا بل أولئك الذين يعرفون كيف يستفيدون من مزايا نظام السلطة والاقتصاد القائم.

لا يمكن أن يندرج في عداد «نحن»، أو لا يرغب في ذلك كل من:

مجموع ضحايا النظام الاقتصادي «الخاص بنا» الذين لم يعد من الممكن إحصاء أعدادهم. إن جان زيغلر الذي شغل بين ٢٠٠٠-٢٠٠٨ منصب

مبعوث الأمم المتحدة الخاص لشؤون الحق في الوصول إلى الغذاء، قدر عدد من قتلهم نظامنا الاقتصادي بأكثر من ٥٠ مليون ضحية سنوياً. وما من نظام اجتماعي آخر، على مدى التاريخ، اقترف فعلاً مماثلاً لما قام به النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد.

و تشمل قائمة غير الراغبين بالاندراج تحت يافطة «نحن» ما يزيد على ٨٠٠ مليون من البشر يمثلون أكثر من عشر سكان العالم ممن يعانون سوء التغذية، ويموت منهم أكثر من ٣٠ مليون سنوياً بما يقارب معدل ١٠٠ ألف يومياً (على الرغم من أن مستوى تطور الزراعة اليوم وفق تقرير منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة قادر على توفير الغذاء لقرابة ١٢ مليار شخص دون مشاكل أي ما يقارب ضعف سكان العالم). وكذلك ما يزيد على مليار ممن يعيشون على حافة مقومات البقاء.

وأكثر من ١٢ مليون شخص في ألمانيا من المهددين بالفقر ومن ثم مستبعدون عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية العادية. إن خمس مجموع الأطفال يترعرع بشكلٍ دائم في وسط نمط من الفقر المدقع. ولا يبدو الوضع مختلفاً في البلدان الأخرى المسماة صناعية أو في الدول الدستورية.

وكذلك أولئك الذين لا يتم إدخالهم في الحساب مثل مئات ملايين من «غير النافعين» و«الفائضين» الذين لا يدخلون في عداد المستهلكين أو القادرين على الادخار والذين يتم إخراجهم إلى هامش المجتمع المنضبط.

وأكثر من ٤٠ مليون شخص من ضحايا الأشكال المعاصرة للرق، وكذلك أكثر من ستة ملايين شخص ممن يموتون سنوياً نتيجة لتداعيات تخريب البيئة.

والمدنيون ضحايا القنابل التي نقوم «نحن» أعضاء المجتمع الغربي المحترم بإلقائها على بلدان أخرى بحجة «الدفاع عن النفس» و«دعم الديمقراطية». «ففي عام ٢٠١٦ وحده وهو العام الأخير من ولاية أوباما تم قصف بلدان إسلامية بمجموعة من القنابل بلغ عددها ٢٦ ألف و١٧١ قنبلة (وكل قنبلة لها سجل تفصيلي في معهد أبحاث القوى الجوية يتضمن ساعة ومكان القصف)... ويقدر عدد المدنيين الذين قتلوا نتيجة العمليات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، اعتماداً على قاعدة البيانات والمعايير الأساسية المعتمدة، بين ٨-٣٠ مليون. كما أن ضحايا حربنا ضد الإرهاب غير محدودة الزمان والمكان وصلت حتى الآن في العراق وأفغانستان وباكستان فقط إلى ما يقارب ٣,١ مليون ضحية».

وكذلك ضحايا حروبنا الاقتصادية والمالية ضد الحكومات التي لا نحبها والتي تتخذ شكل عقوبات.

إن قائمة أولئك الذين لا ينتمون، أو لا يرغبون بالانتماء إلى فئة «نحن» يمكن أن تطول دون نهاية. إن كل ضحايا وتداعيات نظام العنف والنظام الاقتصادي التابع لنا «نحن» غائبون عملياً عن الوعي العام وعن وسائل الإعلام، وفي حال ظهورهم فإن ذلك لا يتعدى عرضهم بوصفهم حقائق جافة. إن محدودية حضورهم العلني يعكس الشعور السائد حول عدم مسؤوليتنا حيث لا يمكن للمرء تحميلنا مسؤولية الجرائم التي اقترفها قادتنا المنتخبون ديمقراطياً.

ومن جهة أخرى لا يمكن إلقاء مسؤولية تداعيات ما حصل علينا وحدنا، بل هي تداعيات يتحمل مسؤوليتها أنفسهم من مستهم، أو هي

تداعيات ناتجة عن معطيات طبيعية ومسارات قسرية أو قوانين الطبيعة في عالم معقد. وهكذا يفرض على الضحايا، من قبل الفاعلين، تحميلهم هم بالذات مسؤولية وضعهم بوصفهم ضحايا والتاريخ لا يكف أبداً عن سلب المهزومين حقوقهم لصالح المنتصرين.

وتتعلق بوجهة النظر هذه مسألة الحكم على واقع إنجازاتنا الحضارية المتعلقة بضمان السلم الداخلي والخارجي، وكذلك ضمان واقع الديمقراطية وواقع حق الشعوب. وهنا أيضاً يكفي تغيير الموقع الذي تتم منه معاينة الوضع لنكتشف الحقيقة المختبئة خلف البلاغة السياسية وخلف الأحكام الإيديولوجية المسبقة. ففي الواقع لم يتبق في المجتمع القائم من الديمقراطية، التي ولدت في ما مضى آمال كبيرة لتقرير المصير السياسي ولضمان السلم الداخلي والخارجي، سوى بقايا شكلية. لقد تم مسخ الديمقراطية لتصبح استعراضاً دورياً عبر الانتخابات تتيح للشعب انتخاب فئة من «أطياف النخب». لقد تم استبدال الديمقراطية الحقيقية بوهم الديمقراطية، كما تم استبدال النقاش العام الحر بإدارة الرأي وإدارة السخط، وجرى استبدال المثال الأعلى للمواطنين الناضجين بمثال أعلى ليبرالي جديد للمستهلك غير المبالي سياسياً. ولم يبقَ من الآمال المرتبطة بمفهومي الديمقراطية والحرية سوى عبارات جوفاء لوعود كاذبة يبذلها الأقوياء، تسمح بالتلاعب بفعالية بوعي الأغلبية الخاضعة للسلطة.

وبدوره تحول حق الشعوب اليوم إلى حد بعيد إلى أداة في يد السلطة السياسية الخفية. ويحرص المجتمع الغربي، الذي أعلن بذاته أنه محترم، على التعبير العلني عن قناعته التي تقارب القناعة الدينية في فاعلية العنف ونجاعة

القنابل والتدمير، والطائرات الموجهة، والتعذيب ودعم الجماعات الإرهابية، والخنق الاقتصادي، وغيرها من أشكال العنف بغرض إضفاء صفة المطلق على العنف الذي تنتشر تداعياته في سائر أرجاء الكوكب.

لم يكد يبقى من الآمال التي ارتبطت بالماضي بالديمقراطية وحق الشعوب سوى ذكرى تاريخية. وبصورة أقوى تم تغطية السكان في الخطاب السياسي بخطاب الديمقراطية والقانون الدولي إذ حاول الأقوياء اقتصادياً أو عسكرياً كسب تأييد أو نيل تسامح مع ممارساتهم السياسية.

ونقصد الآمال بتحقيق احتواء، حضاري المحتوى، للسلطة ولعلاقات العنف. ولهذا يتم التركيز بقوة في الخطاب السياسي بهدف إقناع الشعب بالديمقراطية وبالبلاغة الخطابية حول حق الشعوب، وكسب موافقة الشعب أو تغاضيه عن لجوء الطرف القوي سياسياً أو عسكرياً لممارسات قائمة على العنف في إطار السياسة الواقعية. ففي السياسة الواقعية تم منذ زمن طويل الاعتراف مجدداً بحق الأقوى. فبعد مئتي عام على التنوير، الذي نتباهى به بشدة في الخطاب السياسي ترانا نعيش في عصر المناهضة الجذرية للتنوير. وفي الوقت نفسه يتراجع من هم الأقوى دون تردد عن التنوير لما تقتضي مصالحهم ذلك، ويسعون لتأكيد تفوقهم الحضاري المفترض على من يعتبرونهم أعداء.

إذن كل ما يتعلق بالمنظور الذي ننطلق منه وكل ما نراه مرتبط بوجهة النظر التي ننطلق منها. وكذلك الأمر بالنسبة لما نريد رؤيته بل بشكل أقوى بالنسبة لما لا نريد رؤيته. ويحدث هذا أيضاً حين تتعلق الاستنتاجات التي نستخلصها مما نراه ونجربه ونعرفه أو التي نكون على استعداد لاستخلاصها، بالمنظور الذي نرى من خلاله. لا يقتصر الأمر على المنظور المرتبط بالموقع

الجغرافي والاجتماعي الذي نعيش فيه والعصر الذي نعيش فيه. كما أن نظرتنا إلى العالم ترتبط بالمنظور الروحي التي نرنو من خلاله إلى العالم. كما ترتبط (نظرتنا) أيضاً بتجاربنا الخاصة - مباشرة كانت أم غير مباشرة-، وبتنشئِتنا الاجتماعية، وأعرافنا وأحكامنا المسبقة، وبمخاوفنا وهمومنا، وبصور المجتمع والأحكام المسبقة لدى الفئة التي نشعر بالانتماء إليها، وبالصورة التي نمتلكها عن أنفسنا وعن دورنا في العالم.

كل هذا يحمل معه تعددية شديدة التنوع من وجهات النظر حول العلاقات الاجتماعية وهي تعددية يمكن أن تدخل إلى مجالات توتر جدي. هنا نحتاج إلى ممارسة إجراءات سياسية لضمان السلم الداخلي، بهدف تخفيف حدة التوتر. إن الحرص على الربط بين تعددية المصالح التي كثيراً ما تكون غير متوافقة وبين المنظورات المختلفة بشكل سلمي هو دليل مباشر على الفكرة الموجهة للتنوير. ويتمثل المبدأ الأساسي للتنوير في توفير حقوق إجرائية متماثلة على الرغم من تباين المصالح. وضمن هذا السياق تحرص الفكرة الريادية للتنوير على إجراءات تؤدي إلى الوصول إلى توافق لا يستند فقط إلى قاعدة الأغلبية بل يتحمل فاتورة هذه التعددية. أما النقاش حول هذا الموضوع وكيف يمكن التوفيق بين المصالح الخاصة فيتم في نظام ديمقراطي من خلال النقاش العام الذي يتيح للجميع وبشكل متساو إمكانية التحاور حول مصالحهم الخاصة المتنوعة. إن الآلية المركزية للوصول إلى توافق ديمقراطي تستند بشكل أساسي وبنيوي إلى مبدأ التساوي.

لكن ديمقراطية النخب تقوم بخرق مبدأ المساواة هذا وتعارضه. ففي ديمقراطية النخب يتعلق الأمر بعناصر ديمقراطية شكلية يتم بشكل منهجي

خفضها إلى الحدود الدنيا. وعلى الرغم من هذا التحجيم الديمقراطي لا تكون العناصر الديمقراطية، من وجهة نظر مراكز السلطة الاقتصادية والسياسية القائمة، خالية بالضرورة من المخاطر بالقدر المطلوب. وبهدف ضمان وضعها تقوم نخب السلطة بتحصين نفسها ضد التطلعات الديمقراطية. وتتمثل نقطة الضعف في النقاش العام - وبشكل خاص خلال الانتخابات الدورية - التي يمكن أن تتضمن أثراً يهدد الاستقرار. كيف يمكن التحكم ديمقراطياً بهذه المخاطر في إطار نظام ديمقراطية النخب وضبطها في أدنى مستوى ممكن؟ عندما يتم إلغاء بقايا العناصر الديمقراطية يصبح من غير الممكن الحفاظ على الخطاب الديمقراطي الضروري لمنع ثورة إذ إن حيز النقاش العام والانتخابات الدورية هما من الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها في ما يتعلق بوهم الديمقراطية المجرد. وعندما ترغب مراكز السلطة الحقيقية بالمحافظة عليها ستحتاج إلى طرق مناسبة لضمان الاستقرار تكون في نظرها خالية من المخاطر.

وخلال العقود المنصرمة قام الممسكون بالسلطة ببذل جهدٍ كبير لتطوير طريق جديد لضمان الاستقرار من خلال منع تعزيز ما تبقى من عناصر ديمقراطية المحفوف بالمخاطر. ويندرج بشكلٍ خاص في هذا الإطار طرق جديدة منهجية لتنظيم السلطة بالإضافة إلى الطرق السيكولوجية للتلاعب بالوعي. وتعود جذور هذه التطورات إلى سنوات كثيرة مضت لكن تم خلال العقود الأخيرة تسريعها وتعزيز أسسها المؤسساتية. إن عملية التحول الاجتماعي المخطط له والمرتبطة بهذه التطورات يعادل في تأثيره في ما يتعلق بأسس التنظيم الاجتماعي «ثورة من الأعلى» أي ثورة تفرض المشروع الاقتصادي للنخب وتخدم توسيع وترسيخ مصالحها. وتستند عملية التحول المرافقة لهذه الثورة إلى دعامتين.

تتعلق الركيزة الأولى لهذا التحول الاجتماعي بتعزيز الطابع المجرد لشكل تنظيم السلطة بصورة مستمرة، وعملية تشظية السلطة بحيث لا يتمكن انزعاج، أو سخط أو غضب الخاضعين للسلطة من العثور بعد ذلك على أهداف فعالة سياسياً وملموسة بحيث تعجز رغبة الشعب في التغيير عن الوصول إلى طرف مستقبل بين صفوف صانعو القرار الفعليُّون.

ويتم تنفيذ عملية التحويل بخطوات خفية متدرجة بحيث لا يلحظها الناس، ويجري هذا عبر هياكل مؤسساتية ودستورية مناسبة تضمن استقرار علاقات القوة، وتؤمن عملية إعادة توزيع مستمرة بحيث تنتفي إمكانية عكسها. ويتطلب هذا إلغاء الهياكل الديمقراطية التي تم إنجازها بجهد على مدى التاريخ أو التضييق عليها بحيث يتم تحديد فاعليتها. كما يتطلب هذا تطوير القوانين الداخلية والقوانين بين الدول باستمرار بحيث تتوفر لدى مراكز السلطة الاقتصادية والسياسية أطر قانونية لفرض مصالحها بشكلٍ استبدادي لكن مشرعن. ويجب، على الخصوص، إنجاز هذا الإطار القانوني بحيث يوفر إمكانية تحويل السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية، وأن يضع إطار قانوني لآلية إعادة التوزيع المرجوة بحيث لا يمكن إلغاؤُها ديمقراطياً بالاستناد إلى الإمكانيات الضئيلة المتبقية. ولن يقتصر موضوع الإطار القانوني على شرعنة الجريمة المنظمة التي تمارسها الطبقة المالكة بل سيرسخها وسيحصنها في وجه أي هجمات ديمقراطية محتملة.

أما الركيزة الثانية فتتمثل بتطوير تقنيات راقية وشديدة الفعالية تتيح إمكانية التلاعب بشكلٍ ملائم بوعي الخاضعين للسلطة. ويجب ألا يدرك الخاضعون للسلطة أبداً أن هناك مراكز سلطة مستترة خلف الصور التي يروجها الإعلام عن السلطة الخاضعة لرقابة ديمقراطية.

إن أهم الأهداف يتمثل في تحييد إرادة التغيير لدى الشعب أو ربطها بهدف سياسي غير منطقي. وبهدف الوصول إلى هذا بأفضل وأمتن وسيلة تقوم تقنيات التلاعب باستهداف ما هو أبعد من الرأي السياسي، إذ يتم استهداف تشكيلة تغطي كل المناحي التي تؤثر في حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية كما تستهدف شكل حياتنا الفردية. وهي تهدف، إن جاز القول، إلى إنجاز «إنسان جديد» تنحصر حياته الاجتماعية في دور المستهلك العازف عن السياسة. ومن ثمَّ تكون هذه المجتمعات استبدادية وفق رأي أحد أكبر دعاة الديمقراطية شلدون وولين صاحب الرأي السديد لما تحدث عن «شمولية معكوسة»، وهو شكل جديد من الشمولية لا ينظر إليه الشعب بوصفه شموليةً.

إن هذه التقنيات قد سبق تطويرها منذ قرابة مئة عام وثمة مثابرة على تطويرها باستمرار بجهدٍ كبير وبمشاركة علوم الاجتماع المرتبطة بشكل وثيق بعملية توفير طرق التحكم الاجتماعي. وثمة عنصر مركزي في تقنيات التلاعب بوعي الشعب يتمثل في إنجاز إيديولوجيات مناسبة لا يكون محتواها الإيديولوجي مرئياً من قبل الناس ومن ثمَّ لا تولد حيز للتساؤلات، بل تظهر الدلالات المشتركة لكل تجارب الأفراد. ويتكون ركن هذه الإيديولوجية التي تطورت خلال المئة عام المنصرمة وتوجت بالليبرالية الجديدة من إيديولوجية قائمة على (الخبرة والتجربة) هي «ديمقراطية النخب الرأسمالية» التي توفر للنخب صاحبة الكفاءة المهتمة بالمصلحة العامة إمكانية التحكم بالثروة العامة بالوسائط الأشد فعالية. وثمة مجالات واسعة من الفلسفة السياسية ومن علم الاجتماع تتشارك، بشكل معلن أو مضمر، مع هذه الإيديولوجية ومع أسسها بهدف تقويض آليات دفاعنا الذاتية الطليعة ضد الهيمنة / السيطرة الغربية.

إن مساري التطور مسخران لجعل السلطة عصية على التحديد، ومن ثمَّ جعلها غير ملحوظة بهدف تقويض آليات دفاعنا الذاتية الطبيعية ضد الهيمنة الفكرية الغربية. وهذان المساران يسمان الأشكال الحديثة من ديمقراطية النخب الرأسمالية الحالية ويمكننا تطوير إستراتيجيات مقاومة، لها أمل في النجاح، ضد السلطة القائمة وضد نظام العنف، فقط عندما نفهم هذا النمط الجديد من تنظيم السلطة. وهذا ينطبق على تقنيات التلاعب التي تستخدم المستهدفة لعقولنا لخدمة أغراض سياسية.

إن كل المساهمات في هذه المجموعة من المقالات تدور حول موضوع الديمقراطية، وحول الإستراتيجيات والمناهج الكابحة للديمقراطية، وتقويض الديمقراطية وإدارة الديمقراطية بالإضافة إلى الطرق التي تستخدم لجعل كل هذه العمليات، إلى الحد الأقصى الممكن، غير ملحوظة من قبل الناس. ومن خلال هذه المواضيع المشتركة يوجد تداخلات بين فصول الكتاب لا يمكن تفاديها، لكن هذا يوفر ميزة حيث يمكن قراءة كل فصل بشكل منفصل، ومن خلال تضمين مجموع القضايا الأساسية عبر مقاربة وسياق يتصفان بالتنوّع. وربما أسهم هذا في توفير فهم أفضل.

إن القضايا والمواضيع السياسية التي ستعرضها هذه المساهمات تتصف بشكل أساسي بطبيعتها البدائية (بوصفها أموراً قريبة من البداهة) والدخول في مناظرة حولها ممكن لكل فرد بالاستناد إلى تصميم مجتمعنا حيث لا تحتاج لمعرفة متخصصة حتى لما تكون القضايا التي يتم التعرض لها ذات طابع مجرد أحياناً.

من نافل القول أنه في مجتمع يتصف بدرجة عالية من التباين يتطلب التعامل مع كل القضايا المهمة المتعلقة بتنظيم المجتمع معرفة تخصصية. ومع

ذلك فيما يتعلق بالقرارات السياسية وبالتجارة تستند القضايا الأساسية ذات الطبيعة الاجتماعية العامة إلى أساس كشف مثل هذه القضايا التي نحن مُهَيَّؤُون، بطبيعة تكويننا، لمناقشتها وهذه هي الفكرة المركزية التي تمثل قاعدة الديمقراطية.

إن علاقة التوتر النفسية الداخلية - التي سبق ذكرها - بين وجهة النظر الشخصية التي تحددها مصالح خاصة وبين وجهة نظر قابلة للتعميم وفق مفهوم التنوير تسمو على الموقف الشخصي ومرتبطة بمصالح اجتماعية وبيئية مشتركة لضمان السلام الداخلي والخارجي ستكون ضمن الاهتمامات التي يتناولها هذا الكتاب. وإذا رغبنا بالمشاركة في الوصول إلى توافق ديمقراطي فيجدر بنا تحمل هذه العلاقة المتوترة والتعامل معها كما يجب علينا اتخاذ قرار واعٍ باستثمار هذا التعامل وعندها تصبح هذه العلاقة المتوترة مصدراً منتجاً في العمل السياسي.

إن العمل السياسي التحرري يواجه في ظل الليبرالية الجديدة، على ما يبدو، تحدياتٍ ضخمةً بشكل مميز. إذ إن الليبرالية الجديدة تمتلك مرونة غير محدودة وقدرة على التأقلم عندما تقتضي الحاجة لضمان استمرارها عند تغير المعطيات الخارجية. ويعود الفضل في قدرتها على التعلم والتأقلم إلى الإمكانية التي تحوز عليها لشراء النفوس المطلوبة بفضل خزانات الفكر والجامعات. وهكذا تمكنت الليبرالية الجديدة حتى الآن من تحييد الإستراتيجيات المحلية الناجحة للنضال الاجتماعي بسرعة، عبر شق الحركات التحررية وتفكيكها أو تطويعها وهذا يعني فرض منطق السوق الاقتصادي على كل الجوانب الاجتماعية. وصارت الليبرالية الجديدة بهذه الطريقة في موقع يتيح لها حتى احتواء المعارضة واستخدامها لفرض استقرارها.

وتواجه الحركات التحررية هنا مهمة إظهار قدرة هائلة على التأقلم والتعلم في تطوير إستراتيجيات ملائمة. ونظراً لمحصلة علاقتي القوة والعنف وما يرافقهما من خلل هائل في الموازين بين ممارسي السلطة والخاضعين لها نكون نحن، بوصفنا أفراداً، عاجزين بكل ما في هذا التعبير من معنى ولا نستطيع الحد من هذا الخلل الكبير أو إنهاءَه أحياناً إلا بالأفعال التضامنية. ويجب إدراج هذه الأفعال المجتمعية في إطار متكامل وله معنى كما يجب أن تسترشد هذه الأفعال بأسلوب يمنحها التماسك والقدرة على المقاومة وإلا بقيت أفعالاً عابرة بلا تأثير سياسي في مواجهة استقرار وترسيخ علاقات القوة القائمة. وتتمثل الخطوة الأولى الضرورية في تطوير إستراتيجيات تحررية بتجاوز عملية إبعاد الناس عن السياسة التي يتم تنفيذها بطريقة منهجية. ويجب علينا، ثانياً، استعادة ذاكرتنا الاجتماعية الجمعية التي تم بعثرتها بشكلٍ مقصود. ونحن نمتلك أولاً كنزاً هائلاً لا يقدر بثمن من الأفكار النظرية التي يمكن على أساسها تنظيم التجارب السياسية وصياغة الأهداف السياسية بخطوطها العامة وكذلك تفاصيلها. كما أننا نحوز مجموعة ضخمة من الأدوات المجربة عدداً من المرات تاريخياً من الإيديولوجيات النقدية لمناهج التفكير كما أنه بحوزتنا مجموعة أكبر من إستراتيجيات العمل السياسي الفعالة التي يجب استخدامها وتوسيعها وملاءمتها مع نمط تنظيم السلطة القائمة.

وطالما بقينا معزولين عن التراث الضخم للحركات التحررية فلن نمتلك أبداً فرصة لترتيب كل تجاربنا السياسية اليومية وفق سياق متماسك، ولا لاكتشاف منطق آليات العمل المختبئة خلف الحوادث اليومية التي نخدع بتعددها، ومن ثَمَّ نعجز عن استخلاص التداعيات المناسبة لتجاربنا. وهنا لن نقدم تعليمات للعمل ولن نطرح موقفاً استبدادياً. كما أن الفصول التالية لا تتضمن تعليمات عمل

ملموسة أو إستراتيجيات، وهذا من غير الممكن في الواقع، حول كيف يمكن بنجاح الانتقال من الوضع الاجتماعي القائم إلى مجتمع يليق بالبشر. ولا يمكن الوصول إلى خيارات الحل لتحديد الممارسات السياسية إلا من «الأسفل» حيث يتم تطويرها بعمل مشترك بحيث تكون ملائمة للمعطيات الظرفية. وفي الواقع يتوفر حيزٍ كافٍ للعمل السياسي، والتاريخ مفتوح وهو كالعادة مرتبط بما يريده المرء. والتاريخ في نهاية المطاف هو ما نقوم به جميعنا إن كان هذا من خلال إرادة تغيير نشطة، أو من خلال المعاناة أو من خلال الموافقة الصامتة، أو من خلال عدم الاكتراث والعزوف عن السياسة. إن الأمر مرتبط أساساً بأهدافنا، وبعزيمتنا وبتصميمنا على طريقة تحديد شكل مستقبلنا.

ثمة بعض الملاحظات الأخرى حول تأليف هذا الكتاب. لقد تمت كتابة الفصول في سياق تقارير تتعلق بمواضيع سياسية اجتماعية. فيما يخص مجال عملي العلمي القائم على القضايا النظرية الأساسية في ميدان البحث في الإدراك والمعرفة. ويتمثل الرابط بين مختلف الفصول بالمنظور السياسي لموضوع الديمقراطية حيث سعت المساهمات لمقاربة هذا الموضوع من خلال موقف جذري في ديمقراطيته. ويمكن العثور في هذه الكتابات على تأثير متنوع لتقاليد الديمقراطية الراديكالية الضخمة ويتوجب علينا هنا التعبير عن امتناني لأعمال نعوم شومسكي وإنغيبورغة ماوسفيلد. لقد أثر نعوم شومسكي - والتقاليد الثقافية المترسخ فيها - تأثيراً كبيراً في أفكاري في مجال علوم المعرفة وكذلك في المجال السياسي.

أما إنغيبورغ ماوسفيلد التي، للأسف، لم أطلع على أعمالها إلا مؤخراً. فتستند كتاباتها على قاعدة مقاربة ديمقراطية راديكالية للتنوير بعمق مدروس بعناية وبحزم وتماسك بهدف إضفاء القاسم الديمقراطي على الديمقراطية.

وهي دافعت دون كلل وبلا هوادة عن حماية الحق الطبيعي للبشر في الحرية في مواجهة الدولة، كل أجهزة الدولة من خلال رفض متأصل للاستبداد وطرحت مبادئ إجرائية لحل المشاكل تحرص على تعدد وتنوع المصالح الاجتماعية.

إن مجموعة المساهمات هذه التي تطرقت لجميع هذه المواضيع، التي لم يكن مخطط لها لكن الفضل في هذا يعود إلى حماس دار النشر. أتوجه بالشكر الجزيل لدار النشر التي رافقت بالتزامٍ كلَّ مراحل العمل، كما أتوجه بشكر خاص إلى رفيقة حياتي جيزيلا برغمان- ماوسفيلد.

لِمَ تصمت الحُمْلان؟

كيف يُعَمَّى على أثقل جرائم الحرب وعلى خرق القواعد الأخلاقية وإخفائها عن الشعب

يتم تمييز الديمقراطيات بأن ممارسي السلطة يعلمون أن عليهم إضفاء شرعية على ممارستهم السياسية من خلال موافقة الشعب. وتفرض الديمقراطيات مطالب خاصة على ممارسي السلطة إذا كانوا لا يريدون التخلي عما يقومون به لتحقيق أهدافهم، وعدم خرق القواعد القانونية ولا أعرافنا الأخلاقية الطبيعية. ويدخل في هذا الإطار بعض الحالات الخاصة مثل قتل المدنيين والتعذيب. ويكون من الضروري إقناع الجمهور بأن الديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الشرعي. كما يكون من الضروري تطوير أشكال الديمقراطية، التي لا تتضمن مخاطر بالنسبة لطبقة المالكين، ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال تطوير أشكال ملائمة لإدارة الديمقراطية بشكلٍ يتم توليد وهم الديمقراطية بصورة غير ملحوظة من قبل الشعب ووهم أن ممارسي السلطة خاضعون للمساءلة. إن هذا الشكل من إدارة الديمقراطية تطلب طيفاً واسعاً، استغرق عشرات السنين، من تقنيات التأثير على الجمهور. وثمة فئة خاصة من هذه التقنيات تتعلق بتسويق جرائم الحرب والخرق الفاضح للقواعد القانونية والأعراف الأخلاقية لدى الجمهور بشكلٍ غير ملحوظ من خلال التلاعب بالجانب المعرفي والأخلاقي.

يتم تمرير انتهاكات الأعراف الأخلاقية بشكل غير مرئي حين يجري عرضها بوصفها وقائع تقدم ضمن سياق لا يتسبب بإزعاج الشعب أو إثارة ردة فعل أخلاقية لديه. ومثال ذلك التداعيات الاجتماعية والإنسانية للعنف المنهجي المرتبط بالنظام الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي استهدف في المقام الأول ما يسمى بالعالم الثالث، والذي صار أكثر وضوحاً أيضاً في البلدان الصناعية الغربية.

وتكون انتهاكات القواعد القانونية والأعراف الأخلاقية مغيبة عن الجانب الإدراكي عندما يتم تقديمها بوصفها وقائع مرئية لكن ضمن سياق يعيق استخلاص استنتاجات. وبشكلٍ خاص يتم عرض تلك الوقائع بحيث لا يمكن لحظ العلاقة بينها وبين وقائع مماثلة تقوم النخبة الحاكمة بتقييمها على أساس معايير مختلفة تماماً. ومثال على ذلك عمليات الاغتيال التي تستهدف أشخاص محددين تعتبرهم الدولة بمنزلة تهديد أمني لها. إن هذه الاغتيالات تمثل خرقاً فاضحاً لحق الشعوب ويرفضُها إذا نُفِّذَتْ دولٌ نعتبرها خصماً لنا.

إن إيضاح الوقائع أو التعمية عليها يتم عبر وسائل الإعلام الجماهيرية التي تروج تلك الوقائع على قاعدة استخلاص التفسيرات المرجوة، ومن ثم الترويج للصورة السياسية للعالم وفق رؤيتها الخاصة. إن موضوع: كيف يتم التعمية على جرائم الحرب وخرق الأعراف الأخلاقية أمام الشعب هو جزء من حياتنا اليومية ويهمنا جميعاً. إن المسائل التي سنستعرضها هنا هي مسائل أساسية ومعظمها له طبيعة بسيطة. كما أن التعامل معها لا يتطلب امتلاك معرفة الخبراء، حتى وإن كانت النخبة الحاكمة تحرص على حصر مناقشة هذه المواضيع ضمن مجموعات ملائمة من «الخبراء». فيما يخص المواضيع التي تمسنا كلنا بوصفنا مواطنين، نشترك بروح التنوير، ونهتم بمصالحنا المشتركة، فنحن

من حيث الطبيعة لدينا حاجة طبيعية لتسليح نفوسنا بنور العقل لنضيء نفوسنا وفق رأي المتنورين. إن جوهر القضايا التي تتعلق بمواضيعنا يمكن لنا معالجتها دون الحاجة إلى تأهيل تخصصي.

تتضمن القوة الطبيعية لعقولنا القدرة على تمحيص المفاهيم التي يستخدمها المرء لترتيب الظواهر الاجتماعية - السياسية وتنسيقها ضمن فئات وتقييمها. ومن أبرز الأمثلة على هذا اللغة الجديدة لليبرالية الجديدة حول التورية والتغطية على ما هو مقصود فعلاً التي تمكن المرء بسهولة من تعبئة قاموس أورويللي (إشارة إلى رواية جورج أورويل ١٩٨٤) جديد حول اللغة الجديدة. ويندرج في هذا الإطار مفاهيم مثل إعادة الهيكلة، والرغبة في الإصلاح، وتفكيك البيروقراطية، ورفع القيود، وميثاق الاستقرار، والتقشف، وإنقاذ اليورو، وتحرير السوق، والدولة الأرشق، واللبرلة، والتوافق، والديمقراطية المتوافقة مع السوق، والبديل، ورأس المال البشري، والعمل المؤقت، وتكاليف الأجور، والحسد الاجتماعي، والأفراد... إلخ. إن مثل هذه المفاهيم تحمل صوراً أيديولوجية للعالم لها طابع شمولي يستحق أن نكشفه وأن نسميه. وإذا أردنا عدم التسليم بلا وعي وبشكل قسري بصور العالم الإيديولوجية هذه يجب علينا تحديد البنى الضمنية والأحكام المسبقة والمكونات الإيديولوجية للمفاهيم التي نستخدمها للحديث عن الظواهر الاجتماعية - السياسية. وهنا أيضاً لا نحتاج إلى معلومات خبراء فنحن كلنا مُهَيَّؤُون لهذا بحكم طبيعتنا حتى وإن تطلب هذا بعض التدريب والصقل.

وسنحاول تحديد بعض البنى الضمنية وبعض المكونات الإيديولوجية المتخفية ضمن المفاهيم التي تستخدمها النخب الحاكمة في المجتمعات

الديمقراطية لتثبيت سلطتها وأرغب على الفور بتقديم صورة تظهر مسألة الإدراك الحسي وعلاقاتها بالوقائع التي يتم تمريرها بشكلٍ موارب.



على يسار الصورة نرى شيئاً يمكن الافتراض أنه يمثل عناصر جيومترية منعزلة، دون أن نتمكن من التعرف على العلاقة بين تلك الأجزاء. إن العناصر المنعزلة في يسار الصورة تظل بالنسبة لنظام إدراكنا الحسي دون معنى بكل ما يعنيه هذا المصطلح. لماذا لا تظهر العلاقة الدالة على المعنى في الصورة التي على اليسار في حين أنه يسهل التعرف عليها في الصورة اليمنى؟ إن الإجابة التي تقدمها سيكولوجية الإدراك الحسي من حيث الجوهر هي أن نظام الإدراك الحسي لا يقدر على تطبيق مجموعات الدلالات إلا عندما تتوفر لديه معلومات حولها، إن كان من الممكن أن يتركها تتبلور وكيف يكون ذلك. وتتعلق هذه المعلومات هنا بشكلٍ خاص بالعناصر التي ترتبط فيما بينها بحكمة ما، وما هي العناصر الأخرى التي تجعل انتماءها المشترك غير قابل للكشف. إن نظام الإدراك الحسي يحتاج إلى قصة سببية تشرح مبرر وصولنا إلى تفتيت عنصر له معنى إلى مكونات منعزلة واضحة. ففي الصورة على اليمين يطرح على نظام الإدراك الحسي قصة سببية على شكل غطاء أسود كما هو الحال على سبيل المثال

عندما تنسكب نقاط الحبر على صفحة ورق. إن كل العناصر الرمادية في يسار الصورة متطابقة تماماً مع تلك الموجودة في يمين الصفحة، وهو أمر يمكن للمرء التأكد منه بسهولة. ومع ذلك لا تمنحنا العناصر الرمادية المبعثرة في يسار الصورة أي معنى في حين أن تلك العناصر المبعثرة المتطابقة في يمين الصورة تبدو قابلة للفهم حيث يمكن اكتشاف حروف R متكررة.

وفي اللحظة التي نكتشف فيها المغزى من تمويه سبب التجزئة نستطيع بلا عناء تكملة الصورة عقلياً لنكتشف العلاقة الرابطة بين المكونات. لدينا هنا مثال على الشرعية النفسية وهي أمر مهم في موضوعنا. إن العلاقة بين الوقائع يمكن أن تكتشف أو أن تظل مخفية عبر عملية التجزئة. عندها نتعامل مع الوقائع كما هو الحال عادة عندما نقرأ صحيفة يومية بوصفها تجميعاً لأخبار منعزلة بعضها عن بعضٍ. وما أن تتوفر إمكانية إيجاد العلاقة بين هذه الوقائع حتى يصبح من السهل علينا اكتشاف سبب التجزئة، ومن ثمَّ لن نجد بعدها صعوبة في تعرُّف سياق المعنى.

المفارقة التي تسم الديمقراطية

تكمن إشكالية عمليات إدارة الديمقراطية، التي تمرر الانتهاكات المنهجية للأعراف الأخلاقية بحيث لا يمكن ملاحظتها، في أنها مرتبطة بشكل مباشر مع أمر يعدّ مفارقة في الديمقراطية، وبالتحديد موضوع العلاقة بين نخب السلطة والشعب. إن التحري المنهجي لهذه المسائل يرجع بنا إلى العصر القديم. ففي الخطاب السياسي كثيراً ما يتم مقارنة الشعب بقطيع يميل إلى عواطف غير عقلانية، ومن ثمَّ يجب السيطرة عليه. ولهذا كان من المهم بالنسبة للقيادة السياسية لشعب ما تفسير صمت القطيع وتوجيهه بما يتوافق مع

ممارستها السياسية. وفي عصرنا هذا حظي هذا الموضوع بشعبيةٍ بفضل ريتشارد نيكسون الذي فسر، بوصفه رئيساً للولايات المتحدة، صمت الأغلبية على أنه تأييد لحرب فيتنام.

كان المؤرخ الإغريقي توكيديدس (٤٥٤-٣٩٩ ق.م) أول من انشغل بهذه المسألة بشكل منهجي. كما كان توكيديدس أول من اكتشف العلاقة الوثيقة بين تصوراتنا لشكل الحكم وافتراضاتنا حول طبيعة البشر. إن كل نوع من أشكال الحكم يرتبط بشكل مضمر أو معلن، وباستمرار بأي صورة نكونها نحن حول طبيعة الروح البشرية. رأى توكيديدس أن لدى الجماهير ميلاً إلى العواطف والمعاناة على حساب العقل: «مفاهيم الجماهير غير مستقرة ومتقلبة الأهواء، لذا تترك للآخرين مسؤولية تدبير أمورها [...]» بالمقابل فإن القادة السياسيين يكونون مسيرين، في المقام الأول، في ممارساتهم بالسعي إلى السلطة بإرضاء رغبتهم بالقيادة وطموحاتهم. «أقر توكيديكس بأن كل شكل تنظيمي جيد لمجتمع ما عليه أن يدخل في حسابه نقاط ضعف الإنسان. لكن الشكل التنظيمي للديمقراطية لا يمكن أن يسمح بهذا. ورأى توكيديدس في كتابه حول حرب بيلوبونيز أن الشكل المثالي، يتمثل بحكم بركليس الذي كان في الحقيقة حكم الرجل الأول تحت اسم الديمقراطية.

كما أن الفيلسوف أرسطوطاليس (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) تبنى مفهوماً مماثلاً؛ إذ عد الديمقراطية «حكم المحترمين والملاك» بوصفها الشكل المثالي للحكم.

ويجب أن يتم إيجاد توازن بين العناصر الديمقراطية والعناصر الأوليغارشية بحيث لا يتمكن الجماهير ولا الفقراء من انتزاع السلطة من النخب أو من الأثرياء. كما رأى أرسطو طاليس أن الديمقراطية هي شكل متصدعٍ للتيموقراطية

(Timocracy) أي حكم أصحاب الثروة. لكن الديمقراطية تتضمن إمكانية أن يقوم الفقراء الذين يشكلون الأغلبية بتقاسم ثروات الأغنياء وهذا أمر غير عادل في نظر أرسطو طاليس. ونتلمس هذه الأفكار الأساسية في أصول الدستور الأمريكي كما قال جامس ماديسون (١٧٥١-١٨٦٣) أحد آباء الدستور الأمريكي إن كل أشكال الحكم يجب أنت كون مصممة لحماية الأقلية الثرية من الأغلبية الفقيرة. ومثل اقتراح ماديسون لحل العلاقة المتوترة بين الشعب والنخب بالديمقراطية التمثيلية - وهي في واقع الأمر شكل (للأوليغارشية) - يضمن المصالح الذاتية للأقلية الثرية. إن هذه الأمثلة القليلة تكفي للدلالة على أن كل تاريخ أفكار البلدان الغربية مستمد من موقف ارتياب عميق بالديمقراطية، بل كثيراً ما تكون مستقاة من موقف العداء للديمقراطية.

ففي الخطاب السياسي كما هو الحال أيضاً في البلاغة السياسية في العصر الحديث يؤدي مفهوم الديمقراطية دوراً متعاظماً باستمرار. إن الديمقراطية لم تعد تمثل شكلاً من أشكال الحكم بل صارت الشكل الوحيد الذي يمنح السلطة السياسية شرعية. كما أن النخب الحاكمة تتعامل مع الديمقراطية بوصفها «وهماً ضرورياً»، وتحرص في الوقت نفسه على اللجوء إلى البلاغة الديمقراطية، التي تضمن مصالحها الذاتية، في إقامة هياكل أوليغارشية مناسبة. وتصرح هذه النخب بأن المنجزات الديمقراطية الأساسية تمثل «شطط في الديمقراطية»، وتسعى هذه النخب لتنظيم الهياكل الديمقراطية بطريقة خفية قدر الإمكان عن عيون الشعب، وهذه سيرورة صارت في وقتنا الحاضر تتسارع بشكلٍ مرعب.

لقد نجحتْ، إلى حدٍ مدهش، عملية إقامة هياكل أوليغارشية متدثرة بمعطف ديمقراطي، إذ إنه عند تأمل وضع الديمقراطيات الغربية لا نتلمس في الواقع أي طابع أوليغارشي. ولا يقتصر هذا الرأي على ناقدي سيرورة إلغاء

الديمقراطية، بل إن النخب الحاكمة تشارك هذا الرأي. وإذا أخذنا مثال الولايات المتحدة نجد أنه في تقرير صدر عام ١٩٧٥ تحت عنوان «أزمة الديمقراطية»، رأى معدّو التقرير أنَّ أزمة الديمقراطية تتمثل في شطط الديمقراطية. وبين عالم السياسة صموئيل هنتغتون بوضوح أنه في زمن مضى كان الرئيس ترومان ما يزال في وضع يمكنه من حكم البلاد مع عدد صغير نسبياً من مصارف ومكاتب المحاماة في وول ستريت، وكانت إدارة الديمقراطية وقتها أبسط نسبياً. لكن منذ ذلك الوقت كان من الممكن إصلاح «شطط الديمقراطية» بشكلٍ كامل إلى حدٍ دفع صحيفة واشنطن تايمز الصادرة في ٢١ نيسان ٢٠١٤ للجزم بأن أمريكا لم تعد ديمقراطية، بغض النظر عن الرؤية التي صاغها الآباء المؤسسون عن الجمهورية الديمقراطية. وفي مقابلة مع رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر في ٢٨ تموز ٢٠١٥ صرح أن الولايات المتحدة هي«أوليغارشية» مع«حريات سياسية غير محدودة».

إن الطابع الأوليغارشي للولايات المتحدة هو واقع علني تقر به النخب. ومن يرى أن مثل هذه التصريحات من قبل النخب لا وزن لها لربما اقتنع بهذا الأمر الواضح عندما يتم عرضه بمنهج علمي. فقبل فترة ليست بالبعيدة **(٢٠١٤)** قام المتخصصان بالعلوم السياسية مارتن جيلنز وبنيامين باج بدراسة حالة الولايات المتحدة، وركزا على مسألة تأثير وزن إرادة الغالبية العظمى من الشعب على القرارات السياسية. وأظهرت تحليلاتهما أن وزن الأصوات قارب الصفر، وأن ٧٠**%** من أفراد الشعب لا يمتلكون أي تأثير على القرارات السياسية».

ولا يبدو الوضع مختلفاً في أوروبا. وإذا أراد المرء الوصول إلى صورة واقعية عن الوضع يمكن الوصول إلى معلومات قيمة بشكل خاص من

وسائل إعلام النخب مثل صحيفة وول ستريت جورنال. ففي وسائل الإعلام هذه يجد المرء إلى حدٍّ ما صورة صافية للواقع؛ إذ إنه بالنسبة للنخبة المالية ولرجال الأعمال من الضروري ألا يعرض عليهم صورة للواقع يشوبها أثر إيديولوجي. ونظراً لأن وسائل الإعلام هذه تتوجه إلى النخب لذا يكون بإمكانها التخلي عن البلاغة السياسية والبروباغاندا التي تستخدمها وسائل الإعلام الموجهة إلى الشعب. ففي عددها الصادر في ٢٨شباط ٢٠١٣ قالت الصحيفة برزانة أن البرنامج الليبرالي الجديد على الرغم من توجهات الناخبين المناسبة في العديد من البلدان لم يعد من الوارد تحديده بوصفه ديمقراطياً. وكذلك هي الحال في أوروبا إذ ثبت أن تصور أن الناخبين يمتلكون تأثيراً جديّاً على القرارات السياسية المهمّة لا يعدو أن يكون وهماً.

لا يحمل هذا الكثير مما هو مفاجئ بالنسبة لقضايا الاقتصاد السياسي حيث لا يمكن في واقع الأمر الفصل بين الليبرالية الجديدة والديمقراطية. لقد سبق للسيد ميلتون فريدمان (١٩١٢-٢٠٠٦) وهو أحد آباء الليبرالية الجديدة التعبير عن هذا بوضوح عام ١٩٩٠ في صحيفة Mont Pelerin Society حيث كتب «ما إن يُقام مجتمع ديمقراطي حتى يُدَمَّر الاقتصاد الحر»، وهذا أمر ترغب النخب بمنعه بكل تأكيد. ومن ثمَّ تكون الديمقراطية مقبولة إلى حدٍّ ما طالما أنها ليست ديمقراطية، كما يتم تجميل القرارات الاقتصادية من خلال عملية صوغ القرارات بشكل ديمقراطي. وبهذا المعنى فإن الليبرالية الجديدة هي العدو الأول للديمقراطية عالمياً.

ففي نظر الشركات متعددة الجنسية تمثل الديمقراطية قبل كل شيء خطراً على الأعمال. وحين لا يكون الشعب في كل مكان مستعداً للاقتناع

بأن تنظيم مجتمع ما محكوم بضرورات اقتصادية، وأن الرواتب والخدمات الاجتماعية تمثل عوامل معاكسة بالنسبة لنمو الرأسمال عندها يتوجب على النخب الحاكمة فرض إجراءات تكيف هيكلي على الطريقة الاستبدادية.

وبناءً عليه يكون المجتمع المنظم بصورة ديمقراطية حقيقية غير متوافق مع أشكال المجتمع المفضلة بالنسبة للنخب الحاكمة. وحين اعتبار الديمقراطية في السياسة الاقتصادية وهماً ضرورياً يجب عندها أن تتخذ الديمقراطية من خلال عمل الخبراء المناسبين شكل استعراض ديمقراطي بدلاً من الديمقراطية التشاركية وفق رأي والتر ليبمان الصحافي واسع النفوذ وأحد ممثلي ديمقراطية النخب أورده عام ١٩٢٥ في كتابه «الجمهور الشبح». ففي الديمقراطية الاستعراضية يتم التمسك بوهم الديمقراطية ويترافق ذلك بتثبيت أسس الوضع السياسي لمصلحة النخب السياسية.

هذه هي بالتحديد المسألة التي اهتم بها تقرير أزمة الديمقراطية الذي سبق الإشارة إليه الذي صدر عام ١٩٧٥ بطلب من اللجنة الثلاثية. ويشير تعبير الثلاثية في اسم المنظمة إلى أن أعضاء هذه اللجنة الاستشارية النخبوية ينتمون إلى ثلاث كتل اقتصادية ضخمة في شمال أمريكا وفي أوروبا واليابان. وتقيم اللجنة الثلاثية علاقات وثيقة مع شبكات نخبوية أخرى وبشكلٍ خاص مؤتمر بيلدربرغ وجسور عبر الأطلسي. ونذكر على سبيل المثال أن أعضاء الفرع الألماني هم جوزيف أكرمان، غيرهارد شرويدر، كلاوس كليبر، شتيفان كورنليوس، جوزيف جوف، سيم أوزدمير، ميكائيل هوتر، فولفغانغ إيشينغر، فريدريش ميرتز، ويواخيم غاوك.

بيّن تقرير «أزمة الديمقراطية» أن «فائض الديمقراطية» سيحل أزمة الديمقراطية وأن الديمقراطية، وفق مفهوم النخب، يمكن التعامل معها بشكل

فعال عندما يقوم بعض الأفراد والمجموعات بالتزام موقف اللامبالاة والعزوف عن المشاركة كما أن التشغيل الفعال لنظام سياسي ديمقراطي يتطلب عادة نشر اللامبالاة بين الأفراد والجماعات وتشجيع العزوف عن المشاركة. ومن الجلي أن المقصود بالفئات والمجموعات التي يعدّ عزوفها عن المشاركة أمراً ضرورياً لعمل الديمقراطية بشكلٍ فعال ليس أعضاء النخب الحاكمة بل الشعب. أي إن الديمقراطية الاستعراضية التي ترغب بها النخب الحاكمة لا يمكن بلوغها إلا بابتعاد الشعب عن السياسة ووقوعه في حالة سبات سياسي.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توافر تقنيات مناسبة وبشكل خاص تقنيات تنشر اللامبالاة (من خلال الانشغال بتأمين الجانب المعيشي، ومن خلال الخوف وروح الاستهلاك إلخ)، وهي تقنيات إدارة الآراء وإدارة الغضب.

الديمقراطية والدعاية السياسية.

حين يقارن المرء بين مزايا مختلف أشكال الحكومات وسيئاتها كما فعل عالم السياسة الأمريكي هارولد لاسفيل(١٩٠٢-١٩٧٨) بأسلوب متناغم مع مفهوم واسع الانتشار بين صفوف النخبة يصل إلى أنه يمكن للديمقراطية أن تحظى بالأفضلية حين تجعل أغلبية المواطنين يوافقون على نظام سياسي وقرارات تناسب فئة سياسية متخصصة ولا يمكن تحقيق هذا إلا باستخدام تقنيات البروباغاندا المناسبة. إن البروباغاندا تنتمي بشكل أساسي وحتمي إلى الديمقراطية القابلة للعمل. إن تقنيات إدارة الآراء تتفوق على تقنيات الرقابة في ظل الديكتاتورية لأنها أقل كلفةً من العنف والرشوة أو أي وسيلة رقابة أخرى. وفي هذا الحال يمكن للمرء اعتبار الديمقراطية التي تنجح بإدارة الرأي شكلاً مثالياً للحكم».

تم التعبير عن ذلك بصراحة، خاصة والتي لم تعد واردة بشكل منطقي ومعقول هذه الأيام من قبل إدوارد برنايس (١٨٩١ -١٩٩٥) الذي كان من أوسع العاملين نفوذاً في الدعاية «البروباغاندا» بوضوح لم يعد وارداً اليوم ونشر عام ١٩٢٨ أسس وتقنيات البروباغاندا حمل عنوان «بروباغاندا» وتندرج في إطار البروباغاندا كل المحاولات المنهجية التي تهدف إلى تقويض القدرات الطبيعة للبشر على صياغة رأي، وتقويض القناعات والآراء التي يمكن أن تستخدم للنيل من مزايا النخب الحاكمة من خلال توليد الشعور بالعجز وفكرة أن المرء مسير.

ومما كتبه برنايس نقرأ: «إن التلاعب الذكي والواعي بتصرفات الجماهير وإعداداتها يمثل جزءاً أساسياً من المجتمع الديمقراطي. إن المنظمات التي تعمل في الخفاء توجه المسارات الاجتماعية. وهي تشكل حكومة غير مرئية هي في الواقع السلطة الحاكمة الحقيقية في بلدنا». هنا يجب علينا أن نوضح بجلاء أن الوضع الذي وصفه برنايس لم يكن هدفاً، بل كان واقع الحال في ذلك العصر، وهذا الوضع اشتد حدةً منذ ذلك الوقت. إن البروباغاندا، وفق المعنى الذي ذكرناه، صارت اليوم جزءاً ضرورياً من نظام التلقين في كل المجتمعات الغربية. كما أن الحكومة الخفية، وهي السلطة الحاكمة الحقيقية في بلدنا، «تتكون من نسيج من شبكات مختلف النخب». وهي توجه المسارات الاجتماعية، كما تسيطر على القرارات السياسية وتخرجها إلى العلن من خلال الصحافيين المندمجين في وسائل الإعلام الجماهيرية بوصفها ضرورات لا يمكن الاستغناء عنها لمصلحة الشعب».

كيف يمكن للمرء الوصول إلى الوضع الذي تتمناه النخب والمتمثل بهذه «الحكومة غير المرئية» وكتلة البشر غير المبالية؟ من الطبيعي أن تؤدي وسائل الإعلام الجماهيرية دوراً مركزياً في هذا. وفيما يخص طريقة عملها

نجد رؤية واضحة في ما أورده باول لازارسفيلد أحد أهم الباحثين في علم التواصل وهو في الوقت ذاته أحد مؤسسي البحث الاجتماعي التجريبي الحديث حيث كتب: «يجب على المرء إغراق المواطنين بسيل متدفق من المعلومات بحيث يتولد لديهم وهم الحصول على معلومة موحدة. وإن كان لدى المرء نقاء سياسي فإنه سيشعر بأنه حصل على كل المعلومات الأساسية، ويمكنه الخلود إلى النوم وهو مطمئن البال».

ويرى لازار سفيلد أن وسائل الإعلام الجماهيرية تعتبر «أكثر وسائل التخدير الاجتماعي احتراماً وفاعلية». فالمواطنون الذين يقرؤون صحيفة (جريدة جنوب ألمانيا) مع الفطور، ويدخلون بعد الظهر إلى موقع ديرشبيغل الإلكتروني ثم يتابعون في المساء استعراض اليوم (التلفزيوني) يشعرون بالرضا لأنهم حصلوا على المعلومات المناسبة بحيث لا يشعرون بالداء - وفق تعبير لازارسفيلد - الذي حل بهم. وتكون الفئات المسماة مثقفة بشكلٍ خاص أكثر عرضةً للوقوع في وهم امتلاك المعلومات. وعادةً ما تكون هذه الفئات، نتيجة لأسباب مشابهة، أكثر استعداداً لقبول عملية تلقين الإيديولوجية السائدة. ولم يكن الوضع في ظل الاشتراكية الوطنية مختلفاً عن الوضع اليوم حيث إن هذه الفئات، نتيجة لتسامحها وصمتها، تمثل دوراً مهماً في تثبيت الإيديولوجية المهيمنة واستقرارها. وثمة ما يكفي من الأمثلة عن كيفية الوصول إلى حالة التخدير هذه. فإلى جانب تقنيات التسكين تؤدي تقنيات التحكم بالعواطف وإثارة المخاوف دوراً مهمّاً في المجال السياسي. ففي الخطابات السياسية التي تروج للعمليات العسكرية يتم استخدام إستراتيجية مزدوجة إذ ينحاز القسم المثقف من الشعب بسهولة ويندرج تحت راية «التدخل الإنساني»، أما القسم الآخر فيتم بسهولة أكبر إخافته من الأشرار، ومن القوى التي تمارس العنف.

هناك مثالٌ شهيرٌ كان له تداعيات عنيفة عندما عرض وزير خارجية الولايات المتحدة وقتئذٍ كولن باول في الخامس من شباط ٢٠٠٣ على مجلس الأمن الدولي أنبوباً مملوءاً بمسحوق وادّعى أن الزعيم العراقي صدام حسين يسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل. كان هذا «الدليل» موجهاً في المقام الأول إلى شعب الولايات المتحدة بهدف رفع مستوى الخوف لدفعه إلى قبول غزو العراق الذي كان مخططاً له منذ زمن طويل. كانت عملية التلاعب بالعواطف فعالة للغاية، أما أضرارها الجانبية فتمثلت بمصرع أكثر من مئة ألف مدني عراقي. أما المثال الأكثر حداثةً حول كيفية استخدام الخوف لفرض سياسة هيمنة فنجده في التقارير الإخبارية التي تروجها وسائل الإعلام الجماهيرية حول روسيا وأوكرانيا.

وبشكلٍ عام لا تقتصر عملية توجيه الشعب على التقنيات قصيرة المدى، بل هناك تقنيات لها تأثير طويل مستمر. وفي هذا المجال تكون السيطرة على الآراء أكثر أهمية من السيطرة البحتة على العواطف، إذ إن الآراء أكثر استقراراً من العواطف. وثمة تقنيات تؤدي دوراً خاصاً يمكن من خلالها السيطرة بشكل مناسب على الآراء. وسأكتفي هنا بالتطرق إلى بعض التقنيات البسيطة التي لا تتطلب معارفاً خاصة في علم النفس، وهي تمثل الممارسات الثابتة (النموذجية) في وسائل الإعلام الجماهيرية:

- طرح الوقائع بوصفها آراء. وعندما يتم التعامل مع الوقائع بهذه الطريقة بوصفها مجرد آراء نكون، وفق رأي حنا آرندت، أمام أحد الجوانب الأكثر إثارة للخوف في نظام التفكير الشمولي.
- تجزئة الأحداث المتشابكة في الواقع بحيث تضيع العلاقة الرابطة بينها.

- إخراج الحقائق من سياقها وفصم العلاقات بينها بحيث تبدو أحداثاً منفردة معزولة.
- إعادة تركيب الحقائق وتقديمها ضمن سياق جديد وعروض إيجابية مرافقة بحيث تضيع العلاقة القائمة بينها ويتم تحاشي أثرها الكامن الذي يمكن أن يتسبب بانزعاج أخلاقي.

ومن خلال هذه التقنيات البسيطة تمكّن علم النفس من تحديد آليات مدهشة وأكثر خبثاً لعملية اتخاذ القرارات وتكوين الرأي تستخدم لتوجيه الآراء بشكل شديد الفاعلية. وهكذا يتم التحكم بعملية صياغة قراراتنا وصياغة الرأي دون رقابة إرادية، ولدينا مثالان بسيطان:

بينت مجموعة من الدراسات التجريبية أن صحة بيان أعده القائمون على التجربة وعرض المضمون وفق تقييم حقيقي أمام المراقب تتصاعد كلما كُرر عرضه وحتى لو أن القائمين على التجربة أعلنوا على الفور وبوضوح أنه خاطئ. هذه العملية تمضي بشكلٍ آلي وغير واعٍ، ومن ثمَّ لا يمكننا معارضتها. وحتى عندما يتم شرح هذه الظاهرة للشخص موضوع التجربة فإن هذا لا يغير من تأثيرها، فكلما تكرر طرح رأي ما كلما اشتد الانطباع بصحة محتواه. وهناك الكثير من الأمثلة على هذا في الصحافة اليومية مثل «رغبة اليونانيين بالإصلاح» أو الربط بين مفهوم الإلحاق وقضية القرم. ومع تكرار ذلك يشتد الانطباع بصحة المحتوى».

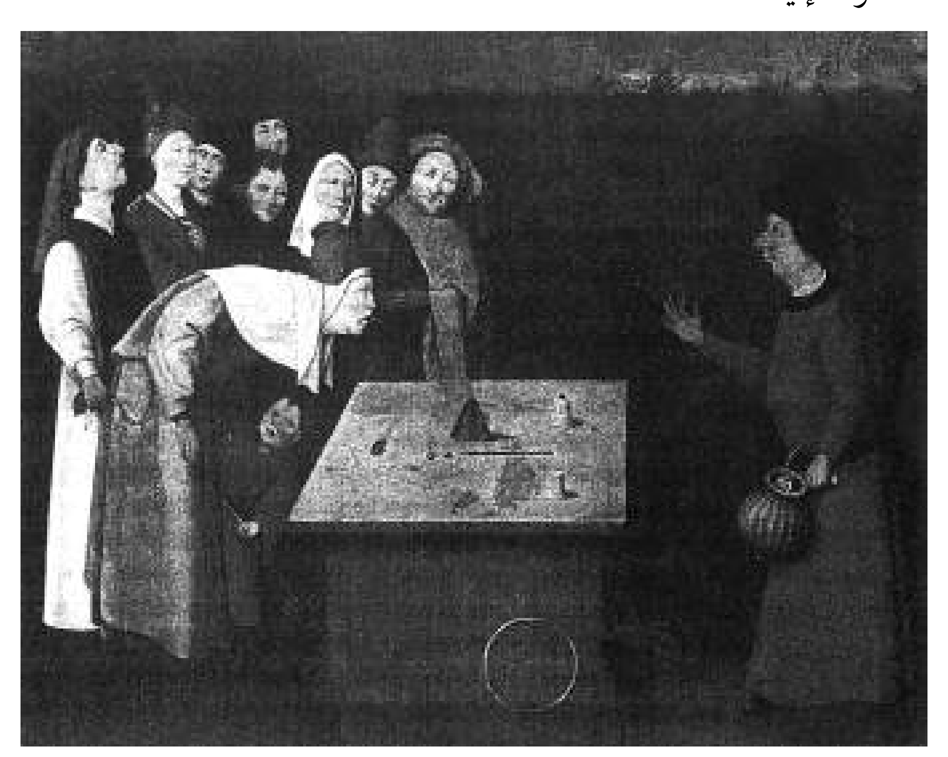
وكلما قلت معارفنا عن موضوع ما اشتد عزوفنا عن البحث عن الحقيقة. ونحن نرفض التعامل مع الآراء بوصفها متساوية في حقيقتها، ونتجنب تلك التي تتجاوز بكثير حدود طيف رأي المراقب حتى ولو كانت تعرض الأمر بشكلٍ صحيح.

إذن يتم تشكيل رأي الجمهور ليكون مستعداً إلى حدٍّ واسع لقبول التوجيه، ويقوم المرء لاحقاً بتحديد حدود ما هو معقول. ومن يقدر على تحديد الحدود المرئية لطيف الآراء يكون قد قطع شوطاً بعيداً في إدارة الرأي .فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية النيوليبرالي، أي المفهوم المتوافق مع السوق، يكون من الضروري بشكل واضح إيجاد الروابط (السياسية) للهامش المسموح به، وما يمكن للمرء تحمل مسؤولية تمثيله. فعلى سبيل المثال تستطيع النخب الحاكمة، استخدام مفهوم الفيلسوف يورغن هابرماس حول الحد الأقصى المعلن لما يمكن أن تكون ديمقراطيتنا الليبرالية مستعدةً لقبوله بوصفه معقولاً. أما المواقف الجذرية التي تستهدف بشكل جلي مركز السلطة، فتكون بالنسبة للجمهور «غير مسؤولة» بفضل الحدود الخفية لما تم تحديده بوصفه مقبولاً، ومن ثمَّ لا تندرج في نطاق ما يمكن مناقشته.

كيف يتم تمرير تداعيات الوقائع السياسية لتكون غير مرئية إدراكياً وأخلاقياً؟

إذا أمعنا النظر بتقنيات إدارة الرأي هذه يمكننا الاهتمام بمفارقة مثيرة للفضول اعتبرت على مدار التاريخ للأسف بمنزلة فائضاً ونوعاً من مفارقات التقييم الذاتي للسلوك. وحتى على مستوى الدول والأمم تتدخل عوامل التقييم الذاتي والسلوك، إذ يمكن للدول بتأييد ودعم من أغلبية مواطنيها اقتراف أسوأ الفظائع مثل التعذيب، والقتل الجماعي، والإبادة مع الاقتناع بأن أفعالها لا تستحق اللوم أخلاقياً. إن هذه الظواهر تطرح مسائل عميقة تتعلق بالطبيعة البشرية، نظراً لأن لدينا حساسية أخلاقية طبيعية، كما لدينا ميل طبيعي للحكم على ما نعدّه مجافياً للحق على الأقل عندما يتعلق

بأفعال الآخرين، وهكذا نصل إلى المفارقة التي أشرنا إليها حيث يتم بطريقة مناسبة عرقلة وكبح ميلنا الطبيعي إلى إصدار أحكام أخلاقية. ويمكن ببساطة شديدة ملاحظة كيف تمر الفظائع التي يرتكبها مجتمعنا دون أن نراها. وإذا تبين لاحقاً صعوبة جعل تلك الوقائع غير مرئية بالنسبة للجمهور نجد أن فن السحر يظهرها لنا على أنها ليست ذات وزن، وأن إدارة عملية الانتباه بشكل مناسب تحد من تأثيرها. إن لوحة الحاوي للرسام هيرونيموس بوش المشعوذ (١٤٥٠-١٥١٦) تختصر بشكل فني وواضح ما تطرقنا إليه.



لوحة الحاوي ١٥٠٢

المتحف البلدي في سان - جرمان - أن - لا

تجمع حول طاولة مجموعة متنوعة من البشر توحي ملابسهم بانتمائهم إلى فئات من علية القوم. هم مقتنعون بأن الحاوي يمكن أن يتحكم بمساعدة أشياء بسيطة باللعبة لمصلحته. بعضهم عجائز يتابعون، وثمة آخرون يكتفون بالمشاهدة. تبدو الدهشة على وجه رجل يرتدي زي شخص مبتدئ في إحدى الرهبانيات، وتوحي النظارة على أنفه بقدرته على القراءة، أي أنه مثقف. قيَّم الوضع وحوله إلى مصلحته: سرق محفظة النقود من جيب الرجل الواقف أمامه وهو إذن، وفق تسمية العصور الوسطى، نشال. سأعود لاحقاً إلى هذه الصورة ضمن سياق غير متوقع.

وكما تعرض لوحة الرسام بوش كيف يمكن التلاعب بانتباه البشر بحيث لا يلاحظون ما هو علني بحيث تمر الوقائع أمام أعينهم دون أن يروها.

وهذا يمكن تطبيقه في المجال السياسي بفعالية مدهشة ومثيرة للقلق - وسأعرض بعض الحقائق المرتبطة بمفارقة التقييم الذاتي- السلوك أي مرتبطة بانتهاك الأعراف الأخلاقية من قبل المجتمع السياسي الذي ننتمي إليه. وأرغب أيضاً قلب المناظير السياسية، فبدلاً من السؤال عن الدوافع المفترضة أو العلة التي تدفع الحكومات إلى اقتراف هذه الجرائم أرغب بتوجيه النظر إلى الشعب أي علينا نحن بالذات والسؤال عن الأسباب التي تمنعنا من الرد على هذه الجرائم بتعصب أخلاقي. وبما أن الوقائع لا تعدو أن تكون أساساً لمعالجة هذه الأسئلة لذا يمكنني حصر الموضوع بالقليل من الأمثلة. تم اختيار هذه الأمثلة بحيث تغطي المعايير الثلاثة الآتية:

١ - هي تتعلق بأفعال نتحمل «نحن» أي المجتمع السياسي الذي ننتمي إليه مسؤوليتها.

٢- يتعلق الأمر بانتهاكات واضحة للأعراف الأخلاقية أي يتعلق الأمر بأفعال لا نتردد بالتعبير عن سخطنا تجاهها وإدانتها حين يقترفها «الخصم».

٣- وهي وقائع لا يمكن دحضها وموثقة ونشرتها وسائل الإعلام الجماهيرية (حتى وإن كان ذلك بشكل مجتزأ وفي سياق أعيد تركيبه في أغلب الأحيان).

كيف نموه الحقائق «الصغيرة»

من أبسط الأمور تمرير الوقائع بحيث لا تثير انتباه الرادع الأخلاقي في بعض الأحيان نتيجة للظروف المحيطة بالوقائع أو بسبب ضآلة وزنها السياسي أو لأنها تتعلق بقضايا مجردة إلى حد ما ولها وقعاً أخلاقياً محدوداً. إن مثل هذه الوقائع الصغيرة يمكن أن تكون بكل معنى الكلمة مرئية دون أن تولد ردة فعل أخلاقية، ويمكن لوسائل الإعلام، بلا أي مخاطر، عرضها وتركها دون تعليق حول دلالتها، أو إغراقها بسيل من التفاهات بحيث لا تمس ميلنا الطبيعي إلى إصدار أحكام أخلاقية.

ويمكن دون عناء التمويه على الجانب الأخلاقي فيما يتعلق بانتهاكات ثقيلة للأعراف الأخلاقية التي تنتج عن العلاقات العنيفة المجردة. فعلى خلاف العنف المرئي، فإن العنف المنهجي يؤثر في حساسيتنا الطبيعية. ويندرج في هذا الإطار تداعيات تقوم بها الأوليغارشية (حكم الطغمة المالية) التي لم يعد من الممكن ضبطها ديمقراطياً وسط نظام الرأسمال المالي المعولم. في ما يتعلق بإدراك الأسباب التي لا يمكن التحقق منها حسياً، بسبب طبيعتها المجردة، إذ إن النفس البشرية غير معدة بشكل جيد لهذا، ومن ثمَّ لا نكتشف في معظم الأحيان تداعياتها العنيفة. ضمن هذا السياق لاحظ عام ٢٠١٢ السيد جان زيغلر المندوب السابق للأمم المتحدة لشؤون

الحق بالحصول على الغذاء «إن الفاشية الألمانية احتاجت ليست سنوات من الحرب للقضاء على ٥٦ مليون إنسان في حين أن نظام الاقتصاد الليبرالية الجديدة أنجز هذا بكل أريحية خلال عام واحد».

وحتى عندما نتمكن من تسمية الأسباب يصعب علينا الرد على الانتهاكات الأخلاقية بسخط أخلاقي عندما يتعلق الأمر بهيكليات مجردة. ولدينا مثال على هذا هو البنك الدولي الذي من واجبه توفير الأدوات التمويلية لمشاريع التنمية طويلة الأمد ولمشاريع البناء في إطار الاقتصاد الحقيقي لكن على مدى سنوات طويلة أدانت منظمات حقوق الإنسان انتهاكات البنك الدولي. وأحياناً تصل هذه المواضيع إلى وسائل الإعلام. وهكذا كتبت صحيفة (جنوب ألمانيا زود دوتيشه) في السادس عشر من نيسان ٢٠١٥: «فيما يتعلق بمشاريع البنى التحتية التي يقوم بها البنك الدولي في أفريقيا يتم في الواقع هدم أحياء الفقراء دون سابق إنذار، ويجري تهجير السكان قسراً أو تحويلهم إلى مشردين». ووفقاً لما ورد في صحيفة (دي تزايت) في اليوم ذاته تحت عنوان (البنك الدولي ينتهك حقوق الإنسان في سائر أرجاء العالم) «خلال العقد المنصرم من السنين وحده فقد ٣.٤ مليون إنساناً جزءاً من أسس معيشتهم أومن أراضيهم بسبب مشاريع البنك الدولي التي بلغ عددها ٩٠٠ مشروعاً». لكن يمكن إعلام الناس بهذه التداعيات الخطيرة دون مخاطر طالما أنه يتم تسويقها ضمن سياق يشدد على ضرورة المشاريع وفي هذه الحالة تظل تداعيات ممارسات البنك الدولي بوصفه أحد أعمدة مشاريع إعادة التوزيع الليبرالية الجديدة خافيةً عن العيان لأن تلك الجرائم لاتهم الشعب بصورةٍ خاصة ولا تتسبب بإقلاقه.

لكن الأمر مختلف بالنسبة لقضايا أخرى ملموسة مثل التعذيب ففيما يتعلق بالتعذيب هناك فاعل. وعندما تكون أسباب جريمة ما غير مجردة، بل هناك فاعل ملموس عندها تتحرك مبررات سخطنا الطبيعية وحساسيتنا. وهنا أيضاً نرى أنه يمكن دون عناء من خلال البعثرة وفصل الوقائع عن سياقها التعمية على الجانب الأخلاقي.

ضرورة إدارة السخط

يمكن من وجهة نظر النخب الحاكمة أن يكون هناك أوضاع قد تمثل بشكلٍ خاص خطراً على استقرار نظام ما لأنها تتضمن سلسلة من ردود الفعل المحتملة. وبشكل نمطي تتولد هذه الفئة من الأوضاع من أحداث تهز بشكلٍ شديد إحساس الناس بحيث يردون بسخط. وعادة ما تتحول مثل هذه الأوضاع بسرعة نحو الحدة. وهنا غالباً ما تكون تقنيات توجيه الرأي طويلة المدى غير كافية، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى تقنيات خاصة بهدف التحكم بالسخط وتوجيهه. ثمة مثال نمطي لوضع أدى فيه «حدث مؤسف» إلى هز الإحساس الأخلاقي للناس بعنف إلى حد الاستجابة بسخط وهو نشر صور التعذيب في سجن أبو غريب في العراق الذي كان تحت إدارة الولايات المتحدة.

ويُعدّ هذا المثال مصدراً غنياً بالدروس حول دور وسائل الإعلام الجماهيرية في مثل هذا الوضع. فبعد قيام منظمة العفو الدولية بنشر تقارير في الفترة ما بين ٢٣ تموز ٢٠٠٣ وآذار ٢٠٠٤ حول قيام الولايات المتحدة بتعذيب المعتقلين بالصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم، والضرب، وربط الجهاز التناسلي وممارسات مماثلة، قررت وسائل الإعلام الألمانية الكبرى عدم نشر أي تقارير عن هذا الموضوع، ومن ثمَّ إخفاءها عن أعين الجمهور. وعلى الرغم من أن

محطتي ARD و ZDF نشرتا معلومات على مواقع الإنترنت الخاصة بهما لكن تم فرض الصمت على هذه الجرائم في برامج التلفاز التي يتابعها الناس. لكن بعد أن تم في ٢٨ نيسان نشر صور التعذيب لم يعد من الممكن استمرار الصمت الإعلامي. وفي الثلاثين من نيسان ٢٠٠٤ نشرت صحيفة فرانكفورتر ألغماينه تزايتونغ مقالاً تحت عنوان «ما من فضيحة بدون صور» تناولت فيه صمت الإعلام الألماني الرئيسي عن تلك الجرائم، وتطرقت إلى الأسباب الكامنة وراء عزوف وسائل الإعلام الكبرى عن نشر المعلومات قبل ٢٨ نيسان ٢٠٠٤ وكتبت: «أوردت مجلة ديرشبيغل عذرها بعدم توافر الأدلة على الرغم من وفرة الأدلة التي قدمتها منظمة العفو الدولية». أما صحيفة سود دويتشه تزايتونغ فقالت إن تقارير منظمة العفو الدولية قدمت «القليل من المعلومات الملموسة» في حين قالت مجلة «شترن» إن تقارير منظمة العفو الدولية كانت بلا قيمة نتيجة «تكذيب الولايات المتحدة لها» لكن بعد نشر الصور لم يعد من الممكن تكذيب الحقائق عندها فضل البعض الهروب إلى الأمام وسارع للقول إن الامتناع عن النشر كان حدثاً صحفياً مؤسفاً لكن استثنائياً. وتحدثت صحيفة فرانكفورتر ألغماينه عن «وقائع فشل جماعي»، وأوضحت بذلك القاعدة الفعلية لعمل الإعلام الجماهيري فيما يتعلق بالحالات الاستثنائية الواضحة.

إن ردات الفعل الساخطة المهددة للاستقرار من قبل شعوب معينة كما هي الحال فيما يتعلق بالتعذيب وبالمراقبة الجماعية هي من وجهة نظر النخب أمر يجب إخماده بسرعة أو حرفه باتجاه أهداف مناسبة.

بل إن ردود الفعل الساخطة من قبل شعب بلاد صديقة يمكن أن يهدد الاستقرار - والمقصود بذلك عادةً المصالح الخاصة المهيمنة -، ومن ثمَّ يجب التحكم بها بأسلوب مناسب. وهذا يصح بشكلٍ خاص عندما تتجلى ردود

الأفعال بشكلٍ جماعي منظم. وفي هذه الحالة يتم الحديث عن تقنيات التحكم الضرورية لمكافحة التمرد. وإذا تعلق الأمر بردات فعل ساخطة من قبل شعب دولة غير موالية للغرب نسعى «نحن» لتغيير نظام الحكم فيها عندها لا يكون هناك بطبيعة الحال حاجة لمكافحة التمرد، بل لاستخدام تقنيات إدارة السخط وتوجيهه نحو أهداف مناسبة. وفي هذه الأحوال يجري الحديث عن «ثورات ملونة» يتم ربطها بشكل مناسب «بالمطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان».

مكافحة التمرد

إن تقنيات مكافحة التمرد، بوصفها تدخلات عسكرية في صراعات منخفضة الشدة، تشكل اليوم الميدان الأهم والأكثر شمولاً لمناهج نزعة التدخل، وهي تتجاوز في أهميتها إلى حد بعيد الإدارة الكلاسيكية للحروب. وهي تتضمن طرق تنطبق عليها التعريفات الرسمية للإرهاب مثل هجمات عنيفة غير متوافقة مع القانون بهدف الوصول إلى أهداف سياسية أو أيديولوجية. لكن حين يتعلق الأمر بمكافحة التمرد يطلق على هذا الشكل من الإرهاب تسمية «مكافحة الإرهاب». إذن لا يمكن التمييز بين الإرهاب ومكافحة الإرهاب إلا انطلاقاً من أن فعل العنف صادر عنا «نحن» أصحاب قيم المجتمع الغربي أم عن أعدائنا. إن مفهوم الإرهاب هو مفهوم مشبع بالإيديولوجيا، وهذا ينطبق أيضاً على مفهوم مكافحة الإرهاب. وهنا أيضاً يكون من الضروري كشف بنيته الخفية؛ إذ إن كلمة «متمردين» تتضمن وجهة نظر النظام السائد، ومن ثمَّ تطلق تسمية متمرد على كل فرد يهدد استقرار النظام الذي نرغب به وبالمقابل تطلق تسمية مقاتل في سبيل الحرية على كل من يهدد استقرار نظام لا نرغب فيه. إن مناهج مكافحة التمرد تغطي طيفاً واسعاً من الطرق التي يسعى النطاق الأكاديمي لصقلها. فإلى جانب «عمليات ضخ

المعلومات» يتم تطبيق أساليب تحكم بالرأي العام تتضمن ترسانة ضخمة من طرق القمع التي تتحكم بالناس وتضبط سلوكهم.

ويتم تنفيذ الأشكال الدموية لمكافحة التمرد من قبل وحدات خاصة، إما على يد وكالة الاستخبارات المركزية أو من قبل وحدات مرتبطة بالقيادة المشتركة للعمليات الخاصة.

ظهر في صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في السابع من حزيران ٢٠١٥ تحت عنوان «تاريخ سري للقتل الهادئ وللخطوط الزرقاء والحمراء» تضمن معلومات وفيرة عن هذه الوحدات التي وصفت بأنها «آلة صيد البشر على مستوى العالم» وتضمن التقرير عرضاً طويلاً «لعمليات اغتيال محققة» وعن مجازر بحق المدنيين. ووفق ما أورده جيريمي سكاهيل مؤلف كتاب بلاك ووتر: بروز أقوى جيش خاص في العالم، تحصل هذه الوحدات على ميزانية سنوية تبلغ ثمانية مليار دولار.

لكن مقال النيويورك تايمز لم يولد سوى ردة فعل ساخطة قصيرة المدى، لأنه عزز قناعة الناس أن «في ديمقراطيتنا» يخرج في النهاية كل شيء إلى النور، ومن ثمَّ ما من سبب يبرر قلقاً حقيقياً، ففي الحقيقة عرض التقرير هذه الجرائم ضمن سياق ملائم تحدث عن حوادث فردية مؤسفة تم تغطيتها بعملية تجزئة تاريخية للتقاليد الطويلة لهذه الوحدات. جرت تجربة الطرق الدموية لمكافحة التمرد بشكل أساسي في حرب فيتنام من قبل قوة النمر، وهي وحدة قوات خاصة أمريكية. ولهذا فإن استمرار هذه الطرق يظل بالنسبة إلى ضمير الناس غير مرئي.

وهناك مثال عملية فونيكس التي نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية في فيتنام بين ١٩٦٥ و١٩٧٢ وقتل فيها أكثر من أربعين ألف مدني جلهم من النساء

والأطفال. وقد كتبت وسائل الإعلام الألمانية الرئيسية شيئاً عن هذا كما فعلت مجلة ديرشبيغل الصادرة في ٦ نيسان ٢٠٠٤. وفي كتاب «حرب دون جبهات. الولايات المتحدة في فيتنام» كتب برند غراينر: طوال سبعة شهور نشرت قوات النمر الدماء عبر منطقتي كانغ تين وسونغ في - تال. قام رجال الوحدة بإطلاق النار دون مبرر على الفلاحين في الحقول، وقتلوا أشخاصاً صادفوهم على الطريق، وقاموا بتعذيب السجناء وأرسلوهم فرادى وجماعات إلى الإعدام. اقتحموا القرى في الليل المتأخر أو في الصباح الباكر وقتلوا كل من ظهر أمامهم. قرويون متجمعون أمام الطعام، أو نيام ، أطفال يلعبون في الهواء الطلق، عجائز يتنزهون، سرقوا ونهبوا، أرعبوا الناس حتى الموت، ومارسوا عليهم العنف حتى فقدوا وعيهم، أطلقوا النار على السكان الذين أمسكوا بأياديهم نشرات تم إسقاطها قبل وقت قصير تدعوهم للنزوح، ونظموا عمليات اغتيال لأشخاص وجدوا في المكان الخطأ في توقيت خاطئ. لم يوفروا جريحاً أو مريضاً، واستخدموا بنادق م.١٦ (إم - ستة عشر) للقنص عن بعد كما فتحوا النار على من كانوا قريبين».

إن مكافحة أشخاص لا يريدون الخضوع لمثلنا لا بد أن يكون له ثمن. لم يتعرض أي فرد من هذه الوحدات لمساءلة قانونية عن تلك الجرائم. ومرت أشكال «مكافحة التمرد» القديمة والحالية غير ملحوظة من قبل الجمهور نتيجة لأسلوب عرضها في وسائل الإعلام، كما هو حال تقرير نيويورك تايمز، أي بشكل مجتزأ وخارج سياقه التاريخي.

تأْجيج التمرد

يتم اللجوء إلى إستراتيجية مختلفة تماماً حين يتعلق الأمر بتمرد يستهدف نظام يفتقر لمودة المجتمع الغربي المحترم. نتكلم هنا على متمردين يعدون بتغيير نظام وفق ما نريد، ونقول إنهم يعكسون رغبة الشعب بالحرية

وهم يطلبون الدعم بهدف «نشر الديمقراطية». إن الوصول إلى تغيير النظام دون الحاجة إلى العنف بحيث يبدو نابعاً من الشعب، يتصف بمجموعة من المزايا بالنسبة للولايات المتحدة مقارنةً مع عشرات الانقلابات العسكرية التي قادتها وكالة الاستخبارات المركزية أو مهدت لها خلال العقود الماضية من السنين. لا يقتصر الأمر على واقع أن تنظيم عملية تغيير الأنظمة بشكل مخفي أقل كلفة، بل إنه يحظى بقدر أكبر من القبول بالنسبة للرأي العام الغربي وعلى المستوى الدولي مقارنةً مع الانقلابات، إذ إن النظام الذي يصل إلى السلطة دون عنف، ويبدو أنه استجابة لضغط الشعب يحظى بذلك بصفة الشرعية.

فيما يتعلق بدعم تغيير النظام المخطط له تتوافر شبكة تمويل قوية من منظماتٍ خاصة ومن منظمات ذات نفع عام تكرس نفسها لدعم «المطالبة» بالديمقراطية وبحقوق الإنسان في البلدان التي لا تظهر ما يكفي من الانفتاح تجاه القيم الغربية. ويعتبر صندوق دعم الديمقراطية أحد أكثر هذه المنظمات نفوذاً، وهو يدعم منظمات غير حكومية مثل فريدوم هاوس ومثل معهد المجتمع المنفتح الذي يرأسه جورج سوروس. وفي عام ١٩٩١ عبر آلين فلينشتاين، الرئيس السابق لصندوق دعم الديمقراطية، عن شكره لاستمرار نشاط هذه المنظمة وعن امتنانه للانقلابات التي دبرتها وكالة الاستخبارات المركزية وقال: «إن الكثير مما نقوم به اليوم سبق أن قامت به وكالة الاستخبارات المركزية قبل ٢٥ عام بشكل سري». وفي واقع الأمر يمكن لصندوق دعم الديمقراطية سرد قائمة طويلة من أنظمة استبدادية موالية للولايات المتحدة تم فرضها دون عنفٍ وبشكل خاص في وسط وجنوب أمريكا. وحالياً تتركز جهوده «لنشر الديمقراطية» في شرق أوروبا. ويتم

تنفيذ كل هذه النشاطات الهادفة لخدمة المصالح المهيمنة من قبل شركات دعاوة متخصصة ورفيعة المستوى تسمي أنفسها وكالات علاقات عامة.

إن كل عمليات التدخل التي نفذتها الولايات المتحدة خلال العقود الماضية تم الإعداد لها عبر هذا النوع من شركات الدعاوة، التي رافقت تطورها. لكن وعلى الرغم من النفوذ الضخم الذي تمتلكه هذه الشركات على وسائل الإعلام الجماهيرية لكنها تظل خفية عن أعين الرأي العام فعلى سبيل المثال نجد شركة Hill& Knowlton Strategies التي اشتهرت بفضل وصفها حاضنة كذبة تعود إلى عام ١٩٩٠ ومفادها أن الجنود العراقيين قتلوا أطفالاً رضعاً كويتيين، الأمر الذي شاركها في نشره شركتي بورسون-مارشتللر ورندون غروب. وتمكن الشركات من البرهنة على قدرتها على تحقيق نجاح كبير في تمكنها من تسويق الحرب أمام الرأي العام وكذلك بيع الواقع السياسي الذي يرغب به الرأي العام.

وتظل استمرارية هذا السياق السياسي الممتدة على مدى عقود غير مرئية من قبل الناس؛ إذ إن وسائل الإعلام الجماهيرية تجزيء هذه الاستمرارية إلى حالات فردية بحيث تبدو كل حالة فردية كما لو أنه في ما يتعلق بالتدخل العسكري كانت الأولوية للمطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبدا لنا أن ما حصل من انتفاضات في شرق أوروبا، وفي البلاد ذات الأغلبية المسلمة كان ما حدث فقط نتيجة للضغط الذي مارسه الشعب بهدف تحقيق تغيير النظام وفق أهوائنا.

فنُّ الخداع

لا يقتصر الأمر على الرأي العام، بل إن السخط الكامن لدى الجمهور يمثل أمراً ثميناً إلى حد لا يمكن تركه للناس أو للصدفة. ونظراً لامتلاكنا،

بحكم الطبيعة، حساسية أخلاقية فإن التحكم بالسخط الكامن يتحول إلى مطلب يفترض اتخاذ إجراءات لنشر اللامبالاة السياسية بين الناس.

ولهذا لا بد من توفير تقنيات تعزز هذه اللامبالاة وتسمح بجعل كل الوقائع تمر خلسةً عن أعين الناس بحيث لا تولد ردة فعل أخلاقية. ويندرج في هذا الإطار الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان لأنها تخاطب حساسياتنا الأخلاقية الطبيعية.

إن السياسة الواقعية تعني الإشارة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان أو الأعراف الأخلاقية بوصفها أدوات بلاغية، وهذا يتطلب تقنيات مناسبة يتمكن المرء عبرها من خداع الشعب حول التناقض بين البلاغة السياسية والواقع، ومن ثمَّ المحافظة على استقرار النظام السياسي. إن مثل هذا الخداع ينجح باستمرار بشكل فعال كلما أدخل المرء في حساباته قوانينا الروحية. إن علم النفس قد نجح خلال العقود المنصرمة في الوصول إلى (رؤى) عميقة وجديدة لقوانيننا الروحية التي تحدد عمل نفوسنا. إن كثيراً من هذه الاكتشافات تستخدم لصقل تقنيات البروباغاندا والخداع - التي تسمى تقنيات القوة الناعمة -.

هذا كل شيء، فعلى ضوء التجربة التاريخية، لا يكون مستغرباً وجود عدد كاف من علماء النفس الذين يرحبون بالعمل في خدمة مثل هذه الوظائف التي تؤمن لهم مكانة لدى أهم الأوساط. إليكم مثال على هذا: أقامت جمعية علم النفس الأمريكية وهي أكبر جمعيات علماء النفس في العالم عام ٢٠٠٣ مع وكالة الاستخبارات المركزية ورشة عمل حول (علم الإحباط). كان هدف ورشة العمل مناقشة أحدث الاكتشافات في علم النفس وإعدادها للتطبيق العملي بحيث تكون أساس لخداع الشعب بأفضل طريقة بحجة حماية الأمن

القومي. كما شارك أعضاء جمعة علم النفس الأمريكية في تطوير وتطبيق هذه التقنيات في عمليات التعذيب في معتقل غوانتانامو.

وبشكل عام هناك تعاون طويل بين جمعية علم النفس الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية.

وهناك أجهزةُ أمن أخرى مهتمة باكتشافات علم النفس التي تفسح المجال لصقل تقنيات الخداع والتلاعب بالآراء وتطويرها. إن الوثائق التي سربها إدوارد سنودن سلطت الضوء على كتيب إرشادي يستخدم في المقر العام لجهاز التجسس على الاتصالات البريطاني (صحيفة أنترسبت تاريخ ٢٥/٢/٢٠١٤) مكرّس لشرح كيف يتم استخدام معارفنا الحالية حول النفس البشرية أساساً لخداع الشعب والتعمية عن الأحداث. يحمل الكتاب عنوان: فن الإحباط وعلى غلافه صورة المشعوذ التي رسمها هيرونيموس بوش وتحدثنا عنها سابقاً. يعرض هذا الكتيب بدقة المجالات الوظيفية للنفس البشرية، مثل توجيه الانتباه، تكوين الرأي، وإنشاء سياقات ذات معنى أو توجيه الانفعالات وتوظيفها في خدمة الخداع.

هل بإمكاننا حماية أنفسنا من التلاعب المنهجي بإعداداتنا النفسية، وبقناعاتنا، وآرائنا؟

خلال تطوير تقنيات التلاعب التي تطرقنا إليها تم في الوقت نفسه السعي لتحديد قوانين تتحكم بجوانب تصميم وعمل نفوسنا التي يمكن استخدامها بوصفها نقاط ضعف نفسية يمكن استخدامها لأهداف التلاعب. وأهم ما في الأمر أن وظائف النفس التي نستخدمها يمكن الوصول إليها، لأسباب مبدئيّة، بشكل غير واعٍ. وإذا استخدمها المرء بهدف التلاعب نجد

أننا نستسلم بشكل آلي تقريباً ولا إرادي وغير واعٍ حتى دون أن نلاحظ ذلك. وحتى لما نعرف كيفية عمل تقنيات التلاعب هذه وأي جوانب من نفوسنا تستخدم فلن نكون محصنين ضدها. إن العملية الداخلية التي تم تنشيطها تسير بشكل غير واعٍ ولا تخضع لرقابة إرادتنا وما إن يتم تفعيلها حتى يصبح من الميؤوس منه أن نرغب بمعارضتها. ومن هذا المنطلق نجد أنها تعمل من ناحية المبدأ بشكل لا يختلف عن العملية التي تمثل قاعدة عملية الإدراك. وفي العادة لا نقدر على تصحيح عملية خداع الإدراك. وكمثال على هذا نذكر خداع الحركة التي يخضع له المرء عندما يقف وينظر عبر نافذة قطار واقف إلى قطار بدأ يتحرك على السكة الأخرى؛ إذ يتولد لديه انطباع بأن قطاره هو الذي يتحرك. وهذا التأثير يحدث بشكل غير واع وآلي ولا يختفي حتى وإن كان المرء يعرف ما يحدث. وإذا رغبنا في ممانعة هذا يجب علينا تحاشي مثل هذه الأوضاع.

ينطبق هذا على الجوانب النوعية في العمليات العقلية التي يسعى وراءها المرء لأغراض التلاعب. ويندرج ضم هذا الإطار أمور مثل الأحكام وصياغة القرارات، وتأثير اللغة وبشكل خاص الاستعارات البلاغية على تشكيل الروابط بين المعاني، وكذلك دور العمليات الانفعالية مثل الخوف والإنكار والقسر، على الذاكرة وعلى تكوين الأحكام وعلى مجموعة لا حصر لها من الجوانب الأخرى.

كما أن العمليات المرافقة تسير، ما إن يتم إطلاقها تحت تأثير أوضاع محددة، وتمضي بشكل غير واع ولا تكون قابلة للتحكم بها من الجانب المعرفي. ويمكننا على هذا الأساس ممانعة التأثيرات الانفعالية لتقنيات التلاعب عندما نتحاشى المواقف التي تحرضها. وفقط حين نعترف بأننا وسط سياق يسعى للتلاعب بنا، وعندما نتحاشى بشكل فعال وسائل الإعلام التي تنشر تقارير

تم التلاعب بها، وقتها تتوفر لدينا فرصة للمحافظة على ما تبقى من استقلاليتنا وسط هذا النوع من المواقف.

في الواقع تكون النفس البشرية منشغلة إلى حدٍّ يوفر الكثير من الإمكانيات للتلاعب بها ولتسخير الناس لتلبية توق آخرين للسلطة. لكننا نحوذ بطبيعتنا على سجل غني من إمكانيات الفهم لنكتشف سياق التلاعب وامتلاك القدرة على تحاشيه بشكل فعال. كما أننا نمتلك نظام مناعة طبيعياً ضد التلاعب، وكل ما علينا هو التصميم على استخدامه.

كان تجرؤ المرء على التفكير بنفسه هو محرك التنوير. الجرأة على المعرفة والجرأة على الملاحظة أو وفق تعبير كانط أن تتجرأ على خدمة عقلك الخاص. وفقط حين نقرر أن نتجاوز اللامبالاة الأخلاقية المفروضة علينا، وحين نكف عن الاستعداد للتخلي عن الرضا بوهم امتلاك المعلومات، ووهم الديمقراطية، ووهم الحرية عندها فقط يكون لدينا فرصة لممانعة تقنيات التلاعب. ليست هذه بالمهمة السهلة لكن لا يوجد خيار آخر والقرار متوقف علينا.

الفصل الأول

خوف نخب السلطة من الشعب

إدارة الديمقراطية من خلال تقنيات القوة الناعمة.

يبدو أن سؤال «لماذا تصمت الحُمْلان؟» يمارس علينا سحراً فريداً على الرغم من أنه فارغ من المعنى بشكلٍ واضح نظراً لعجز المرء عن دفع الحُمْلان إلى الكلام. لكن يبدو أن السحر يأتي من صورة القطيع والراعي. ومن الواضح أن هذا التشبيه يخاطب تصورات وتأثيرات داخلنا مرتبطة بوضعنا السياسي والاجتماعي. لندقق في هذا التشبيه وسرعان ما نصل إلى استنتاجات مثيرة للاهتمام.

كان هوميروس من الأوائل الذين استخدموا هذا التوصيف للعلاقة بين الشعب ورجل الدولة لأن كلمة الراعي ذات وقع يوحي بالاهتمام والطيبة. لكن لماذا قامت المخيلة، بالأساس، بتحويل الشعب إلى قطيع يحتاج إلى راعٍ؟ وكيف يصل الراعي حقيقة إلى تأدية دور الراعي؟ ولماذا يحتاج إلى كلاب رعاة تضبط مسار القطيع؟ كما أن المرء يلاحظ أن التشبيه منذ البداية مشبع إلى حدٍّ بعيدٍ بالإيديولوجيا. كان أفلاطون أول من عبر عن شكه حول إن كان الراعي يقوم بتوجيه خرافه إلى المرج الخضر انطلاقاً من الحرص على مصلحتها، أم إنه يفكر بوليمة أو بالربح عن طريق البيع. هذا التشبيه يعبر عن حقيقة يجب تمويهها فمن الطبيعي أن الراعي لا يهتم براحة الأغنام، بل بمصلحة مالك القطيع الذي يغيب تماماً عن التشبيه. إذن كيف يخترق تشبيه الراعي الفلسفة السياسية في بلدان الغرب؟

إن تاريخ أفكار الفلسفة السياسية يظهر أن تشبيه الراعي يخدم شرعنة وضع نخب السلطة؛ إذ إن هذا التشبيه يحول الشعب في مخيلتنا إلى قطيع. وهو ينجز عملية التشكيل الإيديولوجي للشعب القاصر ويحجب في الوقت ذاته المصلحة الشخصية لمن يطرح نفسه بوصفه قائداً، ومن ثمَّ يحجب أسس التمييز القطعي بين «الشعب» و«النخبة الحاكمة» الذي يمثل جوهر تصورات الحكام عن الديمقراطية. إن التعارض الإيديولوجي بين «الشعب» و«النخبة» يمثل جوهر التصورات الحالية عن «الديمقراطية» وهو موضوع الصفحات الآتية.

أين يكمن سر جاذبية الديمقراطية؟

لماذا تمكنت فكرة الديمقراطية - حتى إذا اقتصرنا على المئة وخمسين عاماً الأخيرة - من التمتع بهذا القدر من الجاذبية حقاً ومن تطوير تيار امتصاص سفلي[1] لمصلحتها؟ يبدو بوضوح أن هناك مزايا كبرى يوفرها شكل الحكم الديمقراطي مثل بيت الحرية والمنظمات غير الحكومية التي تخدم الديمقراطية بشكل بعيد عن المصالح الشخصية، ويمكن تعزيز هذا الرأي بالاستناد إلى أنه من بين ١٩٥ دولة قائمة في العالم هناك ١٢٥ دولة ديمقراطية على الأقل بمعنى الديمقراطية الانتخابية. وتعدُّ الديمقراطية اليوم في العالم الغربي الشكل الشرعي الوحيد للحكم. وهنا يفرض السؤال نفسه: ما الذي يجعل الديمقراطية جذابة إلى هذا الحد؟.

ويبدو هنا أن الإجابة سترتبط بالمنظور الاجتماعي الذي يقارب المرء عبره هذا السؤال.

من وجهة نظر الشعب أي حين يتم تقويم الوضع «من الأسفل» تبدو الديمقراطية جذابة لأننا بطبيعتنا نحمل مفهوماً حول «القسر» و«الحرية»، ونرغب بأن نشعر باستقلاليتنا، ولا نقبل أن تفرض علينا إرادة شخص آخر.

---

(١) مثل تيار الماء الذي يجري في باطن الأرض ولا تلحظه العين: المترجم.

المسألة ليست بالجديدة، فمنذ عام ١٥٤٩جعل رجل القانون الفرنسي إيتيين دو لا بويتي (١٥٣٠-١٥٦٣) هذا الجانب موضوعاً لكتابه المثير للجدل (عبودية البشر الطوعية) وركز قائلاً «نحن لم نولد مع شعور أننا نمتلك حريتنا وحسب، بل مع الدافع لحمايتها». كما أن عالم اللسانيات الأمريكي نعوم شومسكي، مقتنع من منظور البحث المعرفي الحديث، بأننا نمتلك «غريزة الحرية» كما أننا نحوز على تطلع خلقي نحو الحرية. وهذا مكمن جاذبية الديمقراطية بالنسبة لنا.

لكن ما الذي يمكن أن يجعل الديمقراطية، التي تكبل سلطة الأقوياء وتهددها، جذابة بالنسبة لهم؟ الإجابة شديدة البساطة: لا شيء! إذ إن الديمقراطية تعني تقييد التطلع إلى السلطة لدى الأقوياء والأثرياء وهو أمر لا يرغبون فيه بطبيعة الحال. وهكذا تنشأ علاقة توتر بين حاجة الحاكمين إلى تثبيت أوضاعهم وبين حاجتنا نحن لأن نشعر بأننا نحدد وضعنا الاجتماعي بأنفسنا وبشكل مستقل.

ولطالما تم تفريغ هذه العلاقة الجوهرية المتوترة على مدى التاريخ على شكل ثورات. لكن كيف يمكن من وجهة نظر الحاكمين تخفيف حدة هذه العلاقة المتوترة في حال كان هناك رغبة بتفادي اندلاع ثورة دموية؟

يتمثل الحل بتهدئة حاجة المواطنين إلى الحرية وإرضائهم بعقار بديل هو بالتحديد وهم الديمقراطية. وبهدف إنجاز مثل هذا الوهم يحتاج المرء قبل كل شيء - وهنا يعود تشبيه القطيع للعب دوره- إلى إيديولوجيا تبريرية تؤسس لوضع الشعب بوصفه قاصراً وتبرر حاجته إلى قيادة. يضاف إلى هذا أنه يجب إفراغ فكرة الديمقراطية شديدة الجاذبية بالنسبة للشعب

بحيث يتم حصرها بوصفها فعل انتخابي. وفي النهاية يتطلب الأمر إدارة مستمرة للديمقراطية بحيث يرغب الشعب وقت الانتخابات بما يُفترض أن يرغب به.

هذه هي المواضيع التي أرغب بالعمل عليها وهذا يتطلب بشكل متكرر إلقاء نظرة خاصة على كيفية تناول السلطة والنخب الوظيفية هذه المسألة فيما بينها لأن أفراد النخب يتحدثون في ما بينهم بشكل أكثر انفتاحاً مقارنةً مع حديثهم إلى الشعب. ولتأكيد هذا دعونا نصغي إلى أحد كبار مستشاري وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق عن المزايا التي توفرها الديمقراطية وبالأحرى الخطاب الديمقراطي بالنسبة للسياسة الخارجية. كان هوارد ج. فيادرا في عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ من مستشاري هنري كيسنجر، (مجرم الحرب الحائز جائزة نوبل للسلام ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ولاية ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد)، وكان كبير مستشاري اللجنة القومية الخاصة بأمريكا الوسطى المؤلفة من ممثلين عن الحزبين التي ترأسها كيسنجر. أورد الرجل عام ١٩٩٠ في كتابه الثورة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ما يأتي: «إن الخطاب الديمقراطي يساعدنا في تجاوز الفجوة بين مصالحنا الجيوسياسية والإستراتيجية الجوهرية وبين ضرورة تقديم مصالحنا الأمنية في دثار خطاب أخلاقي. وباختصار إنه يوفر غطاءً شرعياً لأهدافنا الإستراتيجية الأساسية هناك».

وهناك أقوال مماثلة حول مزايا الخطاب الديمقراطي في السياسة الداخلية. لكن إن كانت الديمقراطية في نهاية المطاف هي منهج لتغطية المصالح الشخصية للنخبة الحاكمة فيجب في أي وقت كشف هذا، وجعله معروفاً بوضوح من قبل

المواطنين أصحاب السيادة، إذ إن الفكرة المؤسسة للديمقراطية هي سيادة الشعب، وهي سيادة لا تقبل القسمة، وهي مصدر القوانين.

وإذا رغبنا في إلقاء نظرة على تقدير الشعب لحقيقة هذه الفكرة التأسيسية بالرجوع إلى استطلاع رأي نفذه معهد غالوب عام ٢٠١٥ لما أظهرت النتائج أن غالبية سكان غرب أوروبا غير مقتنعين بأنه قد تم تحقيق الفكرة التأسيسية للديمقراطية. لقد تم طرح السؤال وفق الصيغة الآتية: هل يمكنك القول: إنَّ إرادة الشعب تحكم بلادك؟ وأجاب ٥٦% بالنفي، أو بالأحرى لا!

لم يتم التعامل مع هذا بوصفه يمثل إشكالاً لأن أغلبية السكان راضون عن قيادتهم السياسية.

فوفق استطلاع أجرته محطة (آ.ر.دي) في شهر تشرين الأول ٢٠١٦ تبين أن ٥٥-٦٠% من أعضاء الأحزاب التي تسمى أحزاب الشعب راضون عن الحكومة. كما بين استطلاع رأي أجراه فريق بحث في أيلول ٢٠١٦ أن ٦٨% من المواطنين سيصوتون لمصلحة أحزاب الشعب أي الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاجتماعي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر. إذن أغلبية شعب الدولة مقتنعة بأن رخاءَها في ظل الرعاة السياسيين الحاليين هو في أيد أمينة.

إن واقع أن ٦٨% سينتخبون مجدداً الأحزاب المسؤولة عن الوضع السياسي هو أمر مثير للدهشة، إذ لم يكن الشعب، ولكن يبقى ضمن التشبيه نقول لم تكن الخراف بل رعاة تلك الأحزاب هم من دمر الدولة الاجتماعية وإنفاق ٢٣٦ مليارا لإنقاذ البنوك، وقام ببناء دولة الرقابة والأمن، وهم من نادوا بعسكرة الاتحاد الأوروبي وبتوسيع حلف الناتو شرقاً إذا اقتصرنا على بضعة نقاط من قائمة الخراب الطويلة المعروفة.

ومن المثير للاهتمام أن كل هذه الأمور لا تحظى باهتمام خاص من قبل القسم الأكبر من الشعب. ويبدو أن الرعيان، وفق استطلاعات الرأي، قد وجهوا كل الأمور لمصلحة الشعب كما يبدو أن الشعب راض عن رعيانه.

لكن هناك استياء وبالتحديد لدى النخبة. وهو أمر عبر عنه من بين مجموعة من الساسة الرئيس الألماني الاتحادي السابق يواخيم غاوك في تموز ٢٠١٦ حين قال: «النخبة ليست مشكلة على الإطلاق، ففي هذه اللحظة الشعب هو المشكلة». وقد يظهر هنا التباس لأن الرئيس لا ينتمي إلى النخبة، بل هو في خدمة نخبة السلطة.

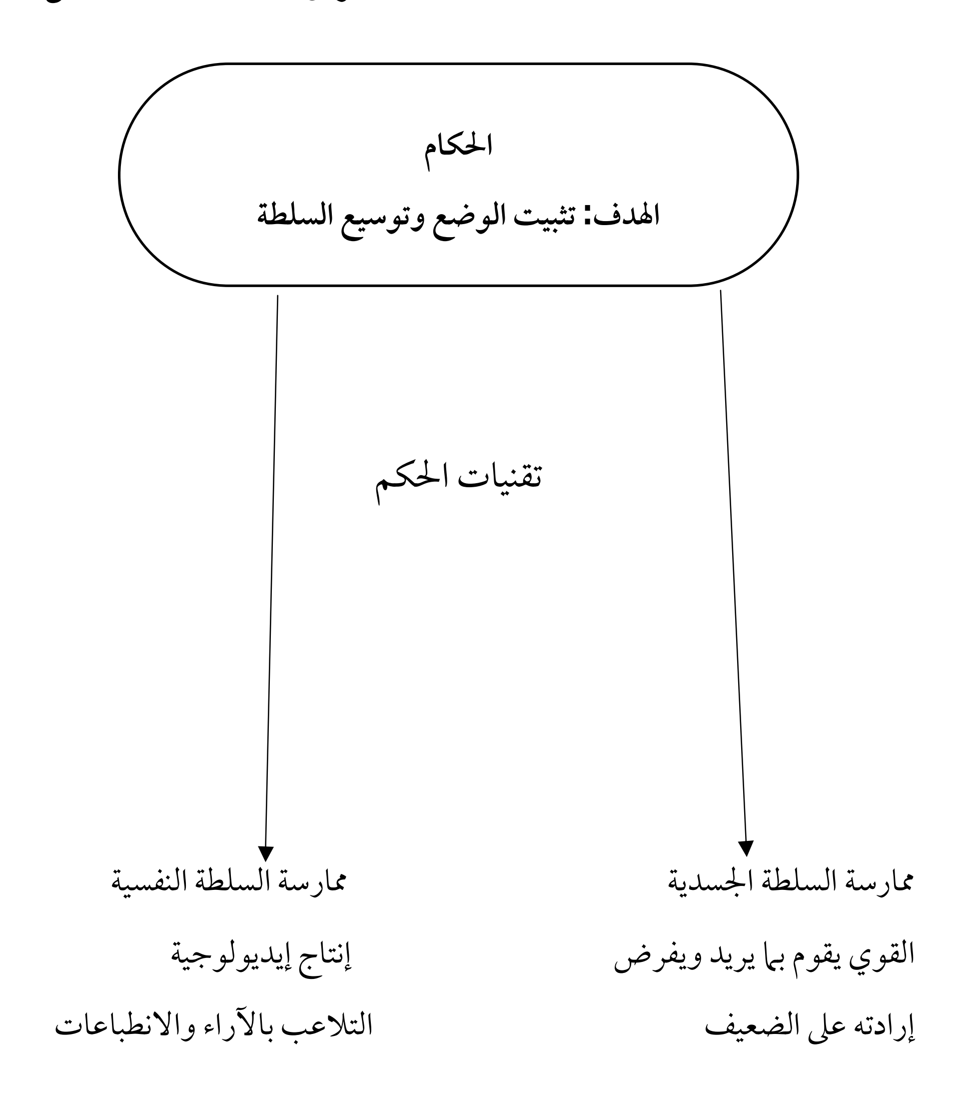
ونسمع نغمة شكوى مماثلة في المجلات التي يتواصل من خلالها أفراد نخبة السلطة. وضمن هذا السياق كتبت مجلة فورين بوليسي، وهي واحدة من أبرز منشورات تكوين الرأي في مجال السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠١٦ «حان الوقت لكي تنتفض النخبة على الجماهير الجاهلة». النخبة تدعو للثورة ضد الشعب وهذا أمر فريد بما أننا نعيش منذ أربعة عقود من السنين على الأقل في حرب شنتها النخب ضد الشعب على شكل صراع طبقي يزداد عدوانية يشن من الأعلى. ويبدو من الواضح أن النخب التي تمكنت من ضبط القطيع ليجتاز نصف الدرب وفق المسار المرجو تشعر بقلق متصاعد من ألا يعبر الشعب في قراره الانتخابي عن الرغبة فيما يفترض أن يريده.

ويبدو أن هناك مفارقة تشوب الوضع، إذ إن أغلبية الشعب لم تفقد ثقتها في رعاتها على الرغم من كل الكوارث التي وقعت ومع ذلك فإن النخبة غير راضية عن هذا الشعب الجاهل غير المتعلم إلى حد الدعوة للثورة ضد الشعب.

يجب علينا، بهدف إيضاح كيف وصلنا إلى هذا الوضع، الرجوع إلى البدايات التاريخية لنرى المسار الذي أوصل الأمور إلى هذه الحال.

ممارسة السلطة على الصعيدين الجسدي والنفسي

السلطة الفظة تستهدف الجسد، وثمة طريق راق يستهدف النفس.



تسعى ممارسة السلطة النفسية إلى (تقييد الرأس / وضع الرأس ضمن سلاسل) من خلال إنتاج إيديولوجيات ملائمة ومن خلال التلاعب بالفكر وبالأحاسيس. أما ممارسة السلطة الجسدية، فتتبع منطق أكثر بساطة: «القوي ينفذ ما يريد والضعيف ينال ما يستحقه». هذا الاقتباس الشهير مأخوذ من كتاب الحرب البيلوبونيزية للمؤرخ الإغريقي توكيدس وصف فيه الصراع بين أثينا واسبرطة. كانت أثينا وقتها في قمة سلطتها وفي قمة تطورها الفكري. أما على الصعيد الداخلي فقد ابتدعت شكلاً من الديمقراطية التشاركية ونفذته. في حين أنها مارست على الصعيد الخارجي سياسة هيمنة عدوانية على المدن- الدول المحيطة بها، وأجبرتها على الانتظام في إطار تأدية دور مماثل لدور حلف الناتو بالنسبة للولايات المتحدة. لم تتحمل أثينا - وهو أمر يمكن مقارنته بعقيدة ترومان- أي دولة محايدة ضمن محيطها ووضعت الدول المجاورة أمام خيار إما الخضوع وإما التدمير. سعت جزيرة ميلوس الصغيرة في بحر إيجة، التي كانت محايدة منذ ٧٠٠ عام للبقاء على الحياد في الصراع بين أثينا وإسبرطة. وكان لدى سكان الجزيرة القدرة على إثبات أن حيادهم لن يكون له تداعيات سلبية على أثينا.

وأملوا في أن يولي سكان أثينا اعتباراً لهذه الأسباب لكن أثينا أعلنت أن كل أشكال المبررات غير منطقية وردت بأن الحق لا يقوم إلا بين طرفين متعادلين في القوة وإلا فإن القوي سينفذ ما يقدر عليه وينال الضعيف ما يستحقه. بعدها حاصرت أثينا حاضرة الجزيرة طويلاً حتى نفذت السهام من المدينة واضطرت للاستسلام، وفي النهاية قُتِل كل السكان من الرجال وجرى استعباد كل النساء والأولاد. إن ما يسمى بحوار جزيرة ميلوس وضع بشكل

نموذجي السياسة الواقعية المتمثلة في أن القوى المهيمنة لا تعرف سوى حق الأقوى، ومن ثمَّ تكون القضايا الأخلاقية والحقوقية عديمة الأهمية.

أي إن المسائل التأسيسية تعود إلى العصر القديم وهي لا تزال مستمرة حتى اليوم. وينطبق هذا على فئتي تقنيات السلطة وبالتحديد ممارسة السلطة النفسية وممارسة السلطة الجسدية. لكن تطبيق «القوة الفظة» يتصف بالنسبة للحكام بسيئة واضحة لأننا بحكم حساسيتنا الأخلاقية الطبيعية نميل إلى الرد على هذا بالغضب والرفض، وهذا أمر مرتبط في نظر الحكام بتكلفة غير مقبولة. وكان هارولد.د . لاسويل، وهو أوسع علماء السياسية ومنظري البروباغاندا الأمريكيين نفوذاً قد كتب عام ١٩٢٠ في موسوعة العلوم الاجتماعية «إدارة الأفكار أقل تكلفة من العنف ومن الرشوة ومن أي تقنية تحكم أخرى».

وضمن هذا الإطار جرت محاولات منذ البدايات التاريخية لتطوير تقنيات سلطوية تخدع حساسيتنا الأخلاقية، ومن ثمَّ لا تولد لدى الشعب إلا القليل من المقاومة. ويتم اليوم وصف هذه التقنيات «بالقوة الناعمة» وهي تغطي كامل طيف التقنيات التي تتلاعب بالرأي العام. ويتم دعم الهيئات التي تنشر هذه الأشكال من ممارسة السلطة من قبل مراكز الأبحاث وخزانات الفكر وشبكات النخب ومجموعات الضغط وبشكلٍ خاص وسائل الإعلام الخاصة والعامة والمدارس وكل قطاع التربية والتعليم بالإضافة إلى صناعة الثقافة. وتمر تأثيرات تقنيات «القوة الناعمة» إلى حدٍّ بعيد دون أن يلحظها الشعب بحيث لا يمكن التعويل أبداً على قيام احتجاجات ضد هذه الأشكال من التلقين.

إن الأسس الاقتصادية للسلطة تدعو لاستخدام «القوة الناعمة» وإلى ترقية وتحسين هذه التقنيات إلى الحد الأمثل على قاعدة بحث علمي حول

سماتنا المعرفية والانفعالية وقد تم خلال المئة عام المنصرمة إنجاز هذا بشكل منهجي إلى حد كبير وناجح.

سأكتفي بتقديم مثالين عن الأدبيات واسعة النطاق التي تستخدمها النخبة لتبادل المعلومات فيما بين أفرادها حول هذا التطور، هما كتاب قوة بوش الناعمة الصادر عام ٢٠٠٥ من تأليف جوزيف س. ناي وكتاب ولكزة بوش الصادر عام ٢٠٠٩ من تأليف كاس سنشتاين وريتشارد هـ. ثالر.

السيد ناي هو عالم سياسة واسع النفوذ ورجل سياسة وعضو في العديد من خزانات الفكر ولديه رأي صريح بأن المستقبل مرتبط بالقوة الناعمة. والسيد ثالر متخصص في اقتصاد السلوك، وشغل العديد من المناصب، ومنها منصب مستشار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما. (أما سنشتاين فهو عالم في القانون ومتخصص بالدستور) وكان مستشاراً للرئيس أوباما.

يعطينا كتاب ثالر نظرة عامة عن وضع الأبحاث حول حيل وعثرات تكوين الرأي لدى البشر. ويخبرنا بأن البحث المعرفي كشف عن الكثير من الأدلة التي تظهر أن البشر بطبيعتهم لا يتخذون قراراتهم على أسس عقلانية صرفة.

وطرح ثالر وسنشتاين فكرة أن البشر، والمقصود في المقام الأول الشعب، لا يمكنهم اتخاذ القرارات العقلانية إلا عبر دفعهم إلى ذلك من خلال جرعة من الحيل واللكزات المناسبة، ومن ثمَّ يتمثل دور النخب، وهم بطبيعة الحال مترفعون عن محدودية البشر العقلانية، في توجيه الشعب باللكز إلى الوجهة المناسبة في مواجهة كل القرارات المعقدة. وفي نهاية الأمر تبدو «القوة الناعمة» جزءاً من حرب نفسية تستهدف الشعب، ويجب أن تظل قدر الإمكان غير ملحوظة من قبل المواطنين، وهذه القوة تستغل نقاط ضعف النفس البشرية. وتكمن المشكلة من وجهة نظر الشعب في قدرة النخب على

مهاجمة نقاط الضعف بالاعتماد على المعلومات التي كدستها الجامعات وخزانات الفكر حول نقاط الضعف، ومن ثمَّ فإن النخب تعرف الكثير عنا وعن احتياجاتنا الطبيعية وعن ميولنا الطبيعية وعن موقفنا الضعيف في مواجهة التلاعب أكثر مما نعرفه نحن عن أنفسنا. وبما أننا لا ندرك ضعف موقفنا فلن يكون لدينا أي إمكانية لمواجهة هذا التلاعب.

وخلال المئة عام الأخيرة حصل علم النفس والعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية على دعم كبير بسبب المشاركة في البحوث حول التلاعب بمواطن الضعف. وعلى هذا تحول هذان العلمان بشكل متزايد إلى أداة للتحكم بالجماهير، ومن ثمَّ تحولا إلى خطر يهدد الديمقراطية. وكان عالم الاجتماع المرموق ك. ورايت ميللس قد جزم خلال العقد الخامس من القرن العشرين في مؤلفه الكلاسيكي (سلطة النخبة) «إن الخطاب العلني الذي ينتمي إلى الديمقراطية قد تم استبداله بحرب نفسية عديمة الضمير».

إن تقنيات هذه الحرب النفسية ضد الشعب قد تطورت خلال الخمسين سنة الماضية بطريقة فريدة ومحكمة ومصقولة. ومن خلال هذا حاذت النخب على معرفة عميقة وشاملة حول سمات أنفسنا وروحنا القابلتين للتلاعب بها في حين أن الشعب موضوع التلاعب لم يحصل على تصور ولو محدود عن كيفية تلاعب النخب بنقاط ضعف النفس البشرية وبالرأي والمشاعر.

إدارة الديمقراطية من خلال التنشئة العقائدية والتمييز القاطع بين «الشعب / الجمهور» وبين«النخب».

ثمة عنصر أساسي من تقنيات «القوة الناعمة» يستند إلى التبصر السيكولوجي؛ إذ إننا نحتاج على الدوام إلى إطار سردي يمنح مجموع تجاربنا السياسية والاجتماعية سياقاً ذا معنى. وبهدف تعزيز فعالية هذه التقنيات يجب

على النخب بناء إطار سردي مناسب ونشره بحيث يقتنع الشعب بأن حكم الشعب المجدي لا يعني سوى حكم النخب. قد يبدو هذا بمنزلة مهمة مستحيلة تليق بعالم أورويل. لكن إطار السرد هذا قائم بشكل شبه تلقائي بحيث إذا تمكن المرء من إنجازه فسيُضفى حينئذٍ على الفرق بين الراعي والخراف، في إطار التشبيه السياسي، جوهراً علمياً.

ولتحقيق هذا يحتاج المرء إلى فرضية أنَّ البشر موزعون على طبقتين متباينتين بشكل قطعي وأن هناك أشخاصاً ولدوا بطبيعتهم ليحكموا، وأن هناك أناساً ولدوا بطبيعتهم ليخضعوا، أي إن هناك رعاةً بالولادة وخرافاً بالولادة. ويطلق على الخراف الذين يشكلون الكتلة الأساسية تسمية «شعب»، أو «جمهور» في إطار المجتمع الصناعي. أما أولئك الذين يشعرون أنهم مدعوون للحكم، أي أولئك الذين حددوا بالأصل هذا الفرق، فهم يسمون أنفسهم «النخبة» وهذه نقلة شطرنج ذكية من قبل من أعلنوا أنفسهم نخبة وهم وحدهم يستحقون صفة «النخبة». ولا يتبقى على المرء سوى إقناع الشعب نفسه بهذه الفروق المزعومة بين «النخبة» و«الشعب» وكذلك «الجمهور» بطريقة ما. ومن الواضح أنه يكفي المثابرة على افتراض أن الشعب هو بطبيعته غير عقلاني وطفولي، وقابل للالتزام، ومزاجي، وأناني وغير قادر على تقبل الحجج العقلانية، وأن النخب بطبيعتها ذكية، ومتعلمة، وعقلانية وانطلاقاً من مثل هذه العقيدة الأساسية يكون حكم الشعب بالضرورة يعني حكم النخبة.

يظهر، بالاستناد إلى هذا التمييز القاطع «الشعب» و«النخبة» مفهوم جديد بالكامل حول ما هو مقصود بكلمة «شعب». وكلما ازداد افتتان الشعب بفكرة الديمقراطية اشتد سعي الحكام لتقويض هذه الفكرة عن

طريق إيديولوجيات من هذا النوع. وعلى سبيل المثال كان الملك البروسي فريدرش الأكبر مقتنعاً أن «الشعب لا يستحق أي إيضاح وكتب عام ١٧٦٦ إلى فولتير» إن عامة الناس يتمرغون في وحل الأحكام المسبقة».

النخبة	الشعب / الجمهور
أذكياء، متعلمون،منطقيون	غير عقلاني، طفولي، قابل للخضوع، متقلب
مزاجي	أناني ولا يتقبل الحجج العقلانية.
« الرجل المسؤول» - والتر ليبمان	جهل وغباء الجماهير - **هارولد لاسفيل ١٩٣٠**
يحوز على ما يكفي من الحكمة	لا ينظر سوى لمصالحه الخاصة قصيرة المدى
بحيث يعرف مصلحة الشعب،	وحش ضخم. **والتر ليبمان ١٩٢٢**
ويمتلك ما يكفي من الفضيلة	
لاضطهاده - **هاملتون وماديسون ١٧٨٨**	

ويتم من خلال بناء هذه الإيديولوجيا المرجوة إعادة تركيب مفهومي «الشعب» و«النخبة» من خلال تركيب كلا المفهومين بحيث يتم إضفاء أساس علمي كاذب على تشبيه الراعي وإنجاز إيديولوجيا يفترض بها شرعنة الحكم. ويفترض بهذه الإيديولوجيا ضمان أن وضع الحاكمين، لا سيَّما المالكين، لن يتهدد في ظل الديمقراطية. ويتم تقريباً تركيب كل المفاهيم الجديدة للديمقراطية على هذه الإيديولوجيا التأسيسية. إن هذه الإيديولوجية قد تم العمل عليها منذ عصر التنوير وبشكل خاص خلال النصف الأول من القرن العشرين عبر طائفة من المثقفين الخدومين وتم نقلها بنجاح باهر إلى الشعب عبر كل وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي إلى حد أن الشعب امتصها، وصار مِنْ ثمَّ مقتنعاً أن حكم الشعب لا يعني سوى حكم النخبة.

هل يجوز خداع الشعب؟

كان فريدرش الأكبر الذي يعتبر ملكاً مستنيراً مقتنعاً في الوقت نفسه بأن الشعب هو تلك «الحيوانات» «ومجموعة الأغبياء» و يمتلك القليل من المنطق، ويرغب في أن يُكذب عليه. وبهدف سبر غور هذه المسألة علمياً وجّه عام ١٧٧٧ أكاديميته الملكية البروسية للعلوم في برلين لدراسة سؤال خصص جائزة للرد عليه «هل من المفيد خداع الشعب». لم تكن أكاديمية برلين سعيدة بشكلٍ خاص لأن تقوم في عصر التنوير بمناقشة إن كان من المفيد خداع الشعب بناء على أن طريقة صوغ السؤال كانت بشكل واضح تتضمن أن الأمر مرتبط بمصلحة الحاكم لا بمصلحة الشعب، ومن ثمَّ فإن الراعي لا يهتم بمصلحة القطيع، بل بمصلحته الخاصة. ومن منطلق الحرص على عدم نشر هذا علناً أعيدت صياغة السؤال لتصبح هل هناك طريقة خداع يمكن أن تكون مفيدة للشعب من خلال نشر أضاليل جديدة أم يكون من الأفضل ترك تلك الأضاليل القديمة المتجذرة؟ وضمن هذه الصياغة لم يعد من الواضح أن السؤال يرتبط بفائدة الاحتيال بالنسبة للمحتال، بل مرتبط بخدمة الشعب الذي سيتم خداعه.

إن هذا المثال التاريخي الصغير يظهر لنا بوضوح كيف تعمل تركيبة بناء إيديولوجية «جيدة».

ولسوء حظ الملك مال ثلثا مجموعة ٤٢ شخصاً ممن عملوا على السؤال إلى رأي مفاده أنه لا يجوز خداع الشعب. في حين كان الثلث المتبقي راضياً عن رأي فريدرش بأنه لن ينتج عن إخبار الناس بالحقيقة سوى الفوضى والثورة، وعليه كان من الضروري خداع الشعب خدمة لمصلحته بطبيعة الحال. تم

توزيع الجائزة على المجموعتين. وكان الذي حصد الجائزة ضمن المجموعة المقتنعة بالتنوير هو رودولف زخارياس بيكر (١٧٥٢ - ١٨٢٢) وهو مستنير عظيم. أما اليوم فمن المرجح أن النسبة ستكون بشكل أكثر وضوحاً لمصلحة من تبنوا موقف أنه من الجائز خداع الشعب، فالكذب صار بطبيعة الحال من الممارسات اليومية في الشؤون السياسية من قبل السياسيين والإعلام. وسبق لرئيس وزراء لوكسمبورغ الأسبق جان- كلود يونيكر الذي شغل منصب رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي بين ٢٠١٤- ٢٠١٩ أَنْ طرح الفكرة في شهر نيسان لعام ٢٠١١ بوضوح «حين تصبح الأمور جدية على المرء أن يكذب»! وبطبيعة الحال فالأمور دائماً جدية في مجال السياسة.

ويصبح الأمر أكثر بساطةً حين تتمكن النخب من الاهتمام بالشعب، وهي غير محتاجة للكذب لأن الشعب فقد اهتمامه بالحقيقة بشكل كامل. وهذا هو الحال بشكلٍ خاص عندما يعزف الشعب عن السياسة، ويحول إلى مرحلة الطفولة. وبفضل العون الذي يبذله المثقفون سرعان ما تدرك النخب أنه لا يمكن للديمقراطية العمل وفق المعنى المراد إلا عندما تنجح تقنيات «القوة الناعمة« في نشر حالة عزوف عامة عن السياسة، وتتمكن من إدخال شعب الدولة في حالة سبات سياسي. كما يمكن للمرء تطبيق ما ورد في تحليل إيتيين لا بويتي لمسألة «عبودية البشر الطوعية» لما يتقبل المضطهدون اضطهادهم في إطار مفارقة، ومن ثمَّ دفع الناس من خلال النزعة الاستهلاكية، وتحويل الشعب إلى مرحلة الطفولة، والصبا السعيد وإنجاز تطور اجتماعي مصمم لمنح السعادة التي سبق للكاتب ألدوس هوكسلي التنبؤ بها في روايته المفعمة بالبؤس (عالم جديد جميل ١٩٣٢). فقد وصف هوكسلي إمكانية قيام الممسك بالسلطة السياسية وجيشه بالتحكم بشعب من خلال استغلال نقاط ضعف النفس

البشرية بحيث لا يكون هناك حاجة لإجبار الناس لأنهم يحبون عبوديتهم بفضل إدارة الديمقراطية من خلال نشر السبات.

يتطلب الأمر، بطبيعة الحال، من النخب بذل بعض الجهود إلى أن يصبح الشعب جاهزاً لتقبل التمييز الإيديولوجي بين «النخبة» و«الشعب»، ومن ثمَّ مقتنعاً أن مصلحة الشعب ستكون في أفضل وضع في ظل النخب. ويمكن أن يكون هناك فرصة لإقناع الشعب بالطريقة المناسبة من خلال تقنيات البروباغاندا الكلاسيكية. لكن التأثير يمكن أن يكون أشد فاعلية ومستمراً وأكثر رسوخاً في حال تم، بشكلٍ كامل، تعطيل القدرة على تكوين قناعات. تمكن جورج أورويل وحنا آرندت، بأسلوبين مختلفين، من تسليط الضوء على هذا الجانب في تحليليهما لنظام الحكم الشمولي. وقد شددت حنا أرندت على أن التنشئة الشمولية لم تسعَ قطُّ لغرس قناعات محددة، بل إن الأمر تعلق بشكل أكبر بكثير بتدمير القدرة على تطوير أي قناعة كانت.

وهناك طريقة فعالة لإبعاد الشعب عن تكوين أي قناعة سياسية من خلال نشر سبات سياسي لذا لا يكون مستغرباً أن كبار مثقفي نخب السلطة يقدرون حالة السبات بوصفها أمر لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للديمقراطية، ويبحثون عن تقنيات للوصول إليها بأفضل الطرق.

وسنكتفي هنا بذكر شخصين مرموقين كتبا عن هذا الموضوع أولهما روبرت ميشيل (١٨٦٧-١٩٣٦) وهو عالم اجتماع ألماني مميز كتب عام ١٩١١ في مؤلفه الكلاسيكي (حول سوسيولوجية النظام الحزبي في الديمقراطية الحديثة): «إن العنصر المميز والأكثر أهمية في الديمقراطية هو تشكيل نخبة سياسية تتنافس على نيل أصوات ناخبين معظمهم من أصحاب الموقف

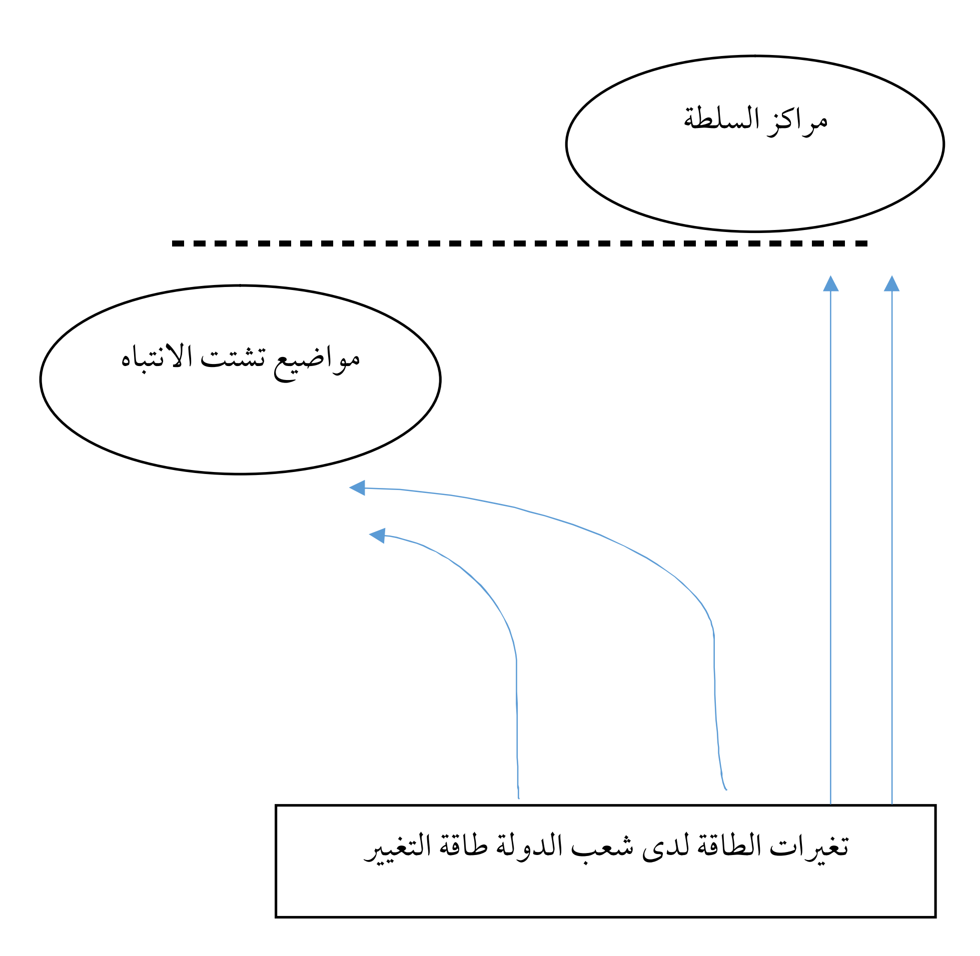
السلبي. وهذا أمر قاربه بشكل مشابه ليو شتراوس (١٨٩٩ - ١٩٧٣) وهو أحد فلاسفة السياسة الأوسع نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية ومناهض حاد للتنوير ومدافع راديكالي عن حكم النخبة وأهم فلاسفة المحافظين الجدد حين رأى «أن سبات الشعب السياسي بوصفه مطلباً ضرورياً لا يمكن أن يعمل بدون الديمقراطية». أما فيما يخص الجماهير فيكون العزوف عن الانتخاب أحد أهم المطالب لكي تعمل الديمقراطية بسلاسة؛ لأن هذا يعني انعدام الحس السليم. ويمثل المواطنون الذين لا يقرؤون إلا صفحات الرياضة والفكاهة ليس ملح الأرض وحسب بل ملح الديمقراطية الحديثة.

لكن في المذاكرات السياسية الحالية بين كبار مثقفي النخب صار من المفضل عدم الحديث العلني عن هذا الموضوع مقارنةً مع الكتابات الكلاسيكية حول ديمقراطية النخب. وفي الواقع لم يعد هناك ضرورة لمثل هذه التصريحات الواضحة وهو أمر مرتبط بطبيعة الموضوع لأن نخب السلطة لا تخشى شيئاً أكثر من خشيتها المواطنين الناضجين، وعليه فإنها تسعى بقوة لمنع نضج الشعب. وهي تستخدم لهذا الغرض طيفاً واسعاً من الإستراتيجيات وطرق التلاعب بالمواطنين على المستويين المعرفي والانفعالي.

إدارة الديمقراطية من خلال تقنيات تسميم العقل

تُعدّ بعض أنماط التلاعب فعالة بشكل خاص، وهي تلك التي تستهدف بشكلٍ مباشر أساس قدرتنا العقلية، وتساهم بذلك في نشر الفوضى في الرؤوس، وتستغل هذا سياسياً. وأنا أريد هنا، نتيجة لغياب الكلمات المناسبة، تسمية هذه الأشكال من التعامل «تسميم العقل»، ويمكن لتسميم العقل استهداف كل من الجانب المعرفي والجانب الانفعالي في نفوسنا. ويكون

استهداف الانفعالات هو الأبسط. فمن خلال توليد انفعالات مناسبة شديدة يتم لجم العقل وحرف الانتباه عن مراكز السلطة الحقيقية وتوجيهها نحو الأهداف والمواضيع المرجوة.



وتكون عملية نشر الخوف والكراهية بشكل منهجي ناجحة بشكل خاص، وهذا أسلوب مستخدم منذ دهور ويُعدّ من أشد وسائل التحكم بالرأي العام فعالية. وسبق للسيد لاسفيل منذ عام ١٩٢٧ الإشارة بوضوح إلى أنه «لا يجوز أن يكون هناك أي شك حول الهدف الذي سيتم توجيه كراهية الناس ضده». ومن خلال نشر الكراهية يصبح من الممكن توجيه المخاوف

ضد هدف مناسب لتنصب انفعالات الشعب عليه. ويتم من خلال هذا ضمان منع توجه طاقة السخط والحاجة إلى التغيير ضد مراكز السلطة. كما أن نشر المخاوف حول الوضع الاجتماعي - الاقتصادي شديد الفعالية. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام المستوى العالي من الشدة النفسية في العمل، والمخاوف من الفشل، والرعب من انحدار المكانة الاجتماعية لتحقيق هذا الهدف. وهناك طرق أخرى لحرف الانتباه عن مراكز السلطة الحقيقية من خلال الإلهاء الإعلامي بفيض من التوافه، ومن خلال النزعة الاستهلاكية، وموضوع التعليم، والهوية الكاذب، والتعامل مع المتلقين كما لو كانوا أطفالاً. ويتم هذا عبر استغلال حاجة البشر الطبيعية للسلبية والتسليم.



دعاية : أعلى مستوى حياة في العالم ، لا يوجد طريق مثل الطريق الأمريكية

شاخصة دعاية على الطريق السريع رقم ٩٩ في الولايات المتحدة الأمريكية في كاليفورنيا ضمن حملة الدعاية التي رعاها الاتحاد الوطني للصناعيين دوروثيا لانغه، ١٩٣٧ ، مكتبة الكونغرس قسم المطبوعات والصور من مجموعة OWI تحت رقم LC-USF34-016211-C

تتوافر منذ عقود من السنين لوحة مشغولة بعناية حول تقنيات تسميم العقل من خلال تقنيات استغلال الانفعال التي تستخدم لتمويه مصالح نخب السلطة، وتمنع المواطنين من التعبير الاجتماعي عن مصالحهم. ويمكن للتسميم العقلي استهداف قدراتنا المعرفية وتسميم فكرنا إلى حد لا ينفع معه أي شكل من الحجج العقلانية - وفق التعابير التي شاعت زمن التنوير - التي تعيد الإشراق إلى العقول.

وتتمثل أبسط الطرق في استخدام تأثير مفاهيم مناسبة وتحوير دلالات المفاهيم وهنا بالتحديد يمكن استذكار «الكلمات الخاطئة» وفق ما أورده جورج أورويل، التي تستخدمها وسائل الإعلام الكبرى في التلاعب بالكلام لتأطير أفكارنا. ونذكر أمثلة عن الطوفان الإعلامي الذي يستخدم مفاهيم «التجارة الحرة» و«تكاليف الأجور الإضافية» و«الناخبين المحتجين»، و«حزمة الإنقاذ»، و«التدخلات الإنسانية»، و«الأضرار الجانبية» أو «ناقدي العولمة».

إن فعالية هذه المفاهيم تستند إلى أننا نميل بطبيعتنا للاعتقاد بتأثير الكلمة، ولدينا اقتناع بأن الكلمات تعكس قضايا ملموسة. كما نميل لأن نستخدم بطريقة ساذجة في عملية تنظيم أفكارنا الكلمات التي نعرفها سابقاً، ونتغاضى خلال هذا عن واقع أن الكلمات تنقل محتوىً إيديولوجياً وافتراضات ضمنية. لكن للأسف إنه من الصعب بمكان التغلب على اعتقادنا الطبيعي بالكلمة والوصول إلى موقف، لا سيَّما في المجال السياسي، للتعامل مع كل كلمة بوصفها حزمة من الافتراضات الإيديولوجية يجدر بالمرء أولاً تفكيك روابطها بعناية عبر نظرة نقدية. إن مثل هذا الموقف القاضي بتفحص دلالات الكلمات ووزنها الإيديولوجي يتطلب تدريباً مركزاً. وحول هذا بالتحديد قام عصر التنوير بتسليط نظرة نقد إيديولوجية

وقام بعناية فائقة بتطوير مناهج لتحديد الأحكام المسبقة المخفية والعناصر الإيديولوجية وبطبيعة الحال لم يكن للنخب الحاكمة مصلحة في أن يتم نشر وتعليم هذه المناهج في هيئات التنشئة الاجتماعية ضمن المجتمع. وهناك أنماط أخرى من عملية تسميم العقل المعرفي من خلال مفاهيم الإدانة والتشهير. ويندرج في إطار مثل هذه المفاهيم حالياً مفاهيم مثل querfront(١): ونظرية المؤامرة والنزعة المعادية لأمريكا، والشعبوية التي تحظى بتقدير خاص لدى نخب الموظفين ونخب السلطة. وتمتلك هذه المفاهيم منطقاً غادراً فهي تستند إلى عملية ربط ذهني بين مجالات مختلفة بحيث يتم الإيحاء بأن هناك تشابك بين مواضيع تنتمي إلى مجالين مستقلين تماماً وبهذه الطريقة يتم التعامل مع مواضيع محددة ترى النخب الحاكمة والمجموعات التي تدعمها أن نقاشها علناً هو أمر غير مرغوب به وضار بوضعها لذا يتم تشويه صدى هذه المفاهيم من خلال ربطها بمواضيع أخرى محظورة أو مسيئة مثل اليمين المتطرف والمواقف العنصرية.

وهكذا تتمكن النخب وأصحاب المناصب العليا من تحصين أنفسهم من النقد بخصوص مواضيع محددة أُبعدت عن حيز النقاش العلني.

إن مفاهيم مثل (querfront) لا تكتفي بحرف النقد عن استهداف مراكز السلطة، بل تحفز عملية التحلل الذاتي للمواقف اليسارية.

ولا يقتصر الأمر هنا على خدمة مصالح نخب السلطة بالتحديد، بل يخدم أيضاً ممثلي يسار إصلاحي (يدعو لنظام منفتح) ممن يسعون لإخفاء موقفهم المتعايش مع السلطة بحيث يحصرون مجال التفكير العلني بأهداف «معقولة» أي مثبتة للنظام. وإذا شبكَّ المرء نقد يساري لجذور السلطة

---

(١) هي الربط بمفهومين لا علاقة بينهما بهدف توليد انطباع محدد. المترجم.

بتهمة التقارب مع اليمين عندها يتم اعتبار هذا النقد ملوثاً في نظر التفكير السليم الذي يحظى بالتقدير، ومن ثمَّ يدخل في نطاق المحظورات.

إن هذه المفاهيم المعدية والممرضة التي يتم وسمها من قبل المراكز الحقيقية للسلطة تحظى بقبولٍ خاص لدى المثقفين والصحافيين الذين سخروا أنفسهم لخدمة الممسكين بالسلطة، وهي تنتمي إلى خطاب الانتهازية حيث يعلن المرء من خلالها أنه يغازل الأقوياء، وأنه على استعداد لوضع نفسه في خدمة إيديولوجية الحاكمين. وهناك مفاهيم أخرى في قائمة التشبيك وبشكل خاص «نزعة العداء لأمريكا» و«الشعبوية» تتطلب مقاربة أكثر تعقيداً وهي تطرح في جميع الأحوال بوصفها إدانة وتشهيراً بهدف قطع الطريق على النقد الجوهري لنخبة السلطة، وفي الوقت نفسه تشير إلى مواقف وظواهر اجتماعية قابلة للتطبيق تحتاج إلى نقاش علني جدي.

العداء لأمريكا بوصفه مفهوماً سياسياً هجومياً

في واقع الأمر هناك نزعة عداء لأمريكا بمعنى ظهور مشاعر ضد الثقافة الأمريكية وضد الشعب الأمريكي. وهذا النوع من العداء لأمريكا الذي اتخذ شكلاً عنصرياً كان واسع الانتشار في أوروبا خلال القرن العشرين وبشكل خاص في أوساط التعليم البورجوازي وبين ممثلي مثقفي تيار مناهضة التنوير. وما تزال هذه النزعة قائمة اليوم في أوساط اليمين الشعبي وبين اليمين الشعبوي؛ إذ غالباً ما تتجلى جزءاً لا يتجزأ من خطاب سيادي قومي النزعة.

أما في النقاشات السياسية العامة فنجد أن مفهوم العداء لأمريكا لم يعد يؤدي أي دور بوصفه مشاعر معادية لأمريكا، بل صار من الشائع استخدام

مصطلح «العداء لأمريكا» بوصفه مصطلح تشبيك، وبوصفه مصطلحاً سياسياً هجومياً يهدف إلى لجم النقد العميق لمراكز السلطة صاحبة القوة الميالة إلى الهيمنة. وحول هذا الموضوع رأى المؤرخ الأمريكي ماكس بول فريدمان، الذي تتبع تاريخ هذا المصطلح وحلل محتواه أن مفهوم العداء لأمريكا هو في المقام الأول مصطلح سياسي هجومي بهدف منع النقد، وهذا المصطلح يخدم في المقام الأول التثبيت الإيديولوجي لفكرة الاستثناء الأمريكي.

إن مصطلح «الاستثناء الأمريكي» يستلهم عقيدة تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تاريخها الخاص وبفضل قوتها الهائلة، تستحق أن تتبوأ مكانة خاصة بين الأمم. إن الاستثناء الأمريكي يمثل الركن الأساسي في إيديولوجية الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا المصطلح يوحي، كما كتب الصحافي الأمريكي ستيفان كنزر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنفرد في تاريخ العصر الحديث بقناعتها أنها تنفذ مشيئة الرب من خلال نشر نظامها السياسي والاجتماعي بل فرضه على الآخرين.

وبفضل تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وبوصفها ممثلة النزعة الاستثنائية لا تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقيات حق الشعوب من الناحية المبدئية إلا بقدر ما تخدم مصالحها. كما أن أفعالها من الناحية المبدئية لا يتم تقويمها بالاستناد إلى الأعراف الأخلاقية التي يتم على أساسها تقويم أفعال الأمم الأخرى انطلاقاً من عدم وجود «مساواة أخلاقية» بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى فيما يتعلق بتقويم الأفعال؛ إذ إن جرائم الأخيار لا يتم تقييمها على أساس المقاييس التي يحكم من خلالها على أفعال الأشرار. وتأسيساً على هذا من الوارد أن تقترف الولايات المتحدة الأمريكية أخطاءً لكن لا يمكن من الناحية المبدئيّة أن ترتكب جرائم حرب لا في فيتنام ولا العراق أو سورية. كما أنه لا يمكن أن تقتل مدنيين بل

إن المدنين يقتلون ببساطة نتيجة الأضرار الجانبية لأفضل النوايا. ولا يهم كثيراً الإقرار بواقع أن نزعة الاستثناء، التي حدثت وما تزال تحدث في التاريخ الأوروبي تحت أشكال عديدة هي ظاهرة مرضية أخلاقية وثقافية، وهذه الظاهرة هي المسؤولة عن أفظع حالات سفك الدماء في تاريخ الحضارة.

ونجد في الوقت نفسه عدداً لا يحصى من المثقفين المستعدين للتعامل مع هذه الظاهرة من خلال عقيدة تبريرية انطلاقاً من أن الولايات المتحدة الأمريكية طيبة بطبيعتها، وأن أفعالها لا تخضع من الناحية المبدئيّة للأعراف المرتبطة بحق الشعوب.

وسبق لكبير ممثلي الادعاء الأمريكي روبرت هـ. جاكسون أن بين خلال محكمة نورنبرغ[1].

إن المبادئ القانونية التي طُوِّرت في نورنبرغ صالحة عموماً، ومن ثمَّ يمكن في المستقبل الاستناد إليها عند الحكم على أفعال دول أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. لكن كما لا حظ نعوم شومسكي أنه لو تم التعامل مع هذا التصريح على محمل الجد لكان من الواجب شنق كل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب بوصفهم مجرمي حرب. وفي هذا كفاية في ما يتعلق بالاستثناء الأمريكي.

الشعبوية بوصفها مفهوماً سياسياً هجومياً.

وبشكلٍ مماثل لمصطلح «العداء لأمريكا» نجد أن مصطلح «الشعبوية» هو مصطلح تشبيك له استخدام معقد. فالشعبوية تتضمن في الجوهر شكلاً

(١) (المحكمة العسكرية الاستثنائية التي حاكمت قادة ألمانيا بجرائم لم ترد في أي نص قانوني سابق، ومثلت مهزلة في التعامل مع المهزومين: المترجم).

من التواصل السياسي الذي يستهدف الانفعالات من خلال خطاب قريب من الشعب ومبسط إلى حد غير مقبول. ومن هذا المنظور تكون كل أحزاب الشعب الكبرى عندنا أحزاباً شعبوية. وطالما أن أحزاب الشعب الكبرى في العالم تستخدم هي بالذات إستراتيجيات شعبوية بشكل واضح فالسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تثابر هذه الأحزاب إلى هذا الحد على استخدام مفهوم «الشعبوية» بوصفه مصطلحاً سياسياً هجومياً وإقصائياً. إن الإجابة تكمن في مجموعة أخرى من السمات المميزة للمواقف الشعبوية وبالتحديد الانتقاد الجوهري الموجه إلى النخب، وهذا بصراحة هو الجانب الذي لا يعجب النخب بطبيعة الحال. كيف تم إدراج مثل هذا النقد الجوهري للنخب ضمن منطقة الحظر الفكري، ومن ثمَّ أُخرج من حيز النقاش المنطقي والراقي؟ وهذا تم من خلال عملية تشبيك مناسبة فعالة التأثير مع مواقف منتقاة لأن الشعبوية اليمينية والعناصر الأساسية في إيديولوجيتها توفر الكثير من النقاط التي يمكن استغلالها حيث يمكن لليمين أن يزيد من حدة تباين المواقف الخاصة بالشعب وبالنخب. لكن بالنسبة لهذه الأحزاب لا يكون المقصود بكلمة «الشعب» سكان البلاد ببساطة، بل «جسماً شعبياً متجانساً» إلى حدٍّ بعيد. ضمن هذا التفكير لا يتم تعزيز وحدة وسلامة الجسم الشعبي على أساس العرق- الهوية بل عبر مفاهيم الهويات الثقافية أو الهويات القومية، وهي في الواقع محض خيال مثلها مثل مفهوم الأعراق البشرية البيولوجية. إن مهمة القيادة السياسية بالتحديد هي التعبير عن إرادة الشعب لكن النخب القائمة حالياً لا تقدر على هذا لأنها فاسدة إلى حدٍّ كبير ومفتقدة للأخلاق. إن الشعبوية اليمينية تستهدف بشكل مباشر «من هم في الأعلى» ليس لأنها من الناحية المبدئيّة ضد حكم النخب، بل لأنها تريد استبدال النخب الحالية بنخبة قومية بل حتى عنصرية

التوجه. وبهذه الطريقة تستخدم الشعبوية اليمينية عملية تشبيك مصطلحية مع تلك المواقف الشعبوية، التي تتضمن أيضاً نقداً جوهرياً للنخب لكنها مستندة إلى مبررات مختلفة تماماً. وبهذه الطريقة يتم شبك المواقف الشعبوية بالنزعة الشعبوية وهكذا يحرف النقد الموجه إلى النخب ويدخل ضمن إطار منطقة فكرية محظورة على العامة. وتسعى النخب من خلال هذا التشبيك للإيحاء بأن من يطرح نفسه ضد المؤسسة القائمة يجنح من خلال ذلك إلى مواقف متطرفة إن لم نقل إلى العنصرية، ومن ثمَّ يقف خارج المسار الديمقراطي. إن إمكانية رسم حدود التفكير بهذه الطريقة هي بالتحديد التي تجعل الشعبوية عزيزة على قلوب النخبة إلى هذا الحد.

إدارة الديمقراطية من خلال التلاعب بالرأي والتلقين:

إن تقنيات القوة الناعمة في إطار عملية تسميم العقل لا تسعى إلا بشكلٍ محدود إلى تجذير مواقف وقناعات نوعية في الرؤوس، بل تسعى بشكل أكثر عمقاً إلى تعطيل القدرات على بناء أي قناعات سياسية. إن التحكم الفعال بالرأي العام يتطلب أشكال تلاعب إضافية يتم من خلالها بشكل منهجي ترسيخ مواقف وآراء ومواقف محددة في رؤوس الشعب.

وهنا يمكن التمييز بين نمطين، الأول قصير المدى، وآخر طويل النفس إلى حدٍّ بعيد وأنا أود الإشارة إليهما بصفتهما «تلقين آني» و«تلقين عميق». يحدث التلقين الآني، من خلال تسجيل يومي للأخبار الآنية ويسعى من خلال ذلك إلى نشر سياق سردي للأحداث السياسية والاجتماعية اليومية التي تتوافق مع وجهة نظر النخب بطريقة تنتج صورة اجتماعية عن العالم تخدم تثبيت الاستقرار، وهي تسعى بذلك إلى التعامل مع الوقائع التي تهدد هذا السياق السردي الإيديولوجي

من خلال عملية انتقاء ملائمة وعملية إخراج مناسبة عن السياق وإعادة تركيب سياق مختلف بحيث تمر هذه الوقائع في غفلة عن الأعين ومن ثمَّ تُخرج من سياق معناها الفعلي وتُدرج في سياق معنى مفترض ينزع قدرتها التفجيرية السياسية ويجعلها متوافقة مع وجهة نظر النخب. وتتمثل هيئات نشر التلقين الآني الرئيسية بوسائل الإعلام. لقد تم منذ وقت مبكر تسليط الضوء على دور وسائل الإعلام في إدارة الديمقراطية وتحليله بشكلٍ واف. ومن أكبر الكذبات التي نصدقها افتراض أن وسائل الإعلام تقدم صورة معقولة عن الوضع الاجتماعي والسياسي. وهذا الافتراض قد نُشر بشكلٍ كامل منذ أكثر من مئة عام وأُخضع لدراسة حالات بشكل منهجي وتجريبي إلى حد صار طرحه بوصفه موضوعاً يستحق النقاش يتطلب جهداً هائلاً لإعادة صياغة الواقع.

فيما يخص ألمانيا قام المركز الاتحادي للتربية السياسية بوضع معايير تُعدّ قاعدة التمييز بين «البروباغاندا» و«الأخبار» في وسائل الإعلام، وهي شديدة الفائدة بالنسبة لتحديد هوية عملية التلقين الآني، وتقول هذه القاعدة: إن سمات البروباغاندا هي عدم طرح جميع جوانب الموضوع المختلفة والخلط بين الآراء والمعلومات وبالاستناد إلى هذا المعيار البسيط يجب علينا تصنيف القسم الأعظم مما تقدمه لنا وسائل إعلام النظام القائم بوصفه بروباغاندا.

أما التلقين العميق فيهدف إلى وضع عملية بعيدة المدى لنشر صور سياسية واجتماعية عن العالم وعن منظومة القيم. ويتم ترسيخ صور العالم هذه أو «السرديات» بشكل معرفي وانفعالي إلى حدٍّ عميق جداً بحيث نعجز تماماً عن كشفها بوصفها صوراً إيديولوجية للعالم، بل إنها تبدو كما لو كانت أمراً مفروغاً منه ومن ثمَّ تُحصَّن بشكلٍ مستمر ضد الوقائع وضد الانتقاد. ويمكن ألا يقتصر الأمر، من خلال التلقين العميق، على التعمية المعرفية

والانفعالية على الوقائع المزعجة، بل هو يشمل التعمية على حيز كامل من التفكير وعلى إمكانيات التفكير. وتتمثل مؤسسات التلقين العميق بكل هيئات التنشئة الاجتماعية وبوسائل الإعلام وبصناعتي الثقافة والترفيه. وتعدّ المدارس والجامعات بشكلٍ خاص في مركز هيئات التنشئة الاجتماعية التي تنشر التلقين العميق. إن هذا الأمر لا يثير الدهشة على المستوى التاريخي لأن الهدف العام للتعليم لم يتم تحديده بقصد تربية مواطنين عاقلين، بل بقصد إنتاج رواد للكنيسة وخدم مطيعين للدولة.

وسبق للفيلسوف وعالم الرياضيات والناشط السياسي برنارد راسل منذ عام ١٩٢٢ كشف الوظيفة الاجتماعية لنظام التعليم:

«لم يتم تطوير أنظمة التعليم لنشر معرفة حقيقية، بل لجعل الشعب منقاداً للحكام. ولولا نظام الخداع المحكم في المدارس لكان من المستحيل الحفاظ على مظهر الديمقراطية. ليس هناك رغبة في أن يتمكن المواطنون العاديون من التفكير المستقل لأن هناك اعتقاداً، بأن الأشخاص القادرين على التفكير المستقل يصعب التحكم بهم. النخب وحدها يحق لها التفكير أما الباقون فما عليهم سوى الانصياع والسير وراء قادتهم مثل قطيع خراف. وهذا المبدأ يمثل قاعدة كل أنظمة التعليم الحكومية في الديمقراطيات».

إذن منذ زمن راسل كان من السهل نسبياً اكتشاف الوظيفة التلقينية لنظام التعليم، أما اليوم فصار الأمر على قدر كبير من الصعوبة. وكان هذا مشابه لما جرى مع البروباغاندا السياسية التي كان من السهل في تلك الفترة كشف محتواها بوصفها بروباغاندا لكن تم تطويرها وصقلها بحيث صارت تمر دون أن يتم ملاحظتها؛ إذ جرى تطوير آليات التلقين في نظام التعليم وصقلها بحيث صار من الصعب كشفها لأنها صارت تركز بشكل أقل على

المحتوى الملموس مقارنةً مع عملية نشر آليات انتقاء وفلترة مستندة إلى (نشر الصمت). ومن ناحية الجوهر ظلت الجوانب الرئيسية من نقد راسل صالحة في يومنا هذا.

سأقارب في السطور الآتية مثالين خاصين عن التلقين العميق شديدي الفعالية ولهما تداعيات كبيرة.

عقيدة وجود «إمبريالية خيرة»

المثال الأول هو فكرة «إمبريالية خيرة» الأمر الذي يعني أن ممارساتها يجب أن تلقى تأييداً مفروغاً من أمره. لكن مثل هذه الفكرة تبدو عبثية عند إلقاء نظرة على التاريخ على الرغم من أنه يتم تحت تأثير البروباغاندا قبول الأمور العبثية بوصفها حقائقاً مفروغاً منها. إن تقديم الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها «إمبريالية خيرة» و«قوة مهيمنة حسنة النوايا» قد تم نشره بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا وفي ألمانيا بشكلٍ خاص بطريقة منهجية مدروسة وتم ترسيخه بقوة في الوعي العام. وقد نُشِرت هذه العقيدة على أسسٍ إستراتيجية، وأدّى في هذا المجال مجلس العلاقات الخارجية دوراً مركزياً. ويُعدّ مجلس العلاقات الخارجية أشد خزانات الفكر الخاصة نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يؤدي منذ زمن دوراً عظيماً في عملية صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية.

ففي عام ١٩٤٩ طرح مجلس العلاقات الخارجية برنامجاً ثقافياً للإعلام والبروباغاندا «بهدف إقناع الشعوب في الخارج بأن دوافعنا حسنة». وفي العام التالي باشر مجلس الحرية الثقافية، الذي جرى تأسيسه لهذا الغرض، نشاطاته في أوروبا وبشكلٍ خاص في ألمانيا من خلال عملية تصميم الرأي العام.

إن مجلس الحرية الثقافية الذي مولته ونظمته وكالة الاستخبارات المركزية شكّل منذ عام ١٩٥٠ وحتى سنوات العقد السابع من القرن العشرين الجزء الرئيسي في حملة بروباغندا لنشر نمط الحياة الأمريكية ولإقناع الرأي العام في أوروبا الغربية بطبيعة الولايات المتحدة الأمريكية الخيرة بالأساس. واستخدم في ذلك شبكات واسعة ومنتشرة من صحافيين ومثقفين وعلماء وسياسيين ومن أفراد أجهزة الاستخبارات السرية، وممثلي الاقتصاد. وفي عام ٢٠٠١ كتب الصحافي البريطاني فرانسس ستونور في كتابه المرجعي حول مجلس العلاقات الخارجية ما يلي: «لكن سواء، إن أرضى هذا المرء أم لم يرضه، أو إن كان المرء على اطلاع على الأمر أم غافلاً عنه، أعجبهم ذلك أم لا، وسواء كانوا يعرفون ذلك أم لا، فقد كان هناك بعد الحرب في أوروبا قلة من الكتاب والشعراء المؤرخين والفنانين وعلماء الطبيعة أو النقاد لم ترتبط أسماؤهم بطريقة ما بهذا البرنامج السري حيث تحركت شبكة جواسيس أمريكا دون رادع ودون أن يتم كشفها، وصالت وجالت في الغرب طوال عشرين سنة، ونفذت مجزرة ثقافية أعد لها بدقة عالية، وخصصت لها موارد مالية ضخمة وكانت مجزرة بحق الغرب نفذت باسم حرية الرأي».

وُإثر انهيار الاتحاد السوفييتي لم تعد إيديولوجية «الصراع ضد الشيوعية» توفر إمكانيات كافية لإخفاء الدوافع الإمبريالية لذا كان لا بد من تعزيز تلك الدوافع فتم تقليص تركيز الدعاية حول مثالية الولايات المتحدة وقامت الولايات المتحدة، بإعلان أنها إمبراطورية، وأنها القوة العظمى الوحيدة على مستوى العالم، وأنها تمتلك قوة، وفق تعبير روبرت كاغان الذي يعد من أشهر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، لم تمتلكها أمةٌ أخرى منذ عصر الإمبراطورية الرومانية. في حين شدد عالم السياسة

جوزيف ناي على أنه: «منذ عصر روما لم ترتفع أي أمة إلى هذا العلو مقارنةً بالأمم الأخرى». وهناك ادعاءات أخرى تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست إمبراطورية، بل هي وفق رأي الناشر واسع النفوذ تشارلز كراوتهامر «إمبراطورية فريدة وخيرة، وهذا ليس مجرد أمنية فارغة بل حقيقة قائمة». وكان بيل كلينتون يسمي الولايات المتحدة الأمريكية «أكبر قوة في العالم في خدمة السلم والحرية (٢٨ نيسان ١٩٩٦). في حين ركز باراك أوباما عن قناعته باستثنائية بلاده بالكلمات الآتية» ما تزال هذه البلاد آخر أمل طيب على الأرض «(٩ نيسان ٢٠٠٧)» . أما هيلاري كلينتون فسمت بلادها «أعظم بلد أُنشيء على سطح الأرض على مدى التاريخ» (٢٥ تموز ٢٠١٦) وهذه ليست أصواتاً منفردة بل هي تعبر عن قناعة جوهرية بهوية الولايات المتحدة الأمريكية. ونتلمس في تلك الوصوف الذاتية النقطة المرجعية المرتبطة بالإمبراطورية الرومانية و«السلم بين الأمم في ظلها». ومن ثمَّ يتمثل الهدف الطبيعي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية بإقامة سلم أمريكي(Pax Americana). ولفهم هذه المقارنة يجب على المرء استلهام كلمة pax اللاتينية وإدراك أن محتواها لا يقتصر على السلم، بل على نظام مفروض بالعنف من قبل أمة متفوقة في القوة على أمم ضعيفة.

وفي الخطاب الإمبريالي المعاصر يتم الإشارة إلى هذا الشكل من السلم «بضمان الاستقرار». وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التعبير عن إيديولوجية «الهيمنة الخيرة» يتم من خلال هدف إقامة السلام الأمريكي.

وإذا تركنا جانباً الخطاب حول المثالية الأخلاقية وحول «الهيمنة الخيرة» بوصفه خطاباً تبريرياً موجهاً إلى الرأي العام يظل أمامنا، كما هو الحال في مجالات أخرى، سؤال حول موجهات السياسة الخارجية الإمبريالية. أما في ما

يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فقد حدد جورج ف. كنان وهو إستراتيجي أمريكي لامع وممثل ما يسمى «بالمدرسة الواقعية» الوضع بقوله:

«نحن نملك ما يقارب نصف ثروة هذا العالم لكننا لا نمثل سوى ٦,٣% من سكانه (...) وتتمثل مهمتنا الحقيقية في الزمن القادم بإيجاد شكل من العلاقات يتيح لنا المحافظة على هذا التباين في الرخاء دون تهديد أمننا القومي. وبهدف إنجاز هذا علينا التنازل عن كل نزعة عاطفية أو حالمة، ويجب علينا تركيز اهتمامنا قبل كل شيء على خططنا القومية. ويجب ألا نتظاهر بالجنون بأننا نقدر اليوم على توفير الرفاهية وسعادة العالم (...) يجب علينا الكف عن الحديث عن الأهداف غير الواقعية مثل حقوق الإنسان ورفع مستوى الحياة ونشر الديمقراطية في الشرق البعيد والغامض. إن اليوم الذي يفترض أن يسترشد فيه تفكيرنا العقلاني بالسلطة لم يعد بالبعيد وكلما ابتعدنا عن العبارات المثالية كان ذلك أفضل.

إلى هذا الحد ذهب تحليل كنان حول السلطة السياسية. إذن يجب على المرء التنازل عن كل المشاعر والأحلام في حال امتنعت أمم أخرى عن المشاركة في تحمل تكاليف رخاء الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدوره حدد المؤرخ الاجتماعي الأمريكي ويليام أ. وليامز بوضوح القواعد الفعلية للسياسة الإمبريالية: «كان الدافع الذي حرك هذه الإمبراطورية على الدوام هو عدم الرغبة في العيش اعتماداً على مواردها الخاصة».

بالمقارنة مع الأرقام التي ذكرها كنان نجد اليوم أن الوضع ازداد حدة؛ إذ أوردت صحيفة سيانتفيك أمريكان في عام ٢٠١٢ الأرقام الآتية:

«يشكل سكان الولايات المتحدة أقل من خمسة بالمئة من سكان العالم ويستهلكون:

٣٣% من الورق في العالم.

٢٣% من الفحم.

٢٧% من الألمنيوم.

١٩% من النحاس.

إن استهلاك الفرد من الطاقة، والمعادن ومنتجات الغابات، والأسماك، والحبوب، ومياه الشرب، يتجاوز بما لا يقاس ما يستهلكه سكان العالم الثالث. يجعل الاستهلاك الإجمالي لجميع سكان العالم الثالث يبدو ضعيفاً الأمريكيون يمثلون خمسة بالمئة من سكان العالم، ويخلفون خمسين بالمئة من نفاياته».

إن ما يسمى «موطئ القدم» أي مساحة الأرض الضرورية لضمان نمط ومعايير حياة الفرد بشكل دائم تصل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٨ هكتار شامل أي هكتار عالمي على أساس المعدل الوسطي للإنتاج البيولوجي. بالمقابل يصل هذا المعيار في ألمانيا إلى ٥هكتار شامل وهذا يمنح ألمانيا مكانة ضمن الذروة على الصعيد الدولي. إلى هذا الحد وصلت ضرورة الدفاع عن مستوى الحياة في العالم الثالث، ويتطلب هذا بطبيعة الحال من ألمانيا العودة إلى تحمل المسؤولية، وأن ترفع مساهمتها في ضمان الاستقرار. إن رفع ميزانية التسلح والاستعداد لنشر القوات الألمانية وما ينتج عن ذلك من عسكرة الاتحاد الأوروبي تمثل خطوات مهمّة لا يمكن تفاديها.

السيطرة كاملة الطيف

ثمة مؤشرات أخرى تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي «إمبراطورية فريدة خيرة». ويأتي في المقدمة بطبيعة الحال الإنفاق على التسلح

الذي يعادل إنفاق الدول التسعة التي تليها في قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح.

وهذا الإنفاق الهائل ضروري لضمان الهيمنة كاملة الطيف التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية أي التحكم بالأرض، وبكل البحار، وبالمجال الجوي، وبالفضاء، وبالمجال الإلكتروني وبكل الموارد الضرورية. بالإضافة إلى الإنفاق على التحكم بالرأي العام («قدرتنا على تشكيل رأي سكان العالم: باراك أوباما ، ٢٨ أيار ٢٠١٤») الذي يتجاوز مجموع ما تنفقه كل الدول الأخرى.

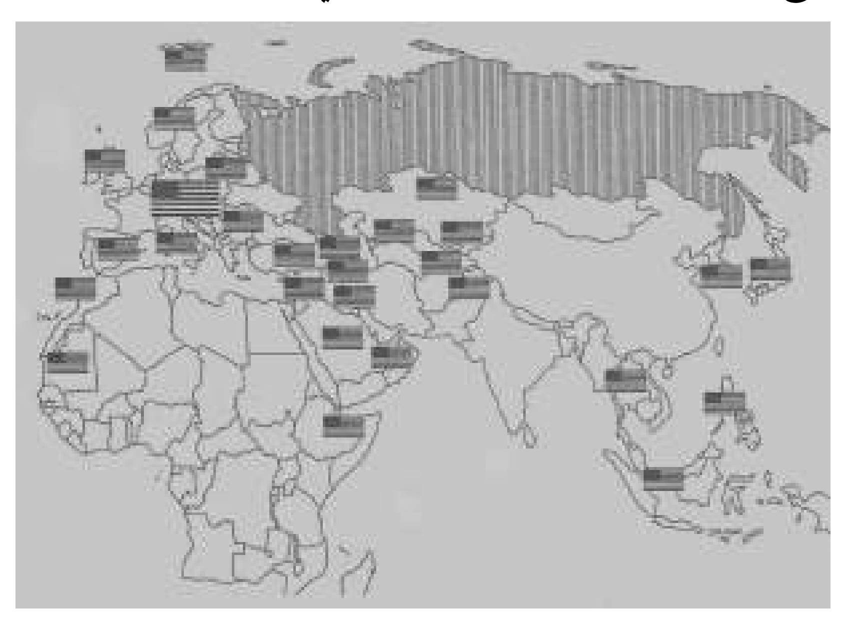
كما أن طيبة الولايات المتحدة الأمريكية الفريدة من نوعها تظهر نفسها أيضاً من خلال النشاطات المناسبة للأجهزة السرية المتعددة التي تعمل في كل أرجاء العالم. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠١٤ بالاستناد إلى تقرير سري لوكالة الاستخبارات المركزية تفاصيل حول دعم الإرهابيين خلال العقود الست المنصرمة من السنين وعمليات القتل والهجمات التي نفذتها وكالة الاستخبارات المركزية. وقد علق نعوم شومسكي على هذا باقتضاب أنه بالاستناد إلى المعايير التي حددتها الولايات المتحدة الأمريكية بالذات لتعريف الدولة الإرهابية يتوصل المرء إلى استنتاج ختامي بأن الولايات المتحدة هي الدولة الإرهابية الرائدة.

* * *

تعمل قوات الولايات المتحدة وعناصر عسكرية أخرى في ١٦٠ بلداً، كما أن الولايات المتحدة وفق رأي جورج فريدمان، المستشار السياسي واسع النفوذ ومؤسس خزان الفكر ستراتفور، تسيطر على كل بحار العالم

وهذا أمر لم تنجح في بلوغه أي قوة قبلها. وينتج عن هذا وفق رأي فريدمان تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بأفضلية امتلاك القدرة على غزو البلدان الأخرى في حين تعجز تلك البلدان عن غزو الولايات المتحدة.

ويتضمن هذا الوضع الجميل أيضاً امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لثمانمئة قاعدة عسكرية منتشرة في ٨٠ بلد في حين تمتلك بريطانيا سبع قواعد، وفرنسا خمسة قواعد في مستعمراتها القديمة أما روسيا فلديها ثمانية قواعد عسكرية في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق وقاعدة واحدة في سورية. أي إن الولايات المتحدة تستحوذ على ٩٥% من القواعد العسكرية الأجنبية الخارجية (تبلغ تكاليفها أكثر من ١٥٠ مليار دولاراً سنوياً). وبهدف ضمان الاستقرار لا يمكن الاستغناء عن فرض الحصار على القوى الكبرى الأخرى التي ترفض الخضوع للولايات المتحدة الأمريكية بطوق أمني من القواعد العسكرية.



انتشار القواعد الأمريكية

كانت روسيا منذ زمن طويل هدفاً خاصاً مرغوباً الولايات المتحدة الأمريكية وأدت فترة رئاسة يلتسين إلى تحفيز آمال الولايات المتحدة بالحصول على الغنيمة، لكن هذه الآمال تلاشت في ظل بوتين الذي خلف يلتسين، ولذلك فرض على الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة المحاولة للوصول إلى هذا الهدف بطرق أخرى. وقد انعكست هذه الجهود ارتفاعاً في عدد قواعد الولايات المتحدة العسكرية التي ستضمن أمن الولايات المتحدة الأمريكية واحتواء «العدوان الروسي».

فمنذ ١٩٥٧ طرح الكاتب آرنو شميدت سؤال «من حاصر من؟» والإجابة ما تزال سهلة بقدر ما كانت وقتئذٍ، ويكفي أن نلقي نظرة على خارطة العالم ليجهد المرء دون طائل في البحث عن القواعد السوفيتية التي تشكل تهديداً في برمودا، أو كوبا، أو المكسيك، أو الألاسكا، أو كندا، أو غرونلاند لكنه يعثر في كل مكان على قواعد أمريكية من النرويج عبر جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى اليونان وتركيا وباكستان وصولاً إلى جزر الكوريل! (لكن يقال أن الأغلبية المطلقة من شعب ألمانيا الغربية يريد هذا التوجه تلبية لرغبة الغرب وعليه لا يحق لأحد الشكوى لاحقاً في حال تكرر الأمر).

إذن فمنذ العقد الخامس من القرن العشرين كان التلقين العميق لفكرة «الإمبريالية الخيرة» راسخاً في الرؤوس. لكن بطريقة ما لم يعد الأمر، بوصفه تلقيناً، ملحوظاً من قبل الوعي العام، بل تحول إلى أمر مفروغ منه لم يعد قابلاً للإصلاح من خلال الحديث عن وقائع. إن قراء الصحف الّذين يكونون صورتهم عن الواقع السياسي من مجلة دير شبيغل أو عبر صحيفة سوددويتشه

تزايتونغ أو من خلال جريدة فرانكفورتر ألغماينر تزايتونغ أو من خلال العرض التلفزيوني اليومي يمكن أن يقولوا بعد إلقاء نظرة على خريطة العالم: إنها تظهر بوضوح مدى عدوانية روسيا تجاه القواعد الأمريكية.

لكن، على سبيل المثال حين ستقع المواجهة النهائية بين روسيا والولايات المتحدة، وهذا أمر كان عزيزاً على قلب هيلاري كلينتون وعلى قلوب قسم كبير من نخب السلطة في الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الألمانية الكبرى، ويبدو أن هذا لم يتغير، ستكون أوروبا هي ضحية المجزرة الذرية لكن وبالاستناد إلى طيبة قلب الولايات المتحدة الأمريكية نراها مستعدة عن طيب خاطر لتقديم هذه الأضحية.

وخلال السنوات الأخيرة لم يعد هناك ضوابط نفسية تردع وسائل الإعلام الألمانية الكبرى عن وضع نفسها في خدمة نخب الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، وبلغ التعطش الإيديولوجي لمهاجمة روسيا مستوى عالياً جديداً. لكن عداء وسائل الإعلام الألمانية لروسيا عميق الجذور من زمن بعيد وهو أمر أشار إليه ميخائيل غورباتشوف عام ٢٠٠٩ بشكل صريح في تقرير لمحطة تلفزيون ألمانية حول روسيا في ١٤ أيار حين قال: إن الصحافة الألمانية هي الأكثر شراً على الإطلاق.

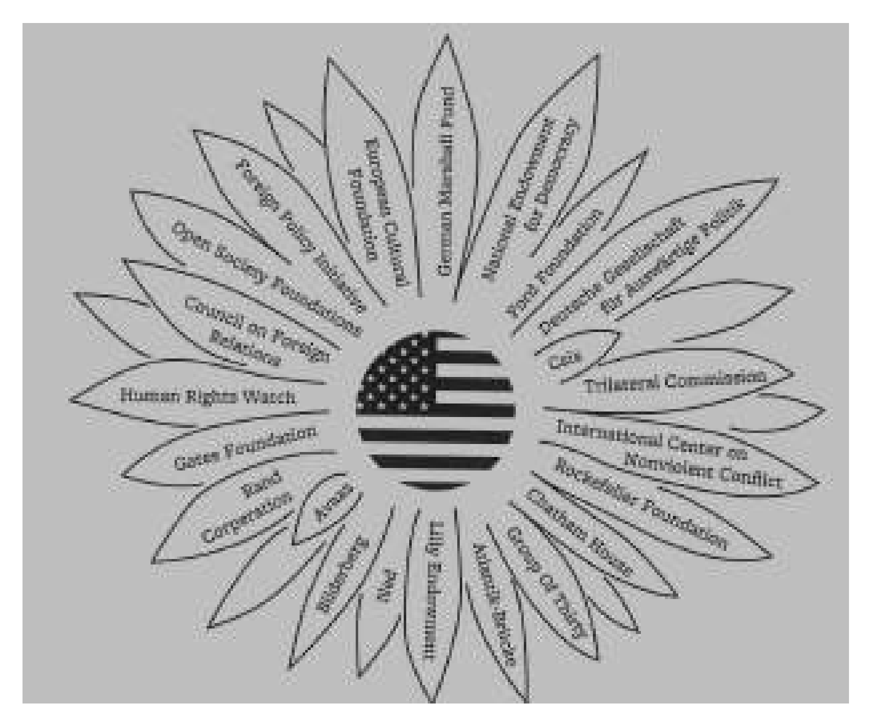
المنظمات غير الحكومية والمبشرون العلمانيون بالقيم الغربية

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق الهيمنة الشاملة كما تم عرضه في فقرة «السيطرة كاملة الطيف» لا يتم تأمينه من خلال تقنيات القوى الفظة وحدها، بل عن طريق القوة الناعمة، وبشكل متنامي إلى حدٍّ بعيد

يتجاوز التناسب القديم الذي كان يميل إلى القوة الفظة. إن تقنيات إدارة الآراء، وإدارة الديمقراطية، وإدارة الغضب، وإدارة المشاركة التي تم خلال العقد المنصرم من السنين استثمار مبالغ هائلة لتطويرها قد جرى صقلها بحيث لم يعد ممكناً للرأي العام تلمس أنها تقنيات تلاعب مستهدفة.

وتتولى ما تسمى بالمنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني مهاماً تزداد أهميتها بشكل متصاعد في التحكم بالرأي العام. وتؤدي المنظمات غير الحكومية التي يتم تنظيمها وتمويلها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل نخب السلطة دوراً سياسياً مهمّاً، وفي الواقع يجب تسميتها منظمات غير حكومية زائفة.

فهي تقوم في المقام الأول باستغلال حاجة المواطنين إلى المشاركة ووضعها على سكة تتوافق مع مصالح النخب الحاكمة. وبهذه الطريقة تكون قادرة، على سبيل المثال، على المساهمة في عمليات تغيير الأنظمة المرجوة في بلاد أخرى، أو حرف اهتمام شعبها الخاص عن الجذور الحقيقية للمشاكل السياسية أو الاجتماعية وربطه بهدف ظاهري مناسب لتعزيز عملية التكيف مع الوضع. وتزداد فرص النجاح كلما ازدادت الفاعلية السياسية لهذه المنظمات غير الحكومية ضمن إطار مصالح الولايات المتحدة في الهيمنة من خلال تمويهها لتظهر بشكل خدمات اجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف مجتمعية أو تربوية. وهنا أيضاً برهنت تقنيات القوة الناعمة على فاعليتها الكبيرة بحيث لم يعد الدور السياسي للمنظمات غير الحكومية يثير اهتمام الرأي العام. وقد نبهت المؤلفة والناشطة الهندية آروندهاتي روي من عملية ربط المعارضات بالمنظمات غير الحكومية.



قائمة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالولايات المتحدة: صندوق مارشال الألماني- الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية- مؤسسة فورد- الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية- مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية- اللجنة الثلاثية- المركز الدولي للصراعات غير العنيفة- مؤسسة روكفيلد- كاتهام هاوس- مجموعة الثلاثين- جسور عبر الأطلسي- مؤسسة ليلي- مجموعة بيلدربرغ- آفاز -شركة راند- مؤسسة غيتس- هيئة مراقبة حقوق الإنسان- مجلس العلاقات الخارجية- مؤسسات المجتمع المنفتح- مبادرة السياسة الخارجية-الهيئة الثقافية الأوروبية.

وهناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية مثل مؤسسات المجتمع المنفتح التابعة لجورج سورس، ومثل كاتهام هاوس، أو مبادرة السياسة الخارجية التي هي في الواقع خزانات فكر مرتبطة بتيار المحافظين الجدد، وهي تتدثر بادعاء المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدافع عن المصالح الاقتصادية والسياسية لمختلف التجمعات المرتبطة بنخب السلطة وكلها تمتلك قدرات مالية هائلة وتستحوذ على نفوذ سياسي ضخم، وليست مسؤولة إلا

أمام من يمنحها المال. ومن أبرز الأمثلة على هذا مؤسسة بيل وميلندا غيتس أقوى مؤسسة على المستوى المالي في العالم، وهي تصف نفسها بأنها تتكون «من متفائلين واسعي الصدر يعملون للقضاء على الظلم». لكن كثيراً ما تقوم من وراء هذا الخطاب التربوي بخدمة مصالح خاصة وهي مرتبطة بمصادر دعم حكومية ولا سيَّما أنَّ مثل هذه المنظمات غير الحكومية الزائفة ملائمة بشكلٍ فائق التميز لتحويل القوة الاقتصادية إلى سلطة سياسية بطريقةٍ غير ملحوظة عملياً ومن خلال هذا تكون قادرة (دون أن تكشف نفوذها السياسي للعلن ودون مساءلة) على تنفيذ مساهمات لضمان الوضع القائم لمصلحة نخب السلطة وتشكيل نوع من شبكة أمنية عملاقة لمصلحة نخب السلطة.

تحولت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وانطلاق جهود الولايات المتحدة الأمريكية لفرض تغيير في النظام يناسب مصالحها إلى ميدان عمليات مفضل للجمعيات غير الحكومية التي تدعمها الولايات المتحدة. فمن خلال «قانون الديمقراطية الروسية الصادر عام ٢٠٠٢» تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ علني خالص في الشؤون الروسية الداخلية، وترعى ٦٥ ألف منظمة غير حكومية في روسيا. وحتى وقتنا الحاضر قامت الولايات المتحدة، وكان هذا في المقام الأول عبر وكالة التنمية الدولية، بإنفاق أكثر من ٢٠ مليار دولاراً لدعم حرية السوق في روسيا. وكانت هذه التدخلات بدورها بطبيعة الحال مدفوعة بنوايا خيرة مترفعة عن المصالح وخدمة للمطالبة «بالديمقراطية، والحوكمة، ومكافحة الفساد في الاتحاد الروسي بهدف الدعوة لحكومة ديمقراطية ودعم المجتمع المدني والإعلام المستقل في تلك البلاد».

ولكي تكتمل الصورة لا بد من القول إن المقصود بكلمة «ديمقراطية» هو الديمقراطية الأمريكية، أي شكل من الديمقراطية يتسم بانتخابات منتظمة،

ويخدم بالأساس مبدأ عدم المساس بالمصالح الاقتصادية والسياسية لنخب السلطة في الولايات المتحدة. وكما هو الحال دائماً يكفي أيضاً هنا القيام بتقويم بسيط متوازن للكشف عن المحتوى الإيديولوجي لمثل هذا الخطاب الديمقراطي، ويمكن للمرء تصور ردة فعل الولايات المتحدة لو أن روسيا قامت بشكل مماثل بدعم منظمات غير حكومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية لتكريس «الديمقراطية، والحوكمة، ومكافحة الفساد».

إن فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي «إمبريالية خيرة» والانطباع بأن تلك النوايا الطيبة لنشر «الديمقراطية الأمريكية» في العالم يندرجان في إطار التلقين العميق الأكثر نجاحاً في التاريخ، وله طابع مضمر، وصار نوعاً من الأمور المفروغ منها عند تفسير أسس النشاطات الخارجية للولايات المتحدة، وبذلك لم يعد من الوارد الانتباه إلى أن الأمر يتعلق بإيديولوجيا.

الديمقراطية التمثيلية بوصفها أداة لكبح الديمقراطية.

هناك مثال آخر عن نجاح باهر للتلقين العميق لا يكاد يلحظ يتمثل في الاقتناع بأن «الديمقراطية التمثيلية» هي أفضل تجسيد للأفكار الديمقراطية الأساسية أو على الأقل هي التجسيد الوحيد القابل للتطبيق. ونتيجة لهذا التلقين العميق نجد أن المفاهيم الديمقراطية، التي تختلف بشكلٍ كامل عن أسس أشكال الديمقراطية التمثيلية القائمة حالياً، قد تم إخراجها عملياً من نطاق النقاش العلني. لكن يتم في الواقع في الخطاب السياسي ربط أشكال الديمقراطية التمثيلية بالأفكار الديمقراطية التاريخية الرئيسية كما كانت قائمة في أثينا القديمة .لكن في واقع الأمر لا يوجد إلا القليل من هذا حيث كان شكل الديمقراطية في أثينا تشاركي وكانت وفق ما أورده المؤرخ موزس فاينلي «حرفياً الحكم من خلال الشعب».

إن مثل هذا الشكل من حكم الشعب صحيح لكن كانت النخب منذ الزمن القديم حتى اليوم متفقة على ضرورة منع قيامه. وحتى منتصف القرن التاسع عشر اعتبرت الديمقراطية، وكان المقصود ديمقراطية العصر القديم التشاركية، موضع تشهير بوصفها حكم الغوغاء. كما أن معظم الآباء المؤسسين في الولايات المتحدة الأمريكية يشاركون هذا النفور العميق من الشعب وكانوا ضد كل ما هو ديمقراطي فهم أرادوا جمهورية ولم يسعوا للديمقراطية حيث رأوا الفرق الجوهري بين الديمقراطية والجمهورية نظراً لأنه في الجمهورية تتم ممارسة السلطة السياسية من قبل عدد محدود من الأفراد يتم انتخابهم من بقية الشعب. وفي الواقع نجح الآباء المؤسسون في الولايات المتحدة جزئياً في إنجاز شكل للحكم استمد شرعيته من انتخابات منتظمة وحرة وفق تعبير أبراهام لنكولن «حكومة من الشعب يقودها الشعب لمصلحة الشعب». ونظراً لشكها العميق تجاه الشعب أرادت النخب أيضاً تحديد تأثير الشعب على السلطة التشريعية بشكل صارم وجعل الهيئات السيادية موزعة على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية بحيث تمنع أن تؤدي ديمقراطية الأغلبية إلى تهديد وضع النخب وما يرتبط بها من حريات فردية وبشكل خاص نظام الملكية الخاصة. وللوصول إلى هذا الغرض أنجزت نظاماً تمثيلياً فريداً، (وتقسيماً صارماً للسلطات) الأمر الذي دفع أحد الآباء المؤسسين ألكسندر هاملتون عام ١٧٧٧ لاستخدام تعبير «الديمقراطية التمثيلية» للمرة الأولى. ومع مبدأ التمثيل البرلماني كان لا بد من إنجاز آلية لممارسة السلطة الاجتماعية ولقيادة الإرادة الجماعية تجمع بين هدفين، فمن جهة يجب إرضاء حاجة الشعب إلى قيام حكم الشعب. وفي الوقت نفسه افترض بآلية التمثيل

«أن تكون أداة لجعل الشعب بعيداً عن السياسة» وفق تعبير المؤرخة الاجتماعية الأمريكية إيلين مايسكين و«أن يظل الحكم في أيدي الأقلية من مالكي الثروات بدعم جماهيري من خلال الانتخابات. ولقد احتاج هذا إلى تعريف جديد للديمقراطية يخفي غموض نهج الأقلية. إن فكرة الديمقراطية التمثيلية تخدم منذ البداية عرقلة الديمقراطية. كان مصطلح الديمقراطية التمثيلية هو الصيغة السحرية التاريخية التي جعلت من الممكن أن نحظى بتسمية الديمقراطية وفي الوقت نفسه نؤمن ضمان حكم النخب وحماية الملكية الخاصة. وصار دستور الولايات المتحدة الأمريكية النموذج التاريخي لنظرية النخب عن الديمقراطية.

ويعود النفوذ الأوسع لشكل هذه النظرية حتى يومنا هذا إلى جوزيف أ. شمبيتر (١٨٨٣ - ١٩٥٠) وهو أحد أهم اقتصاديي القرن العشرين. ووفق رأي شمبيتر يجب أن تنحصر الديمقراطية القابلة للعمل، في انتخابات تنافسية بين النخب الوظيفية. لكن كان هناك اعتراضات على هذا المفهوم للديمقراطية من قبل طيف واسع من منظري الديمقراطية وخبراء الدستور وفلاسفة السياسة الذي رأوا أنه لا يمكن ضمان شرعية السلطة والحكم بقدر كاف إلا من خلال «الانتخاب».

قام النحات والفنان السياسي ومبدع الرسم التخطيطي المعاصر غيرد أرنتز (١٩٠٠-١٩٨٨) عام ١٩٣٢ بإبداع كليشة خشبية حملت اسم «مركز الاقتراع» طرحت مشكلة شكل الحكم الذي يحصر المشاركة الديمقراطية في إطار انتخابات تنافسية بين النخب الوظيفية.



لوحة مركز الاقتراع، غيرد أرنتز ١٩٣٢

إن فكرة شرعنة نظام الحكم من خلال انتخابات تنافسية بين أعضاء انتقتْهم بدقة مجموعاتُ النخب لا يتوافق مع الفكرة الأساسية للديمقراطية؛ إذ إن هذه الفكرة الرئيسية تهدف إلى إقامة سيادة الشعب، وهذا يعني حق الشعب في كل وقت بوضع دستور وفق تصوره الخاص وإخضاع جهاز الدولة للقانون الديمقراطي، وهذا أمر يتطلب توفير إمكانية مساهمة كافية، أي مشاركة المواطنين في المصلحة العامة. إن العنصر المركزي في مثل هذه المساهمة هو إنجاز توافق ديمقراطي حول كل القضايا المتعلقة بالصالح العام. إن الانتخابات أو (الحظ) يمكن أن يمثل أدوات مفيدة. لكن حين يتم حصر المشاركة الديمقراطية بشكلٍ أساسي في الانتخابات فإن هذا يعكس الفكرة الرئيسية للديمقراطية كما تم الوصول إليها في عصر التنوير.

الانتخابات هي إذن سمة جانبية نسبياً في بناء الإرادة الديمقراطية. لكن بالنسبة للنخب القائمة، ونظراً لإهمال وازدراء العنصر الرئيسي في الفكرة الأساسية في الديمقراطية، يتم وضع الانتخابات في المقدمة لأن النخب متفقة بشكلٍ كامل على توليد وهم الديمقراطية ووهم سيادة الشعب بين صفوف الشعب. وتحت تأثير مثل هذا الوهم يتم شل المقاومة الطبيعية لما هو خارج عن المواصفات التي يريدها المجتمع. ففي الهياكل الأوليغارشية كما تجسدها ديمقراطية النخب لا تكون الانتخابات تعبيراً عن الشعب، بل تجنح أكثر لأن تكون أداة لضمان الحكم مناسبة تماماً لتحييد الحاجة للتغيير وحرفها في اتجاه مناسب. إن النخب الحاكمة، على الرغم من شكها الجوهري تجاه الشعب، تستخدم الانتخابات عن طيب خاطر بهدف استثمار وظيفتها في توليد الرضا الاجتماعي. وهذا ينطبق حتى على أشكال الحكم الفردي والنظم الاستبدادية.

ففي عام ١٩٢٢ عبر بنيتو موسوليني عن رأي شديد الصراحة بالديمقراطية عندما قال: «الجميع يمكن أن ينتخب حتى درجة التبلّد والاستنزاف».

وفي إطار ديمقراطية النخب التي تم التعبير عنها في الأشكال القائمة من الديمقراطية التمثيلية تتوفر أعداد كبيرة من خيارات مشغولة بعناية، تقارب الفكرة الأساسية للديمقراطية بطريقة أكثر قرباً، وقد تم مناقشتها بشكل مكثَّف في الأدبيات وكان ذلك غالباً تحت تسميات «الديمقراطية التشاركية» والديمقراطية الراديكالية» والديمقراطية الاستشارية». والمثير للاهتمام أنها غائبة عملياً عن النقاش العلني، وهي في الوقت نفسه غير ملحوظة. إن التعامي عن هذه البدائل الديمقراطية الجدية هو بدوره نتيجة عملية تلقين استغرقت عشرات السنين لم يقتصر الأمر فيها على طرح الديمقراطية التمثيلية بوصفها أفضل أشكال الديمقراطية بل أن لا بديل عنها نظراً لأنها التجسيد العملي الوحيد للفكرة الأساسية في الديمقراطية.

كما أن التصورات البديلة التي تقترب من الفكرة الأساسية للديمقراطية تعتمد بالتأكيد على أشكال التمثيل وعلى النخب الوظيفية. إن أفضلية مثل هذه القضايا الإجرائية النوعية تتمثل في أنها قضايا إجرائية عامة تتعلق بقانون سيادة الشعب وخضوع كل جهاز الدولة في ظل الديمقراطية للقانون السائد وكذلك قضايا المشاركة والمسؤولية ومساءلة الشعب لمثليه المنتخبين.

ومن خلال عملية تلقين فكرة عدم وجود بديل عن الديمقراطية التمثيلية تناست الذاكرة الاجتماعية البواعث الرئيسية لهذا الشكل من حكم النخب ولم نعد في وضع يتيح لنا اكتشاف أن فكرة الديمقراطية التمثيلية انبثقت بشكلٍ مباشر من فكرة منع الديمقراطية الحقيقية.

وبهدف منع انتقاد هذا الشكل من حكم النخب المتدثر بثوب الديمقراطية تستخدم السلطة والنخب الوظيفية مرةً أخرى إستراتيجية التشبيك مع مواضيع فكرية تحظى باحترام المجتمع وهنا بالتحديد تبدو النزعة الشعبية العنصرية والقومية مناسبة بشكلٍ خاص. ففي عقل اليمين الشعبي لا يتم التعامل مع «الشعب» بوصفه يمثل مضمون تعبير «ديموس» أي بوصفه شعب مكون بشكلٍ أساسي من مواطنين مختلفي الأصول، بل بوصفه يمثل «أثنية» أي بوصفه جماعة متجانسة على الصعيدين الإثني والثقافي. وفقط حين يكون مثل هذا «الجسد الشعبي«متجانساً فعلياً بما فيه الكفاية يمكن أن يتم التعبير عن الإرادة المشتركة «الحقيقية» من خلال نخب مناسبة بحيث تكون فعالة سياسياً. وعليه يمكن أن يتم تمثيل الشعب وإرادته المشتركة من خلال قائد مستبد أو عبر برلمان، بحيث لا تكون الديمقراطية نقيضاً للديكتاتورية. ومن السهل اكتشاف أن اليمين الشعبي والنزعة الشعبوية اليمينية لا يسعيان لتحوير الفكرة الرئيسية للديمقراطية بل لإنجاز الديمقراطية بالمعنى الذي صيغت فيه في عصر التنوير. وهنا تقوم النخب باستخدام إستراتيجية التشبيك وتحشر انتقاد اليمين الشعبي للديمقراطية التمثيلية ضمن دائرة الحظر الفكري.

من المفترض أيضاً أن تقدم الديمقراطية التمثيلية لنخب السلطة أفضلية لا تقدر بثمن حين يتم من خلال التلقين المكثف طرحها بوصفها لا بديل لها، وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه لجم أي انتقاد يطالها.

لقد تم تصميم الديمقراطية التمثيلية منذ البداية بوصفها حكم النخب. وقد تم تبرير هذا الشكل من حكم النخب بموقف إيديولوجي، مستمدّ من آراء تعود إلى عام ١٧٨٨ لكل من ماديسون وهاميلتون من الآباء المؤسسين في

الولايات المتحدة، مفادها أن الديمقراطية تتحقق من خلال انتخاب ممثلين يتحلون بقدرٍ كاف من الحكمة بحيث يكتشفون مصلحة المجتمع المشتركة وبما يكفي من الفضيلة ليتبعوها».

لكن الواقع يبدو مختلفاً، وهذا لا يثير الكثير من الدهشة نظراً لأن الشعب وفق رأي منظرة الحقوق والديمقراطية إنغيبورغه ماوس «مفوض» فقط بالقيام بما هو مصرح له به. أما المراكز الفعلية للسلطة فكانت وما زالت خفية بالنسبة للشعب.



الفقير والغني من القرن السابع عشر

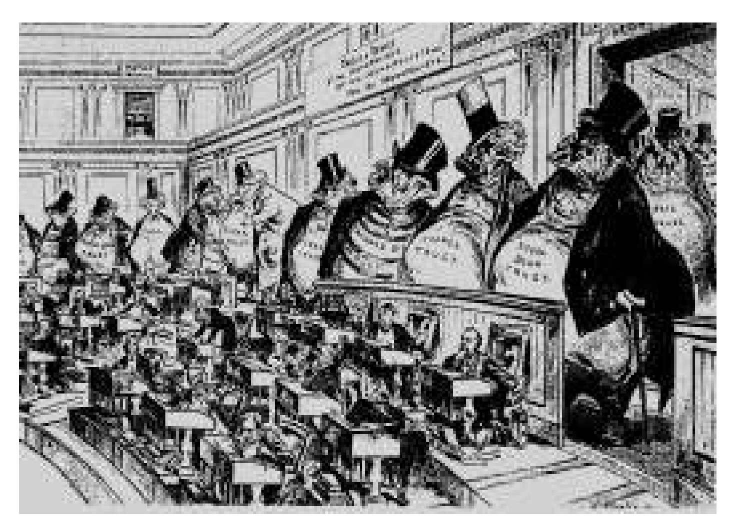
خلال العصر الإقطاعي كان من السهل اكتشاف هدف إرادة التغيير بوضوح، وعلى هذا كان للنشاط السياسي هدف، وكان من الوارد أن يتم تفريغ التوترات الاجتماعية على شكل ثورات كثيراً ما كانت دامية. وطالما كانت المراكز الحقيقية للسلطة غير مرئية فإن حاجة الشعب للتغيير السياسي ستنزاح باتجاه أهداف مضلّلة بحيث تضيع في الفراغ.

وتتسم الديمقراطية التمثيلية بميزة بالنسبة لمراكز السلطة السياسية الحقيقية نظراً لأنه يتم إنهاك كل طاقة التغيير لدى الشعب خلال عملية الاختيار بين ممثلين آخرين من طيف محدد بشكل مسبق، وبهذا تكون الديمقراطية التمثيلية القائمة حالياً مفتقدة للآليات التي يمكن من خلالها جعل إرادة التغيير السياسي فعالة. ويمكن القول: إن الديمقراطية التمثيلية تقدم لنخب السلطة شكل حكم قريباً من الكمال فهي شكل من الأوليغارشية لكن تبدو ديمقراطية في نظر الشعب.

ويعني هذا في التشبيه الخاص بالقطيع، أن الديمقراطية التمثيلية تحرف الانتباه العام لينصب على الراعي، وبذلك تجعل مالك القطيع غير مرئي وتبقى إرادة الشعب في التغيير محصورة في اختيار راعٍ آخر من العاملين لدى مالك القطيع.

وقد اكتشف هذه المشكلة في وقت مبكر وعبَّر رسام الكاريكاتير الأمريكي في عام ١٨٨٩ عن هذا بلوحة حملت اسم «أسياد مجلس الشيوخ». ويمكن القول: إنه تم خلال قرن كامل من التلقين دفعنا لنرى في هذا الكاريكاتور تعبيراً فظاً عن مشاكل التمثيل السياسي لكن المبالغة تقتصر على الوسائل الفنية لأن اللوحة طرحت في الواقع علاقات السلطة في تلك الفترة بشكلٍ صحيح. لكن منذ ذلك الوقت اختلت العلاقات بشكل كبير لمصلحة الهياكل الأوليغارشية والبلوتوقراطية (حكم الأثرياء) وقد جرى هذا من خلال

قيام النخب الوظيفية بتمويه المراكز الحقيقية للسلطة السياسية وجعلها غير مرئية نتيجة البحث المركز في مجال نقاط ضعف النفس البشرية التي يمكن الاستفادة منها، وتم هذا بطريقة تزداد إتقاناً بشكلٍ منهجي. إن عملية الإفراغ المنهجي للديمقراطية التمثيلية من العناصر الديمقراطية وتحويلها إلى شكل استبدادي قد بدت ملامحها بأشكال متعددة منذ بداية الثورة الليبرالية الجديدة وقد أخضع عالم السياسة يوهانس آغنولي **(١٩٦٧)** عملية تحويل الدولة الديمقراطية إلى دولة استبدادية لها مظهر دولة ديمقراطية لتحليل مقنع، في مناقشته لكتاب آغنولي لاحظ المؤرخ سيباستيان هافنر: «نحن نعيش اسمياً في ديمقراطية. وهذا يعني أن الشعب يحكم نفسه بنفسه. لكن الواقع كما يعرفه كل فرد هو أن الشعب لا يستحوذ على أدنى قدر من النفوذ على الحكومة لا في القضايا السياسية الكبرى ولا في القضايا الإدارية اليومية مثل ضريبة القيمة المضافة أو رفع أسعار المواصلات.**(...)** إن الشعب المجرد من القوة، لم يكتف بقبول عملية تجريده من القوة بل تعود عليها عن طيب خاطر».



سادة مجلس الشيوخ

ومن جهته تذمر الفيلسوف كارك جاسبرس عام ١٩٦٧ في رده على نقد لكتاباته قائلاً: «إلى أين تمضي الجمهورية الاتحادية؟ يمكن للمرء القول: إن هناك مفارقة فنحن وسط ركام ديمقراطية، ونحن نتعفن دون أن يكون هناك مادة تتفسخ».

كما أن الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي آندريه غورز كشف: «أنه لم يعد هناك في غرب أوروبا والقارة الأمريكية أي دولة تمتلك فيها الهيئات المنتخبة مفهوماً ديمقراطياً عن المجتمع أو تمثل الصالح العام، ولا يتم اتخاذ القرارات المهمّة إلا من قبل لجان من الخبراء بعيداً عن الرأي العام ، في حين تحولت النقاشات البرلمانية إلى احتفاليات خاوية من المعنى». وأشار إلى أن الديمقراطية التمثيلية هي بالضرورة ديمقراطية مثيرة للدهشة، وهي كانت على الدوام جميلة.

وبالاستناد إلى إيديولوجيتها الرأسمالية تحديداً تستمد الجوانب المركزية للمجتمع نفوذها:

(...) إن نمط وتوجه الاقتصاد يعبر عن حاجات الجمهور، والتقسيم التقني والاجتماعي للعمل، وقرارات الاستثمار التي تتخذها الاحتكارات الخاصة والدولة، واستخدام الفائض الاقتصادي **(...)** وهذه لا تعدو كونها أمثلة تظهر أن الثورة الليبرالية الجديدة تفضي للأسف إلى عملية تدمير الديمقراطية، وهذا أمر بدأ منذ زمن طويل.

الليبرالية الجديدة وإنجاز نظام عدم المسؤولية المنظم

إن هذا التطور في عملية إخفاء مراكز السلطة السياسية الحقيقية في الليبرالية الجديدة بوصفها الشكل الأقصى للرأسمالية قد بلغ قمماً أخرى.

فمن جهة أولى تمكنت الليبرالية الجديدة من إنجاز إيديولوجيا مفادها أن القرارات الواعية للنخب هي نتيجة عقلانية من طبيعة قانون سوق حرة (زائفة)، ومن ثمَّ يُتَمَلَّصُ من كل مسؤولية عنها. ومن جهة أخرى يتم في ظل الليبرالية الجديدة إنجاز لاعبين سياسيين من نمط جديد أكثر قوة مثل المجموعات الكبرى التي حصلت في إطار التطور الطبيعي لما يسمى بالعولمة على حقوق تجعلها خارج نطاق المساءلة القانونية بشكل كامل، وتحولت إلى هياكل استبدادية أكثر كمالاً تم إنجازها خلال التطور الثقافي.

تتضمن هذه العملية التي ليست في الواقع إلا عملية منهجية لشرعنة الجريمة المنظمة المرتبطة بالطبقات المالكة، وقد تم وما يزال يجري في إطارها إنجاز آليات يتم من خلالها تحويل القوة الاقتصادية إلى سلطة سياسية (وكذلك تحويل السلطة السياسية إلى قوة اقتصادية). وبهذه الطريقة تم نقل قسم ضخم من مقومات السلطة من الحكومات إلى التجمعات الاقتصادية الكبرى بحيث صار اكتشاف مراكز السلطة الفعلية أشد صعوبةً مقارنةً مع الماضي.

ومن أشكال شرعنة الجريمة المنظمة المرتبطة بالطبقة المالكة والتي لها تداعيات ثقيلة فصل النظام القانوني للحقوق التجارية المرتبط بدولة القانون الديمقراطية وإقامة نظام قانوني مواز وإنشاء محاكم مختلفة. وهذا التطور يحتم إعادة فرض نظام إقطاعي يفصل الحق عن العملية الديمقراطية ويعيد تنشيطه بحيث يتمكن اللاعبون الأقوياء اقتصادياً من تحرير أنفسهم من القانون الديمقراطي للقومية تفاوضوا عليه بأنفسهم. وقد بينت إنغيبورغ ماوس هذا بوضوح لما كتبت: «إن الشكل الأقصى لعملية العودة إلى الإقطاعية المرتبطة بعملية (قيام نظام حقوق تجارية عابر للقوميات) يتمثل بالتخلي عن التمييز بين

السلطتين الاقتصادية والسياسية الذي كان سمة العصر الحديث (...) وفي ظل العولمة القائمة صار من المتاح للاعبين الاقتصاديين الكبار التملص من المساءلة القانونية بشكل كامل (...) ويتقدم اللاعبون الاقتصاديون الكبار نحو قانون مكتف ذاتياً يضمن حقوقهم. وبذلك يتم بذلك حماية المصالح الاجتماعية للأكثر قوة (....) إن هذه القواعد التي قامت في هذا الإطار لا تتوافق مع اختبار تعميم الإجراءات القانونية المراقبة ديمقراطياً. وتكمن مشكلة شرعنة القوانين التجارية التي تتطور اليوم قبل أي شيء في أن عقود الإنتاج الخاصة ستكون محررة من أي ضوابط قانونية».

ويمكن إرجاع فكرة صياغة العقود هذه التي تخدم مصالح الأقوى اقتصادياً بالأساس إلى إستراتيجية اتفاقية التسويق الخلاقة ويسعى الأقوى اقتصادياً لصوغ معاملات مناسبة تضمن بشكل أنموذجي الحماية من أي تحديد للملكية أو التأثير على الأرباح نتيجة لقرارات ديمقراطية تكون قاعدة للتفاوض على اتفاقية جديدة إضافية لحماية الاستثمار.

إن هذه التطورات القانونية، التي نفذت من قبل التجمعات الاقتصادية الكبرى ولمصلحتها، قد تمت صياغتها بناء على قرارات سياسية لا يمكن التراجع عنها إلا بشكل جزئي كحد أقصى حتى ولو كانت هناك رغبة سياسية على مستوى دولة منفردة، وهي تقيد حيز القدرة التنظيمية في دولة القانون بطريقةٍ لم يكن من الممكن تصورها فيما قبل وتسببت بتداعيات تتعلق بالتحكم بالظروف الملموسة لحياة المواطنين. وعلى الرغم من دلالتها الهائلة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية وبالنسبة لفرض سلطة اقتصادية غير مشروعة ترانا لا نجد بين صفوف صحافيي وسائل إعلام النظام ولا بين صفوف رجال

القانون في النخبة، التي يفترض بهم أن يولوا الأمر اهتماماً خاصاً، أي شخص يكلف نفسه عناء عرض هذا التطور بالغ التعقيد وتداعياته على الرأي العام بهدف نشره وجعله شفافاً بحيث يكون هناك وضع يسمح بتنظيم معارضة ديمقراطية مناسبة له.

لم يحصر المشروع الذي قادته الليبرالية الجديدة خلال الخمس عشرة سنة الماضية ذاته في ميدان الاقتصاد، بل غطى كل الحياة الاجتماعية وهدفه إنجاز إنسان جديد، إنسان ينحصر دوره في الاستهلاك، ويعدّ عبوديته الطوعية أروع حظ منحته إياه الحياة.

كان هذا المشروع مدفوعاً منذ البداية بالرغبة في عملية تقسيم راديكالية وقد أنتج خلال الفترة الماضية أعظم عملية تقسيم في التاريخ، بعد مرحلة الاستعمار الأوروبي، وهو تقسيم من الأدنى إلى الأعلى ومن الجنوب إلى الشمال، ومن الملكية العامة إلى الخاصة. وسنكتفي بمثالين على إعادة توزيع الأصول، ونذكر أن الأثرياء الذين يمثلون ١٠% من سكان الاتحاد الأوروبي يمتلكون أكثر مما يمتلكه نصف شعوب الاتحاد. وأن أغنى ثمانية أشخاص في العالم وهم بيل غيتس، أمانيكو أورتيغا، وارين بوفيه، كارلوس سليم حلو، جيف بيزوس، مارك تزكربرغ، وميكائل بلومبرغ يستحوذون على ثروات تتجاوز الثروات التي يمتلكها ٥٠% من سكان العالم من المصنفين في الفئة الدنيا.

الليبرالية الجديدة بوصفها إيديولوجية شمولية

من السهل، ضمن نطاق النيوليبرالية، تلمس السمات النمطية للحكم الشمولي وكذلك سمات أشكال الحكم الاستبدادي التي تتغلغل في كل علاقات الحياة الاجتماعية.

تعدّ الفاشية النموذج الأول للشمولية. وعلى الرغم من أن كل من الشمولية والليبرالية الجديدة تظهران سمات شمولية لكنهما تتمايزان بشكل واضح في الأهداف والسمات. فعلى سبيل المثال تسعى الليبرالية الجديدة للعولمة في حين تنحصر الفاشية في نطاق قومي ومع ذلك يمكن اكتشاف وتحديد أسس هيكلية مشتركة. ويمكن للتقويم المقارن كشف سبب افتتان ممثلي الليبرالية الجديدة بإمكانيات الحكم الشمولي.

خصائص الليبرالية الجديدة	**خصائص الفاشية**
الأصل التاريخي: كراهية ١٧٨٩ «الاشتراكية» و «المساواة الديمقراطية» تتجسدان عبر النقابات والدولة الاجتماعية.	الأصل التاريخي: كراهية ١٧٨٩ « الاشتراكية» و«المساواة الديمقراطية» تتجسدان عبر النقابات والدولة الاجتماعية.
القاعدة الإيديولوجية الأولى: الداروينية الاجتماعية: تمجيد الأقوى ازدراء الأضعف	القاعدة الإيديولوجية الأولى: الداروينية الاجتماعية: تمجيد الأقوى ازدراء الأضعف
شكل التنظيم الاجتماعي المرجو: تراتبية قصوى أوليغارشية النخب ازدراء الشعب عداء عميق للديمقراطية	شكل التنظيم الاجتماعي المرجو: تراتبية قصوى أوليغارشية النخب ازدراء «الشعب» عداء عميق للديمقراطية
القاعدة الإيديولوجية الثانية: أسطورة السوق الحرة	القاعدة الإيديولوجية الثانية: أسطورة «الأمة / العرق» جسد وطني صافي العرق (شعب متجانس اثنياً)
دور الفرد: الخضوع التام للسوق «أنت لا شيء، السوق هو كل شيء»	دور الفرد : الخضوع التام للأمة. «أنت لاشيء ، شعبك هو كل شيء»

لا تهدف إلى تحديد السمات الجزئية لتنظيم مجتمع ما بل إلى إعادة تشكيل شمولية للأشخاص.	لا تهدف إلى تحديد السمات الجزئية لتنظيم مجتمع ما. بل إلى إعادة تشكيل شمولية للأفراد.

تشترك كل من الليبرالية الجديدة والفاشية في كره «١٧٨٩» أي كره المنجزات الاجتماعية والسياسية لعصر التنوير. ففي ذلك العام أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية إعلان حقوق المواطنين والإنسان. ومن وجهة نظر الليبرالية الجديدة والفاشية كانت تلك السنة هي سنة الدولة الاجتماعية والمساواة الديمقراطية. كما أن كل من الليبرالية الجديدة والفاشية يربط الداروينية الاجتماعية بتمجيد القوي وازدراء الضعيف. وكلاهما نخبوي وهما تتشاركان في ازدراء الشعب. كما يطالب كلاهما بتعديل سلوك الفرد وخضوعه التام لأسطورة حرية السوق من جهة ولأسطورة الشعب المتجانس إثنياً من جهة أخرى.

١٧٨٩ وإنجاز التنوير

ما هو السبب الكامن وراء رمزية عام ١٧٨٩ إلى حد دفع الليبرالية الجديدة والفاشية لجعله خصمهما الرئيسي؟ إن إعلان حقوق الإنسان والمواطنين الذي أقرته الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٧٨٩ صاغ من خلال بنوده السبعة عشر تأكيدات أساسية على الحقوق الطبيعية وحقوق البشر غير القابلة للتصرف، وحدد العلاقة بين الناس والدولة. ونقرأ في المقدمة:

إن ممثلي الشعب الفرنسي الذين شكلوا جمعية وطنية يريدون التشديد على أن تناسي حقوق الإنسان أو ازدراءَها هو السبب الوحيد للبؤس العام ولفساد الحكومات، وهم أقروا إعلاناً حول حقوق البشر الطبيعية غير القابلة للتصرف:

مادة ١: ولد الناس أحراراً، ويظلون أحراراً ومتساويين في الحقوق.

مادة ٢: هدف التنظيمات السياسية كلها هو ضمان الحقوق الطبيعية التي لا يمكن انتهاكها بحكم القانون والعادة من الإنسان (الحقوق الأساسية) وهذه الحقوق هي الحرية والأمن ومقاومة الجور.

مادة ٣: «الأمة هي مصدر كل سلطة. وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة».

مادة ٤: أصل أي سياسة يكمن في الأساس مع الشعب، ولا يمكن لأي شراكة أو فرد ممارسة العنف الذي لا ينشأ صراحة عنه.

مادة ٦: القانون هو تعبير عن الإرادة العامة، ولكل مواطن الحق في المشاركة شخصياً أومن خلال ممثل له في صياغته أي صياغة القانون سواء حماه أو عاقبه، يجب أن يكون هو نفسه للجميع.. والمواطنون كلهم سواء في نظر القانون، ولهم حقوق متساوية في شغل المناصب والوظائف العامة وفق قدراتهم.

وكما هو حال مثاله الملهم المتمثل في الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان فإن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان استند إلى الجانب العالمي لحقوق الإنسان، وهذا يعني أنه لا يجوز أن يتم انتهاك تلك الحقوق، بل يجب المحافظة عليها.

إن إعلان ١٧٨٩ قد صاغ برنامجاً سياسياً راديكالياً ترتبت عنه تداعيات كثيرة؛ إذ أن التساوي الطبيعي بين كل البشر وما ينتج عنه من حقوق لا يمكن فرضه ضمن المجتمع إلا من خلال نشر الديمقراطية بشكل متناسق من خلال إصلاحات اجتماعية راديكالية. وقد جوبه هذا بمقاومة حاسمة من قبل كل المستفيدين من النظام القائم ومن قبل كل الذين يؤمنون بازدراء عميق للشعب

ولا يرون إلا أن الشكل الوحيد العقلاني للحكم يتمثل في حكم النخب. وبهذا يصبح سبب الحقد الذي تتشارك فيه الليبرالية الجديدة والفاشية تجاه رمزية فكرة سنة ١٧٨٩ مفهوماً.

يتمثل جوهر فكرة التنوير في تحقيق هدف تحرير النفس البشرية من الأحكام المسبقة وتحويل الناس أصحاب القدرات المنطقية إلى مواطنين ناضجين. ويمكن استخلاص مجموعة من المبادئ المركزية من الفكر التنويري الراديكالي. وقد طرح المبدأ الأكثر أهمية على صورة نزعة إنسانية عالمية وبالتحديد مسألة الاعتراف بتساوي كل البشر. فبالاستناد إلى الفيلسوف كانط: فإن الإنسان ليس سلعة، أي له ثمن، بل هو حائز على قيمة داخلية، وهذا يعني أنه لا يمكن أن يكون له قيمة بمقاييس السوق لأنه «شخص» أي إنه كائن مستقل قائم بذاته، ولا يجوز أبداً إجباره على أن يكون مجرد أداة لخدمة آخرين. إن النزعة الإنسانية العامة ترفض كل أفكار تفوق مجموعات ما على أساس بيولوجي، أو اجتماعي، أو ثقافي، أو قومي وهي ترفض بشكل خاص العنصرية، والنزعة القومية، وفكرة الاستثنائية.

وثمة مبدأ آخر مرتبط بعلاقة وثيقة مع المبدأ الأول وهو بالتحديد حق الشعب في التعبير عن نفسه سياسياً؛ إذ يفترض بكل مواطن امتلاك قدر مناسب من المساهمة في كل القرارات التي تتعلق بحياته الاجتماعية ومن ثَمَّ يمتلك كل المواطنين حق المشاركة الديمقراطية الكاملة في كل الجوانب الاجتماعية المهمّة. ويجب إخضاع النطاقات المركزية في المجتمع، وبشكل خاص الاقتصاد لشرعنة ديمقراطية وللمراقبة. ويجب أن يكون لكل هياكل السلطة مؤيد قانوني يبرر وجودها، ويجب أن تكون مسؤولة أمام الرأي العام وإلا كانت غير شرعية ويجب التخلص منها.

وهناك مبدأ ثالث مهمّ طرح على شكل «نزعة أخلاقية عالمية» أي وجود معايير أخلاقية يتم على أساسها تقييم سلوك الآخرين وعلينا نحن بدورنا اعتمادها لتقييم سلوكنا.

إن هذه المبادئ قد جوبهت منذ البداية بمعارضة عنيفة من قبل مختلف تيارات ما سمي بأعداء التنوير. وقد حدث هذا من خلال نفي كل المبادئ التي ذكرناها وبشكل خاص من خلال مواقف من يعتقدون بفكرة تفوق بيولوجي أو اجتماعي أو ثقافي، أو ديني أو قومي. وفي يومنا هذا يمثل الليبرالية الجديدة واليمين الشعبوي من منطلقين مختلفين، المركزين الرئيسيين لمعاداة التنوير.

إن مبادئ وأفكار التنوير الراديكالي صارت ضمن تاريخ الفكر وقد عرضت في عصر التنوير بشكلٍ مقتضب وتم منذ ذلك الوقت صقلها بشكل مستمر وتطورت في العديد من الاتجاهات. وهي تمثل أضخم الإنجازات الاجتماعية التي حُقِّقت خلال آلاف السنين من النضال في سبيل مجتمع يليق بالإنسان. أما اليوم وفي زمن العداء الراديكالي للتنوير فقد تم عملياً تناسيها ضمن النقاشات العامة، وتم سلب راديكاليتها، وجرى تحويلها إلى مجرد بلاغة تنويرية مخصصة لخطابات يوم الأحد السياسية، ومن ثمَّ تبدو لنا بمنزلة أفكار مركزية موجهة نقوم على أساسها بتنظيم تجاربنا بشكل عقلي، وتجميع طاقتنا للتغيير بشكل جماعي، وجعلها فعالة تجعلنا، عملياً، عاجزين عن التملص.

إن الأمر لا يقتصر على تشظينا سياسياً، بل يُلغى بعدنا السياسي، ومن ثمَّ نُدفع إلى حالة انكفاء وخضوع، ونُقتلع من أفضل تاريخ أفكارنا الاجتماعية. لماذا؟ لأن هذا يجعلنا في حالة فقدان توجه سياسي بحيث ننسى ما هو الأمر الذي يستحق النضال في سبيله.

وكل هذا لم يكن نتيجة تطورات قامت على الصدفة، بل نتيجة عملية تلقين منهجية، من قبل النخب الحاكمة، استمرت عقوداً من السنين. إن ما يزيد على خمسين عاماً من ديمقراطية النخب أرتنا إلى أين يؤدي هذا الدرب. إنه درب الدمار. دمار المجتمع وتخريب فكرة المجتمع، وتخريب حياة الملايين، وتخريب الجوهر الثقافي التمدني، وبشكل خاص في العالم الثالث، وتدمير أسسنا البيئية. والمستفيدون من هذا لا يرون سبباً لتغيير دربهم. وإن طاقة التغيير لا يمكن أن تأتي إلا من الأسفل، منّا نحن. هذا هو واجبنا وهذه هي مسؤوليتنا.

الفصل الثاني

التلقين النيوليبرالي في

حوار مع مجلة فكرية

المجلة : سيد ماوسفيلد، حصلتم قبل وقت قصير، بصفتكم باحثاً في ميدان الإدراك والمعرفة، على ما يشبه شهرة غير متوقعة بعد طرحكم سؤال «لماذا تصمت الحملان»؟ على يوتيوب؛ إذ اشتد الطلب على الموضوع وتجاوز عدد من شاهدوه حتى الآن ٢٠٠ ألف شخص، ومن المتوقع ارتفاع العدد. كيف تفسرون هذا الإقبال الهائل؟

ماوسفيلد: فاجأني صدى الأمر لأن المقال جاف من حيث الشكل، واكتسى أحياناً طابعاً أكاديمياً. فيما يخص المحتوى اقتصرت محاولتي على التعامل مع مجموعة من الوقائع من خلال منظور محدد وتنظيمها وفق ترتيب عقلي داخلي. ربما نظر إلى هذا على أنه أمر مفيد، إذ إنه في خضم المعلومات المجزأة التي تواجهنا في المجالات الاجتماعية - السياسية، والضياع المتزايد للسياقات يكون من الصعب علينا امتلاك إمكانيات تكوين رأي خاص، أو أنه يتم سلب هذه القدرة بشكل كامل.

المجلة : كيف وصلت إلى هذه المحاضرة؟

ماوسفيلد: كانت المحاضرة، التي قدمتها في مناسبات تتعلق بدراسات علم النفس، مخصصة بالأصل لحلقة صغيرة من الطلاب والأصدقاء.

فمن ناحية الموضوع لا تندرج المحاضرة في إطار مجال عملي أنا أي البحث في الإدراك وفي المعرفة.

إن العامل المشترك بين مجالات عملي والمواضيع المجتمعية- السياسية للمحاضرة لا تتعلق بالمحتوى بقدر تعلقها إلى حدٍّ معين بمنهجية التفكير، لأنه في مجالات البحوث الأساسية كما هو الحال في المجال المجتمعي- السياسي، لا نسمح لأنفسنا بالمحافظة إلا على حيز محدود من الاستقلالية تجاه روح العصر لأننا نبدأ كل موضوع بالتساؤل حول تاريخ الأفكار والخلفية التاريخية الاجتماعية التي تطورت فيها، وكذلك التساؤل عن الافتراضات الضمنية وما هي الأحكام المسبقة الخفية التي ساهمت في صياغة موضوع ما أو قضية ما.

ونحن مؤهلون بطبيعتنا لطرح مثل هذا «الاستجواب» وما على المرء سوى اتخاذ قرار باستخدام هذه القدرة - وهذه كانت الفكرة الرئيسية في التنوير-. وكثيراً ما يكون هذا شاقاً، ويتطلب تدريباً، ولكننا غالباً ما نشعر بالرضا حين نتمكن من فهم سياق موضوع ما.

المجلة : وغالباً ما يتطلب التدريب وقتاً، الأمر الذي يجعل من المفهوم، أنه فيما يتعلق بالقدرات نجد أنه، نتيجة للكذب والتلاعب، تفاوتاً اجتماعياً كبيراً.

ماوسفيلد: بالتأكيد. ويترتب على العلماء فيما يتعلق بهذا واجباً اجتماعياً خاصاً، فهم معتادون شراء المعلومات ومعالجتها. وهم يعرفون بشكلٍ خاص نشر معرفتهم عن طريق الكلام أو كتابة، وهم، وبالأحرى من المفترض أن يكونوا في واقع الأمر، مقيدون بأخلاقيات مهنية

تجاه الحقيقة. وينتج عن هذا مسؤولية اجتماعية، وعليهم ألا يجدوا حرجاً عند الضرورة في أن يطبقوا هذا تجاه السلطة وتجاه الإيديولوجية المسخرة لخدمتها.

لكن، وللأسف، يبدو الواقع مختلفاً. وهذا مطلوب ليس فقط من الجامعات، بل من الآليات المهنية أيضاً. ومن المفهوم أنه في مجال السياسة الاجتماعية فإن قول الحقيقة، وميلنا الطبيعي للفضول وللاستقلالية لا يلقى حماساً من قبل الجميع. وإذا أردنا بالتحديد فهم هذا بشكل أفضل من الوارد أن يبدأ الأمر بطرح قضايا يمكن أن تهدد وضع المؤسسات القائمة. ففي كل مجتمع وفي كل مجال اجتماعي تمتلك المؤسسة القائمة مصلحة في ضبط عملية اكتشاف السياقات ضمن حدود معينة في المؤسسات التعليمية وفي وسائل الإعلام.

إن التشظية، إن كانت عبر تدريس المعارف حتى المرحلة الوسطى، أو التعليم وفق نظام PISA، أو التدريس وفق قدرات الطالب، أو من خلال وسائل الإعلام هي ليست بمصادفة، بل سيرورة مقصودة، وهي نوع من أدوات الهيمنة.

المجلة : ربما أدى إصلاح (بوبونيا) في المعاهد العليا إلى زيادة المسألة حدةً؟ قبل عدة سنوات طرحنا في صفحات مجلتنا أن الإصلاحات الحالية يمكن أن تفهم بوصفها أداة سيطرة بهدف إقامة آليات متتالية للهيمنة ضمن مجال التعليم.

ماوسفيلد : أجل وفي الواقع حدث هذا ووصل، من خلال عمل منهجي، إلى مدى لم يبلغه أي حدث آخر في تاريخ التعليم والتدريب. وفي أعقاب ثورة الليبرالية الجديدة من الأعلى تم إخضاع كل نظام

التعليم لمعايير اقتصادية، وصارت وظيفة الجامعة بالتحديد إنتاج «رأس مال بشري» متوافق مع السوق. ويقابل هذا فرض على الدارسين واجب صقل «مهاراتهم في اللغة الأجنبية» حتى يحصلوا على مرونة تسمح لهم بالتأقلم مع السوق. إن قبول هذا الموقف والخضوع له صارا يصوران بوصفهما «تحقيق الذات». إن مثل هذا التحريف لفكرة تطوير الميول والقدرات يقود بشكل حتمي إلى تشظٍّ روحي ونفسي لدى الدارسين ويولد لديهم مخاوفاً من المستقبل، وكلا الأمرين يضعف إمكانية التساؤل عن خلفية الأمور والاستعداد لذلك، وهو بالأصل في أدنى مستوياته الأمر الذي يقود إلى العزوف عن السياسة وإلى سبات سياسي.

المجلة : لا يبدو أن الشعور بالعجز السياسي الذي غالباً ما يترافق بيأس كامن وغضب حقيقي منتشر فقط بين المثقفين بل إن الغضب منتشر في كل الأوساط.

ماوسفيلد: أجل وهذا ليس بمفاجئ؛ لأن نظام التعليم لا يعدو أن يكون مظهراً لنظام التلقين الحالي الأوسع مدىً بكثير والأكثر عمقاً. ونظراً لأن هذا غير إنساني بكل ما تعنيه الكلمة فإن خدمة أهداف تتعارض مع أرواحنا ومع طبيعة البشر ستتسبب حتماً بنتائج يترتب عنها تكاليف تداعيات نفسية ضخمة.

ويمكن للمرء الإشارة إلى نظام التلقين هذا بوصفه نظام تلقين نيوليبرالياً؛ لأن الليبرالية الجديدة تهدف من خلاله إلى إنتاج مستهلكين لا يجدون هوية اجتماعية ضمن مجتمع مفتت إلا بوصفهم مستهلكين. وبالنسبة لمفهوم

الليبرالية الجديدة المحرف عن الحرية تتحقق «حرية» فرد ما من خلال خضوعه لقوى «السوق الحرة» و«التحرر» من كل القيود المجتمعية والاجتماعية، ومن ثمَّ اقتلاع جذوره المجتمعية والاجتماعية. وإذا فشل الناس في «السوق» فلا يحق لهم إلقاء المسؤولية على العلاقات المجتمعية بل يجب عليهم أن ينسبوا ذلك إلى فشلهم الفردي.

ولا يمكن اتخاذ مثل هذا الموقف إلا من خلال دفع الثمن على شكل تشوهات نفسية وبشكل خاص على شكل مخاوف اجتماعية واكتئاب. ويمكن للمرء أيضاً من خلال نظام التلقين إسكات الناس وتحريض استيائهم دون ارتكاب هفوة، والاستمرار في سلب قدرتهم على مقاومة العلاقات المسببة للأمراض.

المجلة : كما قال برتولد بريشت ذات مرة «يوجد الكثير من الطرق للقتل. يمكن للمرء طعن شخص بسكين في بطنه، أو حرمان شخص من الطعام، أو الامتناع عن معالجة شخص من مرض ما، أو حشر المرء في منزل مُزْرٍ، أو سلخ جلده في العمل، أو دفع المرء إلى الانتحار، وزج شخص ما في حرب، إلخ. وفي دولنا لا يشمل الحظر إلا قليلاً من هذه الطرق».

ماوسفيلد: لا يقتصر الأمر على هذا. فيمكن للمرء من خلال طرق متنوعة التأثير على شخص ما وإخافته، والتلاعب به، وإفزاعه، ومن ثمَّ جعله يخضع لضغوطات تتعارض بشكل قاطع مع مصالحه لكن لا يمكن أن يبقى هذا دون عواقب.

لقد تبين منذ وقت مبكر أن الرأسمالية حملت معها الكثير من الاضطرابات النفسية. وفي ما يتعلق بوقتنا الحاضر قام ريتشارد فيلكينسون وكيت بيكيت في

كتابهما «المساواة هي السعادة» بالبرهنة على هذا بدقة بالاستناد إلى ثروة من البيانات الكمية. لكن الاضطرابات النفسية التي يتسبب بها مجتمع الليبرالية الجديدة مجتمع موجهة بشكلٍ معاكس ضد الفرد نفسه بحيث تُخفى عملية القسر من خلال إجراءات مناسبة صُمِّمت..... وهذا ينطبق على كل أنواع السلوك التي لا تتوافق مع الدور المرجو من المستهلكين. كما أننا نجد أنه مع تصاعد نفوذ الأفكار الليبرالية الجديدة برز تيار متنام باتجاه أدوات ضبط السلوك ونوع من الجنوح باتجاه دولة تتولى العلاج بما في ذلك إنشاء سجون خاصة. فمن بين كل أمم العالم تحتل الولايات المتحدة الأمريكية أعلى قائمة نسبة مساجين إلى عدد السكان. وفي حين لا يمثل شعب الولايات المتحدة سوى نسبة٤ , ٤% من سكان العالم لكن سجون الولايات المتحدة تضم ٢٢% من مجموع المساجين في العالم. ونظراً لأن الليبرالية الجديدة لا يمكن أن تكون فعالة بشكل عام إلا في حال فرضت حالة استلاب تبعد الناس عن مصالحهم وعن انتماءاتهم، وقد نجحت في هذا لذا فهي تحتاج أداة ضبط سلوك (إصلاح) مناسبة لإبقاء النتائج النفسية والاجتماعية لحالة الاستلاب تحت السيطرة.

المجلة : دعنا نتكلم على فئات انتقاداتكم وانتقاداتنا ما المقصود بالليبرالية الجديدة بالتحديد؟ ما الذي تعنيه وكيف يمكنكم وصفها؟

ماوسفيلد: نشأت الليبرالية الجديدة من مصادر كثيرة شديدة التنوع لكن لا يوجد مفهوم اقتصادي- مجتمعي منتظم يحمل اسم «الليبرالية الجديدة» ونحن أمام الليبرالية الجديدة المنظمة والفعالة أي النيوليرالية القائمة فعلياً. أما مفهومها الإيديولوجي فيسهل اعتباره متضمناً فيما تنشره وسائل الإعلام عن النخب المدعومة من خزانات فكر تمارس البروباغندا مثل مؤسسة برتلزمان، ومبادرة اقتصاد

السوق الاجتماعي الجديد، ومعهد الاقتصاد الألماني وغيرها، ومن خلال كليات الاقتصاد. وهناك ما يكفي من الكلمات المشفرة المعروفة على نطاق واسع التي تعتبر نمطية في وصف الليبرالية الجديدة مثل «الخطاب الجديد»، «واللبرلة» و«المزيد من الإصلاحات» و«تفكيك البيروقراطية» و«التقشف». وهناك سعي لإضفاء طلاء علمي من خلال «نظريات اقتصادية» مناسبة وفق ما يطرح في قاعات ندوات كليات الاقتصاد. لكن هذه النظريات تستند إلى عبثية نظرية وإلى هياكل قائمة على فانتازيا بعض المثقفين الذين يتم دفعهم للقيام بذلك.

وهي بالتحديد فانتازيا «سوق حرة» تنظم نفسها بنفسها على أساس عقلاني ويتحرك فيها الكائن الخيالي (الكائن الاقتصادي) أي البشر العقلانيون الذين يقدمون القدر الأقصى من الخدمات والذين يمتلكون معارف حول خيارات اتخاذ القرار التي يمكن التفكير فيها وفي الوقت نفسه يمكن أن يُتغاضى عن كل نتائج مواقفهم.

إن عدم توافق مثل هذا المفهوم مع النفس البشرية هو أمر يمكن استشفافه على الفور بالنسبة لأي شخص لا ينظر من خلال غمامة إيديولوجية، لذا يتم الإعلان عن هذا المفهوم بوصفه نموذجاً رياضياً مثالياً يتمتع بميزة امتلاك القدرة على تسجيل كل التناقضات العلنية مع الواقع بسلاسة بنى التفكير المدرسي من خلال افتراضات إضافية.

لكن الليبرالية الجديدة، بوصفها نظرية اقتصادية تظهر الكثير من التناقض الداخلي وعدم التماسك كان من المفترض أن يؤدي إلى تقويضها منذ زمن طويل لأنها نوع من مرض فكري. وهذا أمر تمت البرهنة عليه مراراً وتكراراً

من قبل خبراء اقتصاديين وقبل فترة قصيرة لخص الوضع كل من فيليب ميروفسكي في كتابه (الذين لا يموتون يعيشون أطول: ما هو سبب اشتداد قوة الليبرالية الجديدة بعد الأزمة؟) وويندي باون في كتاب (الثورة الزاحفة: كيف دمرت الليبرالية الجديدة الديمقراطية) وتناولاه من جوانبه المختلفة. لكن هنا أيضاً كان التأثير في حدود الصفر لأن الليبرالية الجديدة محصّنة ضد الحجج، وتكتفي بأن تكون فعالة سياسياً.

المجلة : بما أن العلم، على الأقل في هذا المجال، استولى بشكلٍ علني على الدور الذي مورس من قبل الكنيسة سابقاً ومن ثمَّ طرح العلم بوصفه بديلاً عن الدين، ووضع في خدمة السلطة المادية الحاكمة وخدمة شرعنتها الإيديولوجية. هل بإمكانكم إعطاؤنا أمثلةً ملموسةً على تلك التناقضات؟ وما الذي تعنونه بذلك؟

ماوسفيلد: إن التناقض الجوهري، على الأقل في الليبرالية الجديدة القائمة واقعياً، هو في الخطاب النيوليبرالي الذي يتغنى كثيراً «بحرية السوق» وواقع أن الليبرالية الجديدة لا تخشى شيئاً بقدر خشيتها من حرية السوق الحقيقية. السوق الحرة لا تصلح إلا للضعفاء اقتصادياً أشخاصاً كانوا أم دولاً في حين أن الأقوياء اقتصادياً، وبشكلٍ خاص الشركات الكبرى يتمتعون بحماية الحكومة في مواجهة تلك القوى. كما أن الليبرالية الجديدة تحتاج بالتحديد لتحقيق أهدافها الخاصة إلى فرض ضرائب وإلى تراكم مستقر أي تحتاج تماماً لدولة قوية تضبط «حرية السوق» وفق وجهة نظرها. وهناك مثال له تداعيات خطيرة هو دعم القطاع الزراعي حيث تقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بدعم الزراعة بما يقارب مليار دولاراً يومياً. ولو امتنعت الدول الغنية عن

هذه التدخلات اعتماداً على مبدأ حرية السوق لكان بإمكان البلدان النامية رفع صادراتها بنسبة ٢٠%، وأن تزيد مداخيل شعوبها بما يقارب ٦٠ مليار دولاراً سنوياً، وهذا مبلغ يعادل كل ما يقدمه الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية في تلك البلدان. وهنا يتم اللجوء إلى فرض قيود وعقبات أخرى على الاستيراد يجري من خلالها إغلاق أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في وجه صادرات البلدان النامية. وفي الوقت نفسه يتم حرمان البلدان النامية من حق تحديد شكل اقتصاداتها بأنفسها، إذ يفرض على البلدان النامية الخضوع «لانضباط السوق» وفتح أسواقها للشركات متعدية الجنسيات، وأن تتحول إلى احتياط من قوة عاملة رخيصة وللمواد الأولية، أي إن البلدان الغنية تطبق مبدأ حماية الإنتاج الوطني. هكذا تبدو حقيقة «حرية السوق».

ثمة بعض التلوينات في تقاليد الفكر النيوليبرالي تأخذ مبدأ حرية السوق بشكل جدي وترفض كل أشكال تدخل الدولة عبر عنها أشخاص مثل موراي روثبارد، أو مثل مريديه والتر بلوك وهانس هرمان هوب. ووفق تفكير هؤلاء النيوليبراليين لا يُعد الأطفال سوى شكل من أشكال الملكية، ويجوز على هذا الأساس بيعهم في السوق الحرة، ولا يجوز للدولة إلزام الأهل توفير الغذاء لأولادهم. إن مثل هذا النظام الفكري قد يبدو للمرء نتيجة لتعسف هيكله وعبثيته، بوصفه وظيفة مدرسية تهدف إلى تمرين فكري يمتلك شيئاً من الاتساق الداخلي لكنه غني بالدروس بوصفه يطرح فكرة سوق حرة بشكلٍ راديكالي لا تتضمن أي حواجز أخلاقية تحد منها، ويقود منطقها إلى نتائج غير إنسانية عميقة. لكن الأثرياء لن يرغبوا أبداً في العيش ضمن هذا الواقع المرير. وباختصار إن الليبرالية الجديدة القائمة تعيش في الواقع حالة إفلاس فكري منذ

زمن بعيد وقد صارت نوعاً من «فلسفة المنزل» بالنسبة للأثرياء وللشركات، وهي تبدو فعالة على المستوى السياسي. وهناك نقَّاد لليبرالية الجديدة مثل جامي بيك، مقتنعون بأن الليبرالية الجديدة فقدت عقلها منذ زمن طويل، وما تزال أطرافها تتحرك بالاعتماد على الأفعال المنعكسة التي يشتد طابعها غير الواعي.

وعلى هذا الأساس يجب عليها باستمرار اللجوء إلى إجراءات يشتد طابعها الاستبدادي.كما أنه هناك وسط حقل اختبار الليبرالية الجديدة المعولمة بيانات خبرة ثرية تظهر أن فشل الليبرالية الجديدة لم يقتصر على مجال أهدافها المعلنة مثل دعم النمو أو رفع مستوى الرخاء العام. كما أن تداعياتها صارت معروفة في العالم الثالث بشكلٍ خاص وبشكلٍ متصاعد في أوروبا وهو أمر صاغه بوضوح جان زيغلر مبعوث الأمم الخاص السابق في مجال الحق بالحصول على الغذاء حين كتب: «احتاجت الفاشية الألمانية إلى ستِ سنوات من الحرب لتقتل ٥٦ مليون إنسان، لكن الليبرالية الجديدة نفذت هذا بأسلوب أكثر نجاعة خلال عام واحد».

وتنشر الليبرالية الجديدة كارثة تلو الأخرى على امتداد العالم. وتكمن المفارقة في أن الليبرالية الجديدة تخرج من كل كارثة وهي أكثر قوةً ويتم من جديد استخلاص فكرة أنها «علاج». ويبدو واضحاً أن الليبرالية الجديدة لا تغذي الأزمات وحسب بل إنها تتغذى عليها وتتغلب من خلالها على تناقضاتها الداخلية وعلى تناقض (رأسمالها) الأمر الذي يطرح أسئلة مثيرة للاهتمام حول أهدافها الحقيقية.

المجلة : هنا يجب علي التفكير بدافيد هارفي وكتابه الرائع (الوجيز في تاريخ النيوليبرالية) والنص الآتي الوارد فيه: «على مدى زمن طويل انتقد علماء معروفون مثل جوزيف ستيغليتز كبير اقتصاديي

البنك الدولي السابق «النمو» الذي تحققه الليبرالية الجديدة وأدانوا اللامساواة الاجتماعية المتزايدة بوصفها منتجات جانبية غير مرغوب فيها. لكن دافي هارفي قال هذا خطأ!: «لماذا لا يخطر على بال هؤلاء أبداً فكرة أن اللامساواة الاجتماعية كانت منذ البداية مطروحة في صلب الموضوع؟ ووفق رأي هارفي فإن المنعطف الليبرالي في العقد السابع من القرن العشرين كان يقود إلى غرض وحيد هو إعادة تثبيت السلطة الطبقية لنخبة اجتماعية تخشى من أن يتم المس بامتيازاتها».

ماوسفيلد: هذه بالتأكيد نقطة حاسمة. وفقط عندما نرى هذا بوضوح يمكننا فهم الفعالية السياسية لهذه الإيديولوجية الفكرية المفلسة. وفي واقع الأمر لا تسعى الليبرالية الجديدة أبداً لتحقيق «حرية السوق»، بل تسعى إلى إعادة توزيع راديكالية، لكن من الأعلى إلى الأسفل، ومن الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ومن الجنوب إلى الشمال.

وبهدف إنجاز هذا يجب ترك الضعفاء اقتصادياً، أفراداً كانوا أم دولاً دون أية حماية في مواجهة قوى «السوق الحرة» مع الحرص في الوقت نفسه على قيام الدولة بتوفير الشروط المناسبة كي يتمكن الأقوياء اقتصادياً من زيادة رؤوس أموالهم. إن الليبرالية الجديدة المستعدة دائماً لقبول تدخل الدولة في الاقتصاد بوصفه كارثة اقتصادية هي في الحقيقة نوع من الليبرالية الجديدة الاشتراكية، أي اشتراكية الأغنياء بالتحديد التي تسعى من خلال إجراءات حكومية إلى حماية الأثرياء من قوى السوق.

إنها ثورة الأثرياء ضد الفقراء لكن الفقراء يظلون هم الأغلبية، ويكون من الطبيعي وبشكل خاص في الديمقراطيات أن تترافق مثل هذه الثورة بكوارث. وفي مثل هذا الوضع يكون من المجدي بشكل غير مألوف تذرير الناس وتشظية

كل الحركات الاجتماعية، وإضفاء طابع خاص عليها وتطويرها في الوقت نفسه لتكون مستفيدة من إعادة توزيع وعي طبقي جديد. وقد بدا خلال السنوات الأخيرة بالتحديد أن الأمر نجح نجاحاً كبيراً، وفي هذا الصدد نعود لملاحظة لوارين بافيه عام ٢٠٠٦ حين قال «اندلعت حرب طبقية، هذا صحيح لكن طبقتي، أي طبقة الأثرياء هي التي شنت الحرب ونحن انتصرنا.» وهذا كلام قيل علناً، ولا يمكن فهمه على أنه زلة لسان. وهذا غيض من فيض بركات «السوق الحرة»، ويجب تفكيك كل عمليات التدخل الحكومية بهدف تنمية هذا التوجه. وبطبيعة الحال ستنكر الليبرالية الجديدة أن هناك حرباً شنها الأغنياء ضد الفقراء، وستدعي أنها في النهاية ترعى الثراء والفقر بشكل متساوٍ.

إن الشركات الخمسمئة الأكبر تتحكم بأكثر من ٥٠ % الإنتاج الاجتماعي العالمي الخام. كما أن الأشخاص الخمسة والثمانين الأكثر ثراء في العالم يمتلكون، وفق تصريح جديد لأوكسفام، أكثر مما يمتلكه نصف سكان العالم الأكثر فقراً أي أكثر مما يمتلكه ٣,٦ مليار نسمة الأكثر فقراً في العالم. وقريباً سيمتلك الواحد بالمئة الأكثر ثراء أكثر من نصف ثروات العالم وهذا من وجهة نظر الليبرالية الجديدة أمر لم يسع إليه أحد عامداً، ومن ثمَّ لا يتحمل أحد المسؤولية عن العواقب المنطقية للسوق «الحرة»، ومن ينتقد هذا يبرهن بذلك على جهله التام بماهية القوانين الطبيعية التي لا يوجد لها هي بدورها بديل.

إن الليبرالية الجديدة تحتل المرتبة الثانية في التاريخ، بعد الاستعمار الأوروبي، في تنفيذ أضخم مشروع إعادة توزيع شاملة، وهنا لا يمكن أن يدهش المرء لواقع أن هذا يحتاج إلى جهود ضخمة من التلقين وفرض الانضباط بهدف دفع الشعب إلى مواقف تعارض دروس خبرته الحقيقية وضد مصالحه، ولينشد أناشيد نضال حماسية وليشارك في اللعبة.

المجلة : رجاءً امض أبعد قليلاً. عن أي آليات تلقين نتحدثون هنا؟ وما الذي تقصدونه بذلك؟

ماوسفيلد: كل ما في الأمر أنه في نظام ديمقراطي يكون من المهم أن يتم تمويه الهدف الحقيقي بإعادة التوزيع من الأسفل إلى الأعلى بعملية تلقين مناسبة بحيث يتم إخفاؤها عن أعين الناس، وهذا لا يختلف عما يتعلق بمصالح الهيمنة والمصالح الإمبريالية التي يتم تغليفها بخطاب «التدخلات الإنسانية» أو «دعم الديمقراطية».

في النظام الديمقراطي لا يمكن أن تكون الليبرالية الجديدة قابلة للحياة سياسياً إن لم تنجح في السيطرة على العقول وفي تشكيل الرأي العام وفق وجهة نظرها والتحكم به. ولا يمكن إنجاز هذا إلا على أساس نظم تلقين مصقولة على المستوى النفسي، وتخترق كل مجالات حياتنا.

لقد تم إعداد أسس مثل نظام التلقين هذا منذ زمن من قبل مثقفين جاهزين للخدمة ويرعون مصالح الأقوياء أكثر من اهتمامهم بالحقيقة، وبهذا يحصلون على مكانة مناسبة وعلى مكافآت وضمن هذا السياق تحظى مؤسسات الأبحاث، ومصانع الأفكار أو خزانات الفكر والمنظمات غير الحكومية بمكانة رفيعة لا يمكن تقديرها. إن مؤسسات الأبحاث والجمعيات غير الحكومية التي تتلقى دعمها تتصف في الليبرالية الجديدة بدلالة مركزية بشكل كبير لأنه من خلالها تتمكن النخب الاقتصادية من تحويل ثرواتها المعفية من الضرائب إلى سلطة سياسية وتكسب بذلك صُبغة وصفها بالاهتمام بخدمة المجتمع والإحسان.

المجلة : كيف يحدث هذا؟ ما هي «الآليات» الملموسة المتوفرة؟ وكيف يتم التلاعب بنا بشكل محدد؟

ماوسفيلد: في واقع الأمر من الصعب على الإطلاق تشكيل تصور حول مدى عمق وسعة نظام التلقين هذا .إن نظام التلقين الذي طورته الليبرالية الجديدة، هو أرقى وأشد أنظمة التلقين فعالية الذي انتشرت من خلاله أي إيديولوجية سياسية، وهو مترسخ بعمق كبير في كل جوانب الحياة الاجتماعية والخاصة بحيث لا يبرز أمامنا أبداً. إنه يحدد كل أشكال الحياة والنظرة إلى العالم تماماً كما صاغتها نخب الولايات المتحدة الأمريكية وتم نشرها عبر صناعة الثقافة والترفيه بوصفها واقعاً مفروغاً منه. إن البروباغاندا الكلاسيكية العائدة إلى النصف الأول من القرن العشرين التي كانت شديدة الفاعلية تبدو بسيطة بل حتى ساذجة عند مقارنتها بنظام التلقين هذا.

وقد استخدمت الليبرالية الجديدة في هذا ترسانة من الطرق والإستراتيجيات التي تضمنت، ضمن إطار تقنيات التلاعب الاجتماعي التي تطورت في ظل الرأسمالية الكلاسيكية، إمكانية إنتاج حالة من العجز عن تحديد الذات، والنزعة الاستهلاكية، والتلاعب بالرأي عن طريق وسائل الإعلام إلخ. كما أنه تم تمويه كل هذه التقنيات إلى حدٍّ كبير بحيث لم يعد من الممكن كشفها بوصفها تقنيات تلقين. وهي مترسخة في كل آليات صناعة الرأي العام، ولا يقتصر هذا على السياسة أو الإعلام أو المؤسسات السياسية، بل يشمل مجالي التعليم والثقافة. كان واضحاً في أذهان رواد البروباغاندا أن التلقين الجيد لا يجوز أن يكون قابلاً للكشف، ويجب أن يبدو بوصفه أمراً مفروغاً منه أو انعكاساً للحدس البشري السليم.

المجلة : هل يمكنكم تقديم أمثلة ملموسة على عملية الصقل؟

ماوسفيلد: هي في الحقيقة تطبيق لتقنيات من مجال علم النفس. وبغض النظر عن مثل هذه الأسس الملموسة هناك أمر في غاية الأهمية؛ إذ

يجب أن يكون واضحاً أنه في طريقة عمل نفوسنا هناك عدد كبير من الاستعدادات المعرفية والعاطفية والاجتماعية التي يمكن أن تستخدم في السيطرة على الرأي، والمزاج والسلوك.

وفي سياق عملية التلاعب يمكن أن يتم التعامل معها بوصفها نقاط ضعف يمكن في الوقت نفسه استخدامها بوصفها «أبواب خلفية» لآلية نفوسنا بحيث يتم استثمارها دون أن نلاحظها لحرف انتباهنا، وكذلك عقلنا والتأثير على مشاعرنا وتفجير غضبنا أو تنفيسه.

«إن تشظية رعايا الليبرالية الجديدة تبدأ بالعمل ما إن يدرك فرد من الرعية أنه ليس موظفاً أو طالباً وحسب، بل إنه أيضاً منتج للبيع، وإنه ملصق ترويجي على جدار، وأنه مدير سيرة حياته، وأنه كاتب سيرة دوافعه، وأنه مقاول فرصه الخاصة. ويجب عليه بطريقة ما النجاح في أن يكون في وقت واحد الموضوع والهدف والمتفرج. ويبقى محظوراً عليه معرفة من هو حقاً، وبدلاً عن هذا يشتري بشكل مؤقت الشخص الذي يجب أن يكونه قريباً. إنه في حياته الخاصة هو في وقت واحد المقاول، والمادة الأولية، والمنتج. وإنه يكون حزمة من الممتلكات يجب عليه استثمارها ورعايتها وإدارتها وتنميتها، لكنه أيضاً محمل بمسؤوليات تفوق طاقته، وعليه تأمينها ضد التقلبات. إنه في وقت واحد النجم والجمهور الهائج فيما يتعلق بمظهره الخاص. إن هذه ليست بالأدوار التي يمكن الانجرار إليها بسهولة، بل إنها تتطلب عمليات تثبيت وضبط دائمة. وكما أشار فوكو فإن الليبرالية الجديدة تمحو التمييز بين المنتج والمستهلك. كما أنه لا وجود لتراتبية واضحة بين الأدوار المختلفة، فالاحتلال يغير نفسه تبعاً للمتطلبات الآنية. وتتمثل أفضل هبة يحصل عليها فرد الرعية المعاصر بالمرونة المطلقة أي الاحترام! أعظم فائدة للفرد المعاصر هي المرونة المطلقة في جميع النواحي.

فيليب ميروفسكي

إذن تجثم تقنيات التلاعب متطفلة على مواقع ضعف أنفسنا. وهي تتكرر باستمرار بحيث تتجاوز بقعة الضوء التي تنير وعينا، ومن ثمَّ تمر دون أن نلاحظها بحيث يصعب علينا حماية أنفسنا منها.

في الواقع كل هذا معروف من قبل العلماء، وكذلك من قبل النخب الحاكمة، لكنه لا يصل إلى العلن. يجب حكماً التخلص من عدم تناظر معارف الناس ومعارف النخب حول التلاعب بمواقع الضعف، ولن يكون لدينا فرصة للدفاع عن أنفسنا ضد هذا النوع من التلاعب إلا لما ندرك ما هي مواقع ضعفنا التي يستهدفها التلاعب.

«حان الوقت لكي لا يقتصر كلامنا على الحروب الكبرى، بل للحديث أيضاً عن الحروب الصغرى التي تنشر الدمار كل يوم ولا تعرف وقف إطلاق النار، إنها الحرب في ظل السلام، أسلحتها أدوات التعذيب والجرائم وهي تدفعنا ببطء للقبول بالعنف والقسوة بوصفهما حالة عادية. إن المستشفيات، والسجون، والمصحات النفسية، والمعامل، والمدارس قد تحولت إلى مواقع لشن هذه الحرب وغدت مسرحاً لمجازر صامتة، ويقوم إستراتيجيو هذه الحرب بتوجيهها باسم النظام. إن أضخم ساحات المعارك هي الحياة الاجتماعية اليومية. ما الذي يعنيه هذا؟ المستشفيات ومصانع الأدوية صارت منبعاً للدمار».

فرانكو بازاغليا

المجلة : حتى وإن أدى هذا بالمحصلة بكل تأكيد إلى الكثير من التفاصيل لكن ربما بإمكانكم إعطاءنا رسماً توضيحياً عن أمثلة ملموسة عن مسار وتأثير استخدام مواقع الضعف؟

ماوسفيلد: خلال العقود الماضية من السنين حرصت النخب السياسية بقوة على تحويل رؤى واكتشافات البحوث في علم النفس إلى أدوات

صالحة لخدمة أغراضها السياسية إذ تم السعي لتطوير تقنيات الهيمنة «اللطيفة» التي يمكن للمرء استخدامها في الوقت نفسه لتوجيه «وكزة» تدفع القطيع إلى الوجهة المرجوة.

سأحاول ذكر مثال يمكن من حيث الجوهر وصفه بسهولة وبالتحديد استعدادنا الطبيعي لتشويه أحكامنا على أي موقف اجتماعي. هذه التشوهات تسمى في الأدبيات العلمية «انحياز لمصلحة الوضع القائم». تم إخضاع هذه التشوهات للتمحيص من قبل علم النفس، وهي تتصف بأهمية اجتماعية عالية وهي تتيح المجال لتحويلها والسيطرة عليها بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات أي تتيح المجال للتلاعب. وهي تستند إلى ميلنا الطبيعي لاعتبار الوضع الاجتماعي القائم الذي نعيش فيه جيداً، وعادلاً، ومشرعناً أخلاقياً ومرغوباً فيه إلخ.

نحن نميل إلى تفضيل الوضع الاجتماعي القائم على كل الخيارات الأخرى حتى وإن كانت أفضل موضوعياً. فنحن بحكم طبيعتنا من أنصار الوضع القائم. وبطبيعة الحال لا ينطبق هذا على كل فرد لكنه يمثل ظاهرة مستقرة يمكن التثبت منها في كل المجتمعات. إن مثل هذا الاستعداد النفسي من حيث الأساس، وطالما لم يتم التلاعب به من الخارج، هو بشكلٍ عام إنجاز من قبل القيم المرجوة لتنظيم حياتنا المشتركة. ويترافق هذا الميل كما أثبتت الدراسات السيكولوجية بميول سيكولوجية أخرى تمتلك أهمية اجتماعية عالية. فعلى سبيل المثال نحن مستعدون دوماً للتقليل من شأن مساوئ الوضع القائم واختراع قصص تسلط على مساوئه ضوءاً يجعلها تبدو أفضل. كما يترافق هذا بميلنا إلى تحميل ضحايا الوضع الاجتماعي القائم مسؤولية وضعهم. كما نميل أيضاً إلى إصدار تقويم سلبي ضد كل من يسعى إلى تغيير الوضع القائم.

إن مدى وضوح قوة ميلنا إلى الوضع القائم مرتبط بالعديد من المتغيرات المعرفية والمؤثرات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال يتعزز هذا الميل تحت تأثير المخاوف والشعور بعدم الأمان والتهديد. كما أنه يتعزز عندما يتم حرف التفكير الواعي بشكل منهجي، إن كان هذا تحت تأثير ضغط الوقت أو عبر طرح مواضيع تافهة، أو وقت السعي لصياغة معرفية للتنظيم الداخلي للعلاقات الاجتماعية من خلال مصطلحات نمطية بسيطة. كما يشتد هذا الميل بشكلٍ أسي في مواجهة وضع لا مفر منه. ويمكن ببساطة نسبياً التلاعب بكل هذه المتغيرات من الخارج دون أن نعي نحن على الإطلاق هذا التلاعب. ومن خلال هذا توفر هذه المتغيرات بوابات شديدة الفعالية يمكن استخدامها بهدف التلاعب بميل الناس للوضع القائم وتوجيهه إلى الجهة المرجوة. ومن هذا المنظور تستخدم الليبرالية الجديدة توليفة من أمثال هذه المتغيرات تتصف بمزايا عديدة تسخر لخدمة هدفها وتستند معرفياً إلى مفاهيم شديدة التبسيط مثل «فتح الأسواق»، «تنفيذ إصلاحات هيكلية»، « تفكيك البيروقراطية» إلخ.. وتستخدم في الوقت نفسه مجموعة هائلة من الاحتمالات التي يمكن من خلالها حرف الناس عن التفكير العميق حول العلاقات الاجتماعية. وتسعى معظم المواضيع التي يتناولها الإعلام الجماهيري إلى خدمة هذا الغرض. ويترافق هذا التأثير مع ظروف الحياة التي تخضع لحجم كبير من ضغوط الوقت، والشدة النفسية، والمخاوف الاجتماعية والشعور بحتمية ما يحدث بحيث يمكن استعارة تعبير قوانين الطبيعة ليقتنع المرء بأنه لا بديل عن «قوانين السوق الطبيعية». وإذا تعمق المرء في تفاصيل متغير واحد يكون هناك مجال لصقل هذه المحددات وتحسين مدى تأثيرها إلى حد يقارب الكمال. ومن خلال هذا كله تصبح التداعيات الاجتماعية غير مرئية على المستوى المعرفي بحيث يتم تثبيت الوضع القائم وكبح الحاجة للبدائل.

المجلة : وما هو الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في سياق هذا التلقين؟

ماوسفيلد: إنها، بوضوح، تؤدي دوراً مركزياً. إنها حرفياً الوسيط في عملية التلقين. ويتم باستمرار إخضاع هذا لفحص واسع ومعمق. قام نعوم شومسكي بدور ريادي في وصف وتحليل نظم التلقين ودور الإعلام. إن وسائل الإعلام الكبرى مرتبطة بصلات وثيقة على المستويين الشخصي والإيديولوجي مع خزانات الفكر ومؤسسات الأبحاث، ومع الحلقات والأوساط السياسية والاقتصادية المهمّة إلى حدٍّ يتيح في الوقت نفسه لنظام التلقين النيوليبرالي تثبيت نفسه. وبهذه الطريقة تتم إراحة نظام التلقين النيوليبرالي إلى حد منح نظام التلقين النيوليبرالي القائم إمكانية خاصة لتبسيط الأمور المعقدة. وحين يتمكن المرء من إتقان الرطانة الليبرالية الجديدة وتعابيرها مثل «تفكيك البيروقراطية» و«توسيع الإصلاحات» إلخ، تنتفي حاجته لامتلاك خبرة اقتصادية مميزة ليصبح من أصحاب الآراء الموثوقة الأمر الذي يجعل السلطة الواقعية لليبرالية الجديدة القائمة جذابة إلى هذا الحد بالنسبة للصحافيين ولغيرهم من العاملين في تجارة صياغة الآراء. إن هذا يمنح المرء في وقت واحد فرصة خدمة الحكام بشكلٍ انتهازي استباقي، والمشاركة رمزياً على الأقل في السلطة. إن هذه الانتهازية استباقية لأنها لا تكتفي بتلبية توقعات الحكام الملموسة، بل تضع تصوراً مسبقاً للتوقعات التي من الوارد أن تتولد لدى الحكام. وهي تسعى لتلبية وصياغة ما يشعر به الحكام غريزياً وتقديمه على شكل فكر.

المجلة : إذا كانت آليات التلقين فعالة إلى هذا الحد ومترسخة بهذا القدر في كل مؤسسات تكوين الرأي فمن المفترض إذن أن تكون الهياكل

الاستبدادية غير ضرورية. لماذا يجري الحديث باستمرار والتحذير من خطر تحول الليبرالية الجديدة إلى شكل حكم استبدادي علني؟

رامسفيلد: التحذير محق، فمثل هذا الخطر قائم بشكل حتمي بالاستناد إلى طبيعة الليبرالية الجديدة وأهدافها. لكن طالما تمكنت من تحقيق أهدافها في إطار هياكل يمكن أن ترى على أنها ديمقراطية من حيث الشكل، أي ضمن إطار «ديمقراطية متوافقة مع السوق» يكون هذا أفضل. وضمن هذه الإطار يوجد حيز واسع للحركة فيما يتعلق بتطوير هياكل استبدادية مخفية. وهناك إجراء يتمتع بفعالية خاصة من خلال استخدام آليات ديمقراطية لإضفاء صبغة حقوقية على آليات إعادة التوزيع. لطالما كان الحق أداة قوية وفعالة بهدف تحصين الجور الاجتماعي ضد انتقاد الشعب. والاستعمار الأوروبي برر أفعال الإبادة التي رافقت عملية إعادة التوزيع التي مارسها من خلال الحق بالاستعمار. وحين ترغب الليبرالية الجديدة بالمحافظة على المظهر الديمقراطي، يمكنها الاعتماد بشكلٍ مباشر على تبرير آليات إعادة التوزيع من الأدنى إلى الأعلى، ومن الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في كل المستويات ابتداء من الاتحاد الأوروبي ووصولاً إلى مستوى البلديات. إن إنجاز قانون دولي جديد مناسب يحمل في طياته نجاحات واعدة بشكل خاص. وفي هذا الإطار تحرص النخبة على جانبي الأطلسي على تطوير معايير حقوقية دولية مثل اتفاقيات الشراكة والاستثمار عبر الأطلسي، واتفاقية التجارة والخدمات، واتفاقية التفاهم الاقتصادي والتجارة بين الاتحاد الأوروبي وكندا، إلخ...

وفرضها من خلال مؤسسات ليبرالية جديدة تمتلك سلطة هائلة مثل صندوق النقد الدولي.

ويفترض، نتيجة لأسباب واضحة، أن التبرير القانوني للجور الاجتماعي يجب أن يقصي الجمهور والبرلمانيين، وأن يتحرر من أي نوع من الرقابة الديمقراطية. وبالإضافة إلى التبرير الحقوقي تعد الليبرالية الجديدة آليات يتمكن من خلالها المشاركون في السوق الذين يحظوا بحمايتها، وبشكل خاص الشركات الكبرى، من التملص من المعايير الحقوقية القائمة. إن القول المأثور «أكبر من أن يسمح بسقوطه» يستند إلى أساس عميق. وفي الواقع هناك جرائم تمتد جذورها عميقاً في النظام الذي يحكمنا وفظيعة إلى حدٍّ كبير بحيث يصعب بشكلٍ كامل إخضاعها للعدالة في ظل النظام الحقوقي القائم. وفي هذا المجال يتم توصيف ما يسمى بالأزمة المالية على أنها «أزمة» لا وفق طبيعتها الفعلية أي بوصفها «جريمة كبرى» (يعاقب عليها بالإعدام) بكل ما في الكلمة من معنى.

كما أنه من الممكن أيضاً تحاشي ظهور الهياكل الاستبدادية من خلال تبرير التآكل المستمر للهياكل الديمقراطية بطريقة مناسبة بحيث يبدو الشكل الرسمي للديمقراطية أمام أعين الشعب سليماً لم يمسه أذى. افترض أن هذا النمط من شرعنة استبداد رأس المال بشكل لطيف وسطحي يبدو في الفكر النيوليبرالي بوصفه شكل مثالي لحل المشاكل الاجتماعية. إن إضفاء تبرير قانوني على الهياكل الليبرالية الجديدة هو بمنزلة قفاز مناسب يؤدي الوظيفة المرجوة ضمن تقنيات الحكم التي غالباً ما يتم من خلالها تحاشي الأشكال الاستبدادية.

المجلة : لكن هذا لا يجيب عن السؤال لماذا تنتاب الكثيرين مخاوفُ من أن الليبرالية الجديدة يمكن أن تتخذ شكلاً استبدادياً، وأن تتحول إلى شيطان لا يرحم؟.

ماوسفيلد: هذا صحيح. أولاً علمنا التاريخ من تشيلي وصولاً إلى اليونان أنه حين تفشل كل أشكال التلقين اللطيفة وآليات فرض الانضباط فإن الليبرالية الجديدة لا تتردد في اللجوء إلى إجراءات استبدادية. كانت التشيلي تحت حكم بينوشيه حقل التجارب الأول. فعلى ضوء التداعيات الفظة لعملية إعادة التوزيع يجب على الليبرالية الجديدة توقع ردة فعل الشعب ومن الوارد أن يفرض ضمان استقرارها اللجوء إلى إجراءات استبدادية مفضوحة. كما أنه من الوارد أن تجنح، في سبيل تحقيق هدفها إلى تطوير أداة فرض انضباط مناسبة وصولاً إلى بناء دولة استبداد أمنية. وهي تستخدم لهذا عن طيب خاطر كل أنواع سيناريوهات الردع لتعزز لدى الشعب الاستعداد لإلغاء الجوهر الديمقراطي.

إن إنجاز أسس دولة أمنية استبدادية قد تم على المستوى القانوني وعلى الصعيد التقني من خلال جهاز المراقبة، ومن خلال التحضير لنشر وحدات الجيش في الداخل، ومن خلال إلغاء الفصل الصارم بين مهام الشرطة والجيش والأجهزة السرية، ومن خلال العمل بإصرار على عمليات التحضير من قبل خبراء مرموقين في القانون وفي الدستور بهدف صياغة قانون جنائي مخصص للعدو[1].

---

(١) تعبير حقوقي صاغه الفيلسوف ومدرس القانون الألماني غونتر جاكوبس عام ١٩٨٥ مفاده بأن هناك أفراداً من المواطنين يضعون أنفسهم، من خلال جرائمهم، في موقع عدو الشعب، ومن ثمَّ فهم لا يستحقون الحماية القانونية التي توفرها الإجراءات القضائية العادية. المترجم.

وبالاستناد إلى مثل هذا القانون يمكن أن يتم التعامل مع المواطنين المصنفين على أنهم «خونة محتملون» أو على أنهم في الواقع «ليسوا بالأشخاص الحاليين» ويمكن، ومن ثمَّ «تجميدهم»، ويمكن في بعض الأوضاع الخاصة وبهدف إبعاد الخطر، أن يتم إخضاعهم للتعذيب للتخلص من الخطر.

ومن أبرز أنصار تطوير قانون جنائي خاص بالعدو الخبير الدستوري والقانوني رفيع المقام أوتو دينهوير، الذي هو أيضاً مورد أفكار لفولفغانغ شويبلة[1]. ويقول دينهوير أن هناك أمراً غنياً بالدلالات، وهو ليس مصادفة، يتمثل في أنه فيما يتعلق بتاريخ الليبرالية الجديدة كما هو الحال مع تاريخ دولة الاستبداد الأمني نجد تأثير كارل شميث مشرع العرش خلال الرايخ الثالث. ونجد بوضوح في شخصية شوبليه أن «النيوليبرالية» و«دولة الاستبداد الأمني» يشكلان جديلة واحدة. إذن تم إعداد المبررات القانونية، وسيكون من الوارد استخدامها بسهولة حين يتولد لدى النخبة الحاكمة رأي بأن الهياكل الديمقراطية القائمة تعيق طريق «ضرورات السوق»، وتعرقل ضمان عملية التوحيد الدولية الضرورية.

المجلة : كيف يمكننا مقاومة هذا؟ وما الذي يمكن فعله في مواجهة مثل هذا التطور؟

ماوسفيلد: لا أظن، انطلاقاً من بعض المسلمات، أنه يمكن تقديم إجابة بسيطة. وتنبثق المسلمات من منطق أنه قبل كل شيء علينا التخلص من كل

---

(١) فولفغانغ شويبلة محام وسياسي من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي وشغل منذ ٢٠١٧ منصب رئيس البوندستاغ، المترجم.

عمليات الحصار التي تمنعنا من اكتشاف الوقائع الأساسية البسيطة وإدراكها. عند ذلك يجب أن نكون مستعدين للتعبير عن إرادتنا وعن تصميمنا على تغيير الأوضاع والهياكل الاجتماعية اللاإنسانية.

ويتعلق الأمر هنا كما قلنا بمسلمات لكن من المفترض أن يتم إنجاز الكثير حين تتم مراعاتها. ووفق قناعاتي لا يوجد إجابة موحدة حول الطرق والأهداف لأن الأمر يتعلق بعملية تفترض ضمن سياق الوضع الاجتماعي القائم صعود الإجابات من الأسفل إلى الأعلى. وبغض النظر عن الشكل الذي ستبدو عليه الإجابات لكن لن يكون لديها فرصة لتصبح فعالة بقوة سياسياً إن لم ننجح بتجاوز التشظي الاجتماعي العميق والعثور على قاعدة مشتركة لحركة اجتماعية تحقق اندماجاً سياسياً متيناً.

> «يخدم المثقفون الطبقة الحاكمة بوصفهم «موظفين». وهم مسؤولون عن المهام الاجتماعية العديدة الثانوية المتعلقة بالهيمنة الاجتماعية والحكومة السياسية وهذا يعني: ١- أنهم مسؤولون عن موافقة الكتلة الأكبر من الشعب «التلقائية» على الحياة الاجتماعية للمجموعات الرئيسية المهيمنة وهي موافقة مستمدة «تاريخياً» من الهيبة التي حصلت عليها المجموعات الحاكمة نتيجة لموقعها ولوظيفتها في مجال الإنتاج.
>
> ٢- وعن جهاز القسر الحكومي الذي يضمن عملية ضبط المجموعات التي ترفض سلبياً أو بشكل نشط الموافقة بالاعتماد «على القانون»- ولكن أُنجِزَ هذا الجهاز للمجتمع بأسره، في حال انحسار الموافقة «التلقائية» ضمن دوائر الحكم والقيادة.
>
> **أنطونيو غرامشي**

لم يعد لدينا الكثير من الوقت لإنجاز هذه المهمة. إن الإستراتيجية القديمة الهادفة إلى فرض التبعات الاجتماعية والبيئية الهائلة للرأسمالية وبشكل خاص في ما يتعلق بشكلها النيوليبرالي الأقصى على الأجيال القادمة قد وصلت

إلى حدودها الطبيعية. ولا يبقى أمامنا سوى احتمالين: أن نحرر أنفسنا، مهما بلغت درجة مشقة هذا، من قيود نظام التلقين النيوليبرالي، وأن نواجه الحقائق، وأن نبحث بشكل جماعي عن إمكانية التغيير الذي لا يمكن إلا أن يكون جذرياً نظراً لعامل الوقت الذي يضغط في ما يتعلق بوضع البيئة. أو نستمر في ما نحن عليه، وأن نصمت ونترك الأجيال القادمة تفكر عن سبب عزوفنا عن التصرف وعن سبب صمتنا.

المجلة : كلمة أخيرة؟

ماوسفيلد: أجل، أريد الحديث عن خطر يخيم على عملية منح الغضب والانزعاج من العلاقات الاجتماعية القدرة على التأثير بشكل فعال على السياسة، وبالتحديد خطر أن ينصب الغضب على الأشخاص القابعين في الأعلى فقط، وأن يأخذ منحىً شخصياً بدلاً من أن ينصب على الجوانب الهيكلية ومن ثم سيكون الأمر عديم الجدوى سياسياً. فيما يتعلق بالمواضيع الاجتماعية والسياسية نجد أن تسليط النظر على «أولئك الذين في الأعلى» حصرياً منتشر بشكل واسع، إذ يُوجَّه غضب المرء بسبب خداعه واستغلاله ومن ثَمَّ يصبح «الذين في الأعلى» في وضع مهلهل أخلاقياً وينظر إليهم بوصفهم يكذبون ولا يتحرجون في العمل للحصول على الامتيازات ومن ثَمَّ يكونون مجرمين، ولا نكون نحن سوى ضحاياهم.

هذه وجهة نظر مفهومة من الجانب النفسي ولها ما يبررها سياسياً ويشترك فيها الأغلبية الساحقة من الشعب بشكل أو بآخر دون أن ينعكس هذا بشكل مناسب في نتائج الانتخابات، ومن ثَمَّ يفترض بنا التفكير في أن فاعلية وجهة النظر هذه على المستوى السياسي محدودة للغاية.

وفي جميع الأحوال فإن حصر تسليط النظر على «أولئك الذين هم في الأعلى» مرتبط بطبيعة المشاكل القائمة لأن الأمر يتعلق بالتحديد بالأسباب الهيكلية والمؤسساتية لشكل اقتصادي واجتماعي مدمر ولا إنساني.

وهذا أمر مرغوب ومطلوب من وجهة نظر النخب الحاكمة، أن ينحصر انصباب غضب الشعب على جشع البنوك، وكذب السياسيين، والفساد الفكري للصحافيين أو قسوة وسادية خبراء التعذيب، أي على ملامح أشخاص هم في الأصل نتاج شروط هيكلية عميقة الجذور

ويدخلون في سياقه في منافسات تصفية، ومن ثمَّ يعجز المرء عن رؤية الأسباب الهيكلية والمؤسساتية، ويفقد القدرة على رؤية المراكز الحقيقية للسلطة!

وتتمثل مهمتنا الملحة في هذا السياق في كسب مقدار كاف من التبصر لرؤية هذه الشروط الهيكلية.

كما يندرج ضمن هذا الإطار فهم طبيعة الليبرالية الجديدة وأهدافها. بعدها يجب علينا تسليط النظر على ذواتنا والتساؤل لماذا نعجز عن إطلاق ردات فعل تجاه نظام تفكير استبدادي له مثل هذه التداعيات المدمرة تعبر عن قدر مناسب من السخط مع اتخاذ موقف مناسب.

وطالما بقيت النخب الحاكمة تعرف الكثير الكثير عنا، وعن احتياجاتنا الطبيعية، وعن ميولنا، ونقاط ضعفنا أكثر بكثير مما نعرفه نحن فهي ستظل قادرة على ممارسة شكل من هيمنة غير مرئية نعجز تماماً عن التصدي لها إن تسليط النظر على ذواتنا يعني الإقرار على الفور، تماماً وفق روح التنوير.

الفصل الثالث

من يمتلك البلاد يفترض به أن يحكمها.

الديمقراطية التمثيلية بوصفها وسيلة لمنع الديمقراطية.

إن الانتخابات البرلمانية في الديمقراطيات الرأسمالية، وبكل وضوح، لم تعد تؤدي أي دور فيما يتعلق بكل القرارات السياسية الحاسمة، ويتم بشكل متصاعد اتخاذ القرارات السياسية الكبرى من قبل هيئات ولاعبين لا يخضعون لرقابة الناخبين. وفي حين يظل رداء الديمقراطية التمثيلية سليماً من ناحية الشكل لكن يتم تقريباً سلب كل محتواها الديمقراطي إلى حد تكف الديمقراطية عن تشكيل أي مخاطر على المراكز الحقيقية للسلطة. وكان هذا بالأصل من أسباب اختراع الديمقراطية التمثيلية، وتم منذ ذلك الوقت الترويج بشكل منهجي لتداعياتها الهيكلية، والإجرائية والإيديولوجية، ووجدت خلال القرن المنصرم شكلها النهائي في إطار الليبرالية الجديدة التي هي الشكل الأقصى للرأسمالية. كما أن أشكال التنظيم الرأسمالية الاستبدادية التي انبثقت عنها انتزعت من الدولة بطريقة استبدادية كل ما تبقى من رداء الديمقراطية التمثيلية وكل آليات صنع القرارات المهمة المتعلقة بالمجتمع. ونظراً لأن القرارات السياسية المهمة لا يتم إقرارها من خلال هيئات ديمقراطية شرعية، بل من خلال لاعبين لا يظهرون علناً، يتم في كثير من الأحيان الإشارة إلى الظاهرة المرتبطة بشكل الحكم هذا بوصفها الدولة

العميقة. وهذه الإشارة المستخدمة لوصف ظهور هذا الشكل لتنظيم السلطة السياسية هو أمر قابل للفهم لأنه يمكن من خلال ذلك أن يسهم في ضبط القدرة على تكوين إدراك عميق لطبيعة هذا الشكل الجديد لتنظيم السلطة، ومن ثمَّ يمنع تطوير أشكال مناسبة من المعارضة السياسية.

تطوير ديمقراطية بلا ديمقراطية

تمتلك فكرة الديمقراطية تاريخاً فريداً حقاً. فهي انتشرت في محطتين تاريخيتين، في أثينا القديمة وخلال عصر التنوير، وتجسدت في وقت قصير بوصفها مظهراً تاريخياً لا مثيل له وسط أشكال حكم أوليغارشية واستبدادية مستمرة، وبوصفها امتداداً للازدراء واسع النطاق الذي تكنه كل «النخب» تجاه شعوبها وتجاه الجماهير العزيزة. إن «الشعب وفق قناعات النخب عاجز إلى حد بعيد عن التوجه نحو المصلحة العامة، إلى حدٍّ يجعل من المحتّم تحول الديمقراطية إلى حكم غوغاء منحط» وثمة أمر خاص يجب الإقرار به هو أن الأغلبية المكونة من أشخاص لا يمتلكون (ثروات) تسعى لإعادة توزيع الملكيات لمصلحتها. ومن ثمَّ فإن شكل الحكم الديمقراطي لا يناسب مصالحها لأنه لا يضمن نظاماً اجتماعياً يخدم المصلحة العامة. ومن خلال هذا تبرز مخاطر تهدد استقرار نظام ملكية الحاكمين كلما مالت الديمقراطية لتأخذ شكل ديمقراطية تشاركية حقيقية. ومن الأمور الجوهرية في الديمقراطية فكرة سيادة الشعب بمعنى امتلاكه المؤهلات الاجتماعية لصياغة القوانين بنفسه وضرورة أن يخضع جهاز الدولة بأسره للقوانين الديمقراطية إن التاريخ الاجتماعي، حاله حال تاريخ تطور الأفكار السياسية، كان منذ البدايات مشبع بعداء عميق للديمقراطية. وفي أواسط القرن التاسع عشر حدث تغيير نتج عنه واقع أن الديمقراطية صارت اليوم في العالم الغربي الشكل الوحيد المشروع لشكل الحكم.

وهذا التغيير مثير للدهشة ويتطلب تفسيراً. ويكمن السبب الأساسي في التساؤل في تفسير كيف تم البرهنة في العديد من دراسات التاريخ الاجتماعي وتاريخ الأفكار، في الكيفية التي تمكن المرء من خلالها من إيجاد طرق لتسخير شغف الشعب بفكرة الديمقراطية لمصلحة هدف ممارسة السلطة السياسية. وكان من الضروري لتحقيق هذا جعل الديمقراطية خالية من المخاطر بالنسبة للنخب القائمة. ففي عام ١٩٩٧ شرح عالم النفس الأسترالي، أليكس غاري، في دراسته الكلاسيكية التي حملت عنوان تحمل مخاطر الديمقراطية، كيف أنه على مدى مسار تاريخي تم إنجاز هذا بمشاركة فعالة من العلوم الاجتماعية وعلم النفس. ولا يمكن للمراكز الحقيقية للسلطة الاعتراف بالديمقراطية شكلاً للحكم إلا بشرط عدم تهديدها مصالح النخب القائمة.

وفي الديمقراطية المصمّمة بشكلٍ مناسب لكي تكون بلا ديمقراطية يفترض أن يظل التحكم بكل عمليات اتخاذ القرارات المهمة في أيدي النخب الحاكمة القائمة. وكان من الملح لتحقيق هذا تحوير تعريف الديمقراطية بالشكل المناسب وضمان أن كل الجوانب الهيكلية والإجرائية لا يمكن أن تهدد نظام الملكية. وكانت الخطوة الحاسمة في تحوير دلالة الديمقراطية إلى ديمقراطية بلا ديمقراطية خالية من المخاطر بالنسبة للنخب الحاكمة هي إنشاء نموذج الديمقراطية التمثيلية. وكان الآباء المؤسسين لدستور الولايات المتحدة هم من ابتدعوا هذا النموذج، فقد طوروا من خلال هذا التعبير مفهوماً عن الديمقراطية هو بحكم طبيعته مستمد من ديمقراطية حقيقية أي تشاركية على قاعدة استبعاد مفهوم سيادة الشعب غير المنقوصة بوصفها مصدراً للتشريع. وتم المحافظة على توصيف «ديمقراطي» في إطار أوليغارشية جرت شرعنتها عبر انتخابات حرة بهدف إشباع حاجة الشعب إلى قيام حكم الشعب، ولكن

من خلال وهم الديمقراطية. إن شكل الديمقراطية التمثيلية الذي وضعت أسسه وقتها قد جرى فهمه على أنه أداة لإبقاء الشعب بعيداً عن السياسة بهدف إبقاء أوليغارشية الملاك المدعومة من جماهير الشعب في سدة الحكم عبر الانتخابات. لقد تم ابتداع الديمقراطية التمثيلية لتحقيق غرض صريح هو منع الشعب من أن يكون مؤهلاً ليكون مصدر التشريعات وكذلك حرمانه من أن يصير لاعباً سياسياً مستقلاً. إذن كان مبتدعو الديمقراطية التمثيلية بالأصل راغبين في أن يكون لها سمة استبدادية خفية.

وترافق ابتداع الديمقراطية التمثيلية مع بروز خطاب إيديولوجي جرى تنميقه بشكلٍ متصاعد ينص على أن الديمقراطية التمثيلية هي الشكل الوحيد للديمقراطية الذي يناسب الدولة الحديثة وتعقيداتها، ومن ثَمَّ لا يوجد بديل عن الديمقراطية التمثيلية. وحققت عملية التلقين المرتبطة بهذا نجاحاً كبيراً: فنحن اعتدنا «الديمقراطية التمثيلية» إلى درجة أننا في معظم الأحيان ننسى أن هذه الفكرة التي ابتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت (ابتداعاً حداثياً). إن الديمقراطية في تشكيلها الفيدرالي تعني في جميع الأحوال أن المفاهيم التي كانت حتى ذلك الوقت تُعدّ نقيضاً لحق تقرير المصير ديمقراطياً، ليست متوافقة مع الديمقراطية فحسب، بل إنها بناءة بالنسبة للديمقراطية، أي إنه لم يكن المراد ممارسة السلطة السياسية، بل التنازل عنها وتركها لآخرين، وهذا يعني تغريب الناس عن السياسة. «كما أنه تم ابتداع مفهوم الديمقراطية التمثيلية بهدف قطع الطريق على تحقيق أشكال جدية من الديمقراطية التشاركية».

إن نمط التفويض في إطار الديمقراطية التمثيلية يقوم، من خلال إشاعة وهم أن الشعب يحكم نفسه بنفسه، بالتغطية على السمة الاستبدادية الحقيقية، وهذا أمر يمكن استشفافه في الوثائق التأسيسية للفيدراليين. وضمن هذا

السياق شرح جيمس ماديسون (١٧٥١- ١٨٣٦) بوضوح «أنه في إطار سياسة تخدم المصلحة العامة تتمثل الأولوية في حماية نظام التملك، وأنه في ما يتعلق بانتخاب الممثلين السياسيين لا يجوز أن يكون هناك وزن خاص لرأي المواطنين نظراً لأن النخب تعرف ما هو في مصلحة الشعب أكثر من الشعب نفسه. إن الرأي العام الذي يعبر عنه ممثلو الشعب يتوافق مع المصلحة العامة أكثر من رأي الشعب نفسه» (ماديسون، ١٧٨٧). ورأى ماديسون أنه فيما يتعلق بالقرارات السياسية المرتبطة بتعارض مصالح الجماعات يجب تغليب مصالح الناجحين والملاك عند تحديد شكل المصلحة العامة وعند تشكيل الرأي العام على مصالح غير الملاك.

ويتم تطبيق هذا بشكل فعال باستخدام آليات التمثيل البرلماني، وعلى الرغم من أنه يتم انتخاب ممثلي الشعب لا يمكن استبدالهم إلا من خلال أعضاء آخرين من طيف تجمعات أفراد نخب محددة. ويكتسي هذا الشكل من الديمقراطية التمثيلية مقارنة مع أشكال الحكم الاستبدادية المكشوفة مثل الإقطاعية ميزة استحالة توجيه إرادة التغيير ضد المراكز الحقيقية للسلطة بل فقط ضد الممثلين البرلمانيين وضد الحكومات. ويصب هذا من حيث الجوهر في مصلحة المراكز الحقيقية للسلطة حيث يكون لدينا من جهة أولى جهاز الدولة الظاهر للعيان والمشرعن ديمقراطياً ولدينا من جهة ثانية واقع أن كل القرارات الحاسمة يتم اتخاذها عملياً من قبل جماعات نخبوية غير منتخبة.

عناصر استبدادية في الديمقراطية الرأسمالية

تواصلت عملية تطوير «ديمقراطية بلا ديمقراطية» خلال القرن العشرين بحيث تلائم المتطلبات والمقتضيات المتباينة للاقتصاد الرأسمالي. إن الأشكال القائمة

من الديمقراطية التمثيلية حرصت على إبقاء نخب السلطة بعيدة عن الأعين. لكنها احتاجت إلى تعديلات لأنها أدت إلى قيام صراعات اجتماعية جديدة بين مجموعات متنافسة، وعززت فكرة الديمقراطية باستمرار لدى الشعب.

إن التطويرات الجديدة تندرج ضمن ما كان يوصف في البداية بالبروباغاندا، وصار يوصف لاحقاً بالعلاقات العامة. وعلاوةً على هذا تم متابعة العمل على تطوير تبرير إيديولوجي للشكل المرجو من الديمقراطية الرأسمالية بشكلٍ متتالٍ لتكون ديمقراطية نخب رُسِّخت ثقافياً من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية. واتسمت مساهمات والتر ليبمان بممارسة نفوذ كبير، وهو نشر عام ١٩٢٢ كتاباً كلاسيكياً حمل عنوان (الرأي العام) وطور فيه الأسس الإيديولوجية لديمقراطية النخب الاستبدادية المموهة، كما كانت هناك مساهمات من قبل الكثير من المثقفين، وبشكل خاص عالم الاقتصاد واسع النفوذ جوزيف شمبتر (١٨٣٣ - ١٩٥٠)، بهدف الوصول إلى نموذج قياسي لديمقراطية رأسمالية. وضمن هذا النموذج القياسي تم تكليف المواطنين بأداء دور سياسي مماثل لدور المستهلك. وكذلك فإن «المواطن الناضج» يندرج ضمن إطار خطاب التبرير الإيديولوجي الشفاف حاله حال «المستهلك العقلاني» في الاقتصاد وكلاهما غير مرغوب فيه على الإطلاق في الواقع بل يتم تشكيل مواقف وآراء وميول المواطنين مثل المستهلكين لتكون متوافقة مع مصالح النخب القائمة. وعلى هذا الأساس تطورت بروباغاندا وتقنيات إدارة الرأي يداً بيد مع تقنيات إنتاج المستهلكين وتشكيلهم.

ومن خلال تقنيات التلاعب بالرأي هذه تم إنجاز تقنيات أخرى، وتم تقوية ما هو قائم، الأمر الذي وفر إمكانية تعزيز نفوذ مجموعات المصالح الاقتصادية على مؤسسات الدولة وعلى الأحزاب الرئيسية. لقد

حصل هذا بنجاح مدهش بحيث تحولت الديمقراطية التمثيلية لتصبح مناسبة بشكلٍ خاص لتشغيل آليات فرض نفوذ استبدادية مموهة.

وقبل ذلك في عام ١٩١٢ صرح رئيس الولايات المتحدة الأسبق تيودور روزفلت بوضوح حين قال: «خلف ما نعتبره حكومة هناك في الخفاء حكومة تحكم ليس لديها أي رابط بالشعب ولا تشعر بأي مسؤولية تجاهه. إن تدمير هذه الحكومة غير المرئية وفصم التحالف غير المقدس بين الاقتصاد الفاسد والسياسة الفاسدة يمثل المطلب السياسي الحاسم في وقتنا هذا».

وفي عام ١٩٢٨ تحدث إدوارد برنيس في مقالته الكلاسيكية (بروباغاندا) عن «الحكومة غير المرئية» على أنها أمر مفروغ منه بوصفها «القوة الحقيقية الحاكمة في بلادنا».

وفي الحقبة التي تلت الحرب العالمية تم تدعيم الرأسمالية والديمقراطية بشكلٍ سطحي من خلال إقامة تحالف له سمة استبدادية بعض الشيء.

إن الديمقراطية التمثيلية قد تحولت لتصبح أداة تتصف بفعالية خاصة في التهدئة الاجتماعية فهي تسمح بشكل واضح «بتسوية طبقية» تنص على تحقيق تحسينات اجتماعية حكومية تجعل أغلبية الشعب غير الرأسمالية تقبل بعلاقات الإنتاج الرأسمالية. «ومن خلال هذه الصفقة الطبقية تمكنت الديمقراطية التمثيلية من التحول إلى قوة إنتاج رأسمالية هائلة استطاعت خلال عقود ثلاثة من السنين» وتحت تأثير سياسة ديمقراطية وتنظيم فعال للرأسمالية من خلال علاقات طبقية اجتماعية أن تصبح أداة رخاء تدار من قبل الدولة. تصادقت الرأسمالية لفترة من الزمن مع الديمقراطية التمثيلية لأن ما يسمى بأحزاب الشعب مثلت مواقفاً ضبطت بشكل صارم طيف

تباين المصالح لمصلحة النخب. ومن خلال هذا تمكنت أحزاب الشعب من العمل كأداة تهدئة لأنها بررت قانونياً وهم الرقابة الديمقراطية، وأتاحت في الوقت نفسه إمكانية ضمان استقرار النظام الحاكم. وتمكنت الهجمات الاستبدادية للرأسمالية من تغطية نفسها بطبقة سطحية من الديمقراطية. لكن تحت هذا السطح استطاعت العديد من الهياكل والآليات الاستبدادية تطوير أدواتها واستخدمت خلال المنعطفات التاريخية العابرة لقطع الطريق أمام تطورات ديمقراطية جدية.

وطالما سمحت المنعطفات الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية بممارسة «سياسة ديمقراطية» لخدمة مخاوفها ومكاسبها يظل المزيد من الأدوات الاستبدادية الأخرى غير ضروري لاحتواء التطلعات الديمقراطية. وبطبيعة الحال كانت تلك المخاطر الأساسية معروفة بشكل واضح من قبل النخب لذا تحرص النخب باستمرار على التحذير من «شطط« الديمقراطية. وفي الواقع أحست النخب بتهديد من قبل أشكال الديمقراطية المصقولة بشكل جيد ونبهت في العقد السابع من القرن العشرين من أزمة الديمقراطية. وقد ورد في تقرير اللجنة الثلاثية، خزان الفكر المرتبط بدافيد روكفلر، الذي صدر عام ١٩٧٥ تحت عنوان «أزمة الديمقراطية» تحذير من «الشطط في الديمقراطية». إن التعامل بالشكل المناسب مع المقتضيات الاقتصادية في إطار الديمقراطية يتطلب إبعاد الشعب عن السياسة بشكلٍ مستمر وترك القرارات السياسية للنخب وفق ما ورد في التقرير.

وبهدف منح الديمقراطية أي حكم «النخب المسؤولة» ما يكفي من «الاستقرار» كان لا بد من تطوير أو إطلاق كثيرٍ من عمليات التطوير. ويندرج في هذا الإطار في المقام الأول الترويج لنفوذ هياكل الاستبداد المنظمة داخل

المجتمع وتعزيزه. ونجد قبل كل شيء أن قطاع الاقتصاد في الرأسمالية منظم بطريقة استبدادية نموذجية إن لم تكن شمولية. وهو يشكل تماماً في الديمقراطيات الرأسمالية الخلية القاعدية لأشكال التنظيم والمواقف المناهضة للديمقراطية. ومن خلال رفع مستوى شفافية الهيئات السياسية المركزية تجاه نفوذ القطاع الاقتصادي الخاص تصبح العناصر الاستبدادية قادرة على التدخل في المجال السياسي بطريقة لا تكشفها العين.

وتتمثل خلايا قاعدية أخرى للنظام المناهض للديمقراطية والمنظم بطريقة استبدادية بالقطاع العسكري، والأجهزة السرية، وخزانات الفكر، ومراكز الأبحاث. كما أن الأجهزة السرية أظهرت منذ دهور ميلاً طبيعياً للاستقلال عن الرقابة البرلمانية، وهي تقوم في الوقت نفسه بالتشبيك المنهجي مع الجريمة المنظمة. وتُعدّ وكالة الاستخبارات المركزية أبلغ مثالاً نظراً لأن موضوعها خضع للبحث بشكل أوسع مقارنة مع الأجهزة الأخرى. وفي وقت مبكر يعود إلى العقد الخامس من القرن العشرين قامت الاحتكارات النفطية ووول ستريت ووكالة الاستخبارات المركزية بربط هياكل سلطوية بشكل وثيق كي تتمكن من التملص من رقابة الحكومة بشكل أوسع. واليوم تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ١٧ جهاز أمني وسري بلغت ميزانيتها الرسمية عام ٢٠١٦ مقدار ٥٣ مليار دولاراً. وأهم تلك الهيئات هي وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، ومكتب الاستطلاع القومي، والوكالة القومية للاستخبارت الجيو- فضائية، ووكالة الاستخبارات الدفاعية، والشرطة الفيدرالية، ويعمل لدى وكالة الأمن القومي وحدها ٤٠ ألف موظف.

وبالإضافة إلى ذلك نصل إلى بيروقراطية أمنية وصناعة أمنية مستقلة بيروقراطياً ومتملصة من أي رقابة ديمقراطية حيث يوجد في الولايات

المتحدة ١٢٧١ منظمة حكومية و١٩٣١ شركة خاصة تشغل ما مجموعه مليون شخص في برامج مترابطة تحت شعارٍ «مناهضة الإرهاب» و«أمن الوطن» ببناء المزيد من الهياكل المستقلة المنظمة بشكل استبدادي.

كما أن أحزاب الشعب التي كانت في الأصل مترسخة في وسط المجتمع انضمت إلى عملية التحول إلى نموذج أوليغارشي والإفساد كما سبق أن بين منذ عام ١٩١١ روبرت ميشيل، أهم عالم اجتماع ألماني، حيث تقترب تلك الأحزاب باستمرار من مجموعات المصالح الاقتصادية وتندمج على المستويين الشخصي والإيديولوجي في الهياكل الحكومية والاقتصادية للسلطة. فمن خلال ترسانة من الآليات التي تصل حتى إلى عملية التشريع تم إقامة طيف من الأشكال العلنية والمخفية من الفساد السياسي الذي تمت مأسسته بشكل متنامي.

وسنذكر مثالاً لم يمض عليه زمن طويل؛ إذ أشارت دراسة تجريبية نفذها معهد روزفلت إلى «نفوذ المال على التصويت فيما يتعلق بالإجراءات المالية» كما هو الحال في قطاع الاتصالات، و«العلاقة بين ما تنفقه الصناعات والتصويت في الكونغرس وكانت النتيجة هي: هناك عدد كبير من ممثلي الهيئة التشريعية يبيعون المصلحة العامة مقابل المال السياسي».

وهكذا تنشأ في المجتمع الديمقراطي السطحي نوى استقرار منظّمة على شكل استبدادي تعمل لمصلحة مراكز السلطة الحقيقية. لقد تسارعت هذه التطورات وتعززت بطريقة لم تكن معروفة سابقاً مع نمو الليبرالية الجديدة وانحدار «الرأسمالية الديمقراطية» التي سادت في أعقاب الحرب لتصبح «ديمقراطية متوافقة مع السوق» في إطار الرأسمالية الاستبدادية المتأخرة. إن

الديمقراطية بالنسبة للرأسمال العولمي قد كفت عن أن تكون وسيلة نافعة لتوليد الرضا الاجتماعي ولرفع الإنتاجية بل صارت عائقاً أساسياً. كما أن الليبرالية الجديدة تتراجع بشكل متصاعد عن الخطاب الديمقراطي إلى حد مكافحة كل شكل من الديمقراطية بوصفه يمثل إعاقة لحرية السوق.

ومن خلال عملية تسطيح مقصودة لإيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر خزانات الفكر بشكل أساسي انحدرت الرأسمالية من شكل تنظيمي استبدادي لتكتسي بشكل متصاعد طابعاً شمولياً يسعى لتنظيم كل مجالات الحياة الاجتماعية وفق نموذج الليبرالية الجديدة. وبذلك تم الحط بالديمقراطية لتصبح منتجة لحلول عقلانية بقصد التوافق مع «القوانين الطبيعية» للأسواق المعولمة.

وإلى جانب مفاهيم هجومية مثل «الإصلاحات الهيكلية» أو «تفكيك البيروقراطية» تم من خلال التشريعات الضريبية وآليات أخرى، مثل إعفاء الرأسمال والاحتكارات والأثرياء من المساهمة في الواجبات الاجتماعية. وبهذه الطريقة تم تجفيف قدرة الدولة على التصرف وجرى تحويلها من خلال سياسة التقشف ودفعها لتصبح معتمدة على القروض من أسواق المال.

إن الدولة المديونة التي فازت بها أسواق المال والتي أُنشئت بهذه الطريقة، تتحول وفق هذه العملية بشكل مستمر إلى دولة توزيع ودعم للأقوياء اقتصادياً وإلى دولة مراقبة بالنسبة للضعفاء اقتصادياً.

من خلال ما يسمى بالعولمة، التي تقوم بتسهيل عبور رأس المال بمرونة أكثر عبر الحدود الوطنية وفي وقت تظل آليات الاحتواء الديمقراطية قائمة على أساس وطني، تتحول علاقات السلطة السياسية القائمة بشكل كبير لمصلحة مراكز السلطة المنظمة بشكل استبدادي في حين يجري تماماً تغييب تلك المراكز عن

ساحة الرؤية بالنسبة للرأي العام. وبهذا يكون قد تم، في ظل الشروط الليبرالية الجديدة لأسواق المال المعولمة، تلبية الطلب الذي أصر عليه مبتكرو الديمقراطية التمثيلية «بأن من يمتلك البلاد يفترض به أن يحكمها» بطريقة راديكالية للغاية من دفع تركيبة السلطة الاستبدادية التي نتجت عن هذا لتكون قريبة إلى هذا الحد من مفهوم الديمقراطية بشكل لم يخطر على بال آباء الدستور الأمريكي. ويصبح الإفراط في تمجيد الديمقراطية بالنسبة لكل فرد يعمل بوصفه سياسياً في إطار التنسيق السلطوي المحدد القائم أساساً مفروغاً منه للعمل.

وكان هانس تيتماير، سكرتير الدولة ورئيس مفاوضي الحكومة في ظل المستشاركول قد أوضح بجلاء خلال القمة الاقتصادية العالمية التي عقدت في الثالث من شباط ١٩٩٦ على هامش منتدى دافوس حين قال: «يبدو لي حتى الآن أن معظم السياسيين لم يتضح لهم مدى تحكم أسواق المال بهم، بل إنها مسيطرة عليهم».

وبدوره تطرق رئيس وزراء بافاريا السابق هورست زيهوفر إلى هذا عرضاً: «إن من يتخذون القرارات ليسوا منتخبين، كما أن كل من تم انتخابهم لا يمتلكون القدرة على اتخاذ قرار» (٢٠أيار ٢٠١٠).

إن ديمقراطية ما بعد الديمقراطية اكتست منذ زمن طويل وجهاً استبدادياً. كما أن المراكز الحقيقية للسلطة تختفي بشكل مستمر عن أعين الشعب، وهذه المراكز السلطوية لا يُنتخب أفرادها ديمقراطياً ولا تخضع لأي مساءَلة وهي منظمة بشكل استبدادي إلى الحدود القصوى.

وعليه فإن السؤال عن شكل الحكم القائم فعلياً في الوقت الحاضر في ظل ديمقراطية الرأسمالية الغربية لا يسمح لنا ببساطة بأن نشير إليه بوصفه

«ديمقراطية». ويبدو الأمر أكثر بوصفه مهمة تجريبية على أساس استخدام تحليلات مناسبة لعلاقات السلطة القائمة بهدف استنباط كيفية تنظيم الحكم. وقد أشار المركز الاتحادي للتكوين السياسي إلى هذه النقطة المهمّة حين صرّح: «إن شكل الحكم يصف نمط وطبيعة ممارسة الحكم في دولة (....) فيما يتعلق بمسألة شكل الحكم لا يتعلق الأمر بكيفية وصف الدولة لنفسها ولا بكيفية تنظيمها وفق قوانينها. الأمر الحاسم هو من هو الذي يمارس الحكم في واقع الأمر». كما أنه يجب الإجابة تجريبياً من مسألة إن كانت السلطة السياسية الفعلية هي في يد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً أم إنه يجب العثور عليها خارج نطاقات الحكم المُشرعن ديمقراطياً. وتتوافر حول هذا بالمناسبة الكثير من الأدبيات العلمية والكثير من عمليات استقصاء الرأي «التجريبية» إن التحليلات المتوفرة التي أجريت على سبيل المثال في مجال تحليل هياكل السلطة تظهر أن المراكز الحقيقية للسلطة السياسية هي خارج نطاق كل رقابة ديمقراطية، وهي في الوقت نفسه التي تحدد عملياً كل القرارات الأساسية. وعلى الرغم من إنه فيما يخص العلاقات الداخلية يمكن أن تطرح مصالح متعارضة بالكامل قد تتحول أحياناً إلى صراعات (لا يراها الرأي العام إلا بطريقة غير مباشرة) لكنها متجانسة فيما يتعلق بالأهداف الأساسية، وتتبع أجندة مشتركة. وهي تحدد اللاعبين الحقيقيين في إطار الثورة الليبرالية الجديدة التي تتمثل أهدافها بإعادة التوزيع من الأسفل إلى الأعلى، ومن الجنوب إلى الشمال، ومن الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. ولتطبيق هذه الأجندة تضطر الليبرالية الجديدة إلى إقامة هياكل استبدادية تمنع كل شكل من رقابة الرأي العام ومن المساءلة، وعلى هذا الأساس ترى في كل شكل من الديمقراطية الحقيقية عدواً رئيسياً.

وأشارت الدراسات التجريبية إلى أن (نقاط العقد) المركزية قائمة في الصناعة المالية وفي مجموعة من المركبات الاقتصادية النوعية (بما في ذلك وادي السيلكون)، ويتركز أغلبيتها في أراضي الولايات المتحدة وهي متداخلة بشكل وثيق مع الأجهزة السرية، وصناعة الأمن والمراقبة ومع القطاع العسكري، ومع وسائل الإعلام الخاصة بالإضافة إلى شبكة عملاقة من خزانات الفكر ومن المنظمات غير الحكومية. كما أن هيكلها الداخلي منظم وفق نمط معماري يشبه تنظيم شبكة الإنترنت بحيث إنه في كل مرة يكون هناك ضرورة لممارسة السلطة السياسية تجد تحت تصرفها قدر هائل من المرونة الإستراتيجية ويكون مستوى تعرضها لتدخل سياسي محدوداً. ومن خلال خزانات الفكر، والإعلام والأقنية الأخرى والآليات ضمنت وضعها من خلال نشر ثقافة عدم وجود مساءلة قانونية واجتماعية وحصنته من خلال إقامة آليات لتحويل السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية وتعزيز نفوذها السياسي على الهيئة التشريعية بشكلٍ غير مسبوق تاريخياً كما هو الحال على سبيل المثال مع التشريعات الضريبية، والتشريعات الدولية الخاصة بموضوع «التجارة الحرة»، وتشريع ومأسسة أشكال من الفساد والمساواة القانونية بين الاحتكارات والأشخاص الطبيعيين. وقد بينت مجموعة من نتائج وتحليلات هياكل السلطة من خلال دراسات تجريبية وجود نمط متنام من تنظيم السلطة السياسية يتملص بشكل كامل من كل رقابة ديمقراطية. ويُعدّ في ما يخص صفاته النوعية حتى الآن فريداً في التاريخ. وإن أراد المرء اعتماد المعايير التي حددها المركز الاتحادي للتكوين السياسي أساساً لإضفاء صفة الديمقراطية على شكل حكم ما يصل إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطيات الغربية القائمة هي في الواقع شكل جديد من الحكم الاستبدادي.

ثمة مهمة تجريبية تتمثل في الوصول إلى فهم كاف للإنجازات النوعية التي حققها هذا الشكل الجديد من تنظيم السلطة السياسية واكتشاف طريقة عمله على قاعدة مفاهيم نظرية مناسبة. ويبدو أن المفاهيم التقليدية وفئات تحليل هياكل السلطة غير كافية، ويجب تعديلها بالشكل المناسب وتوسيعها.

إن مفهوم «الدولة العميقة» لا يناسب بالقدر الكافي مثل هذا التحليل لأنه بالأصل مرتبط بتجمعات سلطوية محددة في تركيا لا يجمعها مع هياكل السلطة التي عرضناها إلا عوامل مشتركة سطحية.

وعلاوةً على ذلك فهو يحمل، على أساس استعدادات طبيعية في نفوسنا، مجموعة من المخاطر التي يمكن تضعف القدرة على فهم صحيح لهياكل السلطة. ونحن نميل بالتحديد إلى التفكير بتصنيف فئات هياكل السلطة على أساس شخصي. إن التصنيفات على أساس شخصي لا تناسب عملية فهم تنظيم السلطة مجرد المحتوى لأن الأمر يتعلق بسلطة منظمة على شكل شبكة معقدة من الهياكل. إن سمات الأنماط القائمة من أشكال السلطة لا تسمح بوضع التصور المناسب حولها وفهمها على أساس التركيز على أشخاص حقيقيين.

إن تعبير «الدولة العميقة» يغري بشخصنة «مجموعات سلطوية معقدة ومجردة، ومن ثَمَّ يولد وهم القدرة على فهمها».

يمكن للمرء بطبيعة الحال استخدام تعبير «الدولة العميقة» بهدف جذب انتباه الرأي العام إلى حقيقة أن المراكز الحقيقية للسلطة ليست في البرلمان أو في الحكومة، بل في أيدي لاعبين يعملون باستمرار على أن يكونوا خارج نطاق الرؤية. ومن ثَمَّ فإن هذا التعبير لا يقدم مفهوم إيضاح نظري في إطار عملية تحليل هياكل السلطة، بل يكتفي بتقديم وصفاً لشكل تجلي

السلطة السياسية وبالتحديد تجلي شكل السلطة في إطار الرأسمالية المتأخرة التي تكتسي أشكالاً استبدادية بشكل متصاعد، وتستمر باستخدام ثوب الديمقراطية التمثيلية فقط بهدف جعل المراكز الحقيقية للسلطة غير مرئية بالنسبة للرأي العام. بل هناك ما هو أكثر؛ إذ يجب العمل قدر المستطاع على ألا يعرف الرأي العام على الإطلاق بوجود هذه المراكز وهذا هدف سيتم تحقيقه بشكل مثير للقلق من خلال الدعم غير المشروط لوسائل الإعلام «الجماهيرية». وهكذا يتم حرف رغبة الشعب في التغيير بحيث تعجز عن استهداف مراكز السلطة لتصل إلى فراغ على المستوى السياسي.

الفصل الرابع

التلقين عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية

حوار مع ينز فرنيك

ي.ف : سيد ماوسفيلد لم يعد الألمان يثقون بإعلامهم. البعض يتكلم على عثرات لا تمثل سوى حالات منفردة، في حين تدور على شفاه البعض تعابير مثل «بروباغاندا» و«كذب». ما الذي يحدث لدينا؟ وما هي، بشكل عام، أدوار ووظائف الإعلام في بلدنا؟

ماوسفيلد : في واقع الأمر تصاعد خلال الأعوام الأخيرة الشك في الإعلام بشكل كبير، ويتعلق الأمر في المقام الأول بوسائل الإعلام الكبرى. فعلى سبيل المثال ورد في استطلاع للرأي على عينات تمثيلية أجرته صحيفة **(دي تزايت)** عام ٢٠١٥ أن ٦٠**%** ممن شملهم الاستطلاع أجابوا بأنهم لا يثقون إلا قليلاً بالإعلام أو لا يثقون به البتة. وهناك نتائج مماثلة بينتها عمليات استطلاع رأي أخرى. وهناك مبررات كافية لهذا تم إخضاعها مراراً للتحليل وتم تبيانها. لكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام في نظري هي السمة التكميلية. لقد أُثبت بشكل متكرر السمة التلقينية في وسائل الإعلام الكبرى من خلال دراسات تجريبية تتعلق بمواضيع ملموسة وكلمات محددة مثل كوسوفو، العراق، أفغانستان، اليونان، أوكرانيا أو سورية. وهنا

يفرض سؤال نفسه لماذا لا يزال هناك أشخاص يثقون بالإعلام؟ ووفق ما ورد في استطلاع للرأي أجرته WDR في كانون الأول ٢٠١٥ قال ٧٢% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يعدون أن ما يرد في التلفزيون الرسمي يحمل مصداقية في حين قال ٦٢% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يصدقون ما يرد في الصحف اليومية. وكان ٢٠% فقط مقتنعين بأن الصحف اليومية تكذب، وأنها تورد عمداً أخباراً مغايرة للحقيقة كما كان هناك ٣٠% فقط ممن قالوا إن محطات التلفزيون الرسمية تكذب.

ونجد توجهاً مماثلاً في استطلاع للرأي أجرته جامعة ماينز؛ إذ بين الاستطلاع أن ٤٠% من الألمان يرون أنه يمكن للمرء «في ما يتعلق بالقضايا المهمّة» أن يثق، أو أن يثق تماماً بما يرد في وسائل الإعلام. أن يكون هناك الكثيرون ممن يثقون بالإعلام على الرغم من التشويه العلني الغريب الذي تتضمنه تقاريره هو أمر مثير للدهشة، ويتطلب تفسيراً. وهناك افتراض يخطر على البال بأن الاتصاف بهذا القدر العالي من انطباع المصداقية لا يمكن أن يكون بأي حال من إنجاز وسائل الإعلام، بل هو إلى حد أبعد بكثير من إنجاز مستخدمي وسائل الإعلام، وبالتحديد نتيجة درجة استجابتهم للتلقين. وسيكون من المثير للاهتمام كذلك عكس السؤال الخاص بمصداقية الإعلام والتساؤل لماذا لا يزال هناك الكثير من الألمان ممن يثقون بالإعلام. إن الأمر مهم سياسياً، ويستحق أن يتم تفحصه بشكل منهجي لكشف الأسباب العميقة لمثل هذا الاعتقاد بصحة الإعلام المضلل.

لكن من الصحيح في الوقت نفسه أيضاً أن تصاعد الشك بالإعلام نما بشكل مستمر خلال الأعوام الماضية. ففي عام ٢٠٠٨ كان هناك ٩% من

المقتنعين بأنه يمكن للمرء التشكيك أو عدم الثقة بالإعلام فيما يتعلق بالقضايا المهمة، أما في عام ٢٠١٦ ، فقد قاربت النسبة، وفق ما ورد في استطلاع جامعةماينز، ٢٥%. إذن هناك شرائح متنامية من الشعب تعي بشكل متصاعد السمة التلقينية للإعلام، وبذلك نلاحظ استقطاب متصاعد في أحكام الناس على الإعلام. وإن أراد المرء فهم السمة التلقينية للإعلام بشكل أفضل يترتب عليه أن يبدأ بالبحث حول الوظائف السياسية والاقتصادية للإعلام في النظام الاجتماعي القائم. ومن المهم في هذا الإطار التمييز بين السمات المعيارية للإعلام في ديمقراطية ما وسماته الوصفية وبين طريقة عمله الحقيقية في الديمقراطيات الرأسمالية الغربية. ويمكن، بغض النظر عن بعض الفروقات الدقيقة، وصف السمتين ببساطة.

في ما يتعلق بالسمات المعيارية يفترض في ظل إعلام ديمقراطي حقيقي، كما يفترض أن يكون الحال في التعليم، أن يقوم الإعلام بوظيفة تتصف بخصوصية كبيرة لأن الديمقراطية تفرض بكثير من الاحترام على كل فرد متطلبات نفسية ومعرفية أعلى بكثير مما تفرضه باقي أشكال الدولة. ويجب على الإعلام تأهيل الأفراد للقيام بمساهمة فعالة في المصلحة العامة. وهذا يمكن المواطنين المحترمين - أي من المواطنين المطلعين على كل مخاوف المجتمع، المستقلين بذواتهم، من تكوين حكم مناسب مستقل متصف بالمسؤولية الاجتماعية. ونظراً لأن خبرة المجتمع تتجاوز بكثير كل الخبرات الفردية، يكون هناك حاجة إلى وسائل الإعلام لتكوين نطاق خبرة جماعية ويتم من خلال ذلك توفير إمكانية فهم المجتمع والتجارب بشكلٍ واعٍ. كما يجب على الإعلام أن ينقل إلينا، بشكلٍ غير مباشر، التجارب حول المظاهر الاجتماعية المهمة في العالم وفي المجتمع ونشرها بشكلٍ واسع بحيث يتم توليد

وتشكيل الصورة الخاصة بنا حول الواقع الاجتماعي والسياسي. وعلى هذا تقع علي وسائل الإعلام مهمة المساهمة في تمكيننا من إنجاز حصتنا التضامنية في كل الجوانب السياسية المهمة في المجتمع. كما أن الديمقراطية الحقيقية تفرض متطلبات تتعلق بالنوعية في ما يتعلق بوسائل إعلامها وبنظامها التعليمي أكثر من الأشكال الأخرى للدول.

وبهدف امتلاك القدرة على ملء هذه الوظيفة المعيارية لا يجوز أن يتم بشكل منهجي تشويه صورة الواقع السياسي التي تنشرها وسائل الإعلام لمصلحة مجموعات مصالح محددة. ولإنجاز نطاق للنقاش العام يجب على الإعلام أن يكون لسان حال كل الفئات الاجتماعية بحيث يتمكن من جذبها إلى نطاق النقاش العام بالإضافة إلى أن تكون متساوية في الحقوق.

ويوجد للإعلام في ديمقراطية تستحق هذا الاسم الكثير من الوظائف المعيارية الأخرى لكن السمات التي ذكرناها تكفي في حد ذاتها، فيما يخص واقعنا الاجتماعي، لإيضاح السمة الخداعة لهذه المطالب والشروط. ويتعلق الأمر بشكل أساسي في أن مقدمة ما طرحناه هي في الأصل غير صحيحة وأقصد أننا نعيش في ديمقراطية حقيقية. إن الأشكال القائمة من «الديمقراطية التمثيلية»، هي «ديمقراطيات النخب»، ومن ثمَّ هي في واقع الأمر «أوليغارشية انتخابية». فمنذ بداياتها التاريخية أنشئت فكرة «الديمقراطية التمثيلية» وطورت بهدف إبعاد الشعب الذي اعتبر غبياً، غير عقلاني، وطفولياً ومتقلباً، عن نفوذ السلطة السياسية. إذن كانت إقامة «ديمقراطية تمثيلية» تهدف بشكلٍ صريح إلى منع إقامة ديمقراطية حقيقية بمعنى توفير إمكانية منح المواطنين حصة مناسبة من المجتمع، ومن ثمَّ اشتراكهم فيه ومنع تحقيق سيادة الشعب. فعلى أي أساس يتم افتراض

أن النخب مهتمة بالديمقراطية الحقيقية وهي التي تهدد وضعها؟ هذه نقطة صعبة يجب على المرء رسم مسارها التاريخي بحذر.

إن السمات الوصفية للوظيفة الفعلية للإعلام في ظل علاقات الحكم والسلطة في ديمقراطية غربية رأسمالية قد تم دراستها مراراً منذ أكثر من مئة سنة، ويتوفر حول هذا الموضوع ما يكفي من المواد التجريبية. ونستشف من هذه الدراسات بوضوح لا لبس فيه أن الإعلام يعطي الأفضلية لخدمة تثبيت الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمصلحة مالكي الإعلام أو الجهات التي يرتبط بها اقتصادياً. وهذا يعني ضمنياً نشر وجهة نظر كل النخب الاقتصادية والسياسية الحاكمة، ويعني هذا بطبيعة الحال انتقاء الوقائع وتفسيرها من وجهة النظر هذه.

سبق لجون ديوي، السياسي الليبرالي الأمريكي الأوسع نفوذاً والبيداغوجي القيام منذ عام ١٩٣٥ بعرض جوهر المشاكل التي طرحناها في مقال حمل عنوان «صحافتنا غير الحرة» بشكلٍ واضح.

«لا يتعلق الأمر بعدد الإساءات النوعية وكيف يمكن يمكن إصلاحها»، بل بمسألة أنه على المرء إخضاع «التأثير الضروري للنظام الاقتصادي القائم على كل نظام الرأي العام» للفحص وسؤال «إلى أي حد يصل مدى احتمال وجود حرية روحية حقيقية ومسؤولية اجتماعية ضمن ظروف النظام الاقتصادي القائم» هذه هي المسألة الجوهرية. فضمن الشروط القائمة تعمل وسائل الإعلام الجماهيري الخاصة دون كللٍ ضد عملية إضفاء طابعاً ديمقراطياً على العلاقات الاجتماعية. ويكفينا أنه تم تضييق نطاق النقاش الذي يعتبر «منطقياً» إلى حدٍّ صار معه السؤال الذي طرحه ديوي يُعدّ خارج نطاق الأسئلة المقبولة.

وكما كتب ديوي «في ظل أحكام النظام الاقتصادي القائم يكون الإعلام بالأصل مقيداً بعلاقات الملكية في الهياكل الاقتصادية للسلطة». وسبق لنعوم شومسكي ولإدوارد هرمان في تحليلهما الكلاسيكي، الذين صاغاه على شكل نماذج بروباغاندا، أن برهنا على أن هناك تداعيات كبرى ترتبت عن هذا.

ومن خلال ارتباط وسائل الإعلام بالهياكل الاقتصادية للسلطة تصبح بشكلٍ حتمي تقريباً أداة فعالة للغاية في أيدي مجموعات الضغط الاقتصادية القوية التي تخفي نفسها بهذه الطريقة عن نطاق النقاش العام وتتمكن بذلك من تحويل مناخ الرأي العام ليدعم مصالحها. وينتج عن هذا واقع أن وسائل الإعلام تكف عن عكس صورة هياكل السلطة القائمة بل تتحول بشكلٍ متصاعدٍ إلى لاعب سياسي يعمل على تثبيت هياكل السلطة وتوسيعها. وبالتعارض مع إضفاء طابع مثالي عليها من خلال وصفها «بالسلطة الرابعة» فإن وسائل الإعلام لا تمارس من خلال تشابكها مع النخب الحاكمة أي وظيفة رقابية فعالة على مراكز السلطة، وهي ليست كلاب حراسة تحمي المصلحة العامة من مراكز السلطة، بل تميل أكثر لأن تكون كلاب الصيد لمصلحة تلك المراكز. وهي تعيش على أساس انتقاء الأخبار وتفسيرها بوصفها أبراج مراقبة وموظفي إرشاد في عملية تشكيل نطاق النقاش العام. إن هذا لا يتطلب تآمر وسائل الإعلام مع مراكز السلطة. فنحن نميل بطبيعتنا عند تفسير الظواهر الاجتماعية إلى توصيفها على أساس فئات شخصية بدلاً من التفكير بها على أنها أدوات تنفيذ مجردة، وهو أمر مفهوم من وجهة نظر علم النفس؛ إذ أن الكثير من عمليات المؤاقتة الإعلامية والتشويه الإعلامي للواقع السياسي يتم شخصنتها من خلال التصريحات والمؤامرات.

وهذا يمكن رؤيته على سبيل المثال من استطلاع للرأي أجرته FORSA عام ٢٠١٥ أشار إلى أن ٤٤% من مواطني ألمانيا يرون أن بيانات الصحف «موجهة من الأعلى». وهنا يتعلق الأمر بتفسير شخصي للعوامل القائمة لكن العامل المرجح هو أن الأمر له طبيعة هيكلية. إن نظام الإعلام بأسره مصمّم ليكون هيكله الاقتصادي والتنظيمي لا يحتاج إلى أي توجيه شخصي لأن تطابقه مع الإيديولوجية المهيمنة قد تحقق من خلال آليات فلترة هي نتيجة مباشرة لعلاقات السلطة الاقتصادية الهيكلية التي هي جزء لا يتجزأ من وسائل الإعلام. وتعود عمليات الفلترة من جهة أولى إلى انتقاء الأخبار؛ إذ إن هناك بضع وكالات كبيرة تهيمن على مصادر المواد الإخبارية ونشر الأخبار التي تستخدمها وسائل الإعلام.

ومن خلال هذا النمط من الفلترة يتم جذب انتباه الرأي العام وتحديد الاستنتاجات بشكل فعال للغاية. ومن جهة أخرى تستند عملية الفلترة إلى انتقاء الصحفيين. إن آلات الفلترة في مهنة الصحافة، وكذلك عملية انتقاء المحررين الذين يفكرون «بطريقةٍ صحيحة» متعددة للغاية ومركبة. فالصحفيون يعكسون ضمنياً المنطلقات الإيديولوجية الأساسية ونظرة سياسية مشتركة عن العالم التي يتبناها مشغلو وسائل الإعلام وهم يحرصون على الاستقرار الإيديولوجي في شركات الإعلام. وبالإضافة إلى عاملي الفلترة التي ذكرناهما نجد عوامل أخرى تضمن من خلال آليات هيكلية التوافق مع المقتضيات المترتبة على الشروط الاقتصادية والسياسية المنبثقة عن علاقات الملكية.

لقد تم إنجاز هياكل وسائل الإعلام ودمجها في هياكل السلطة بحيث تنتفي الحاجة بشكل مستمر إلى البيانات الشخصية و«المؤامرات» وفق المفهوم التقليدي.

ي. ف : لماذا يفقد المستخدمون الثقة في صحة محتوى عملية التلقين اليومية؟

ماوسفيلد: يبدو لي أن هناك ثلاثة عوامل فعالة مسؤولة عنها، وثلاثتها واضحة تماماً، وستُحلَّلُ تحليلاً كاملاً.

يأتي في المقام الأول درجة تجانس الرأي داخل أطياف مختلف مجموعات النخب الاقتصادية والسياسية. إن سعة نطاق تمايز المصالح بين مختلف مجموعات النخب قد ضاقت بشكلٍ هائل خلال الأعوام الأخيرة ويعود هذا قبل كل شيء إلى انتصار الليبرالية الجديدة، ويتحقق من خلال هيمنة مصالح ضفتي الأطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وخلال هذه العملية صارت المؤسسات السياسية والاقتصادية العاملة في مجال النشر تتبنى وجهات نظر متطابقة بشكلٍ مستمر. وخلال هذه العملية لم يعد هناك ضرورة لوجود الدرجة محددة من التعددية في وسائل الإعلام. وهكذا ظهرت درجة من فرض التجانس والتطابق الإيديولوجي لا مثيل لها في التاريخ. وفي الوقت الحاضر تجاوزت وسائل الإعلام الكبرى في استعدادها وامتثالها في نشر صورة العالم وفق تصور النخب على ضفتي الأطلسي بجلاء كامل كل المقاييس. ونتج عن هذا أن وقائع الأخبار التي لا تناسب صورة العالم هذه تتعرض دائماً لعملية تعتيم أو تشويه، وهكذا تقوم وسائل الإعلام بإنجاز واقع اجتماعي ومجتمعي لا يعطي الأولوية للقضايا المهمة، ويقوم بالتغطية على الصراعات الحقيقية وإخفاء وجهها.

ي. ف : وهذا أمر يشعر به الناس بشكل ملموس بدرجات متفاوتة: «هناك خطأ في مكان ما في ما يتعلق بإعلامنا ! لكن ما هو»!!

ماوسفيلد: حتى إن فرانك شيرماخر، الناشر السابق لمجلة فرانكفورتر ألغماين حذر بنفسه من هذا التطور سنة ٢٠٠٩ في ما يتعلق بوسائل الإعلام

العامة والمرخصة من خطر «صناعة وعي» تدار من قبل الدولة. يبدو بالنسبة إليَّ أن مصطلح «صناعة الوعي الثقافي» الذي صاغه وكذلك مصطلح (آدورنيشه) المتوافق معه صارا مع الوقت دون ضرر تقريباً. الأمر لا يتعلق هنا ببساطة بقسم محدود ضمن نطاق إنتاج البضائع الرأسمالي، بل بواقع تحويل «الوعي» إلى بضاعة.

وبالأحرى فإن كل نطاق الرأي العام، ابتداءً من وسائل الإعلام وصولاً إلى المدارس والجامعات، مخترق منذ زمن وإلى حد عميق من قبل آليات نشر الإيديولوجية إلى حدٍّ أن التلقين العميق الحقيقي الآن له مرجعيته الذاتية ومحتوى التلقين مستقل وقادر على تغذية نفسه من النظام الاجتماعي القائم، وصرنا نحن جميعاً بدون وعي بشكل أو بآخر ناقلين له ونقوم بدعمه ونشره بشكلٍ يومي.

ي. ف : وهذا يعني؟؟؟

ماوسفيلد : نحن نسبح في الإيديولوجية السائدة مثل السمك في الماء دون حتى أن نلاحظ ذلك. إن الإطار الإيديولوجي للقصص متجذر عميقاً في ثقافتنا إلى حد لم نعد نلاحظ معه البتة سمته الإيديولوجية. فعلى سبيل المثال إيديولوجية الجدارة في «مجتمع قائم على مفهوم الجدارة»، إذ يُحدَّد الوضع الاجتماعي للشخص على أساس جدارته الفردية. وتبعاً لهذه الإيديولوجية فإن مجتمعنا منصف لأنه يوفر «عدالة في الفرص». إن بوصلة الجدارة تقول عند وصف النجاح بأن من هو في «الأعلى» استحق أن يكون هناك وإلا لما كان في الأعلى. ومن هو في «الأسفل» استحق ذلك لأنه لو بذل جهداً حقيقياً لكان بدوره في الأعلى، لكن

بما أنه لم يفعل ذلك فهو الذي رسم مسار فشله بنفسه. هذا هو الأساس الإيديولوجي لمجتمعنا. ومن خلال هذه الإيديولوجية وفي إطار نظامنا الاجتماعي يُعاقب من خرجوا فاشلين مرة ثانية حيث يتعرضون لفقدان المكانة الاجتماعية وللازدراء. وهناك أمثلة أخرى حول العناصر الإيديولوجية التي تخترق مجتمعنا والتي كففنا نحن بالكامل عن الانتباه إلى محتواها الإيديولوجي مثل الإيديولوجية الليبرالية الجديدة المتمثلة في «السوق الحرة» أو الإيديولوجية الإمبريالية الجديدة حول «القيم الاجتماعية» الغربية التي يُرحب بأفعالها الخيرة وبمثلها بتقدير رفيع. وينطبق على هذا كله الملاحظة التي صاغها فيتغنشتاين بأننا نعجز بالكامل عن رؤية ما هو أمام أعيننا. إن هذه الإيديولوجيات صارت في مجتمعنا خارج نطاق التساؤل وتحولت إلى أمور مفروغ منها.

وفي بعض الأحداث الحالية على سبيل المثال حتى الآن يمكن للوقائع أن تعكس الإطار الرسمي لرواية الأحداث إلى حد يجعل قسماً كبيراً من الشعب يعي الطابع الإيديولوجي «للتفسير» الذي يُنشر عبر وسائل الإعلام. وثمة أمثلة حديثة صارخة كما هو الحال في نشر الأخبار في الأزمات التي تم خلقها عن عمد في اليونان وفي أوكرانيا وفي سورية وكذلك شيطنة بوتين وملاحقة روسيا، والأخبار المغرضة والخبيثة حول كوربين أو ساندرز وكذلك التهوين من تبعات اشتداد اللامساواة الاجتماعية بشكلٍ مستمر. وفي مثل هذا النوع من التناقض، متباين الحدة، بين ما تعرضه وسائل الإعلام وبين الوقائع، يكون هناك في كثير من الأحيان حاجة لجهود بروباغاندية أكبر بحيث يتم دفع الشعب من جديد ليفكر بالطريقة التي يفترض به التفكير بها. وبهدف التخطيط لمثل هذه

«التقويمات» للرأي العام وتنفيذها يتوفر في واقع الأمر نوع من «صناعة» خاضعة للرقابة على شكل وكالات علاقات عامة تعمل على مستوى شامل، وخزانات فكر، وشبكات على جانبي الأطلسي، ومنظمات غير حكومية مناسبة تقوم بالتحكم بالرأي العام الذي تم تركيبه وتفكيكه بشكلٍ منهجي على مدى عقود من السنين. وهذا الأمر بدوره وثق بعنايةٍ في العديد من دراسات المؤرخين الاجتماعيين وغيرهم وتم تحليله. ووفق وجهة نظر إنزتسنبرغر فإن «صناعة الوعي» تخدم فقط عملية جعل وعي حالة الفقر والخنوع مستحيلة وبهذه الطريقة يصبح من الصعب، بل حتى من المستحيل مكافحتها، وهذا الأمر صار قائماً الآن أكثر من أي وقت مضى.

ر. ف : منذ صدور مقالة إنزتسبرغر لم يقتصر الأمر على تطور «صناعة الوعي» إلى قطاع عملاق وهائل وراق من تقنيات القوة الناعمة، التي لا يعرف المواطنون مدى رفعتها العلمية، بل إن الفقر والخنوع بلغا في ظل الليبرالية الجديدة ذروة جديدة. لماذا يبدو أن هذا، انطلاقاً من نتائج الانتخابات، لا يزعج المواطنين بشكلٍ خاص وهم الذين يمكنهم ببساطة إسقاط البرنامج النيوليبرالي؟

ماوسفيلد: هذه أسئلة مهمة حول طريقة عمل ديمقراطيتنا الغربية. كيف وصلنا إلى هذا القدر من الرضا والتأييد على الرغم من أن أغلبية الشعب تحملت منذ عقود من السنين التداعيات المؤسفة للقرارات السياسية الأساسية؟

من الطبيعي أن تتضايق أغلبية الشعب من التراجع المستمر في حصتها من الأرباح التي ولدتها جهود الشعب. الغالبية تحس بهذا حتى ولو أنها في كثير من الأحيان لا تتمكن من فهم وإدراك الأمر. لأن الوقائع المناسبة يتم تمويهها أو

تشويه تفسيرها وتضخيمها من قبل وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال فإن التباين غير العادل المبالغ به والمتنامي في توزيع الممتلكات والمداخيل، وواقع أنه يتم إفقار شرائح أوسع من فئات الشعب ويتم في الوقت نفسه إعفاء الأثرياء بشكلٍ متزايد من المساهمة في خدمة المجتمع لا يولد ردة فعل فعلى سبيل المثال نجد أن قرابة ربع مجموع العاملين ينتمون إلى «فئة الدخل المنخفض»، ولا يقتصر الأمر على أولئك أصحاب التأهيل المتردي، بل يتجاوز هذا بكثير ليشمل أشخاصاً أتموا تأهيلهم المهني. ومن جديد على سبيل المثال نقول إن الدخل الحقيقي لفئة العشرة بالمئة العليا في توزيع مداخيل الأسر ارتفع خلال العقدين المنصرمين من السنين بما يقارب نسبة ٢٧% في حين أن مداخيل العشرة بالمئة من الفئة الدنيا تراجعت. وكذلك فإن مخاطر الفقر بالنسبة لكبار السن اشتدت بشكلٍ مستمر منذ أعوام. وتسهم وسائل الإعلام إلى حد بعيد في التعمية على هذا، ونشرت أنه لم يعد بمقدور المتأثرين بهذا فهم الأمر ولا يمكن استخلاص نتائج سياسية من ذلك. وفي الوقت نفسه تكون هذه الوقائع محسوسة في الوجود الاجتماعي الخاص بالمتأثرين بهذا. ونظراً لأن وسائل الإعلام تروج لفكرة أن هذه الوقائع هي نتيجة ضرورات غامضة متوافقة مع قانون «قوى السوق» فلا يمكن لأحد تحميل الإعلام مسؤولية سياسية عن ذلك. وعليه فإنه لا وجود لأسباب هيكلية تفسر المحن الفردية وما من أحد مسؤول عنها سوى الفرد نفسه. لا يمكن للمرء الامتناع عن التصويت لقوى السوق، فكل ما يستطيعه المرء هو التوافق معها والخضوع لها. وهذا هو بالتحديد الخدعة الإيديولوجية الأساسية في التلقين النيوليبرالي الذي من خلاله ستُنجز ثورة ليبرالية جديدة من الأعلى إلى الأسفل وإعادة توزيع راديكالية من الأسفل إلى الأعلى.

وكانت وسائل الإعلام هي الأداة الأشد فعالية في هذه الثورة. ويتم باستمرار بخس تقدير الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام التي ستستمر في تأديته. كما أن وسائل الإعلام ومعظم المثقفين يثابرون على تمجيد البقايا المخيفة لمثالها المعياري الذاتي، ووضعوا أنفسهم في خدمة النخبة الاقتصادية وتحولوا بذلك إلى سلاح إبادة جماعية بهدف التدمير المنهجي للمنجزات الاجتماعية الحكومية، وكذلك لتدمير فكرة المجتمع والتضامن والعدالة الاجتماعية.

ولم يكن من الوارد لمثل هذا المخطط التدميري للدولة الاجتماعية أن يكون ممكناً في إطار الديمقراطية دون وجود مخطط لتسميم الفكر. إن المثقفين الخدومين، والصحافيين، وأساتذة الجامعات يتنافسون مع السياسيين على وضع أنفسهم في خدمة عقيدة «السوق» الشمولية، وعلى أن يعملوا، من خلال السيطرة على نطاق التفكير، على توفير أسس تبرير قانونية.

وفي هذا الإطار يمكن لليبرالية الجديدة استخدام وسائل الإعلام بدون شروط تقريباً وبذلك يتم إعادة تعريف بعض التعابير التي كان لها بالأصل محتوى إيجابي مثل «الحرية»، و«الإصلاح» و«تفكيك البيروقراطية» و«المرونة» و«العولمة» وترسيخها في الرؤوس. وقد صُيغت مفردات التلقين الليبرالية الجديدة المطلوبة في خزانات الفكر وفي مؤسسات، مثل مؤسسة برتلسمان «الخيرية» وتتم تطويرها بعناية وإعادة تقويمها بشكلٍ مستمر وصقلها. وعلى مدى عقود من السنين أغرقت وسائل الإعلام الشعب يومياً بمفردات الرطانة الليبرالية الجديدة. وكان الصحافيون مستعدين عن طيب خاطر لتطبيق تقنيات التلاعب بالرأي النيوليبرالية، فهم لا يضعون تعابيرها موضع تساؤل ولا يسلطون الضوء على خلفياتها ولا على جذورها ولا يتفحصون نتائجها وتداعياتها. ونظراً لأن الفكر النيوليبرالي يرى

بالأصل أن الأمر مفروغ منه ولا يرتقي إليه شك، لذا يقوم بترجمة كل المشاكل الاجتماعية وفق تصنيفاته، ويرد على كل المسائل بإجابات نمطية معدة مسبقاً ومتوافقة مع السوق. وبطبيعة الحال لا يمكن أن يظل هذا دون تأثير على الشعب. ويكفي أن واقع أن جموع بائعي الكلام النيوليبرالي يكررون بشكل لا نهاية له الكلمات نفسها الأمر الذي يعزز الميل لفهم أن هذا القدر العالي من التطابق يولد انطباع بأنه يعكس الحقيقة. إن الليبرالية الجديدة هي إيديولوجية تمكنت من خلال وسائل الإعلام من الهيمنة على نطاق التفكير وتمكنت بهذه الطريقة إن جاز التعبير من جعل نفسها «صحيحة».

والحقّ أنه فيما يخص الوعي العام لا يمكن التعرف على الليبرالية الجديدة بوصفها إيديولوجية لذا يبدو أن الفقر والوضع الاجتماعي الهش المخطط لهما لا يعدوان أن يكونا تداعيات جانبية لا يمكن تفاديها لعملية التوافق مع «ضرورات قانون السوق». إن السوق، بعد كل شيء، تفرض المرونة ومن خلال مثل هذه العملية من تسميم الفكر يكف الشعب عن امتلاك القدرة على اكتشاف أن الليبرالية الجديدة تتكل على تحويل عدم الأمان الاقتصادي إلى وضع مستمر بهدف الوصول إلى ما أطلق عليه الباحث في ميدان الفقر كريستوف بوترفيغه «فقدان أمان العمل المأجور». ومن خلال هذا يتم توليد الخوف على العمل الذي يستخدم لفرض الانضباط على الطبقة الوسطى.

إن الفقر، الذي يجب دوماً تحديد معاييره، ليس نتيجة طبيعية لأكثر من أربعة عقود من السنين من إعادة توزيع مستمرة من الأسفل إلى الأعلى وحسب، فالفقر في الوقت نفسه نتيجة مرغوب بها بالنسبة للمستفيدين من عملية إعادة التوزيع. فهكذا تُمنع المشاركة، وتُخلق حالة سبات ويُفرض الانضباط على كل الفئات الاجتماعية التي يُفترض بها في الواقع أن يكون لها

المصلحة الأكبر في التغيير. إن الفقر والخوف من الإفقار هما أفضل ضمان لفرض الخمول السياسي المنشود على الشعب فعندما لا يمتلك خمس الشعب صوتاً سياسياً، ولا شكلاً تنظيمياً، ولا تمثيلاً عبر وسائل الإعلام، ولا مجموعات ضغط لرعاية مصالحه، ويكون هذا الخمس مراقب إلى حد كبير ومنضبط، فإن هذا يعزز بطبيعة الحال استقرار وضع النخب الحاكمة.

إن مدى الشعور بعدم الاستقرار الاقتصادي يتوسع وسط الشعب، كما أن الخوف والفقر يولدان بالضرورة حالة توتر اجتماعي. ويجب على الليبرالية الجديدة تحييد هذا التوتر بحيث لا يترجم إلى حاجة إلى تغيير سياسي. وضمن هذا السياق أثبت مكون إيديولوجي آخر مرتبط بهذا الوضع أنه عظيم الجدوى وأقصد بالتحديد الداروينية الاجتماعية. فمن خلال تبني موقف تقدير الجدارة فإن الليبرالية الجديدة تشترك مع الداروينية الاجتماعية بالتحديد في ازدراء الضعفاء. إن مثل هذه الإيديولوجية غير الإنسانية حتى جذورها تولد لدى الضعفاء الشعور بالخزي من وضعهم الخاص، وتعزز لديهم الميل للتماهي مع الناجحين والأقوياء. ونتيجة لمثل هذه الإيديولوجيا الداروينية الاجتماعية يتوحد كل من الأقوياء والضعفاء، من منطلقات متعاكسة، في الرغبة في إبقاء موضوع الفقر بعيداً عن وسائل الإعلام، وكثيراً ما يحدث هذا بتواطؤ ضمني من مستهلكي ما تبثه وسائل الإعلام. وهكذا يتحول الفقر، وحتى فقر الأطفال، إلى موضوع خاص بالكامل، ويتم تحميل الفرد أسبابه وكذلك المسؤولية عنه.

ونظراً للدور المركزي لوسائل الإعلام في الصراع الطبقي الليبرالي الجديد من الأعلى إلى الأدنى فلا يكون من المستغرب أن يعجز المنهزمون في الصراع الطبقي عملياً عن الوصول إلى الإعلام. ويتم استبعاد هذا القسم من الشعب من منظورات متعددة كيلا يحظى بأي تمثيل، وكيلا يكون له

صلة بممثلي الشعب على المستوى السياسي، كما يتم استبعاده من وسائل الإعلام. لقد تم سلب هؤلاء القدرة على الكلام، وينتهي بهم الأمر ليكونوا موضوعاً للتعاطف والصدقات ولا يمكنهم بأي حال أن يحظوا بدور في الحياة السياسية في المجتمع.

في النسخة الأولى من تقرير الحكومة الاتحادية الخامس حول الفقر والثراء حُذر، بشكلٍ محق، من «أزمة تمثيل» إذ تضمن التقرير جملة «إن الأشخاص من أصحاب الدخل المنخفض يبتعدون عن المشاركة السياسية لأن صار لديهم خبرات مفادها أن القرارات السياسية لا تسترشد بهم إلا قليلاً». ويرى الممثلون السياسيون، وهذا أمر قابل للفهم، أنه من غير المناسب التحدث بصراحة حول هذا الواقع المعروف بشكلٍ كامل. لكن تم إلغاء هذا المقطع من التقرير النهائي كما تم إلغاء تلميح مجموعة الباحثين المتعاقدين مع وزارة العمل الاتحادية حول أنه في ألمانيا «الفقراء هم في وضع مختلّ بشكلٍ واضح في ما يتعلق بالقرارات السياسية». إن دراسة هذه المجموعة بينت «أن القرارات السياسية يتم اتخاذها بأرجحية مرتفعة لتتوافق مع الفئات ذات الدخل الأعلى، أما فيما يتعلق بمجموعات الدخل الفقير فلا يكون هناك تأييد منهجي قوي أو حتى إنه يتم التعامل معها في سياق سلبي». وباختصار فإن اتخاذ القرارات السياسية المهمة يتم في أغلب الأحيان انطلاقاً من مراعاة مصالح الأغنياء، ولم يعد هناك، على المستوى السياسي، من يصغي إلى طلبات المجموعات التي تتحمل التدعايات الاجتماعية لتلك القرارات.

لا يمكن التعامل مع «أزمة التمثيل هذه» ببساطة على أنها تطور في الاتجاه الخاطئ حدث صدفة ويمكن إصلاحه من خلال توفر إرادة سياسية

طيبة، بل إنها متجذرة عميقاً في هياكل «الديمقراطية التمثيلية»، التي تمت صياغتها تاريخياً بنية حماية النفوذ الاقتصادي للنخب، أي للطبقة المالكة، من مصالح غالبية الشعب.

ونظراً لأنه في ظل الأشكال الحالية من «الديمقراطية التمثيلية» نجد أن طاقة التغيير لدى شعب الدولة عن طريق انتخاب ممثلين آخرين قد تم إنهاكها وحصرها ضمن طيف محدد بشكل مسبق انتُقي أفراده بدرجة عالية من الدقة، ومن ثمَّ لا يمكن لإرادة التغيير لدى الأغلبية من أن تكون فعالة. وينتج عن هذا أن برنامج الليبرالية الجديدة لا يمكن أن يسقط عبر الانتخاب.

ي.ف : لكن النقاط التي تم ذكرها هي في الوقت نفسه، كما يبدو لي، وكذلك غيرها، هي الأكثر هشاشةً في القالب الإيديولوجي، يمكن أن تتعلق عليها التجربة الحقيقية لفرد ما «أن هناك شيء ما مطلق وغير صحيح على الإطلاق» «فقر جماعي ونظام سخرة يمكن لقسم كبير من الشعب أن يسعد به»، بوصفه الوحيد المتاح أو المبرر بهدف فرض عقوبات ضرورية على «ملايين الفاشلين» أليست هذه واحدة من النقاط العديدة التي تجعل النظام قابلاً للانهيار حتى في كل مكان حيث هناك اعتراض مطلق على التجربة الحقيقية مع أكاذيب السلطة؟

ماوسفيلد: بالنسبة لقسم كبير ومتنامٍ من الشعب صارت التجربة الواقعية «للحقائق» الرسمية للأقوياء ولوسائل الإعلام مفضوحة بشكلٍ صارخ منذ زمنٍ طويل إلى حدٍّ تم معه إعادة طرح السؤال العائد إلى عصر الإقطاع ومفاده لماذا لا تقوم أغلبية غير الملاك بإرغام أقلية مالكي الكثير على عملية إعادة توزيع أكثر عدالةً؟ في الواقع، وكما تم

تبيانه مراراً أنه خلال العقود المنصرمة من السنين جرى إعادة إسباغ سمة إقطاعية على المجتمع، وكان من تداعيات ذلك أن الثراء وكذلك الفقر، وفرص الارتقاء ضمن فئات اجتماعية محددة صارت مرتبطة «بالتوريث». لكن لماذا لا يوجد ضغط سياسي مناسب من الأسفل بهدف تصحيح هذا التطور؟ إن ما يبدو حلاً في نظر من هم في الأسفل يعتبره من في الأعلى خطراً وجودياً يجب تحييده. إن طبقة الملاك تعي بوضوح هذه المخاطر المتضمنة في ديمقراطية ما والمرتبطة مع عملية إعادة توزيع صارمة لا تعرف الرحمة ومع نشر الفقر وهشاشة الوضع الاقتصادي. فمن خلال هذا يتم صرف العلاقات الاجتماعية المتوترة والحاجة إلى التغيير عن الهدف الحقيقي إلى هدف بديل، أو تُحيد بشكل كامل بحيث لا تُفرغ طاقة التغيير بشكل راديكالي أو حتى بطريقة عنيفة ضد مراكز القوة المفترضة أو الحقيقية. ومن خلال هذا يتم أيضاً تفادي انهيار النظام نتيجة تناقضاته الداخلية الأمر الذي يتطلب تطوير الكثير من الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق «الرضا» الاجتماعي.

كان الهدف من هذه الجهود منذ دهور، وما يزال، التمويه على التناقض الطبقي وتحقيق تأييد أغلبية الشعب الضمني للوصول إلى سياسة يتم من خلالها إلى مدى بعيد تمكين فئة صغيرة من النخبة الاقتصادية من التحكم بالأصول المشتركة. إن الإستراتيجيات المعقدة التي أُنجزت تاريخياً قد حُددت فعلاً ضمن دراسة متأنية مؤخراً من قبل المؤرخ الاجتماعي شتيفن فرازر في كتابه «عصر الإذعان» الذي عالج شروط قيام عصر الصبر والتأييد الذي نعيش فيه. وتستند هذه الإستراتيجيات إلى محورين، محور هيكلي

يتعلق بالتنظيم السياسي، ومحور إيديولوجي- سيكولوجي. وفي ما يتعلق بالمحور الهيكلي نجد قبل كل شيء مسألة الحفاظ على وهم الديمقراطية وإبعاد العناصر الديمقراطية وتقويضها. فعلى الرغم من أن الرأسمالية تصادقت من زمن طويل مع «الديمقراطية التمثيلية» لأنها تهوى تحديد الخيارات الانتخابية ضمن أحزاب تمثل طيف تباينات المصالح داخل النخب وتقدر بذلك على توليد أثر«الرضا» من خلال نشر وهم الرقابة الديمقراطية. لكن في ظل الليبرالية الجديدة، بوصفها الشكل الأقصى للرأسمالية، فإن هذا الزواج غير الموفق بين تصورات اجتماعية لا يمكن التوفيق في ما بينها يتداعى بشكلٍ مستمر ليظهر من جديد ميل الرأسمالية إلى الطرق الاستبدادية.

إن الأشكال القائمة من «الديمقراطية التمثيلية» تعد نفسها لعملية إلغاء غير مرئية لعناصر الديمقراطية، وهي تسمح لمجموعات الضغط بشنّ هجوم مباشر على «التمثيل السياسي». وقد أدى هذا إلى بروز العديد من الآليات التي يمكن من خلالها، على أساس نمط من حلقات ردود أفعال تتغذى ذاتياً، تحويل السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية، تُحول من جديد إلى سلطة اقتصادية. إن «السوق» ولاعبيه بالاشتراك مع الدولة قاما في إطار تداعيات الثورة الليبرالية الجديدة بتعزيز ترابطهما، وصارت السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية تتبادلان الدعم بحيث أضحت كل الهيئات الحكومية المهمة خاضعة بشكل متزايد لرقابة رأس المال (التكامل الوثيق)، ومن ثمَّ تم إخضاعها لرقابة استبدادية. ومن خلال التشبيك المشتد باستمرار بين الاقتصاد والسياسة وبين مجموعات الضغط القوية، وهياكل إدارة الديمقراطية والرأي (خزانات الفكر، الشبكات، وسائل الإعلام) ومع جهاز أمن دولة يقوى باستمرار ويستقل

بنفسه. وتم خلال ذلك دمج مراكز السلطة الاقتصادية والسياسية إلى حد لم تعد معه من الممكن أن تكون مكشوفة أمام الرأي العام بوصفها هيئات مشرعنة ديمقراطياً، ومن ثمَّ تخليصها من المساءَلة الديمقراطية. إن الفساد السياسي انتقل منذ زمن من مجموعات الضغط البرلمانية إلى مراكز المؤسسات السياسية وصار جزءاً عضوياً من جذورها. وتندرج في إطار العناصر الهيكلية لعملية التغطية على التناقضات الطبقية كل الإستراتيجيات التي أُبعدت عن ساحة رؤية الرأي العام المتعلقة بعملية التشريع على الصعيدين الوطني والدولي مثل قانون الضرائب أو اتفاقية التجارة الحرة التي يتم من خلالها، كما كان عليه الحال زمن الإقطاع، شرعنة الجريمة المنظمة.

فيما يتعلق بالمستوى الإيديولوجي- السيكولوجي يكمن الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة بالرغبة في توليد مجتمع مفرغ من محتواه السياسي بشكل راديكالي ومشظى اجتماعياً. وبذلك تنتفي تماماً إمكانية بروز فكرة المصلحة المشتركة وكذلك فكرة وجود خيارات لموقف جماعي يتضمن الحاجة إلى التغيير، لأن المطلوب هو دفع الفرد لحصر تفسير وضعه الاجتماعي فقط على أساس ملاءمة قدراته «لمتطلبات السوق». وفي حال ظهرت أي تصورات حول هوية جماعية فيفترض بها أن تكون على أساس سمات منطقة الاستهلاك أو على أساس ارتباطها بنمط الحياة الفردي.

إن الوصول إلى مثل هذا الإفراغ من المحتوى السياسي يولد مجموعة من التداعيات المرجوة بالنسبة للسلطة السياسية لأن له تأثيراً على تفكيك التضامن، ويقتلع جذور الفرد من التجربة التاريخية لطبقته الاجتماعية ويتركه فاقد الرجاء ومنطوٍ على نفسه مع شعور بالعجز والخنوع.

إن الفرد الذي اقتُلعت جذوره الاجتماعية ينجر في تفكيره ومواقفه دون مقاومة كبيرة تحت تأثير تقنيات التلاعب بالرأي المناسبة وعمليات الضبط والرقابة ليصبح تماماً نوعاً من وجه سياسي هو بالتحديد حلم الطبقات المالكة في الديمقراطيات. إن هذا القدر الضخم من إفراغ المجتمع من مضمونه السياسي بشكلٍ راديكالي يتطلب دعماً شاملاً من قبل وسائل الإعلام. علاوةً على ذلك لا يمكن لذلك الوضع الاستقرار على المدى الطويل إلا حين تكون كل هيئات التنشئة الاجتماعية والتعليم في خدمته. وهذا بالتحديد ما حدث خلال العقود الماضية من السنين من خلال إكمال هيمنة الليبرالية الجديدة على كل نظام التعليم إلى حدٍّ مثالي جعله يقارب الطريقة الشمولية بشكلٍ كامل، ولم يعد هناك خلال هذا أي مفهوم للتعليم بوصفه مشروعاً للتحرر.

ومن أثقل تداعيات عملية إبعاد المجتمع عن التسييس عملية تفتيت وتحلل الحركات التحررية واليسارية واليسار السياسي بشكلٍ عام. ولم يقتصر الأمر فقط على خضوع اليساريين المنظمين في أحزاب لليبرالية الجديدة؛ إذ قام ممثلو هذه الأحزاب عام ٢٠١٠ بالترويج للبرنامج النيوليبرالي بشكلٍ مستمر. كما يرتبط الوضع بواقع أن القسم الأعظم من القدرات الكامنة التحررية في المجتمع قد تم خصخصتها بالتوافق مع إفراغها من مضمونها السياسي فيما يتعلق بالحشود كما هو الحال في الاحتجاج الاجتماعي المحصور حول الهوية والاعتراف بمصالح فئات محددة تحولت القدرات الانتقادية السابقة إلى ما سمته نانسي فرازر «ليبرالية جديدة تقدمية». وهكذا فإن التجمعات الناقدة واليسارية التي تأسست في الماضي على قاعدة الأمل بتغيير اجتماعي صارت تشارك في عملية تثبيت المجتمع النيوليبرالي. إن اليسار السابق والأوساط التي تعدّ نفسها اليوم

«تقدمية» لم تعد تناضل ضد الظلم، بل ضد عملية تمييز ضد مجموعاتها الخاصة وصارت مرتاحة ضمن إطار الوضع القائم.

وكنتيجة لإفراغ المحتوى السياسي للمجتمع تختفي بشكلٍ مستمر شخصية المثقفين الناشطين سياسياً ضمن الرأي العام، وهي الشخصية التي تتبنى موقفاً سياسياً نقدياً، وتعكس التزاماً تحررياً علنياً. وهكذا تبنّى مثقفو ما بعد الحداثة - حالهم حال مثقفي الصالونات اليسارية - موقف الزهد السياسي، وبدا أنهم خاسرون ضمن النظام النيوليبرالي بعد أن تجاوزت تجمعاتهم حركات قومية وحركات يمينية شعبوية. أما المثقفون الذين لا يزالون حاضرين في ظل الليبرالية الجديدة فيكتفون على الأرجح بالدفاع عن المصالح الاجتماعية للخاسرين. كما أن مثقفي الصالونات اليسارية ومثقفي ما بعد الحداثة يشاركون نخب السلطة في ازدراء الشعب العاجز على كل حال عن فهم تحليلاتهم الاجتماعية وتقدير عمق تفكيرهم. هذا هو واقع الحال الذي تذمر منه نعوم شومسكي وبيير بورديو عندما صرحا أن فئة المثقفين التحرريين تختفي بشكل متلاحق من ساحة الرأي العام. وبهذا افتقدنا حالياً أولئك المستعدين والقادرين على طرح تصورات معارضة للشمولية الليبرالية الجديدة التي يمكن من خلالها من جديد منح الحاجة إلى التغيير هدفاً تحررياً في العمل السياسي، وهم ينادون مذكرين بالهدف الذي يستحق النضال في سبيله. وعليه فإن الليبرالية الجديدة كانت ناجحة بشكلٍ جلي في جهودها لتخريب القدرات الكامنة التحررية من خلال كبح عملية نشر وجهات النظر المرتكزة على النقد الاجتماعي وعلى رؤية سياسية تكونت تاريخياً من خلالها كانت الحركات الاجتماعية تقدر على أن تكون ذات فاعلية سياسية.

ي.ف : ما هي تداعيات هذا كله على النضال في سبيل ديمقراطية حقيقية وفي سبيل عالم أكثر إنسانية وذي محتوى اجتماعي أكبر؟ وما هي في نظرك أهم الأفعال والأكثر وضوحاً حالياً للنضال في سبيل وسائل إعلام ذات مصداقية وفي سبيل الديمقراطية؟ ما هي الخطوات التي يمكن تحقيقها أو يفترض القيام بها أو يجب على الأفراد أو على الكثيرين خطوها، ويجب أن تكون بدورها واضحة لأنها تسترشد بهدف؟

ماوسفيلد: يجب أن تسترشد كل أشكال الممارسة السياسية بوجهات نظر مناسبة حول الإنجازات المهمة للنظام السياسي الذي تريد التعامل معه. وفي الأوضاع الاجتماعية المعقدة لا يمكن للممارسة السياسية أن تكون هي الهدف بحد ذاتها. فقبل البدء بالممارسة يجب وضع خطة عمل قائمة على وجهات نظر ملائمة. لا يجوز أن يحصر مخطط الممارسة الواعد نفسه ضمن الظواهر السطحية، بل يجب أن يستهدف في المجال الاقتصادي، وكذلك في المجال الإيديولوجي جذور علاقات السلطة المسؤولة عن ذلك. لم يتمكن أي شخص من فهم هذا الجانب الإستراتيجي بقدر ما فعله (هايك)، وفي ما يتعلق بهذا يمكن للحركات التحررية تعلم الكثير حول الإستراتيجيات التي استند إليها نجاح الليبرالية الجديدة.

لا يمكن لليبرالية الجديدة أن تكون ناجحة على هذا المستوى، وهو الأمر الذي أنجزته، إلا من خلال إبعاد المجتمع عن التسييس. ومن ثمَّ يجب عكس العملية لأن النضال ضد الليبرالية الجديدة لا يمكن أن ينجح إلا من خلال عملية إعادة تسييس شاملة لكل مستويات المجتمع. ولا توجد وصفة جاهزة بسيطة لهذا. يمكن للجميع المساهمة في مثل عملية إعادة

التسييس هذه في المجالات الاجتماعية التي يمكن لهم التأثير عليها، ومن ثمَّ ملاءمة ممارستهم السياسية مع الفرص النوعية المتعلقة بالوضع. ومع ذلك ثمة بعض المقترحات العامة للوصول إلى صياغة إستراتيجيات وتكتيكات فعالة ضمن إطار خصوصية مثل هذا الوضع، وبالتحديد في هذه الفترة من تاريخ الحركات الاجتماعية ومن الأدوات التي جنتها حركات المقاومة خلال النضالات الاجتماعية، وهي أدوات يجب مواءمتها وصقلها. ويجب علينا، بطبيعة الحال، في إطار هذا تجاوز التشظي الاجتماعي وعملية اقتلاع جذور تاريخ الأفكار والعمل على جعل كل الخبرات المكتسبة مثمرة.

وأكرر أن هذا العمل ممكن، ويحتاج إلى دعم المثقفين لإعادة دمج الممارسات السياسية ضمن المنظور التاريخي للنضال الاجتماعي وضمن الاستمرار التاريخي لفكر التحرر.

ثمة أداة قوية ومضمونة تتمثل في المثابرة على إبراز التناقضات الداخلية للعلاقات القائمة بهدف استخلاص إمكانيات العمل السياسي الملموس وتطويره. كما يجب باستمرار وبمرونة تطوير تقنيات وإستراتيجيات تلائم الوضع ويمكن من خلالها تحديد هوية كل أنواع السلطة غير الشرعية وكبحها أو الانتصار عليها. كما يتعلق الأمر بإطلاق عملية لا بالوصول إلى هدف جامد سبق تحديده. ليست الديمقراطية الحقيقية، إن جاز التعبير، مجرد معايير ساكنة لا يتطلب الوصول إليها من المرء سوى اكتشافها ومن خلالها يمكن للمرء انطلاقاً من العلاقات القائمة النجاح في الوصول إلى الهدف المحدد بشكلٍ مسبق. الديمقراطية هي بالأحرى عملية مستمرة من ترويض واحتواء السلطة من خلال عملية إنجاز مستمرة، هي بدورها، لأشكال تنظيم توفر للأشخاص المفتقدين للسلطة، أي أغلبية الشعب، التلاقي وفرض مصالحهم في نطاق الرأي العام.

ومن المفيد ضمن إطار هذه الجهود في سبيل إقامة أشكال تنظيم ديمقراطية بهدف الوصول إلى مجتمع يليق بالإنسان استذكار أن الواقع الاجتماعي القائم تم الوصول إليه من خلال قرارات بشرية، وليس من خلال تطور بعض القوانين الطبيعية وفق الصورة التي تسعى عملية التلقين الليبرالية الجديدة لإقناعنا بها.

وعليه فإن هذه الأوضاع التي تم الوصول إليها بطريقة منهجية يمكن عكسها من خلال قرارات بشرية وهزيمتها. لكن وبسبب شدة اندماج مختلف هياكل السلطة واستقرارها القانوني فإن قلب الأوضاع يمثل مهمة يجب إنجازها، وهي شديدة الصعوبة وبعيدة المدى، ولا سيَّما لجهة الطابع الشمولي لليبرالية الجديدة، وسيكون من المهم بذل جهد في المقام الأول لربح نطاق فكري للبدائل.

ي.ف : كلمة أخيرة؟

لا يمكن فهم دور وسائل الإعلام وطريقة عملها، كما سبق لجون دوي تأكيده وبشكل خاص وفق ما عرضه نعوم شومسكي بعناية، حين يحصر المرء مقاربته لهذه المسائل ضمن إطار مظالم محددة وعلاجها، ومن ثَمَّ التعامل معها معزولة عن قضايا السلطة المجتمعية وعلاقات الحكم. وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على الديمقراطيات.

إن وسائل الإعلام هي أداة لا يمكن الاستغناء عنها عند إنشاء مجتمع لأنها هي التي تصوغ صورتنا عن الواقع السياسي. إن الوصول إلى مجتمع جدير بالبشر مرتبط بشكلٍ أساسي بمدى نجاحنا في إنجاز إطار من الظروف يمكن من خلالها لكل الفئات الاجتماعية امتلاك إمكانية متساوية لدخول

نطاق النقاش العام. إن وسائل الإعلام في النظام الاجتماعي القائم مرتبطة بشكلٍ عميق بعلاقات السلطة التي جعلت منها أداة لخدمة المصالح الاقتصادية للنخب. ولهذا يتم إلى حدٍّ بعيد تحديد وظيفتها بالاستناد إلى عوامل نوعية تقع خارج نطاق النقاش العام وتكاد تكون مخفية عن أعين الرأي العام. وإذا أردنا إقامة ديمقراطية حقيقية فيجب علينا إصلاح وسائل الإعلام بشكلٍ جذري وبشكلٍ خاص لجهة هيكلها الاقتصادي وتشبيكها التكافلي مع مراكز السلطة بهدف الوصول إلى رقابة ديمقراطية على وسائل الإعلام. ونظراً لأن مراكز السلطة تعارض بحكم طبيعتها تطوير ديمقراطية حقيقية فلا يمكن إنجاز هذا دون إصلاحات ديمقراطية راديكالية للمجتمع بأسره.

الفصل الخامس

كيف يلزم القطيع الضَّال نفسه بتحديد نطاق النقاش العام ونبذ المعارضة.

الديمقراطية منكوبة بمفارقة؛ إذ لا يوجد شكل حكم يقيد ممارسة الحكام للسلطة السياسية بقوة بقدر ما تفعله الديمقراطية. فمن وجهة نظر أولئك المسكين بالسلطة، تبدو الديمقراطية، بالضرورة، قليلة الجاذبية. ومع ذلك تمكنت الديمقراطية منذ أواسط القرن التاسع عشر من تحقيق نصر لا مثيل له، وتُعدّ اليوم شكل الحكم الوحيد المشرعن. إنها لمفارقة وهذا وضع يتطلب شرحاً. لا يمكن أبداً تقبل أن أولئك الذين يمتلكون سلطة كبيرة غير خاضعة للمساءلة يمكن أن يصلوا إلى رأي أن مثل هذه السلطة تتضمن باستمرار خطر أن تترافق بعمليات تدمير ثقيلة، ومن ثمَّ وبناء على الدروس المستقاة من التاريخ الدامي من المفترض تقييد تلك السلطة من خلال إخضاعها لرقابة ديمقراطية لأن السلطة بطبيعتها لا تتقبل وضع حدود لنفسها، بل تقتضي السعي لمزيد من السلطة، ومن ثمَّ يجب البحث عن أسباب انتصار الديمقراطية في موقع آخر.

إن فكرة تقرير الشعب لمصيره السياسي بنفسه تمارس علينا سحراً خاصاً. فنحن لدينا رفض طبيعي للخضوع لإرادة غريبة عنا، ونريد أن نسهم في تحديد ظروف حياتنا الاجتماعية. إن تعبير الديمقراطية يحمل في ذاته وعداً تحررياً. وهو يجعل من الممكن استثارة الأماني بالحصول على حرية سياسية

وامتلاك القدرة على تأكيد الذات وتعزيز هذه الرغبة، وكذلك إطلاق الطاقات الاجتماعية الضرورية لتحقيق مثل هذه الوعود. كما أن كلمة «ديمقراطية» تلبي الوعد الانعتاقي، وتلبي ومن ثمَّ الاحتياجات الأساسية للخاضعين للسلطة، لكنها تهدد من خلال ذلك استقرار الممسكين بمقاليد السلطة. يسعى الخاضعون للسلطة إلى تحقيق ذواتهم سياسياً، في حين يسعى الممسكون بالسلطة إلى تثبيت سلطتهم وتوسيعها وهذا واحد من التعارضات الرئيسية في التنظيم الاجتماعي.

ونظراً لأن الخاضعين للسلطة هم الأكثر عدداً، ولأن ممارسي السلطة هم أقلية كما سبق لدافيد هومه ملاحظته، «لا يوجد ما هو أكثر إثارة للدهشة من الخفة التي حكم بها الأكثر عدداً من قبل الأقل عدداً»، وإذا استبعدنا القمع الفظ يبقى لدى الحكام، كما اعترف هومه، إمكانية واحدة لثبيت سلطتهم هي بالتحديد التحكم بالرأي. وفي هذا الصدد يتوفر لديهم ترسانة متكاملة من التقنيات كما هو الحال في المقام الأول في الولايات المتحدة حيث بذلت جهود كبيرة بمشاركة واسعة من علماء الاجتماع لتطوير تلك التقنيات.

ويندرج في هذا الإطار بشكل رئيسي تحوير مناسب لمعاني مفردات مألوفة وذات محتوى إيجابي مثل «الحرية» و«العدالة» و«اللبلرة»، و«الإصلاحات» بل حتى «الديمقراطية». إن تعبير الديمقراطية المتهم بتوليد وعود تحررية كبرى يتطلب من وجهة نظر الحاكمين جهوداً خاصة بهدف المحافظة على الانطباع الذي يوحي به حول تأكيد الذات سياسياً وفي الوقت نفسه ضرورة نزع فتيل المخاطر التي يتضمنها بالنسبة لاستقرار علاقات السلطة بشكلٍ فعال. ولما يتم من خلال التلاعب بالمفردات بطرق اورويلية (إشارة إلى اللغة الجديدة التي تحدث عنها جورج أورويل في رواية ١٩٨٤: المترجم) مناسبة إخفاء المعنى الأصلي لتعبير

«الديمقراطية» عن الجمهور بطريقة غير ملحوظة بحيث يكف معنى الديمقراطية عن أن يكون تقرير الشعب لمصيره السياسي بنفسه، بل يصبح تأكيداً لفرض إرادة غريبة من خلال نخب سياسية - اقتصادية، ومن ثمَّ يظل تعبير «الديمقراطية» بوصفه أداة للحكم مفيداً للغاية لأن مثل هذا الفهم «للديمقراطية» يوحي بأن حاجة المحكومين إلى الحرية لها مكانها في الحساب، وأن العلاقات الاجتماعية القائمة تعكس إرادة الشعب. ولا يوجد أي شكل من أشكال الوقاية الفعالة من الفكر الثوري أكثر من وهم امتلاك القدرة على تأكيد الذات سياسياً.

إن هذا التحوير لمعنى كلمة «ديمقراطية» قد نجح خلال أكثر من مئة عام منصرمة بحيث صارت علاقات السلطة السائدة اليوم في الديمقراطيات الغربية الرأسمالية خالية من المخاطر. إن الإجراءات الديمقراطية في ظل رعاية السلطة الرأسمالية والعلاقات العنيفة مندمجة في هياكل السلطة إلى حد لا يمكن معه أن تهدد أسس علاقات السلطة، وتنشر في الوقت نفسه وهم تأكيد الذات سياسياً. ومن خلال عمليات تحوير المعنى المناسبة تبدو كلمة «ديمقراطية» مناسبة في الواقع بشكلٍ خاص للتغطية على علاقات السلطة. ومن خلال ذلك تظهر في ديمقراطيات النخب الرأسمالية، التي تمثل حالياً النموذج المعياري للديمقراطيات الغربية، علاقة متوترة بين الوعود التحررية وبين علاقات السلطة. وهذه العلاقات المتوترة تمثل تجربة يومية بالنسبة للشعب. وبهدف عدم ترك المجال لتفريغ هذا التوتر على شكل رغبة في التمرد واستياء يجب من وجهة نظر الممسكين بزمام السلطة أن يتم بشكلٍ مستمر نزع فتيل الاستياء من خلال عمليات إدارة الديمقراطية بشكل مناسب. إن إدارة الديمقراطية الفعالة التي تقوم الأشكال الحالية لديمقراطية النخب بإخفاء طابعها الاستبدادي عن أعين الشعب تهدف أيضاً إلى التلاعب بوعي المواطنين بحيث يعجزون عن

استخلاص الاستنتاجات المناسبة من تجربتهم السياسية الواقعية. ويندرج ضمن إطار هذه التجربة الواقعية بشكل خاص حقيقة حرمان المواطنين من أي حصة في القرارات السياسية المهمة.

وثمة العديد من الطرق المتاحة أمام كل الأقوياء حيث يمكن للمرء توليد شعور العجز والخوف الأمر الذي يعزز لدى المرء الميل للحرص على الوضع القائم. كما يمكن للمرء من خلال نزعة الاستهلاك، والإغراق الإعلامي بالتوافه، ومن خلال إضفاء طابع طفولي على الأخبار تعزيز الميل إلى العزوف السياسي، ويمكن للمرء أيضاً من خلال تقنيات التلقين الكلاسيكية توليد «وعي زائف بالذات» و«هوية زائفة» يمكن من خلالها قلب تجربة المواطنين الواقعية بشكلٍ مناسب. ويمكن أيضاً العمل على الأسس ومن خلال «إعادة التشكيل» الناتجة عنها يمكن تحويل المواطنين إلى مستهلكين أغبياء وتعطيل قدراتهم بحيث يعجزون تماماً عن تكوين أي قناعة سياسية. كما يمكن من خلال عملية إدارة السخط حرف حاجة التغيير لدى المواطنين لتتوجه نحو أهداف ظاهرة. إن الطرق المتوفرة لإدارة الديمقراطية بسيطة تماماً وتم إخضاعها على مدى أكثر من مئة عام للعديد من البحوث وتم صقلها. وثمة طريقة مجرّبة تمتلك فاعلية مميزة عادت من جديد قبل فترة لتحظى بالأهمية وقد وصفها نعوم تشومسكي وفق الآتي:

«إن الطريقة الأكثر ذكاء لضبط الناس في موقف سلبي ومنصاع يتمثل في تحديد طيف الآراء المقبولة بصرامة، مع فسح مجال حوار شديد الحيوية ضمن إطار هذا الطيف وتعزيز وجهات النظر النقدية والمختلفة، فهذا يمنح الناس شعور بوجود تفكير حر في حين يتم باستمرار تعزيز مقتضيات النظام من خلال حدود نطاق النقاش المسموح به».

لا تهدف هذه الطريقة فقط إلى غرس آراء إيديولوجية محددة ولا إلى فرض إطار لسردية إيديولوجية، بل إلى إكمال هذا بجعل كل إمكانيات التفكير مغيبة عن أعين الجمهور، وكلما نجح هذا تعززت الإيديولوجية السائدة ونظر إليها بوصفها عديمة البديل. إذن يتعلق الأمر بتقييد نطاق النقاش العام إلى حد تصبح معه المفاهيم التي يمكن أن تهدد الإيديولوجية المهيمنة وعلاقات السلطة المهيمنة بعيدة عن الأعين. ولا يقتصر هذا فقط على المفاهيم الملموسة المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي، بل يشمل بشكلٍ خاص المبادئ التوجيهية العامة أو اليوتوبيا التي كانت منذ دهور وما تزال محرك تطور الحضارة. وإذا قُيِّد نطاق النقاش العام من خلال تحديد إمكانيات التفكير المتوافقة مع الإيديولوجية السائدة فإن هذا سيترافق بإفراغ الفكرة المركزية حول «المواطنين المحترمين» من جوهرها وكذلك بالتحديد إفراغ محتوى فكرة الديمقراطية.

إن الديمقراطية الحقيقية منكوبة بمشكلة أساسية لأنها تستند إلى شروط مسبقة يجب إنجازها. فهي تستند إلى الفكرة المركزية حول المواطنين المحترمين، ونجاح أو سقوط فكرة الديمقراطية مرتبط بتلك الشروط.

إن الاحترام في النطاق السياسي - الاجتماعي يعني امتلاك القدرة على تأكيد الذات، ويعني أيضاً الاستقلال عن أي علاقة أبوية. إن برنامج التنوير تأسس على قاعدة الأمل بوجود طريق يقود إلى الاحترام السياسي، وإن لم يكن هذا ضرورياًّ بالنسبة للفرد، لكنه ضروري لمفهوم المواطنة، كما تم في الوقت نفسه منذ دهور الإقرار بالمقاومة الضخمة التي سيفرض على مثل هذا المشروع مواجهتها.

الديمقراطية تعني، وفق تعبير إنغيبورغه ماوسفيلد، وهي أبرز منظري الديمقراطية في الوقت الحاضر، «التنشئة الاجتماعية للقاعدة»، على أساس مبدأ المساواة القاضي بالاعتراف بالجميع بوصفهم أحراراً ومتساويين بغض النظر عن تباينات أوضاعهم، «وإخضاع جهاز الدولة لقانون ديمقراطي وللإرادة التشريعية للمواطنين. وبينت إنغيبورغه ماوسفيلد أن الحرية وحقوق الإنسان مرتبطة فقط بامتلاك الخاضعين للقانون قدرة كاملة على التشريع مع وجود ضوابط قانونية صارمة لاستخدام القانون من قبل الهيئات المكلفة بتطبيقه.

لن تحظى مثل هذه الفكرة الرئيسية بفرص الاقتراب من تحقيقها كحدٍّ أدنى إلا إذا أدرك مواطنو مجتمع العالم على الأقل بوضوح تداعيات تشريعاتهم التي أصدروها. لكن ألم يشتد تعقيد هذا العالم إلى حدٍّ يكون معه تصور أن المواطن قادر على التقاط هذا التعقيد والتغاضي عن تداعيات تصميم القوانين بحيث يبدو الأمر محبط إلى درجة كبيرة وساذج؟

كما يجب الدفاع عن فكرة الديمقراطية ضد الاعتراضات القائلة بأنها تصور لأمنية مجردة ونتاج لخيال روحنا، وأنها لا تتوافق مع تعقيد ومتطلبات مجتمعنا. ووفقاً لهذا الاعتراض تكون الفكرة المركزية حول حس المواطنة المحترم تصوراً خاطئاً حول إمكانية تأسيس الديمقراطية بوصفها امتلاك الشعب القدرة على تشريع القوانين، ومن ثمَّ إلغاء أساس الديمقراطية.

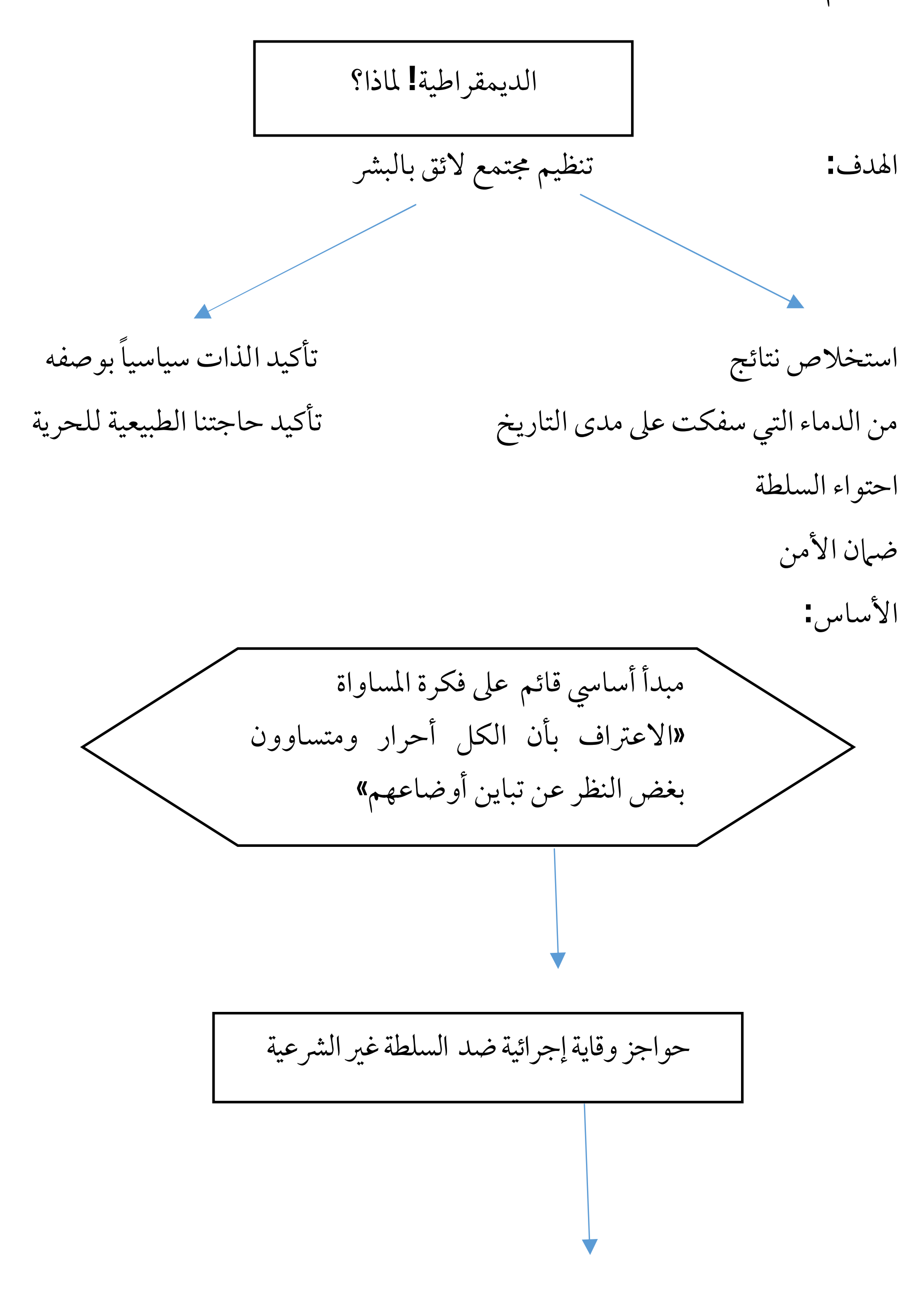
الديمقراطية بوصفها تنشئة اجتماعية من خلال امتلاك الشعب قدرة تشريعية سيادية.

- على كل هياكل السلطة البرهنة على مبررات وجودها، وأن تشرعن ذاتها أمام الجمهور وإلا عُدت غير شرعية ويجب القضاء عليها.
- يُفترض بكل مواطن امتلاك حصة مناسبة في صياغة كل القرارات المتعلقة بحياته الاجتماعية الخاصة.
- لا يجوز أن يتم استبعاد القطاعات المركزية في المجتمع وبشكل خاص الاقتصاد عن عملية شرعنة ديمقراطية وعن نطاق الرقابة.

وثمة مبررات جيدة، في ظل الظروف الحالية، للتمسك بالفكرة المركزية للديمقراطية. فالأمر لا ينتهي عند حد تأكيد الذات سياسياً. فالديمقراطية صارت بالنسبة للبعض شكلاً لتنظيم المجتمع يدخل في حسابه حاجتنا الطبيعية إلى الحرية. وهي تنتج بالنسبة للبعض الآخر من الحرص على استخلاص تداعيات آثار الدماء غير المحدودة التي خلفها البشر خلال تاريخ الحضارة. ويتعلق بروز فكرة الديمقراطية تاريخياً بشكلٍ أساسي أيضاً بضمان السلام الداخلي وبضمان السلام بين الشعوب. فالديمقراطية تهدف إلى إيجاد طريق بحيث لا تؤدي السلطة ببساطة إلى تمكين القوي من التحكم بالضعيف.

ولمواجهة شطط السلطة نحتاج إلى حواجز حماية بغرض تقييد سلطة الأقوياء حتى نحمي الضعفاء من التمادي في العنف. إن هذه الجهود للوصول إلى حواجز مؤسساتية للحماية من هيمنة العنف كانت دائماً وما تزال بالأساس نمطاً من رؤية تدعو للمساواة، ولا تمنح الأقوياء حقوقاً أكثر أو حقوقاً مختلفة عن حقوق الضعفاء، ومن ثمَّ تتضمن الاعتراف بأن الجميع أحرار متساوون

بغض النظر عن تباينات أوضاعهم. إن هذه الرؤية المتطلعة إلى المساواة هي التي تقود إلى الديمقراطية فيما يتعلق بتنظيم المجتمع وإلى حق الشعوب في ما يتعلق بتنظيم العلاقات بين الدول.



الديمقراطية: الكفاءة الفردية لدى الخاضعين للقانون في صياغة القوانين والتشريع وربط صارم لكل جهاز الدولة بالقانون الديمقراطي.

وكذلك وبشكلٍ مماثل لوجود أسباب وجيهة للتمسك بفكرة الديمقراطية يوجد أسباب وجيهة للتمسك بفكرة المواطن المحترم.

ويمكن استخلاص النموذج الأولي لهذه الأسباب بناء على مثال الخلافات السياسية الكبيرة التي حدثت خلال القرن الماضي وبالتحديد بين والتر ليبمان وجون ديوي، وكلاهما من أبرز المثقفين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية. وما تزال مواقفهما وحججهما تتصف بالآنية في النقاش الحالي حول استحقاق وقدرات الديمقراطية.

هل نجت فكرة «المواطن الناضج»؟ الخلاف بين ليبمان - ديوي

في النصف الأول من القرن المنصرم أطلق الصحافي والتر ليبمان مجموعة من النقاشات لا تزال تحتفظ بأهميتها حتى اليوم.

بحث ليبمان عن شكل من «الديمقراطية» يلائم ظروف تعقيد مجتمع عصري بلغ مستوىً عالياً من التصنيع، ورأى أن الحل يتمثل بشكل من «ديمقراطية النخب» يتيح للمواطنين دورياً انتخاب ممثلين سياسيين من طيف من أفراد النخب المحدد مسبقاً. إن حكم النخب الذي تتم شرعنته بشكلٍ دوري عبر انتخابات يمتلك أيضاً بالنسبة لممارسي السلطة ميزة منع الصراعات العنيفة بين تجمعات النخب.

انشغل ليبمان بشكلٍ مكثّف بدور وسائل الإعلام الجماهيرية في إطار ديمقراطية النخب مثل هذه، وخصَّ خزانات الفكر بدور مميز في هذا. وفي أعماله

الأخيرة صار ليبمان أحد أوائل مفكري التيارات التي تجمعت لاحقاً في إطار الليبرالية الجديدة وصاغ في كتابيه اللامعين والبارعين «الرأي العام» الذي صدر عام ١٩٢٢ و«الجمهور الشبح» الذي صدر عام ١٩٢٥، نقداً لاذعاً لفكرة المواطنين المحترمين، وحدد ملامح تنظيم ديمقراطية نخب وقد دفع هذا الأمر الفيلسوف الليبرالي جون ديوي إلى توجيه نقداً حاد وعميق لمنطلقات واستنتاجات ليبمان. جاء ديوي من عالم فكري مختلف تماماً، فقد تمسك بتقاليد التنوير، وكان مصلحاً اجتماعياً، وبيداغوجياً، وكان قبل كل شيء مدافعاً متحمّساً عن أشكال الحياة الديمقراطية. ففي كتابه (الجمهور ومشاكله) الصادر عام ١٩٢٧ قام بتشريح طروحات ليبمان ومنطلقاته بصرامة، وسعى بشكلٍ خاص إلى تحديد الشروط النوعية التي يكون في ظلها من الممكن نشوء مواطنين ناضجين، ومن ثمَّ يكون هناك إمكانية لقيام نظام ديمقراطي جدي.

وعلى الرغم من أن ديوي شارك ليبمان الكثير من سمات تحليله النفسي للفرد في إطار القضايا المجتمعية - السياسية لكن الوصول إلى تفاهم بين الاثنين ظل في النهاية أمراً ميئوس منه. لقد سعى كلاهما وراء أهداف سياسية متعارضة تماماً. تساءل ليبمان حول كيفية تنظيم السلطة لتكون فعّالة في مجتمع معاصر، في حين تساءل ديوي عن كيفية احتواء السلطة السياسية بشكل فعّال، ومن ثمَّ طرح نمطاً من القضايا هي في بؤرة عقل التنوير.

نجد في مركز اعتبارات ليبمان نقداً رزيناً غير مفاجئ لفكرة المواطنين الناضجين. إن صورة البشر التي عبر عنها في نقده تقود إلى أنه يجب النظر إلى الديمقراطية بوصفها مثالاً منحرفاً ومضللاً. وهو صاغ نقده مستخدماً مصطلحات السيكولوجيا العلمية النظرية السائدة في عصره لأنه درس أيضاً علم النفس في جامعة هارفارد على يد ويليام جيمس.

كان ليبمان مقتنعاً بأن المواطنين لا يمتلكون معرفة سياسية ولا يهتمون بالسياسة، وأنه يمكن وصفهم بالجهل والخمول والاعتماد على الأحكام المسبقة وأنهم يفتقدون للقدرة على التفكير وعلى التصرف. وهم ينساقون خلف نماذج نمطية ولا يعرفون العالم السياسي بشكلٍ مباشر ولا بشكلٍ فوري، بل فقط بوصفه «صورة قائمة في رؤوسهم»، ومن ثمَّ بوصفه شيئاً يخضع لعملية تصفية قائمة على مزاجهم وأحكامهم المسبقة وعلى قيمهم.

ومن ثمَّ فهم يتكلمون بشكلٍ انفعالي وفكري- حالهم حال سكان الكهف الذين ذكرهم أفلاطون- فيما يتعلق بآرائهم السياسية ولا يتكلمون إلا عن عالم شفاف قائم في رؤوسهم، وتحدث ليبمان عن «عالم زائف». وضمن هذا السياق يقومون كلهم بشخصنة ما يرونه ويصعب دفعهم للاهتمام بالمشاكل السياسية، ويسهل حرف انتباههم، ولا يهتمون إلا بالأحداث التي يقرؤونها بوصفها صراعات درامية، ويكونون على هذا الأساس عاجزين عن توقع المظالم العلنية وعن أن يستنتجوا دروساً من الأزمات السابقة. وبشكلٍ إجمالي يكون المواطنون في المجتمع المعاصر المعقد عاجزين عن تسجيل المشاكل السياسية بشكلٍ مناسب وعن السيطرة عليها بشكلٍ فكري. إن الجزء الأوسع من الجمهور تكون من «جهلة ومزعجين ومراقبين من الخارج» يجب أن ينحصر دورهم في ديمقراطية ما بوضع «النظارة» لا بوضع «المشاركين في العمل». وفي النهاية يحق للمواطنين بشكلٍ دوري إعارة أصواتهم «لأشخاص يتحملون المسؤولية» ليعودوا بعد ذلك إلى عالمهم الصغير الخاص الخاضع للتحكم. ويجب على الجمهور وفق رأي ليبمان أن يلتزم مكانه بحيث لا يتم دوسه وسط صراخ الرعاة المرتبكين.

قبل بضع سنوات من نشر ملخصه المفعم بالازدراء حول قدرات المواطنين في كتاب (الرأي العام) حمَّل ليبمان وسائل الإعلام مسؤولية مشاكل الديمقراطية العامة. ففي كتابه الصادر عام ١٩٢٠ الذي حمل عنوان (الحرية والأخبار) ادعى أن الأزمة الحالية للديمقراطية هي أزمة صحافة، وتساءل كيف يمكن للديمقراطية الاستمرار حين تكون عملية الوصول إلى توافق بشكلٍ منهجي تجارة لا تخضع لضوابط. كما أنه انشغل بواقع أن الديمقراطية التمثيلية تتحول بشكلٍ مستمر إلى «حكومة خاضعة للصحف». أما لاحقاً فنجد أنه عاين هذه المشكلة على المستوى السيكولوجي، ورأى أن عدم جدارة المواطنين سياسياً قائم على أسس لا يمكن لوسائل الإعلام ولا للمدارس تغييرها؛ لأن وسائل الإعلام هي بالأساس في وضع لا يسمح لها بنشر صورة موضوعية وغير مضللة عن الواقع الاجتماعي وهي لا تستطيع تعويض النقص المتمثل بعدم جدارة المواطنين.

فبالنسبة لليبمان، تتجاوز المسألة العميقة حدود مشاكل وسائل الإعلام، بل إن مشاكل الديمقراطية هي بالأحرى نتيجة عجز المواطنين، عن تجاوز معرفتهم المجتزأة، وأحكامهم المسبقة. وهذا لا يمكن أن يحصل إلا من خلال «خبراء يتحملون المسؤولية» و«مطلعين» متآلفين مع مختلف سمات مشكلة ما و«منظمين في مكاتب استخبارات». وبهذا يكونون في وضع يتيح لهم تشكيل صورة موثوقة عن الواقع الاجتماعي تكون أساساً للتصرف بمقتضاها. وبهذه الطريقة فقط يمكن إنجاز ثقل مضاد يوازن «نقاط ضعف الديمقراطية التي تفقأ العيون، وتوازن التحيزات، واللامبالاة، والجنوح الغريب إلى تفضيل الأمور التافهة، والسعي مثل عجل ثلاثي القوائم للحصول على حصة من المعلف. بالنسبة لليبمان تطرح الديمقراطية في الخط الأول مشكلة إدارية يجب

حلها بشكلٍ فعال قدر المستطاع من قبل خبراء بحيث يمكن لأفراد الشعب متابعة أهدافهم الفردية في عالمهم الخاص الصغير.

صحيح أن ليبمان لم يرغب بالتنازل عن استخدام كلمة «ديمقراطية» لكن تصوره للمصطلح تضمن وصف أوليغارشة نخب، وفضح في النهاية مواقفه المناهضة للديمقراطية؛ لأنه كان مقتنعاً بأن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت غير ديمقراطية.

بالمقابل رأى ديوي أن إنجاز ديمقراطية حقيقية وما يرتبط به من تحديد هدف احتواء أي سلطة سياسية غير مشرعنة هو الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تحمينا من تجاربنا التاريخية الدموية والمدمرة. وافق ديوي على تشخيص ليبمان الخاص بأزمة الديمقراطية وعدم جدارة المواطنين سياسياً لكنه رفض الصورة المتشائمة عن البشر التي استند إليها تشخيص ليبمان كما رفض تبريراستنتاجات ليبمان السياسية المستقاة من منطلقاته السيكولوجية. لقد مال هو أكثر للاعتقاد أن هناك أسباباً وجيهة تجعله يصل إلى استنتاجات معاكسة تقود إلى نتائج سياسية واجتماعية مغايرة على الرغم من صحة التشخيص.

رأى ديوي في تركيز ليبمان على عدم جدارة المواطنين على المستوى السياسي خطأً نظرياً خطيراً. فبالنسبة لديوي صفة «الجدارة السياسية» لا تأتي من إنجاز مواطن معزول عن محيطه، بل هي بالأحرى صفة تتعلق بنقاش جماعي حر يشارك فيه الناس بالتساوي، ومبني على قدر كامل من المعلومات، وقال ديوي بوضوح: «لا يمكن الحكم على ذكاء الشعب طالما استمر طغيان الميل لتوجيه الأوامر إلى الجمهور، وإخفاء الحقائق عنه، والانحياز الحزبي، والأحكام المسبقة، والتصورات الزائفة، والبروباغاندا والجهل، وكان قد احتج

قبل ذلك على أن «تشكيل الرأي العام صار فرعاً تجارياً قائماً بذاته». وطالما لم تكن كل المعلومات السياسية المهمة متاحة للشعب بشكل غير مشوه، وطالما لم يكن نطاق النقاش العام متاحاً للجميع بشكلٍ متساو، وطالما واظبت تجمعات السلطة على الهيمنة على هذا النطاق وعلى تقييده بشكلٍ منهجي، فلن يكون هناك إمكانية للحكم على جدارة المواطنين السياسية، ومن ثمَّ تكون الشكوى من مشاكل الديمقراطية بلا معنى إن لم يتم في الوقت نفسه تحليل الأسس والمسببات المسؤولة عن هذا وتسميتها.

إن الأساس الحاسم للديمقراطية هو بقاء نطاق النقاش العام دون مساس، وألا يتم تشويهه من خلال تجمعات أصحاب المصالح، ولا أن يتم تقييده. ونظراً لواقع أن وسائل الإعلام هي التي تشكل نطاق النقاش العام لذا لا يمكن فهم دور وسائل الإعلام دون النظر إلى المصالح الاقتصادية والسياسية التي هي جزء لا يتجزأ من تركيبها. ويجب على المرء وفق وجهة نظر ديوي الواردة في مقال «صحافتنا غير الحرة» الصادر عام ١٩٣٥ الاهتمام بضرورة فحص تأثير النظام الاقتصادي القائم على مجمل نظام النقاش العام والسؤال إلى أي حد تكون الحرية الروحية والمسؤولية الاجتماعية ممكنة فعلاً في ظل النظام الاقتصادي القائم وإلى أي مدى».

فبالنسبة لديوي الاستنتاجات المناسبة من نقص جدارة المواطن السياسية التي حددها ليبمان هي أخذ الديمقراطية بشكل جاد والتشجيع على مزيد من الديمقراطية. «إن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل إلا إذا كانت كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك الاقتصاد، منظمة على أساس ديمقراطي، وعندما لا تكون السياسة في نهاية الأمر الظل الذي تفرضه الصناعات الضخمة على المجتمع.

وهنا نستخلص من السؤال حول النضج والمواطنة سؤالاً حول إلى أي حد تم تنظيم وسائل الإعلام ديمقراطياً، وهل تزود المواطنين بالمعلومات بطريقة حرة وشاملة وغير مشوهة؟».

يعدُّ ليبمان المواطنين غير مؤهلين للتعامل مع القضايا السياسية وأنهم خارجها وهم، وفق حكمه المسبق، غير مهتمين. وفي الوقت نفسه كان مقتنعاً بأن الخبراء يمتلكون مستوى أعلى بكثير من «العقلانية» الأمر الذي يؤهلهم لخدمة الصالح العام. كما كان ليبمان مقتنعاً بأن وسائل الإعلام هي بالأساس ليست في وضع يتيح لها نشر تقارير موضوعية حول الواقع الاجتماعي، وينتج عن هذا أن الأساس المناسب لصياغة قرارات سياسية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال خبراء واسعي الاطلاع.

من جهته شكك ديوي بمنطلقات ليبمان للتمييز القطعي بين الخبراء وبين المواطنين «العاديين» فيما يخص جدارتهم السياسية لأن هذا يتضمن الاستعداد لتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة. وكانت فكرة ليبمان المتعلقة «بخبراء مسؤولين» يرعون المصلحة العامة بشكل مستقل وحيادي والمنضوين «ضمن مكاتب منظمة» وقادرين بهذه الطريقة على اتخاذ القرارات، وعلى عرض صورة واضحة للواقع الاجتماعي، لا تعدو أن تكون خيالاً ساذجاً.

وهكذا نكون قد أوجزنا المواقف التي تضمنها هذا الخلاف، ودار الموضوع حول القضايا التي تعد أساساً لتوفر إمكانية الديمقراطية وبالتحديد قضايا عقلانية المواطنين السياسية وقدرتهم على التوجه مسترشدين بالمصلحة العامة. تعامل ليبمان مع هذه المسألة انطلاقاً من وجهة نظر الأفراد المعزولين، في حين قارب ديوي المسألة من وجهة نظر المجتمع الجماعية.

وخلص ليبمان في كتابيه «الرأي العام» و«الجمهور الشبح» إلى أنه يمكن حل المشاكل المرتبطة بهذا الوضع حين يكون المسؤولون عن اتخاذ القرارات السياسية مستعدين لصوغ قراراتهم بالاستناد إلى خبراء وأشخاص مطلعين. وبالمقابل كان ديوي مقتنعاً أن المشاكل التي حددها ليبمان يمكن أن تحل عندما تكون كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك الاقتصاد، منظمة على أسس ديمقراطية.

حول «عقلانية» المواطنين والنخب السياسية الوظيفية.

إن الاختلاف بين ليبمان وديوي انبثق، بغض النظر عن التباينات الأساسية في الأهداف السياسية والممارسات، من جوانب يجب إخضاعها لفحص تجريبي، وبالتحديد مسألة إن كان «الخبراء» و«المطلعون» يستحوذون فعلياً عند اتخاذ القرارات حول القضايا السياسية على درجة أعلى من «العقلانية» مقارنة مع المواطنين «العاديين» ، وكذلك مسألة مدى «لاعقلانية« أحكام وآراء المواطنين السياسية وعدم ملاءمتها للواقع. ففي الواقع تتطلب المسألة «عقلانية» خاصة ولا ضرورة لإخضاع النخبة السياسية الوظيفية لفحص تجريبي لأن التاريخ قدم الكثير من الأمثلة عن قرارات النخب الوظيفية التي تجعلنا نشكك بمثل هذه العقلانية. ولنقم بمقارنة الأمثلة التاريخية المتوفرة حول قرارات اتخذها السياسيون بالاستناد إلى نتائج استفتاء الشعب وسرعان ما نجد أنه في معظم الأحيان أظهر المواطنون درجة من الغباء السياسي قريبة لتلك التي أظهرتها النخب الوظيفية السياسية.

ما تزال أمامنا المسألة الأساسية العامة حول سمات الأحكام البشرية وصياغة القرارات في أوضاع معقدة. وتوفرت خلال العقود الماضية من السنين مجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية حول هذه المسألة على مستوى التحليل

السيكولوجي والاجتماعي. تم بشكل خاص في ميدان البحث المعرفي واقتصاد السلوك، وغيرهما، دراسة الطريقة التي تتوافق فيها أحكام وصوغ القرارات البشرية مع مختلف أنماط المعايير العقلانية. وقادت نتائج تلك الدراسات إلى تحديد عدد كبير من حالات ما يسمى انحيازاً معرفياً أدت بوضوح إلى أن العقلانية البشرية تخضع في وقت واحد، نتيجة شكل تصميم نفوسنا، لتأثير العديد من القيود، وأن أحكامنا وصوغنا للقرارات تخضع لقوانين خاصة بنا.

وهذه القوانين تتصف بأنها عامة بالنسبة للجنس البشري، ومن ثمَّ لا يوجد أساس لافتراض بأن الخبراء يتجاوزون قيود النوع البشري، وأنهم لا يخضعون للقوانين المعرفية الطبيعية. ونصل هنا إلى أن هذه القيود على العقلانية البشرية يمكن تخفيفها من خلال التجارب والتدريب نظراً لأن العملية المسؤولة عن التعامل الداخلي مع المعلومات غير معروفة، وتجري بشكلٍ آلي، وتتصدى لأي تدخل فكري في طريقة عملها.

إن النتائج النوعية للدراسات التجريبية تتباين بشدة تبعاً لاختيار القطاع المعني، وإلى طريقة صوغ الأسئلة وإلى المنهج المعتمد، وهو أمر لا يمكن أن يثير الكثير من الدهشة نظراً لمدى تعقد نطاق البحث وفي الوقت نفسه تقع أيدينا على بعض الرؤى المهمة المرتبطة بالخلاف بين ليبمان وديوي. في البداية نكرر بوضوح أن فرضية ليبمان حول امتلاك الخبراء مستوى أعلى من «العقلانية» ليس لها أساس في العالم الواقعي. علاوة على هذا سأبين أنه ضمن سياق تقدير الخلافات المعرفية ضمن ديمقراطية ما فإن البحوث التجريبية حول الجدارة السياسية الجماعية للمواطنين تعطي نتائج مختلفة بشكلٍ أساسي عن تلك التي توفرها دراسة جدارة الأفراد.

في دراسة (الجمهور العقلاني) ذائعة الصيت بين عالمي السياسة بنيامين باج وروبرت شابيرو أنه حتى في ما يتعلق بالعجز الفردي الذي يشوب الجدارة السياسية لمواطن مفرد تكون الجدارة السياسية الجماعية لمحيطه مستندة إلى أفضل معلومات متوفرة بشكلٍ ذكي ومستقر ومتسق، ومن ثمَّ تكون بهذا المعنى عقلانية. وقد توصلا من خلال نتائجهما التجريبية إلى أن الرأي العام وموقف الناخبين يستندان إلى المعلومات التي توضع تحت تصرفهما، وتكون مفهومة وموثوقة ومن ثمَّ تكون بهذا المعنى «عقلانية». إن مثل هذه الجدارة السياسية الجماعية تستند كما أوضح باج وشابيرو إلى المطالب الحاسمة بأن تكون كل المعلومات المهمة كاملة ومطروحة بشكل غير مشوه.

وهناك كثير من الدراسات الأحدث التي غالباً ما تندرج ضمن إطار «الذكاء الجمعي» وتظهر أنه في المواقف الإشكالية المعقدة ويتعلق ببعض الظروف شديدة الخصوصية فإن المجموعات بكليتها يمكن أن تظهر مستوى عالياً من الجدارة لا يعاني من مشاكل أكثر بكثير مما يمكن أن يظهره الأفراد المنضوين في هذه المجموعة. ويندرج ضمن إطار هذه الظروف الخاصة شرط أن يتم طرح الآراء بشكلٍ متساوٍ ومستقل، وأن يكون هناك قدراً كبيراً من التنوع.

وفي حين أن الجدارة السياسية لكل فرد في المجتمع المعقد المعاصر هي بطبيعة الحالة محدودة، لكن بإمكان المواطنين بوصفهم كل واحد طرح قدر كبير من العقلانية عند التعامل مع مشاكل سياسية، فمن خلال وجهات النظر والحجج المتنوعة وغير المتجانسة يرتفع مستوى جودة القرارات بشكل أسي. إن عدم تجانس الآراء وتعددها هو الذي يجعل من الممكن الوصول إلى مثل هذه الجدارة السياسية الخالية من المشاكل. إن عقلانية المواطنين الجمعية تتعلق

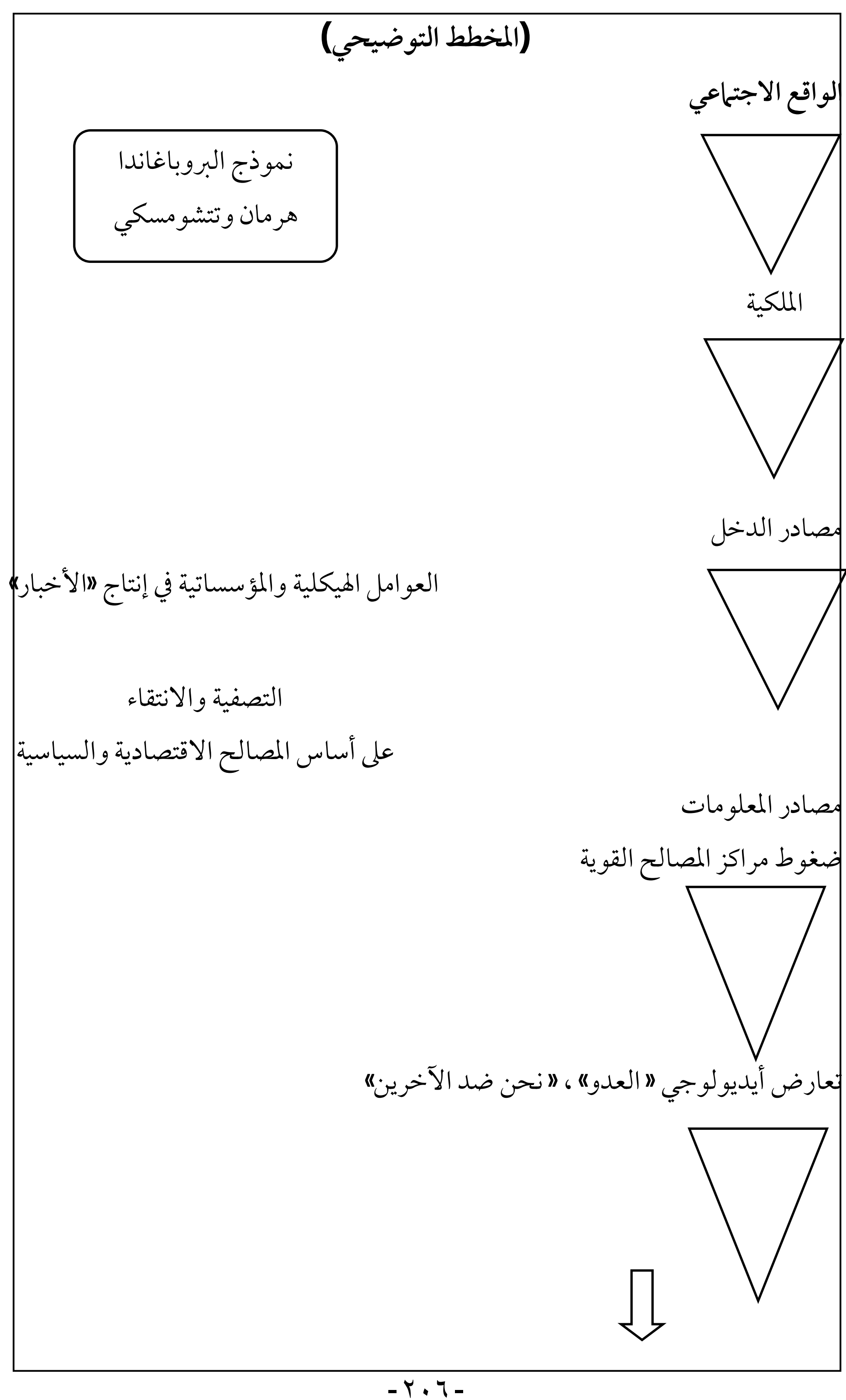
بعدم تقييد نطاق النقاش العام أو تشويهه من قبل مجموعات المصالح الاقتصادية والسياسية.

وعلى هذا فإن النتائج التجريبية تعزز موقف ديوي بأن مفهوم المواطنة يستحق الاحترام طالما أن وسائل الإعلام تقدم صورة غير مشوهة عن الواقع السياسي، وطالما كان نطاق النقاش العام حراً وغير مقيد. وبهذا يتحول السؤال حول نضج المواطنين إلى قضية عدم المساس بسلامة نطاق النقاش العلني.

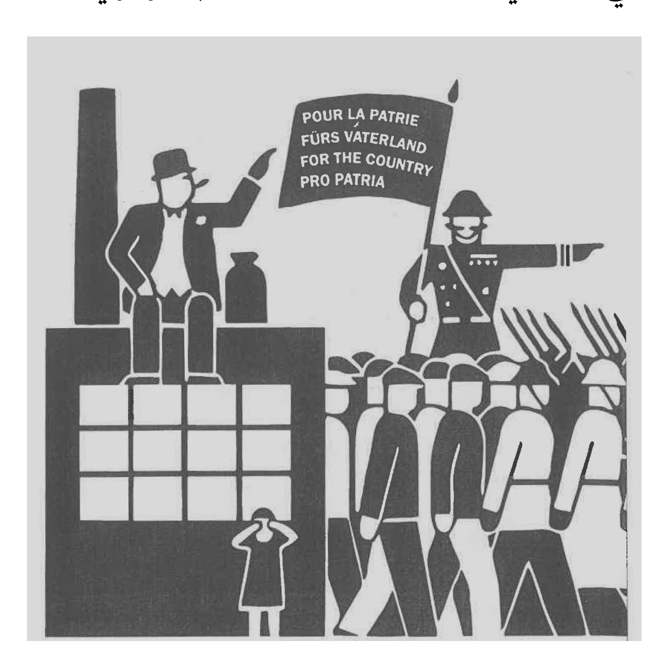
وهذا أمر قد تم تشويهه من خلال عوامل هيكلية تتعلق بالتنظيم الاقتصادي - السياسي للإعلام الجماهيري من خلال انتقاء الأخبار وتصفيتها. إن المجموعات الإعلامية حالها حال وسائل الإعلام العامة - القانونية مندمجة ضمن سياق سلطة اقتصادية وسياسية. «فكل صحيفة» وفق ما بين والتر ليبمان محقاً تصل إلى القارئ نتيجة سلسلة من عمليات الانتقاء. وقد قام إدوارد هرمان ونعوم تشومسكي بفحص طريقة عمل هذا الفلتر بالتفصيل، وقاما على أساس الدراسة التجريبية بصياغة ما يسمى بنموذجهما للبروباغاندا. تقوم عمليات التصفية بتقييد نطاق النقاش العام بشكلٍ منهجي وتقود من خلال نمط اختيار الوقائع إلى التشويه.

إن التجارب التاريخية تبين أن الحرب أو على الأقل عملية نشر رأي عام مؤيد للحرب تدفع نحو تعزيز عملية فرض التجانس الإيديولوجي على مختلف النخب الاقتصادية والسياسية بالترافق مع تقييد نطاق النقاش العام. وهذه العملية تؤدي إلى مفاقمة تحول المجتمعات الحالية في كل أرجاء العالم إلى ملحق يتبع مجمعها الصناعي - العسكري.

(المخطط التوضيحي)



ثمة حادث تاريخي مملوء بالدروس مرتبط بتاريخ نشوء تقنيات البروباغندا المنهجية، وهو لجنة المعلومات العامة التي أسست عام ١٩١٧. وعرفت باسم رئيسها كريل، وكان إدوارد برنايز من أعضائها. أنيطت باللجنة مهمة كسب تأييد الشعب لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى. حينئذٍ كان الشعب الأمريكي عازفاً عن الحرب بشكلٍ واضح، وكان وودرو ويلسون فاز في انتخابات ١٩١٦ على أساس برنامج سلمي ووعود بإصدار قوانين عمل اشتراكية ديمقراطية وتمسك صارم بالحياد تجاه الحرب الأوروبية. وبعد أن أدت حرب السفن المفتوحة إلى منح الولايات المتحدة فرصة لدخول الحرب (حرب ستنهي كل الحروب) كان لا بد خلال فترة قصيرة من كسب تأييد الشعب للحرب. وكان هذا تحدِّياً كبيراً بالنسبة لتطوير منهجي لآلة البروباغندا التي كانت في بداياتها. وكان هناك جانب مركزي.





لوحة دعاية من تصميم غيرد ارنتز نشرت عام ١٩٣٨

وعلى العلم عبارة في سبيل الوطن بالفرنسية والألمانية والإنكليزية والطليانية.

حُلَّت المشكلة من قبل المتخصص في العلوم السياسية ومنظر التواصل هارولد لاسويل وفق الآتي: «إن الاعتراضات السيكولوجية ضد الحرب كبيرة جداً في المجتمعات الحديثة بحيث لا بد من أن تظهر الحرب على أنها حربٌ دفاعية ضد غاز قاتل، وما من شك في كراهية الشعب للحرب».

كانت الحملة التي أطلقتها لجنة كريل ونسقت إيقاعها من خلال طرح بروباغندا مسطحة الفكر، ونشر أخبار زائفة بهدف توليد الكراهية ونزعة قومية متطرفة ونزعة وطنية بالإضافة إلى نشر الأخبار الكاذبة، ناجحة بشكلٍ واضح. كما قامت اللجنة في الوقت نفسه بتأمين ألا تظهر نشاطاتها على أنها بروباغاندا، بل بوصفها عملية تقديم الوقائع بأمانة».

وخلال زمن قصير تحول العزوف الشعبي عن الحرب إلى حالة دعم حيث أظهر الشعب استعداداً واسعاً للتشهير بكل أشكال النشاطات السلمية وإدانتها. وتم بالتوازي مع ذلك نشر صورة لروسيا بوصفها عدوّاً بالتنسيق مع البلدان القائمة على الضفة المقابلة من المحيط الأطلسي.

عملية فرض التجانس الإيديولوجي على النخب الاقتصادية والسياسية في إطار الليبرالية الجديدة.

حدث خلال العقود المنصرمة من السنين، كما بينا في العديد من المرات، عملية تحديد نطاق النقاش العام وتم هذا بطريقة زاحفة لكن عميقة إلى حد غير عادي، وقد أسهمت وسائل الإعلام في هذا. كان هذا من تداعيات الإيديولوجية الليبرالية الجديدة التي تقود إلى عملية ضخمة لفرض تجانس إيديولوجي على النخب الاقتصادية والسياسية وساهمت وسائل الإعلام الجماهيرية في هذا.

وانعكس هذا في تجاربنا اليومية حيث تضمنت كل المواضيع التي تمس المصالح الحيوية لمراكز السلطة مثل سورية وإيران، وإسرائيل، وأوكرانيا، وروسيا أو فنزويلا عملية انتقاء للأحداث وطرحها ضمن سردية سياسية في وسائل إعلام النظام عملياً دون أي تنوع يستحق الذكر.

إن عملية تحديد نطاق النقاش العام هذه تؤدي إلى تقويض شروط إمكانية تحقق الديمقراطية. فالمجتمع الديمقراطي يقوم بشكلٍ أساسي على إمكانيات المواطنين للالتقاء في تجمعات مناسبة وفي أشكال من التنظيم الاجتماعي وتوضيح مصالحهم المتنوعة وتحديدها ومناقشتها بهدف إيجاد قاعدة للموازنة بين المصالح والممارسة السياسية. لكن حين يتم تحديد نطاق النقاش العام الذي ينشأ بهذه الطريقة فهذا يعني تدمير جوهر الديمقراطية.

فالديمقراطية، وفق روح التنوير، تعني عملية تنشئة اجتماعية للحكم من خلال سيادة الشعب غير المنقوصة على عملية التشريع عبر عملية تقسيم شاقولية صارمة على أساس «الاعتراف بأن الجميع متساوون وأحراراً بغض النظر عن تباينهم الواقعي». فوفق مفهوم الديمقراطية التنويري لم يتم تحديد الشعب على أساس إثني أو ثقافي بل وفق أحكام الدستور. ويتكون الشعب في المقام الأول من خلال قرار بين أشخاص مستقلين ومتساوين بوصفه نتاج عقد اجتماعي أي إنه مجتمع حقوق، وليس مجتمع شعب. إن عدم التجانس الاجتماعي القائم بحكم الواقع يرفض بشكلٍ قاطع أي عملية فرض تجانس سياسي محدد. ويجب تنسيق علاقات التوتر الناشئة عن تعددية القيم والمصالح وعدم التجانس بينها والتوفيق بينها. فالديمقراطية التي لا تقتصر على أن تكون ديكتاتورية الأغلبية تستند إلى عمليات التوفيق بين المصالح الخاصة.

إن التبادل بين المصالح الخاصة المتنوعة ينجح في نطاق النقاش العام. إن نطاق النقاش العام الذي يتم في إطاره توفير إمكانية للمتحاورين من أصحاب المصالح المتنوعة للوصول إلى توافق، ويفرض على المتحاورين طرح مصالحهم الذاتية بشكلٍ موضوعي يمثل القطعة المركزية في الديمقراطية.

إن الديمقراطية ونطاق النقاش العام مترابطان بشكلٍ وثيق إلى حدٍّ يكون معه عدم المساس بنطاق النقاش العام هو الشرط الأول على الإطلاق لإمكانية قيام ديمقراطية. لكن كل الأقوياء الذين فرضت مصالحهم، وما تزال العمل، على الحد من المخاطر المرتبطة بالديمقراطية استهدفوا وما يزالون يستهدفون نطاق النقاش العام بالهجمات. وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على الرأسمالية. ويعود هذا أساساً إلى أن الديمقراطية والرأسمالية من حيث الجوهر غير قابلين للتوافق كما بينت الأدبيات في كثير من المرات.

وقد انشغل نعوم تشومسكي بشكلٍ خاص، منسجماً مع جون ديوي، بتكرار تبيان عدم التوافق هذا حيث كتب: «إن تعبير الديمقراطية الرأسمالية متناقض في حد ذاته، إن كان يفهم من ذلك وجود نظام يحظى فيه الناس العاديون بوسائل كافية للمشاركة في القرارات المتعلقة بحياتهم وبالمصلحة العامة للمجتمع. لا يمكن فرض ديمقراطية حقيقة إلا بعد القضاء التام على نظام رأسمالية الشركات الكبرى المعادي بشكل راديكالي للديمقراطية».

إن العلاقة المتوترة بين الرأسمالية والديمقراطية مترسخة في جوهر الرأسمالية. فالرأسمالية تعني تماماً الخضوع لشروط الاستغلال في عملية التراكم، وهي عملية يتم من خلالها إعادة استثمار الأرباح المسجلة بهدف رفع رأس المال. كما أن الرأسمالية تعني أيضاً الخضوع لعلاقات السلطة التي تمارسها أقلية من المالكين على أغلبية من غير المالكين. إن نظام الملكية الرأسمالية يفرض على الذين لا يملكون العمل لمصلحة ملكيات غريبة. ولم يكن الممكن الحفاظ على المظهر الديمقراطي أمام الجمهور، ولا يمكن ذلك إلا من خلال إخماد التوتر الناتج عن التناقض الاجتماعي أو جعله غير مرئيٍّ بالنسبة للناس وهو الأمر الذي نجح فعلياً. ولا يمكن لمراكز السلطة تحمل الديمقراطية إلا إذا تم تنظيمها بشكلٍ خالٍ من المخاطر وكما بين نعوم تشومسكي بوضوح: «فقط حين يتم تجاوز مخاطر مشاركة الشعب يمكن للأشكال الديمقراطية أن تكون موضع نظر دون وجود أخطار».

ومع نمو وتقدم الحركات التحررية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تفاقمت بشكل كبير بالنسبة لمراكز السلطة مسألة تشكيل الديمقراطية بحيث تكون خالية من المخاطر. فإلى جانب الإجراءات الاستبدادية المفضوحة مثل قمع الإضرابات بالعنف، وتحطيم النقابات،

وتفتيت الحركات التحررية لم يكن هناك مجال للتأثير على الديمقراطية بحيث تكون خالية من المخاطر إلا من خلال طريقين. تمثل الطريق الأول بتحويل منهجي بالشكل المناسب لمعنى كلمة «ديمقراطية» (وتغيير تنظيمها الملموس) بحيث يضيع المعنى القديم للمصطلح وفق ما كان عليه الحال في عصر التنوير. فالديمقراطية وفق معناها على أساس المفهوم الديمقراطي الراديكالي للتنوير تعني سيادة الشعب غير المنقوصة على عملية التشريع وتقسيم شاقولي صارم لاستخدام العنف بحيث تخضع كل أجهزة الدولة لإرادة الشعب. لكن بعد تشويه معناها لم تعد الديمقراطية تعني حكم الشعب بل، على العكس، صارت تعني حكم النخب وأوليغارشية منتخبة. وتُعد المفاهيم التي صاغها ليبمان، وهايك أو شومبتر الأكثر راديكالية لعملية تغطية مسار إبعاد الشعب عن السلطة برداء «الديمقراطية».

كان ما يزال هناك في إطار «الديمقراطيات» الرأسمالية التي سادت في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية بقايا لعناصر هياكل ديمقراطية يمكن استخدامها لإسباغ مسحة ديمقراطية على «الديمقراطية» لكن هذه الإمكانية المحدودة أخذت بالاختفاء بشكل مستمر تحت شروط الرأسمالية المعولمة نظراً لعدم وجود «شعب» معولم يمكن له أن يكون حاملاً لمهمة صيانة سيادة الشعب على تشريع القوانين. ويضاف إلى هذا واقع عدم وجود نطاق نقاش عام على مستوى المجتمع العالمي يمكن في إطاره للمصالح الخاصة المتنوعة أن تتعامل سياسياً في ما بينها للوصول إلى توافق. وينتج عن هذا عدم وجود عملية تسعى للوصول إلى إجماع في الآراء على المستوى المعولم. إن فكرة وجود ضابط ذاتي للأمور الأساسية المشتركة صار بالضرورة فارغ المعنى طالما أن السلطة الاقتصادية منظمة في الواقع بحيث لم يعد من الممكن مراقبتها أو تقييدها من قبل كيان مشترك.

إن الديمقراطية وإنجازاتها، مثل الدولة الاجتماعية، قائمة على شكل تنظيمي يفتح المجال للسيادة في ميدان التشريع ولفرض رقابة ديمقراطية على ممارسي السلطة. لكن حلقات الشرعنة الديمقراطية غير ممكنة على مستوى التنظيم المعولم.

إن الطريق الثانية التي يمكن لمراكز السلطة اتباعها بحيث تكون «الديمقراطية» خالية من المخاطر تهدف إلى التحكم بنطاق النقاش العام إلى أقصى حد والتلاعب به بحيث لا تؤدي الانتخابات الدورية إلى تهديد استقرار مراكز القوة القائمة. إن اكتشاف «الديمقراطية الرأسمالية» وتطوير تقنيات التلاعب بالرأي المناسبة سارا يداً بيد على مدى التاريخ. إن السيطرة على نطاق النقاش العام كان منذ زمن وما يزال ضمن مركز عمليات إدارة الديمقراطية.

وعلى هذا ثمة سؤال واضح يفرض نفسه: لماذا تعتبر مراكز السلطة أنه من الضروري التمسك بنعت «الديمقراطية»؟. تكمن الإجابة في الإعجاب التي حظيت به فكرة الديمقراطية بين صفوف الشعب منذ عصر التنوير. وهذا الإعجاب لا يترك مجالاً للتراجع عنها. ولهذا لا يبقى إلا إمكانية تقليم أظافر محتواها الثوري الكامن بحيث يتم استبداله بوهم الديمقراطية بأكبر قدر ممكن من التكتم بحيث لا يكون هذا مرئياً. إن التمسك بكلمة «الديمقراطية» يعمل في نهاية الأمر كواق من الثورة حيث يتم من خلال هذه الكلمة تحييد قدرات التغيير الكامنة لدى المواطنين، ويتم حرف طاقة التغيير بحيث لا تستهدف المراكز الحقيقية للسلطة.

وثمة شكل فعال بشكل خاص في النضال ضد سيادة الشعب يتمثل بتوفير غطاءً يوحي بانطباع عقلاني عن الاستمرار في تطوير الديمقراطية

حيث يفترض بالإيديولوجية الليبرالية الجديدة أن تثبت كيف أنه تحت تأثيرفريدريش فون هايك بشكل خاص وتحت تأثير جيمس بوشانان بشكل أكثر راديكالية لاحقاً تبلور تيارات سياسية - اقتصادية متنوعة.

ونجد في مركز هذه الإيديولوجية فكرة خيالية غير متجانسة حول «السوق الحرة» خارقة الطبيعة التي تجسد، في إطار تعقد المجتمع الحديث، الشكل الوحيد العقلاني لحل المشاكل الاجتماعية. وبهدف عدم تهديد عمل «عقلانية» «السوق الحرة».

يفترض بالمرء، بل يجب عليه التنازل عن الأشكال التقليدية للوصول إلى توافق ديمقراطي. ومن خلال هذا تُضفى مسحة عقلانية صافية على الإيديولوجية الليبرالية الجديدة المعادية بشكلٍ راديكالي للديمقراطية، ويتم التعمية على طابعها الإيديولوجي بحيث يغيب عن العين بشكلٍ تام تقريباً. فعلى الرغم من عبثيتها الاقتصادية لكن الإيديولوجية الليبرالية الجديدة ملائمة تماماً لإقامة هياكل استبدادية ولتقديمها بوصفها «ضرورات عقلانية».

كان فون هايك مدركاً بشكل جيد أن أفكاره ما كانت ستجد صدى في أيامه لا في السياسة ولا في الاقتصاد واختار عمداً طريق الالتفاف من خلال بناء شبكات «من مروجين ثانويين للأفكار». وأراد فرض إيديولوجيته من خلال إستراتيجية مستندة إلى نخب تعمل على تشكيل الرأي العام والبدء بكسب ناقلي الثقافة من صحفيين ومن خبراء سياسيين عن طريق خزانات فكر تصل بين ساحلي المحيط الأطلسي.

ومن خلال هذه الشبكات افترض أن تتمكن آراؤه من التسلل في وقت واحد إلى وسائل الإعلام وإلى نطاق النقاش العام بحيث تبدو في

النهاية من المواقف المسلم بها بالنسبة للحدس الإنساني السليم. لقد علمته التجارب التاريخية الناجحة في التلقين أن تقنية التلقين الأكثر نجاحاً تتمثل في «التمسك بالكلمة القديمة لكن مع تغيير معناها».

فمنذ البداية استند نجاح الإيديولوجية الليبرالية الجديدة بوضوح إلى كلمات موثوقة وإيجابية تم الاستيلاء عليها مثل «الحرية» و«حرية السوق»، «واللبلرة»، و«الإصلاحات»، أو «تفكيك البيروقراطية» ومنحت معنى جديداً يتعارض تقريباً مع دلالتها الأصلية. ونظراً لأن الإيديولوجية الليبرالية تظهر بالنسبة للحدس السطحي بوصفها تتضمن قدراً ظاهراً من المعقولية وتسمح بتعلم مفرداتها وسردية تبرير هياكلها بسهولة، لذا تتمكن، بعد نجاحها في تثبيت أقدامها في هياكل السلطة المناسبة، من الانتشار بسرعة ضمن الفئات التي تقوم بتشكيل الآراء.

إن الإيديولوجية الليبرالية الجديدة الخاصة «بالسوق الكفوْءَة» قد تم العمل عليها طويلاً وبعناية قبل أن يتم الاعتراف بها في الدوائر الاقتصادية والسياسية المهمة. وهي نجحت فقط مع الأزمة الاقتصادية في سنوات العقد السابع من القرن العشرين بأن تصبح فعالة سياسية وتمكنت من السيطرة على كل المؤسسات الحكومية قطعة قطعة.

وحتى تلك الفترة كانت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية موسومة بطابع من التوافق الطبقي تمكن على مدى بعض الوقت من تغطية علاقات التوتر بين الرأسمالية والديمقراطية. وقد كان هذا ممكناً من خلال الارتفاع الكبير في إنتاجية العمل نتيجة مكننة عملية الإنتاج. كما أن رفع إنتاجية العمل سمح برفع الأجور وبرفع الاستهلاك الجماهيري إلى حدٍّ جعل من الممكن

العمل بهدف مضاعفة الرأسمال من خلال نمو الاقتصاد الحقيقي وهكذا لم يتم تحميل ريعية رأس المال عبء رفع الأجور.

مكّن التوافق الطبقي الواضح من دمج المزيد من قوى السوق ضمن المجتمع الذي صار في متناول يدها. فمن خلال الحكومة التي سعت للموازنة بين الأغلبية المعتمدة على الأجور وبين الأقلية من المالكين الرأسماليين كما تم مأسسة عملية توزيع معتدلة لنتاج تراكم الرأسمال من الأعلى إلى الأسفل. وفي ظل تلك الظروف كان من الممكن ضمن إطار علاقات الإنتاج الرأسمالية تحول الديمقراطية، لفترة قصيرة، إلى محرك للنمو الاقتصادي وللرخاء العام.

لكن في بداية العقد السابع من القرن العشرين تصدع هذا الهيكل الخاص الذي جعل من الممكن تحقيق توافق طبقي. وكانت العوامل الفعالة التي أدت إلى هذا متعددة الطبيعة وتم مناقشة دلالاتها في الأدبيات المختصة بشكل جدالي. ويندرج ضمن إطار هذه العوامل تكلفة حرب فيتنام، وارتفاع عجز الميزانية الجارية في الولايات المتحدة، وتضخم على مستوى العالم، وانهيار نظام بريتون - وود والصدمتين النفطيتين.

وبسبب الركود وارتفاع البطالة بشكلٍ كبير لم يعد لدى الرأسمال في الاقتصاد الحقيقي فرص مربحة تسمح بمضاعفة رأس المال. ونظراً لأنه لم يعد من الممكن في إطار الاقتصاد الحقيقي القومي الوصول إلى ريعية رأس المال المرجوة تحولت عملية تراكم رأس المال إلى قطاعات الرأسمال المالي الشاملة والمتحركة الأمر الذي أدى إلى تصدع التوافق الطبقي فاندلعت من جديد الصراعات على توزيع الحصص.

عرف تجمع هذه العوامل التاريخية بوصفه إيديولوجية ليبرالية جديدة هيمنت بعد عملية تحضير طويلة في الغرف الخلفية لخزانات الفكر من تلك

اللحظة فصاعداً على المرحلة السياسية. إن الإيديولوجية الليبرالية الجديدة هي لجهة جوهرها النظري إيديولوجية مسطحة إلى حد كبير، فهي لا تمتلك بنية نظرية معقدة، ويمكن تعلمها بسهولة على أساس مجموعة محدودة للغاية وحدسية من المفردات التي تبدو معقولة، وهذا ما يجعلها مناسبة تماماً للانتشار بين طبقة المالكين وبين فئات تكوين الرأي المدافعة عنها. وهكذا صارت الإيديولوجية الليبرالية الجديدة بسرعة أهم فلسفة اقتصادية بالنسبة للمالكين. فهي منحتهم وعي طبقي جديد الأمر الذي أسهم في تعزيز اندماج النخب الاقتصادية والسياسية وتعزيز ما يسمى بانسجامها العقائدي، ومن ثمَّ تقويتها.

وترافق الانتقال إلى الرأسمالية المالية المعولمة بعملية فرض انسجام عقائدي انعكس أيضاً في وسائل الإعلام.

فالعقيدة الليبرالية الجديدة تقدم نفسها بوصفها إطار سردي شديد الفعالية للترويج لعملية إعادة التوزيع الضخمة والمكشوفة للثروات من الأدنى إلى الأعلى ومن الجنوب إلى الشمال ومن الملكية العامة إلى الملكية الخاصة بحيث تبدو ضرورة عقلانية وخياراً لا بديل عنه.

ويمكنها من خلال ذلك تحضير الشعب ليكون مستعداً لقبول «الإصلاحات» على الرغم من أن تلك الإصلاحات، بوصفها إعادة توزيع راديكالية من الأدنى إلى الأعلى تتضمن تداعيات سيئة بالنسبة لأغلبية السكان ولا يمكن فرضها ديمقراطياً إلا تحت وطأة الخوف.

تدعي الإيديولوجية الليبرالية الجديدة «عقلانيةً نقية» وعليه يمكنها ادعاء الكفاءة والتلاؤم مع مقتضيات قانون «السوق الحرة» وتنجح بفعالية متميزة في تفتيت كل أشكال الهياكل الديمقراطية وتدميرها. ونظراً لأن

«العقلانية» المطلوبة في ما يخص القرارات السياسية ستوفر من قبل خبراء مناسبين، ومن ثمَّ يجب على كل مسارات تشريع القوانين والتعليمات التنفيذية الاسترشاد بالخبراء المناسبين المزعومين بدلاً من استلهام خيارات المواطنين.

وينتج عن هذا، وفي جميع المستويات السياسية، عملية فرض حالة عجز على المواطنين وعلى ممثليهم السياسيين وتجريدهم من القوة (من خلال طغيان الخبراء).

ويندرج في إطار الثورة الليبرالية من الأعلى تطورات أخرى مميزة تقوض كل الهياكل الديمقراطية من أسسها وتخربها إلى حد يصعب معه عكس هذا الأثر. ويندرج في هذا الإطار بشكل خاص ما شهدناه خلال العقود الأخيرة من السنين من ترويج لعملية طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بشكلٍ شبه كامل ومن استسلام السلطة التنفيذية أمام مجموعات المصالح الاقتصادية القوية القائمة. ويتضمن هذا نزعة دستورية نيولبيرالية يمكن من خلالها إضفاء صبغة قانونية على شروط التراكم على المستوى الدولي. وهكذا يجري تمكين مجموعات السلطة الاقتصادية من الوصول إلى صياغة القوانين ومسوداتها بحيث تترسخ مكانتها قانونياً.

ويتم في الوقت نفسه إنجاز آليات يمكن من خلالها تحويل السلطة الاقتصادية إلى سلطة سياسية. وبهذه الطريقة يتم بشكلٍ مستمر شرعنة قطاعات واسعة من الجريمة المنظمة المرتبطة بطبقة المالكين. وتؤدي هذه التطورات إلى إضفاء طابع مؤسساتي على مجموعات الضغط وعلى الفساد بشكل متصاعد بحيث يتم حجبها عن الأعين.

في إطار الثورة الليبرالية الجديدة تغيرت أحزاب الشعب التقليدية بشكلٍ يتعلق بأسسها نظراً لتلاشي حاضنتها الاجتماعية، ووضعت نفسها في خدمة الثورة الليبرالية الجديدة، وحافظت على نفسها بشكل متصاعد ضمن جهاز الدولة الحكومي الذي ترتبط به اقتصادياً واندمجت فيه وجعلت زعماء الأحزاب يتداخلون في ما بينهم بحيث صار من الأسهل استبدالهم.

وقد تم إخضاع هذا التحول لدراسة تجريبية كافية، وضمن هذا السياق صاغ الباحثان في شؤون الأحزاب ريتشارد .س. كاتز وبيتر مير تعبير «حزب التكتل».

إن أحزاب التكتلات تخدم جهاز الدولة بوصفها ماكينات انتخابية لضمان الشرعنة القانونية وبوصفها شركات خدمات لإنتاج تباين إعلامي في المواقف. كما أنها تخدم عملية تنظيم تقاسم المواقع الوظيفية. وهي تعمل بتعاون وثيق مع وسائل الإعلام على توفير«منتج دعائي« سياسي بهدف الحصول على تأييد الناخبين. وهكذا تتراجع مساهمة الأحزاب في التأثير على تشكيل الإرادة السياسية ليكون دورها محدداً بتنظيم «المواقف» السياسية باستخدام أدوات حكومية ومنتج - تسويق ممول بإنفاق كبير على صناعته. وكل هذا هو في واقع الأمر أكمام فارغة لم تعد تمتلك أي محتوىً له دلالة. ويمكن للقواعد الحزبية الاكتفاء بدور تمجيد القادة ولصق الإعلانات خلال الاستعراضات الانتخابية الدورية. إن كل أحزاب التكتلات تعلن أنها سياسياً في «الوسط» وهو وسط - شبح يدل بشكل واضح على أنه قد تم إفراغ نطاق النقاش العام سياسياً. وكما أوضح بيتر مير، يترافق التضييق المستمر على نطاق النقاش العام بدفع

ثمن عال حيث: «إن التضييق المتصاعد في قوته لنطاق النقاش العام المتاح للمعارضة ضمن النظام هو من أسباب تحول المجال السياسي إلى أرض خصبة للشعبوية». إن بروز الليبرالية الجديدة «بوصفها خياراً لا بديل له» يسير يداً بيد مع بروز الشعبوية اليمينية. والنمو الحالي للشعبوية اليمينية هو من نتائج إفراغ راديكالي للمجالات السياسية من خلال أحزاب التكتلات النيوليبرالية. هل يمكن استغراب ازدهار الشعبوية اليمينية ضمن مثل هذه الأوضاع؟ إنها تقدم وعوداً بوجود بديل في حين تنكر الليبرالية الجديدة إمكانية ذلك. وهي تعد بمجتمع طبيعي بالغ، في حين أن الإيديولوجية الليبرالية تدمر المجتمع وتنكر إمكانياته. وبشكلٍ عام ونظراً للترويج للتوافق على فكرة عدم وجود خيار بديل يكون هدف الأقوياء قد تحقق، ويكف عدم الشعور بالراحة وعدم الرضا، والسخط والغضب، عن استهداف مراكز السلطة. لكن المجتمع يدفع ثمناً باهظاً نتيجة نجاح هذه الإستراتيجية الليبرالية الجديدة لتدمير المجتمع. وكنتيجة لعدم وجود خيار إيديولوجي بديل يتم تفريغ عدم الارتياح والسخط والغضب ضد مكونات اجتماعية مسالمة يمكن بسهولة حرف أسباب المخاوف الاجتماعية وتوجيهها نحوها. إن المفتقرين إلى السلطة هم من يدفعون ثمن إستراتيجية الأقوياء القائمة على اعتبار سلطتهم بلا بديل. إن الشعبوية اليمينية والإيديولوجية الليبرالية الجديدة مترسختان في تقاليد العداء الراديكالي للتنوير، وهما في النهاية تتشاركان مواقف الداروينية الاجتماعية وتستندان إلى صورة عن البشر تعكس الجوانب الأكثر قتامةً والأكثر قباحةً، وهي الجوانب التي سعى التنوير إلى حصرها وتقييدها بمسارات تحضرية، ويسعى التياران إلى إضفاء صفة مطلقة على هذه الجوانب المظلمة وجعلها القاعدة الطبيعية للنظام الاجتماعي. ولا يمكن كبح نفوذ اليمين الشعبوي إلا إذا تمكن المرء من إزالة

الإيديولوجية الليبرالية الجديدة الخانقة من كل الحياة السياسية العامة وإنجاز نطاق للحوار يمكن للجميع المشاركة بشكلٍ متساو ضمنه وتبادل الأفكار حول المصالح المتنوعة.

إن التغلب على إيديولوجية الليبرالية الجديدة يبدو محفوفاً بالمصاعب لأنها، وبالتضاد مع الإيديولوجيات الشمولية الأخرى، نجحت في أن تجعل سمتها الإيديولوجية غير ملحوظة وغطتها بقناع بوصفها انعكاساً لعقلانية «السوق الحرة ذات الكفاءة». وبهذه الطريقة يمكنها الصعود إلى مرتبة إيديولوجية قادرة في الوقت نفسه على أن تكون في موقع يسمح لها بإعلان «نهاية الإيديولوجية». لقد عفا الزمن على كل الإيديولوجيات لأن وقاحة«القوانين الطبيعية» الخاصة «بالسوق الحرة» تحدد ما هو معقول، ويجب بطبيعة الحال تحقيق ما هو معقول. وهكذا تكف التعارضات الاجتماعية الأساسية عن الوجود وكذلك المصالح المتعارضة لكل من المقاول والعاملين بأجر. دون أن ننسى أن العامل لقاء أجر هو في النهاية مقاول في حد ذاته وهو نمط من شركة أعمال يفترض بها تحسين نفسها بمرونة لكي يتمكن الغير من استخدامها. ويترافق هذا باعتبار التمييز السياسي بين «اليمين» و«اليسار» من بقايا الإيديولوجية، ومن ثمَّ مهمل على الصعيد التاريخي. وسيقتصر الأمر في المستقبل على التمييز بين المعقول وغير المعقول، وبين سياسة اقتصادية جيدة وسيئة، وبين حقائق لا تدعو للراحة والإغراءات الشعبوية.

ومن خلال شبح - الوسط الذي عينته الليبرالية الجديدة عديمة البديل المزعومة نصل إلى تعريف جديد للمفهوم السياسي «للوسط». وهو مفهوم كان منذ زمن طويل فارغ المعنى.

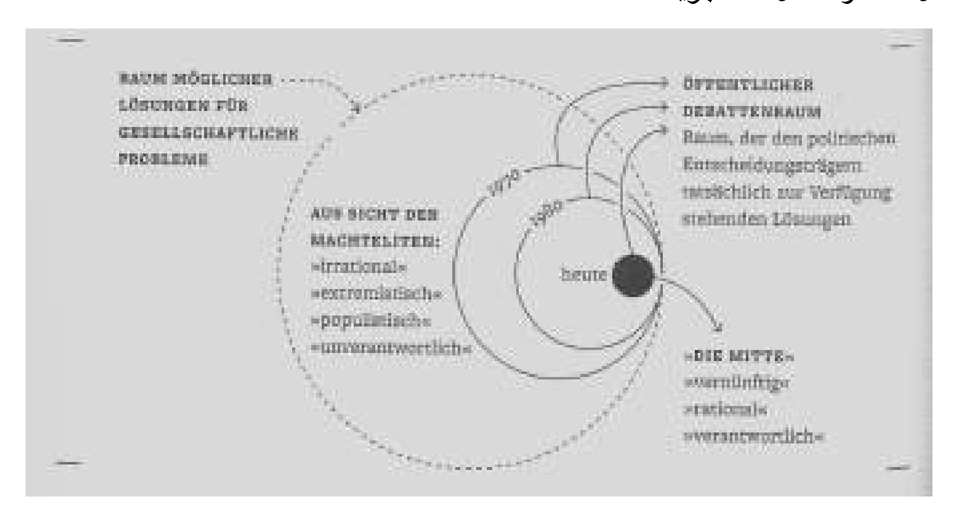
ومع ذلك وبالأحرى بسبب ذلك أضفي عليه طابع تطغى عليه الإيجابية. ومن خلال التعريف الجديد لمفهوم «الوسط» تم دفعه إلى موقع متطرف؛ إذ أن المجموعات السياسية التي تموه ذاتها بهذا المفهوم سعت وتسعى للسيطرة على كامل مجتمع أسواق المال. ولتحقيق هذا يجب في البداية تحطيم كل أشكال الهياكل الديمقراطية وتحييدها بطريقة تراعي أن تكون غير ملحوظة بأكبر قدر من المستطاع. إن الموقف المتطرف المتجسد بممارسة معادية للديمقراطية بشكلٍ راديكالي تخترق كل مستويات الممارسات السياسية بهدف دمج كل المجتمع بالسوق، وهذا يبدو بشكلٍ خاص من خلال العملية المستمرة لتجريد البرلمان من قوته من قبل السلطة التنفيذية.

ويتم أحياناً التعبير بوضوح عن مثل هذا الموقف كما حدث على سبيل المثال عام ٢٠٠٥ على لسان أنجيلا ميركل في كلمتها بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي: «نحن لا نملك حقاً قانونياً في الحصول على الديمقراطية والسوق الاجتماعية إلى الأبد». كما أن شبح-الوسط النيوليبرالي متطرف إلى حدٍّ كبير في ازدرائه لكل الأفكار المتعلقة بمجتمع متضامن. فالليبرالية الجديدة لها طابع أصولي في ادّعائها التمييز إلى حدٍّ يدفعها إلى الإصرار على فرض أهدافها الإيديولوجية بعناد دون تسامح، وغالباً باستخدام وسائل تزدري حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من جهود التلقين الضخمة فإن التداعيات الكارثية لعملية التدمير الليبرالية الجديدة للمجتمع وللبيئة تتكشف بشكل متصاعد بالنسبة لقسم متزايد باستمرار من الشعب.

فإلى جانب الشعور بالعجز والانكفاء السياسي تولد هذه التداعيات شعور كامن متنام من السخط ومن الحاجة إلى التغيير. ويجب تحييد هذه

الحاجة إلى التغيير من خلال إستراتيجيات مناسبة أو حرفها نحو أهداف أخرى بحيث لا تتمكن من تهديد خيار توافق الأحزاب النيوليبرالي بحيث تهدد، ومن ثمَّ استقرار علاقات السلطة الليبرالية الجديدة. ويقتضي هذا تحديد نطاق النقاش العام «الجائز» بطريقة مناسبة بحيث تُعدّ المواقف التي تهاجم الجذور الإيديولوجية لليبرالية جديدة «غير مسؤولة» و«غير عقلانية» و«متطرفة»أو «شعبوية».



يعرض الرسم التوضيحي نطاق النقاش العلني. إن التاريخ وتاريخ الأفكار يظهران أن الفكر البشري ونطاق التفكير الممكن لصياغة طريقة تنظيم المجتمع والوصول إلى حل المشاكل الاجتماعية واسع وبلا حدود تقريباً، وهذا يعكس القدرة الخلاقة الكامنة في نفوسنا.

كما أن ساحة الإمكانيات لتصميم مجتمع يليق بالإنسان هي من حيث المبدأ غير محدودة، وقد تم الإشارة إلى هذا في الرسم التوضيحي من خلال خطوط متقطعة مفتوحة. وضمن هذه الساحة يقع نطاق الحدود التي يعدُّها مصمِّمُو الرأي العام «جائزة»، و«مسؤولة» أو «عقلانية».

لكن نطاق النقاش «الجائز» صار أضيق بشكل مستمر نتيجة للثورة الليبرالية إلى أن تم تقليصه حالياً إلى حدود النطاق الحالي المحصور في إطار «الوسط». ومن خلال هذا التضييق يتم التعامل مع كل المواقف التي تعبر عن اعتراض على أسس الإيديولوجيا الليبرالية الجديدة أو التي يمكن أن تهدد استقرار مراكز السلطة القائمة بحيث تكون بعيدة عن أعين الناس أو يتم التشهير بها بوصفها «غير مسؤولة» أو متطرفة حين لا توفر القدرة على إخفاءها أو حرفها عن مسارها.

وإذا عرض الإعلام بشكلٍ ما شيئاً عن مثل هذه المواقف فإن هذا يتم بشكل مشوه بحيث تبدو على الفور بوصفها «غير معقولة، وشعبوية، أو بتعابير مماثلة بهدف إخراجها من نطاق النقاش العام «المعقول. وهذا يضع حداً فاصلاً بين المواقف «المعقولة، و«غير المعقولة» وبهذا يتم تمرير تضييق نطاق النقش العام المرتبط بهذا التقسيم بحيث لا تلحظه العين تقريباً. وخلال مسيرة انتصار الثورة الليبرالية اشتد سعار ازدراء المواقف الاعتراضية وتم في الوقت نفسه صقل الطرق التي تجعل التضييق المستمر لنطاق النقاش العام غير مرئيٍّ.

المثقفون والصحفيون بوصفهم أوصياء السلطة

يتم بطبيعة الحال تشكيل نطاق النقاش العام بشكل مباشر من خلال أولئك الذي تتوافر لهم الإمكانيات، بالاستناد إلى مواقفهم ومواقعهم، للظهور أمام الجمهور، وهذا يعني بالأساس النخب الوظيفية والصحافيين والمثقفين الذين يمتلكون امتيازات الوصول إلى مجموعات الإعلام الكبرى وإلى الإعلام العام- المرخص.

إن تحديد الخط الفاصل بين المواقف المعلنة «المعقولة»، ومن ثمَّ «الجائزة» وبين تلك «غير المسؤولة» و«المتطرفة» يتم بشكل رئيسي عبر وسائل الإعلام (التي تعكس المصالح الاقتصادية والسياسية لتجمعات السلطة)، ومن خلال المشاركة

الطوعية لحشد كبير من المثقفين. ولكي يتمكن شخص ما، بوصفه مثقفاً، من إيصال صوته إلى حيز النقاش العام يفترض به اجتياز كل وسائل الفلترة المعقدة التي تضبط عمل وسائل الإعلام الكبرى. ويمكن أن ينجح هذا بشكل أسهل كلما اشتد حرص المرء على ألا يخاطر بأن يُصنَّف خارج نطاقات ما هو «معقول».

ونجد العديد من الأمثلة التاريخية المتنوعة التي تثبت بأن كل من خضع لهيئات التنشئة الاجتماعية أطول وقتٍ ممكن، وواظب على التماهي باستمرار متصاعد وبأكبر قدر من العمق، مع الإيديولوجيا السائدة ترجح فرصه لاحتلال موقع في خدمة نخب السلطة السياسية والاقتصادية. ونظراً لأنه خلال مساره الطويل في التنشئة الاجتماعية قد تمكن من جعل الآليات الهيكلية جزءاً منضوياً في نفسه، وتمكن بذلك من كسب الاعتراف الاجتماعي بحيث يكون من المرجح أن تكف الحاجة إلى وسائل سيطرة خاصة لضبطه ضمن إطار حقول القوى المحددة من قبل السلطة. وثمة بعض المجالات، وبشكلٍ خاص في نطاق الجامعات وبشكلٍ أكثر تحديداً في كليات الاقتصاد والعلوم السياسية وكذلك في الصحافة السياسية وفي الصحافة التابعة للمجموعات الإعلامية الكبرى، وعلى مستوى إدارة وسائل الإعلام العامة المرخّصة قانونياً حيث تبرهن آليات التصفية على أنها مصمّمة بشكلٍ يقارب الكمال بحيث لا يمكن بالنتيجة تمييزها من الخارج عن أي عملية فرض منهجي للسيطرة. إن الفلاتر المدمجة في المسارات المهنية، وفي المقام الأول في المجالات التي ذكرناها، تحرص بشكلٍ أوتوماتيكي على أن يتم وضع «الشخص المناسب» في المواقع الاجتماعية الفعّالة التي تحظى بالتقدير. وينتج عن هذا أنه في كل نظام إيديولوجي تكون مراكز السلطة محاطة على امتداد ساحة المجتمع بمثقفين - مدافعين عن النظام يتصرفون مثل مناشير الحديد في خدمة السلطة ويضمنون في الوقت نفسه وضعاً مميزاً. وفي كل التجمعات التي تعلن ذاتها بوصفها نُخباً ثقافية وروحية كانت هناك

منذ زمنٍ طويل وما تزال حاجة لنيل اعتراف الأقوياء بحيث تضمن هذه المجموعات مشاركة رمزية في السلطة. وبهدف فهم الآليات التي تضمن استقرار هياكل السلطة يكون من الضروري تفحص نمط وكيفية قيام بعض هياكل السلطة الخاصة بوضع المثقفين في خدمة الإيديولوجيا السائدة.

قام برتولد بريشت على مدى سنوات بدراسة نموذج المثقف الإيجابي، الذي حور اسمه بالتلاعب بمقاطع الكلمة، وسماه باختصار (توي)، ووصفه في معظم ما تبقى من شظايا روايته (توي وتجمع على تويز): «توي هو مثقف زمان الأسواق والخيرات وهو مالك الفكر».

هؤلاء المثقفون هم حاملو وهم الحرية ومسوِّقوه، وهم «يلمعون صورة الأقوياء وينطقون باسمهم ويجارونهم في «القامة». وهم منتشرون بأعدادٍ كبيرة في البلاد بوصفهم موظفين، وكُتَّاباً، وأطباء، وتقنيين، ومدرسين في العديد من المجالات». ويتم البحث عن هذا النمط من المثقفين في المدارس، وتتمثل وظيفتهم بتشويه إدراك الواقع القائم على المصالح، وإعادة تشكيل الوعي العام بحيث لا يزعج ميدان قوة السلطة.

قد حظي هذا النموذج بكثير من الأهمية في الوقت الحاضر نظراً لأن التباين بين الواقع والإيديولوجيا صار أوضح في أعين الشعب إلى حدٍّ يتطلب المزيد من الجهود لتغطية هذه الثغرة. وهنا يتطوع، كما كان عليه الحال على مدى التاريخ، مجموعات من المثقفين والصحافيين بما في ذلك التويز. ولحسن الحظ يمكن بسهولة تحديد هوية التويز فغالباً ما يكون من الممكن كشف التويز من خلال اختيار مواضيعهم التي يخاطبون فيها الجمهور وبشكلٍ خاص من خلال كلامهم.

وهم يفضلون شغل أنفسهم بالمواضيع التي تناسب استقرار الإيديولوجيات المهيمنة وهم ينشرون أرقاماً تدعم أفكارهم في إطار رطانة مميزة وعبر مفردات مناسبة يبررون من خلالها هياكل السلطة القائمة بشكلٍ يدفع إلى التشهير بالمنتقدين الذين يتجاوزون حدود الإيديولوجيا القائمة.

ومن بين المميزات الأساسية للتويز بذل جهود غير مقيّدة بحدود للفت أنظار الأقوياء في مجالي السياسة ووسائل الإعلام. وهم يتنافسون من حينٍ لآخر من خلال السخاء في نشر مفردات التشهير التي اعترفت بها الدولة. وثمة ولع خاص ببعض المفردات مثل «نظرية المؤامرة» «واختراق الجبهة»، وإذا لجأنا إلى الخيار النووي نصل إلى نشر تعبير «العداء للسامية» بوصفه نعتاً تشهيرياً بهدف البرهنة أمام الأقوياء على استعدادهم لتلبية تطلعاتهم، وأنهم يتماثلون بعمق كبير مع الإيديولوجيا السائدة. ويتم مكافأتهم على هذا، بشكلٍ خاص في المجالين الصحافي والأكاديمي بمنحهم فرصاً ضخمة خلال مسارهم المهني.

وهناك مجموعة من المميزات التي تسمح بشكل مباشر في التعرف على التويز بسهولة. فعلى سبيل المثال نجدهم يسارعون إلى تعطيل الفعالية السياسية للنقد الإيديولوجي ويقومون بتحويله إلى عرض مدرسي لحدة الذهن، فيذكرون العديد من التباينات الانتقائية لمحتوى المفردات، ويعلنون أن مثل هذا «النقد» يغيب الكثير من التباينات «الضرورية». وقد ساهم هاينريش بول ذات مرة (هيبر ديفس: القادرون على النشر على نطاق واسع. المترجم)، وهم يلجؤون في مواجهة نقد النظام إلى الإطالة في ذكر تلونات المعاني إلى أن يتبخر النقاش بأسره، ويتحول إلى ضباب أكاديمي بحيث يفقد انتقاد النظام القدرة على التأثير على الجمهور. وهم في الوقت نفسه يقدرون عند الحاجة أن يبدعوا بنشر التعابير والأفكار الضبابية التي تفيد استقرار علاقات السلطة.

كما يمكن العثور لدى اليسار المتوافق مع النظام على العديد من التويز الذين يسعون إلى نزع الشرعية عن أي نقد للنظام يستهدف جذور السلطة القائمة وعلاقات العنف بهدف تثبيت العلاقات القائمة والتشكيك به. وهنا يجد الكثير من التويز أن لديهم ميلاً لتجهيز أنفسهم بمواضيع تضفي عليهم صورة المفكر «الانتقادي» وفي الوقت نفسه كسب اعتراف المؤسسات الثقافية والسياسية.

هل فقد التمييز بين اليسار واليمين صلاحيته في إطار الديمقراطية المتوافقة مع السوق؟

ثمة مفارقة تمثلت في اختيار الأحزاب الليبرالية موقع «الوسط» بعد أن صدر عنها إعلان نهاية التمييز بين اليسار واليمين، واستخدمت موقع الوسط لرسم حدود الآراء «المعقولة» و«الجائزة» في إطار النطاق الذي تم تقزيمه. وأوحت بهذه الطريقة أن نطاق الحوار الذي أعلن أنه «معقول»، يتسع لمواقف «يسارية» لكن يجب على هذه الأخيرة أن تكون «معقولة» أي متوافقة مع النظام. وهكذا تحدد أحزاب التوافق الليبرالية الجديدة المواقف «اليسارية» التي أعلنت نفسها على أساسها بوصفها ضمن نطاق «اليسار» المعقول أي مواقف متوافقة مع النظام. وعلى الرغم من هذا ففي الواقع فإن هامش «اليسار» الذي أعلنه الوسط لم يذكر نقاط التماس بين هذا اليسار وبين المواقف اليسارية وفق روح التنوير. إن طيف اليسار- اليمين «الجائز» قد أرجع بهذه الطريقة ليمثل طيفاً محدوداً يجد له مكاناً ضمن التوافق الحزبي النيوليبرالي.

كما أن الأحزاب الليبرالية الجديدة، وبشكلٍ خاص الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي لا يجدان أي مشكلة في أن يكونا في موقع اليمين التقليدي.

إن حزب البديل الألماني وحزبي الاتحاد لا يكتفيان بالتشارك في التوافق النيوليبرالي والسعي باتجاه سياسة داخلية استبدادية، بل يتشاركان في السر حيناً، وفي العلن أحياناً في النزعة القومية وبالعنصرية الثقافية وصولاً إلى التشارك في تصور حول «جسد شعبي» ألماني يجب حمايته من التأثيرات الغربية. وكان فرانتز جوزيف شتراوس صرح في ما مضى أنه لا يوجد على يمين الاتحاد الاجتماعي المسيحي سوى الجدار. وبدوره تكلم إدموند شتويبر عام ١٩٨٨ عن «مجتمع خليط ومجتمع عابر للأجناس». وخلال نقاش دار عام ٢٠٠٠ حول الثقافة السائدة حذر حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي من «صراع ثقافات» نتيجة لارتفاع عدد الأجانب. كما أن حملة فولفغانغ شويبله ضد اللاجئين في بداية العقد التاسع من القرن العشرين والتحشيد الضخم للعنصرية وللنزعة القومية عبر أحزاب التكتلات ضمن سياق ما سمّي «تسوية اللجوء» عام ١٩٩٣ أثبتت إلى أي حدٍّ يمكن هنا الانتقال بسهولة ومرونة إلى اليمين ومدى ترسخ أفكار العنصرية الثقافية. ووفق هذا المعنى نقول إن الأحزاب مثل البديل الألماني والاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي وحزب الأحرار الديمقراطيين كانت وما تزال أحزاباً متنافسة وليست متعارضة.

وفي الواقع وعلى الرغم من التصريحات البلاغية فإن أحزاب التكتلات لا تخاف من اليمين الشعبوي ولا من صعود النزعة القومية فهي استعملت مراراً بنجاح كليهما ودمجتهما في إطارها. لكن التهديد الحقيقي يتمثل في تحول اجتماعي يمسّ جذور علاقات السلطة القائمة لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى ضياع أحزاب التكتلات ويهدد وجودها. ومن هنا تجد أحزاب التكتلات عدوها الحقيقي في التجمعات والمواقف التي تعبر عن معارضة جوهرية للبرنامج النيوليبرالي. ويندرج في هذا الإطار بشكلٍ خاص التوجهات التي تتبنى مواقف راديكالية ديمقراطية مستمّدة من تقاليد التنوير.

وبهدف إخراج مثل هذه المواقف من نطاق النقاش العام «الجائز» بدا بوضوح نجاح إستراتيجيات التشهير التي استندت إلى قاعدة منطق الربط بين المواقف اليسارية واليمينية.

فمن خلال تعبير الشعبوية التشهيري تتقارب المواقف اليسارية واليمينية إلى حدٍّ يسمح باعتبار الشعبوية «غير مسؤولة» و«خطرة». وينطبق هذا على الانتقاد اليساري حول افتقار الاتحاد الأوروبي للديمقراطية أو على الحديث عن مكونات معادية للديمقراطية ضمن الأشكال القائمة من الديمقراطية التمثيلية. وهكذا يتم استخدام المواقف اليمينية المتطرفة من قبل أحزاب التوافق الليبرالية الجديدة بوصفها وسائل لنشر الخوف بهدف التشهير بأي موقف يساري معارض جوهرياً للبرنامج النيوليبرالي وإخراجه من نطاق طيف الآراء «الجائزة».

فبالنسبة لليبرالية الجديدة منذ بداياتها التاريخية كان العدو الحقيقي وما يزال هو اليسار. إن استقرار برنامج الليبرالية الجديدة يتطلب إخراج أي نقد جوهري لليبرالية الجديدة بوصفها الشكل الأقصى للرأسمالية وكذلك إخراج النقد العام للرأسمالية من النقاش العام «الجائز» وتحديد الحدود الخارجية للمواقف اليسارية «المعقولة» في إطار «المعقول»، ومن ثمَّ أن تكون متوافقة مع النظام، ومتسقة مع الإستراتيجية الليبرالية الجديدة القاضية بإسباغ معانٍ جديدة على المصطلحات تتعارض مع معانيها الأصلية.

إن الطريقة التي تم من خلالها إعلان انتهاء صلاحية التمييز التاريخي بين يسار ويمين لكن مع استخدام هذا التمييز بهدف نزع الشرعية عن أسس المعارضة تفضح نفسها بوصفها جزءاً من عملية التلقين الليبرالية الجديدة. وإن حاول المرء استذكار الدلالة القديمة لهذا التمييز يجد أن المقاربة الأولى تمثلت بتقديم نوع من تعريف الحد الأدنى كما حدث في سنوات العقد الخامس من

القرن العشرين من قبل علماء اجتماع مرموقين: «نحن من خلال استخدام تعبير «اليسار» نطرح وصفاً لتغيير اجتماعي باتجاه قدر أعلى من المساواة، السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية».

إن هذا البعد القاضي بتوجه نحو تغيير اجتماعي باتجاه قدر أعلى من المساواة قد تم إعلان إلغائه من قبل «الوسط» النيوليبرالي وفقد تقريباً كل دلالته السياسية حتى حين لا يكون كافياً لأن يستعمل نعتاً أحادي الجانب للكثير من المخاوف. إن العودة إلى زمن التنوير مفيدة بهدف الوصول إلى فهم أفضل لجوهر التباين بين اليسار واليمين. فمن خلال الخلاف الذي قام وقتها وبشكلٍ خاص ما طرحه ما يسمى بالتنوير الراديكالي حيث يمكن استخلاص نقاط علام يمكن تلخيصها وفق الآتي:

اليمين هو الذي يسعى إلى تثبيت مراكز القوة القائمة (على سبيل المثال الملكية أو النخب الاقتصادية) وتثبيت الهياكل التي تستند إليها السلطة (مثل الكنيسة، والاستعمار، والرق أو رأسمالية التجمعات الكبرى) والمحافظة عليها.

اليسار هو الذي يقف إلى جانب الاعتراف بتساوي جميع البشر («نزعة الإنسانية العالمية») وفرض سلطة ديمقراطية.

إن هذا الموقف المعياري القائل بتساوي كل البشر، أي بوصفه نزعة إنسانية عامة، وما يرتبط به من رفض لكل أشكال الشوفينية والنزعة القومية والعنصرية أو النزعة الاستثنائية يتضمن مجموعة من التداعيات يندرج في إطارها في المقام الأول تحقيق الذات ديمقراطياً، وهذا يعني أن على كل هياكل السلطة البرهنة على قانونية وجودها، وأن تشرعن نفسها تجاه الشعب وإلا كانت غير قانونية ويجب تدميرها. وعليه يفترض بكل مواطن حيازة حصة مناسبة في كل القرارات التي تمس حياته الاجتماعية الخاصة، وهذا يتضمن من

جديد عدم جواز استثناء القطاعات المركزية في مجتمع ما وبشكلٍ خاص الاقتصاد من الشرعنة الديمقراطية ومن الرقابة.

يظل التميز بين اليسار - اليمين جوهرياً بالكامل فيما يخص المجال السياسي بأكمله، لأنه يشير إلى التعارضات الأساسية ما بين ممارسي السلطة والخاضعين لها، وما بين المالكين وغير المالكين. ومع ذلك فإن المثال الأعلى للتنوير كما هو الحال وفق مسار نهج تفكير يتضمن أن النقد الإيديولوجي يتجاوز إلى حدٍ بعيد حدود نطاق النقاش العام «المعقول» المتعارف عليه ويكف عن أن يكون تحت تصرف الشعب في عملية التنظيم الفكري لتجاربه الاجتماعية حاله حال حاملي القرارت السياسية البعيدين عن أن يكونوا تحت تصرف الشعب.

إن سمة «اليسار» ارتبطت تقليدياً بالأمل في مجتمع متضامن يليق بالبشر وبتطلعات تحررية تهدف إلى تحقيقه. إن مشروع التنوير الذي يتموضع فيه الأصل التاريخي للمحتوى الجوهري لصفة «اليسار» يجسد بطريقة خاصة الحلم التمدني في تنظيم مجتمع إنساني، ومأسسة احتواء السلطة، وضمان السلم الداخلي وكذلك السلام بين الشعوب. إن هذا الحلم لم يفقد أياً من معانيه، بل على العكس ففي ضوء التدمير الحالي لأسس الحياة الاجتماعية والبيئية فإن مستقبل الحضارة البشرية مرتبط بجهودنا لتحقيق هذا الحلم، على أن يكون هذا على أساس الفكرة المركزية المنادية بالمساواة والقاضية بالاعتراف بكل البشر بوصفهم أحراراً ومتساوين وهو أمر لم يعد يرتبط في الوقت الحاضر بتعبير«اليسار» ففي ما يتعلق بالشعب فقد تعبير «اليسار» وقعه التحرري الأصلي، ويعود هذا إلى أسباب متعددة. ونظراً لأن نعت «اليسار» كان في الأصل طافحاً بالمحتوى الإيجابي لذا جرى بشكلٍ كبير استخدامه، وما يزال يُستخدم، من قبل التجمعات بهدف الوصول إلى السلطة أو فرض استقرارها. وهكذا تم مراراً على مدار التاريخ إساءة استخدام صفة «اليسار» بشكلٍ

استبدادي وشمولي، ومن ثمَّ لُوِّث بحيث تنتفي علاقاته مع المعنى الأصلي لتعبير«اليسار» وفق روح التنوير الراديكالي.

وتندرج البلشفية ضمن إطار التجارب والأمثلة التاريخية ذات التداعيات الثقيلة إذ استولى لينين إلى حدٍ كبير على الإيديولوجية الاستبدادية للنخب والجماهير المناهضة للتنوير وأعاد تفسيرها بشكلٍ ثوري. لكن إعادة العرض هذه غير متوافقة مع المساواة، ومع مناهضة الاستبداد أي مع العنصر الجوهري الديمقراطي الراديكالي للفكرة المركزية بشكل مماثل لما برهنت عليه روزا لوكسمبورغ بشكلٍ مبكر وكذلك المنظر الكبير لديمقراطية المجالس أنطون بانيكوك. كما أن هناك العديد من التطورات في الوقت الحاضر تُسهم في تعزيز الانطباع بأن صفة «اليسار» بالنسبة للشعب لم تعد تمتلك جاذبية بوصفها إطاراً سردياً تحررياً يمكن أن يقود عملية دمج الحركات الاجتماعية. وثمة العديد من المجموعات واسعة النفوذ انصرفت عن الفكرة المركزية حول المساواة والنزعة العالمية لمصلحة «سياسة قائمة على الهوية» ولمصلحة الاعتراف بالمصالح التحررية لمكونات محددة من الشعب. وعلى هذا فهناك خطر متصاعد يهدد تسمية «اليسار» بالتحول إلى أداة تسويق تعتمد رطانة يسارية يستخدمها «يسار» متوافق مع النظام بهدف الحصول على حصته من السلطة من خلال استغلال قدرة الناخبين التحررية. ولا يقتصر الأمر على إساءة استخدام صفة «اليسار» وكذلك نزعة التنوير العالمية بالعديد من الطرق لأغراض السلطة. فمنذ عصر التنوير تم الاعتراف بهذه النزعة بوصفها أداة، يطبقها المرء بطريقة انتقائية، من خلال التعمية على التطلعات السلطوية بغطاء إيديولوجي. إن مثل هذا الموقف يخترق تاريخ «قيم المجتمع الغربي» منذ الحملات الصليبية والاستعمار والإمبريالية وصولاً إلى ما يسمى «تدخلات إنسانية».

إن «رسالة الغرب» «التمدينية» تستند إيديولوجياً إلى عالمية مستوى مدنية الغرب المتفوقة الأمر الذي يلقي عليه واجب أخلاقي يتمثل بنشر هذا المستوى الحضاري في العالم.

كما أن هذه النزعة العالمية الغربية هي نزعة عالمية خاصة (وهذا بطبيعة الحال تناقض في حد ذاته)، وهي بالتحديد نزعة الأقوياء نحو العالمية التي يرون فيها أداة إيديولوجية فعالة لرعاية مصالح سلطتهم. وسبق لإيمانويل فاليرشتاين وصف هذا الشكل من «النزعة العالمية» التي هي في الحقيقة منافية لنزعة التنوير العالمية وهي تطرح نفسها بوصفها «نزعة عالمية أوروبية». وهذا يطرح سؤالاً مفاده إلى أي حد يمكن أن يُنظر إلى النزعة العالمية الأوروبية على «أنها إيديولوجيا تلائم بشكلٍ خاص الاقتصاد الرأسمالي العالمي»؛ إذ إن النزعة الأوروبية العالمية توفر أداة شديدة الفعالية تستخدمها الرأسمالية بمهارة عالية لبخس قدر «الآخرين» ونزع السمة الإنسانية عنهم بهدف استخدامهم لمصلحة التراكم الرأسمالي.

إن النزعة الأوروبية العالمية هي في حقيقية الأمر شكل من النزعة الاستثنائية. إن استثنائية «قيم المجتمع الغربي» هي في الحقيقة استثنائية بشكلٍ استثنائي. فهي استثنائية في استمراريتها التاريخية غير المألوفة، وهي استثنائية في تعدد الأزياء التي يمكن أن تكتسيها. كما أنها استثنائية في مرونتها الفريدة وقدرتها على استخدام السمات المميزة أو صنعها وهي السمات التي تعتقد النزعة الأوروبية العالمية أنها يمكن أن تشرعن تفوق الغرب على «الآخرين المتخلفين».

إذن تم إساءة استخدام توصيف «اليسار» وكذلك العناصر المركزية المرتبطة به بشكلٍ أساسي لصالح نزعة أوروبية عالمية وما يزال الأمر مستمر بأشكال متعددة الأمر الذي يطرح سؤال عن دلالات توصيف «اليسار» التي يمكن لليسار امتلاكها ضمن الحركات الاجتماعية اليوم.

إن الحركات الاجتماعية تحقق أكبر قدر من النجاح حين تركز على أهداف ملموسة قابلة للتحديد العملياتي.

وكان وما يزال هناك أمثلة لا تحصى عن مثل هذا النجاح على اتساع العالم يمكن أن نستمد منها الأمل بالمستقبل. إن سمات الحركات التحررية المحلية القوية هي في الوقت نفسه نقاط ضعفها الأمر الذي يمس بشكل أساسي عملية تغيير علاقات السلطة. وبهدف الوصول إلى عملية تغيير أساسية يجب على الحركات الترابط فيما بينها من خلال الاندماج وحزم طاقتها وتنظيم مقاومتها ضمن إطار أصيل يمنحها استمرارية.

إن مثل هذا الاندماج يحتاج إلى أهداف مشتركة وتجارب تاريخية مشتركة لتحديد كيف يمكن تجسيدها في إطار سردي يتجاوز المطالب المحلية، ويهدف إلى أن يحمل سمة تغيير أساسي، كما أن هذا الإطار يقوم بعدة وظائف، ويجب عليه الربط بين التجارب ووجهات النظر التي تم كسبها تاريخياً، وعليه أن ينشرها بهدف مواجهة مشاكل الحاضر. ولا يجوز أن يبقى أسير الظواهر السطحية، بل يجب أن يستهدف جذور علاقات السلطة القائمة. كما يجب عليه صوغ الأهداف القابلة للتحقيق التي تتصف بالجاذبية إلى حد يجعلها ملائمة لأن تطلق لدى الشعب طاقة طوباوية التي كانت على مدى الدهور محرك التقدم التحضري - التحرري.

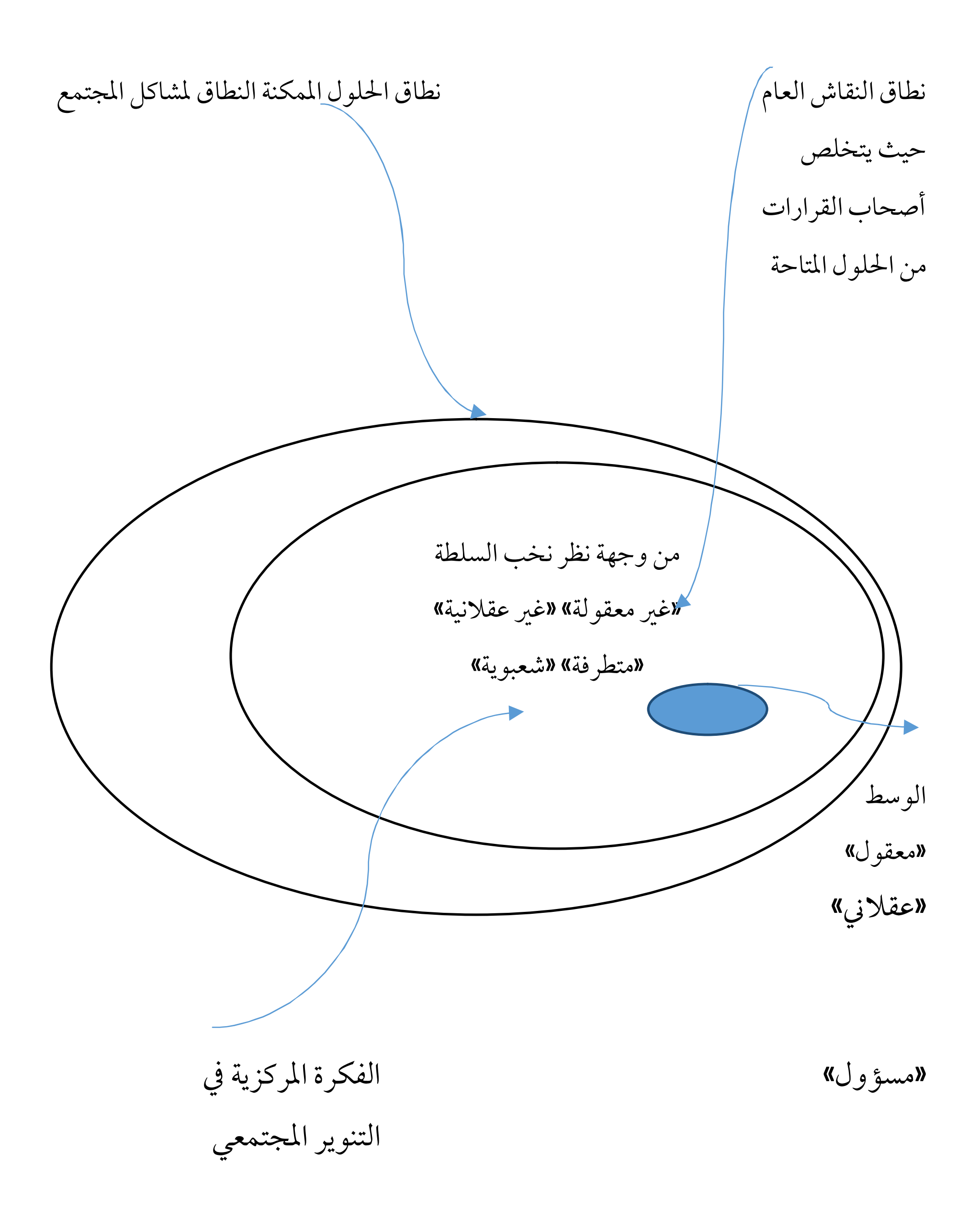
كما يجب علينا أيضاً امتلاك معرفة صغيرة بالأمر الذي يستحق أن نناضل في سبيله. إن التصورات الديمقراطية الراديكالية لاحتواء السلطة اجتماعياً كما جرى في عصر التنوير تقدم بالنسبة لمثل إطار السرد المندمج هذا العديد من نقاط الانطلاق الواعدة. ويتمثل واجبنا في استخدام هذا الميراث التاريخي الرائع للتعامل مع اهتماماتنا الحالية والمضي قدماً.

إن مثل هذه الاهتمامات التحررية المتنوعة المندمجة في إطار سردي يمكن أن يضفي لمعاناً جديداً على مطالب النضال الاجتماعي في سبيل مجتمع يليق بالبشر. فإلى جانب محتوى أهدافها يكون هناك ضرورة في المقام الثاني لتحديد تحت أي توصيف لفظي سيتم تشغيلها إن كان «يساراً»، أم «اشتراكياً»، أم «ديمقراطية المجالس»، أم «ديمقراطية راديكالية». وبما أنه يفترض بنا معرفة ميلنا الطبيعي لتصديق معنى الكلمات، وهذا يعني قناعتنا بأن كل كلمة يفترض أن تعبر عن حقائق في العالم، ومن ثمَّ فإن الكلمات المتباينة تعكس فروقات حقيقية.

ويجب أن نعرف إلى أي حد تتوافر إمكانية طرح إطار سرد لفظي مشترك متماسك لغوياً يضمن كل التوصيفات المتباينة، ويحمل في ذاته جرثومة انقسام الحركات الاجتماعية، أو يعزز الميول نحو الانشقاق من خلال تباين وجهات النظر والأوزان القائمة على كل حال. ولكن من غير إطار سرد مشترك تحرري يستهدف جذور علاقات السلطة فإن كل الحركات الاجتماعية تواجه خطر أن تظل عابرة وسريعة الزوال.

النتائج المدمرة لإطلاق حدود السلطة الاقتصادية والسياسية وسيطرة النخب على نطاق النقاش العام

لما نستدعي ذكرى الفكرة المركزية للتنوير يتضح بجلاء خاص كيف تم تضييق حدود النقاش العام خلال العقود الأخيرة من السنين. ويفترض بهذه التضييقات أن تحمي الرأسمالية المعولمة الجانحة باتجاه الاستبداد من التهديدات الديمقراطية الأمر الذي يولد تداعيات ثقيلة.



نطاق الحلول الممكنة النطاق لمشاكل المجتمع
نطاق النقاش العام
حيث يتخلص
أصحاب القرارات
من الحلول المتاحة
من وجهة نظر نخب السلطة
«غير معقولة» «غير عقلانية»
«متطرفة» «شعبوية»
الوسط
«معقول»
«عقلاني»
«مسؤول»
الفكرة المركزية في
التنوير المجتمعي

رسم توضيحي

إن المواقف التي دعت خلال التنوير إلى احتواء السلطة والحد من شططها وفرت بمشقة مكاسب جماعية، واستخلصت من التجارب التاريخية مع السلطة ومع علاقات العنف النتائج المناسبة وتوافقت على مبادئ أساسية معيارية يمكن من خلالها تحاشي مثل هذه الأحداث بالطريقة الأشدّ فعالية.

ونظراً لأن هذه المبادئ تقود إلى عملية احتواء ضخمة للسلطة السياسية فقد جوبهت برفضٍ قاسٍ من قبل كل الأقوياء والمثقفين المدافعين عن الوضع القائم. وتكرر على مدى التاريخ بزوغ مراحل شهدت تيارات مناهضة للتنوير بشكلٍ خاص. وخلال المئة سنة الأخيرة برزت مرحلة عداء راديكالي للتنوير، وتُعدّ الإيديولوجية الليبرالية الجديدة الحالية أشد هذه النزعات عدائية وأكثرها توليداً للتداعيات التي كانت حاضرة بشكلٍ جلي منذ البدايات بوصفها مناهضة للتنوير وتدعم نسخة نخبوية معاكسة لمبادئ المساواة التنويرية.

وبشكلٍ عام كيف تفشل آليات الديمقراطية في احتواء السلطة أو كيف تختفي من جديد هذه الآليات في حين يتم بشكلٍ موازٍ القضاء على الآليات التي يمكن أن تعمل بوصفها أداة تصحيحية للشطط التدميري الحتمي الكامن داخل الرأسمالية. ونحن دخلنا مع الرأسمالية المتحررة من أي رقابة ديمقراطية من جديد في مرحلة تراجع حضاري إلى نظام اجتماعي تعتقد فيه السلطة أنها قادرة على شرعنة نفسها بنفسها. إن الرأسمالية المعولمة قد انتزعت من الشعب لمصلحتها كل القدرة على المساءلة وعلى الشرعنة أو على التوصل إلى توافق. وبهذا تكون السلطة التي تأسست في إطار الرأسمالية المعولمة والنظام العالمي القائم على العنف قد حملت بداخلها جرثومة التدمير الذاتي وفق ما بينه لنا التاريخ مراراً وتكراراً.

إن تداعيات دوامة التدمير ستكون ملموسة من قبل الشعب ومعروفة، لأن الأسس الإيديولوجية «لديمقراطية النخب» تترافق منذ زمنٍ طويل بوضوح مع «حلول النخب» الماضية قدماً. وسبق لجون ديوي أن بين أن ديمقراطية النخب وفق أسس تصور ليبمان المتعلقة «بخبراء مسؤولين» يرعون الصالح العام بشكلٍ مستقلٍ وحيادي لا تعدو أن تكون خيالاً ساذجاً. لكن في الواقع لا يتعلق الأمر، للأسف، بخيال ساذج، بل هو بالأحرى تعمية متعمدة في خدمة إيديولوجية ضمان السلطة. إن الإيديولوجيا المتعلقة بحكم «نخبة» تمتلك دوافع أخلاقية ومؤهلة ثقافياً وقادرة بفضل جدارتها السياسية وشعورها الأخلاقي على إرشاد «الحُمْلان الضالة» إلى المسار الصحيح تحت راية الديمقراطية تترك مطالبها الحقيقية تتكشف بشكل واضح. إن القناع الديمقراطي قد سقط منذ وقتٍ طويل. كما أن النخب السياسية والاقتصادية ترى أن سلطتها في إطار الرأسمالية المعولمة «محصنة بشكلٍ كامل ضد محاولات الهجمات الديمقراطية» إلى حد يعزز لديها القناعة بشكلٍ متصاعد للتخلي عن الرطانة الديمقراطية والكشف عن وجهها الاستبدادي.

كما أن هذه النخب لا تتأثر بالتداعيات المدمرة لممارساتها السياسية إلى حد ترى معه أن الإنذار بما يمكن أن يترتب على الإنسانية من نتائج الرأسمالية المتحررة من أي رقابة ديمقراطية هو أمر غير مواتٍ أبداً، فبعد «نهب الحيز العام» تتحول نخب الأثرياء بشكلٍ متصاعد باتجاه «وضع نهاية اللعبة» وتستولي على كل شيء، وتدمر الجسور خلفها، ولا تترك وراءها سوى أرض محروقة.

ونظراً للدمار الاجتماعي والبيئي الهائل الذي خلفته ديمقراطية النخب الليبرالية خلال العقود الأخيرة من السنين فإنه من غير الوارد توقع

أن يكون هناك جدوى من مطالبة النخب السياسية والاقتصادية ببدائل يمكن أن تقدم حلولاً للمشاكل القائمة أو التفكير بمثل هذه البدائل.

لكن على العكس من ذلك فهي تتعامل بشكل متزايد من خلال ردات فعل غير محسوبة وتبدو أسيرة المشاكل التي أوجدتها هي بذاتها إن كانت تلك المتعلقة بالتحول إلى رأسمالية مالية تشتد نزعتها التدميرية، أو كانت الأضرار البيئية التي لم تعد عكوسة، أو التدمير الاجتماعي للتضامن المجتمعي وما تتضمنه من تصحر وتشوهات نفسية، أو كانت تلك المتعلقة بالاستبداد الجانح باستمرار نحو العنف تجاه «المهملين سياسياً» الذين لم تعد من حاجة إليهم إلا بوصفهم مستهلكين وفرض الانضباط على «غير الضروريين» اقتصادياً الذين لم يعد هناك من حاجة إليهم بوصفهم مستهلكين.

إن الخيارات الفكرية البديلة لحلول المشاكل القائمة يجب أن تكون أعمق بكثير، وعليها القيام بعمل مماثل لما حدث زمن التنوير، أي الإقرار بالتداعيات التدميرية للعجز عن احتواء السلطة ديمقراطياً واستخلاص النتائج المترتبة على ذلك. إن خيارات التفكير والتعامل الضرورية لا يمكن تطويرها إلا بشكلٍ جماعي من خلال استخدام كنز التجارب الثرية للحركات التحررية من «الأسفل». ولتحقيق هذا يجب استخدام بقايا الهياكل الديمقراطية التي ما تزال متوفرة بهدف استخدامها أساساً لإعادة إيجاد مجال لعملية إعادة تسييس المجتمع وإعادة طابعه الديمقراطي.

إن فرص الحلول الاجتماعية التي حصدتها الإنسانية بعد تجارب أسوأ الكوارث الحضارية من خلال عملية جماعية شاقة ونقصد الفكرة المركزية للتنوير، صارت إثر التضييقات الكبيرة على نطاق النقاش العام خلال العقود

الأخيرة من السنين بعيدة جداً خارج نطاق الحوار المعترف به بوصفه «معقولاً» و«جائزاً». وطالما استمر هذا الحال فلن يكون لدينا فرصة لحل مشاكل الحاضر الملحّة، ولا لحماية أنفسنا من مزيد من الكوارث الأسوأ. وعلى هذا يكون من واجباتنا الملحة تجاوز هذا الانحطاط المنهجي لنطاق الحوار العام، ومن خلال هذا فقط يمكننا استعادة الخيارات البديلة في التفكير وفي التعامل.

إن مصيرنا كإنسانية صار في ضوء التدمير الاجتماعي والبيئي من قبل النظام الاقتصادي والنظام العالمي القائمين أكثر ارتباطاً بواقع إن كنا مستعدين لأن نأخذ بجدية الحلم الحضاري أو التمدني حول الإقرار بأن الجميع أحرار متساوون، وكذلك التعامل بجد مع الفكرة المركزية للديمقراطية.

لكن لم يعد لدينا الكثير من الوقت.

الفصل السادس

الوسط – الشبح – أحزاب التكتلات

انتخابات البوندستاغ

ملاحظات

يُفترض بنا قبل أن نقوم بالتربيت على أكتافنا بسعادة بعد الانتخابات لأننا نعتقد أنه مع تيار الوسط السياسي نكون قد صوتنا لصالح أفضل تمثيل ممكن لضمان مصلحتنا العامة، وأن نلقي نظرة أكثر تدقيقاً على الحقائق. لكن هذا ليس بالأمر السهل؛ لأن الحكومة وأحزاب الحكومة ووسائل الإعلام، تبذل قدراً كبيراً من الجهد لنشر غمامة تحجب عن أعيننا الحقائق الاجتماعية وتشوهها لكن الحقيقة بعد كل شيء هي أن أولئك الذين حددوا مسار الأمور حتى الآن تسببوا بكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يطرحون أنفسهم بوصفهم المنقذين منها. ويندرج في هذا الإطار تدمير الدولة الاجتماعية، والتوسع الكبير في قطاع أصحاب الأجر المنخفض وزعزعة وضع العمل لقاء أجر، والتخفيض الهائل على ضرائب الأثرياء والشركات الضخمة، واستسلام الدولة للأسواق المالية، وتداعي البنية التحتية، والخنق المالي للمؤسسات العامة مثل المستشفيات ورياض الأطفال أو المدارس، وفرض الانضباط على البرلمان من قبل السلطة التنفيذية وانتزاع سلطته، وإنشاء دولة مراقبة أمنية.

إن المشاكل الاجتماعية التي ذكرناها والتي كانت نتيجة لإعدادات سياسية ناعمة لا يمكن أن تكون ناتجة عن «قوانين طبيعية» مزعومة مرتبطة (بالسوق الحرة المعولمة) كما يقال باستمرار، بل كانت نتيجة فعلٍ واعٍ ومقصود يصب في مصلحة إجماع النخب الليبرالية الجديدة على جانبي المحيط الأطلسي، وهذا حدث أيضاً في ألمانيا من خلال قرارات ملموسة لأحزاب التكتلات الحاكمة وهي حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الأحرار الديمقراطيين وحزب الخضر.

إن هذه الأحزاب التقليدية شهدت تغييرات أساسية منذ العقد السابع من القرن العشرين، أي مع بداية الثورة الليبرالية الجديدة، نتيجة لاندثار تجذرها بين الجماهير، وتبنت أهداف الليبرالية الجديدة وعززت مواقعها بشكلٍ متنامٍ في جهاز السلطة الحكومي واندمجت به. وكلما تراجع ارتباطها بمجتمع الناخبين التقليدي اشتد التداخل ما بين قيادات هذه الأحزاب. وقد منح هذا الأحزاب التقليدية أفضلية تمثل بتراجع دلالات الهزائم الانتخابية نظراً لأنها تستطيع تقاسم الموارد والمراكز الحكومية بشكلٍ مستمر فيما بينها بشكلٍ مستقل عن نتائج الانتخابات. ومع اشتداد انفصال قمة الحزب عن قاعدته انحصرت وظيفة القاعدة في التهليل خلال الانتخابات. وقد تم إخضاع تحول الأحزاب هذا إلى دراسات تجريبية وافية.

وقد صاغ الباحث المرموق في مجال الأحزاب بيتر مير بنجاح تعبير «أحزاب التكتلات» اسماً لهذا النمط من الأحزاب السياسية الكبيرة.

وتندرج في إطار سمات أحزاب التكتلات أنها كفت، فيما يخص القرارات السياسية، عن مراعاة ما يفضله المواطنون، بل صارت تراعي مصالح مجموعات

السلطة ذات الوزن وكذلك المصالح الاقتصادية للشركات الكبرى وللأثرياء والمصالح الجيوسياسية للنخب على جانبي الأطلسي. إن صيغة «ضروروات السوق» لا تعدو أن تكون بالأصل سوى صياغة محكمة تلبي حاجات طبقة المالكين. قد يبدو هذا تجريدياً لكن يمكن إثباته دون الكثير من الجهد بالاستناد إلى الممارسات الملموسة عند تصويت هذه الأحزاب في البرلمان على الأمثلة التي تم ذكرها. وهذا ينطبق بشكل مماثل على القرار السياسي حول توسيع الناتو شرقاً، والمطالبة بحروب تتذرع بحقوق الشعوب بوصفها أداة سياسية من كوسوفو وليبيا وصولاً إلى سورية، وتصدير الأسلحة إلى العربية السعودية، وعسكرة الاتحاد الأوروبي، إلخ... وكل هذا موثق بشكلٍ جيد. ولا يتمثل السؤال السياسي الحقيقي الملح الذي يفرض نفسه من الذي يشكل الحكومة من أحزاب التكتلات المسماة «وسطاً» بل لماذا في ظل كل هذا الدمار المنهجي المقصود بشكل كامل والضار لجوهر التمدن ما يزال معظم الناخبين ينتخبون الأحزاب نفسها المسؤولة عن هذا التطور خلال العقود الأخيرة من السنين.

ثمة أسباب متنوعة لهذا، مثل التضليل الإعلامي المنهجي من خلال الحكومة وأحزاب التكتلات ووسائل الإعلام، والنشر المنهجي للمخاوف الاجتماعية وسط الشعب، وبطبيعة الحال نشر إيديولوجيا «الوسط السياسي» التي لا تعدو أن تكون راية الإجماع النيوليبرالي وقبعته السحرية وهي تماثل جزءاً أساسياً من «الثورة من الأعلى» الليبرالية الجديدة في ازدرائها للديمقراطية وكذلك في ازدرائها لكل الأفكار المتعلقة بمجتمع تضامني بوصفها تمثل موقفاً متطرفاً.

«الوسط» هو في الواقع تعبير تم الاستيلاء عليه بشكلٍ إيجابي، ويترافق بمشاعر التناسق والاستقرار. إن ما أعلن عنه هنا بوصفه «وسطاً» لا يمتلك

أي شيء مشترك مع المفاهيم التاريخية للوسط السياسي، كما أنه يتم باستمرار إفراغه من محتواه. إنه وسط - شبح يختفي خلف ردائه المذنبون ليظهروا بشكلٍ منقذين وهو أمر قد بدا ناجحاً تماماً حتى اليوم.

إن مسار انتصار الثورة الليبرالية الجديدة استند منذ البداية إلى تعابير موحية بالثقة وإيجابية تم الاستيلاء عليها مثل «الإصلاح» و«المرونة»، و«التجارة الحرة»، أو «الاستقرار» وتعطيل الفكر بهذه الطريقة وتسميمه بحيث تبدو التداعيات الاجتماعية لهذه الثورة ضرورات طبيعية مرتبطة بالسوق الحرة المعولمة.

لكن «العولمة» و«السوق الحرة» هما بالأصل تعبيران ملتبسان، فهما يشيران إلى صور مخادعة لا يربطها شيء بالحقائق، بل على العكس، إذ يفترض بهما تشويه الحقائق. لكن نظراً لأنه على الرغم من كل الجهود التلقينية الضخمة فإن تداعيات عمليات التدمير الليبرالية الجديدة لم تعد خافية عن أعين الناس، وهي أدت إلى إحساس كبير بفقدان الأمان، صار لا بُدَّ بالنسبة للبرنامج النيوليبرالي من تحييد قدرات التغيير الكامنة وسخط الجمهور بطريقة فعالة.

إن حكومتي بلير(١٩٩٧-٢٠٠٧٩) وشرويدر (١٩٩٨-٢٠٠٥) أظهرتا كيف تم تطبيق أجندة ليبرالية جديدة من خلال رداء «الوسط» السياسي تعرض خلال ذلك الجوهر الديمقراطي والاجتماعي للحكومة للتآكل والتدمير علماً أن هذا لم يكن ممكناً دون مساعدة دعاوية ضخمة من قبل وسائل الإعلام.

ففي عام ٢٠١٥ قام الصحفي هيريبرت برانتل في صحيفة سوددويتشه تزايتونغ بإلقاء نظرة على أجندة ٢٠١٠ التي تحدثت بوضوح علني وكتب: «كانت هذه الأجندة أيضاً نتيجة حملة نشر ضخمة لم يكن لها

سابقة في تاريخ الجمهورية الاتحادية». وهنا ظهر هذا الشكل من التطرف السياسي تحت راية «الوسط» وما يزال، وتم تقديمه بوصفه «ضرورة مرتبطة بطبيعة السوق المعولمة»، ومن ثمَّ تم اعتباره «بلا بديل»، وعليه لم يكن من الممكن بروز معارضة أساسية لإجماع هذا الوسط الشبح، إذ أن الأمر يتعلق من وجهة نظر الإجماع النيوليبرالي في ما يتعلق بالقرارات السياسية بتطوير حلول للمشاكل تتصف بأكبر قدر ممكن من «العقلانية» و«الكفاءة»؛ إذ يتم ملاءمتها بشكل مثالي مع «مقتضيات» السوق المعولمة ونشرها بين الناس بوصفها «حقائق غير مريحة».

وما تزال الديمقراطية تكرر تطبيق هذه الأجندة، وصارت تعتبر بوصفها شكلاً من «منغصات السوق». وبهدف تحاشي «منغصات السوق» هذه تمت الإشارة إلى كل ما يختلف من حيث الأساس مع شبح- الوسط بوصفه «غير عقلانياً» أو بوصفه «متطرف». وبدا أن استخدام تعبير «الشعبوية» الذي كان له سمة إيجابية تاريخياً، لكن بعد تقديمه بصياغة جديدة، فعالاً بشكلٍ خاص في مجال البروباغاندا ويستخدم من قبل أحزاب التكتلات الليبرالية الجديدة المدرجة ضمن شبح- الوسط لإلغاء شرعية أي معارضة سياسية تستهدف أسس الوضع القائم.

ومن خلال هذا تهدف كل الأحزاب عبر طريقة انتهازية إلى كسب تأييد الناخبين، وتستخدم لهذا الغرض رطانة شعبوية، وهي تستهدف في دعايتها المشاعر، وتبسط الأمور بشكل كبير. إن المكون الشعبوي هذا ينتمي إلى النموذج المعياري الحالي «لديمقراطية النخب» الرأسمالية؛ إذ يكلف المواطنون بدور المستهلك. إن مفاهيم البروباغاندا، مثل «الوسط»، و«انعدام البدائل»

و«الشعبوية» مترابطة بشكل وثيق في ما بينها وتخدم تثبيت البرامج النيوليبرالية. وبطبيعة الحال يوجد تباينات ضمن هذا النمط من الشعبوية بشكلٍ عام فيما يخص التعبير الصريح أو غير المباشر عن إجراءات سياسية تركز على العداء للأجانب وعلى مشاعر العنصرية الثقافية.

يخطر على بال المرء تعبير «اليونانيين الفاشلين» وغير ذلك من مشاعر العنصرية الثقافية بما في ذلك تعبير ما يسمى «مكافحة الإرهاب» الموجّه ضد العرب أو المدرج في إطار سياسة الاتحاد الأوربي الاقتصادية تجاه أفريقيا. أو ما تكلم عليه المؤرخ إيمانويل فاليرشتاين حول «إضفاء طابع إثني على مجتمع العمل» الذي يتم شرعنته من خلال هياكل اللامساواة. إن المكون العنصري الثقافي مترسخ بعمق أكبر بكثير في مجتمعنا مما توحي به لنا أحزاب التكتلات. وللأسف فإن مثل هذه المشاعر هي بالأصل مشوهة سياسياً من قبل الأحزاب كما يمكن أن نرى بوضوح في حملة الكراهية التي شنها فولفغانغ شويبلة وغيره من سياسي حزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي ضد «تدفق اللاجئين» في بداية العقد التاسع من القرن العشرين. وإنه لأمر مثير للدهشة كيف غابت عن ذاكرة الناس نتائج حملة الكراهية والعلاقة ما بين تصريحات شويبلة وتصاعد العنف.

إن مواقف أحزاب التكتلات العلنية منها أو غير المباشرة التي تستند إلى مشاعر عنصرية ثقافية هي أقل وضوحاً بكثير مقارنة مع الهدف التي توحي لنا به أحزاب التكتلات عبر التركيز على «انعدام البدائل». إن من بين اهتمامات أحزاب التكتلات أن تبدو من جميع وجهات النظر بوصفها معدومة البديل الأمر الذي يجعل من تعبير «شعبوية» مفهوماً مرتبطاً بالبروباغاندا، بل مفهوماً

اقتصادياً في مواجهة النزعة اليمينية الراديكالية. وهنا لا بد من إثارة بعض المخاوف مثل الخوف من تدهور الوضع الشخصي القائم، والخوف من أحزاب اليمين، ويمكن استخدام هذه المخاوف للتشكيك بكل أشكال النقد التي تستهدف أسس الإجماع النيوليبرالي وتحييدها.

ونظراً لأن حزب البديل الألماني يشترك في الإجماع النيوليبرالي لذا فإن أحزاب التكتلات ترى محقة أن عدوها الأكبر هو اليسار. إن المواقف اليسارية الجدية تستهدف بشكلٍ مباشر جذور مشاكل المجتمع وتسعى لبدائل سياسية لانعدام البدائل النيوليبرالي القائم على تدمير أسس الحياة البيئية والمجتمعية. وهي تعدّ صورة البشر التي تقوم عليها أسس البرنامج النيوليبرالي مناهضة للإنسانية بشكلٍ عميق وجاحدة.

ولهذا السبب تضطر أحزاب التكتلات الليبرالية الجديدة إلى التشكيك بكل أشكال التنظيم الجماعي للنقد اليساري وتشويهها. وضمن هذا السياق يكون مصطلح الشعبوية الهجومي مناسباً تماماً بشكل واضح. ما على المرء سوى أن يربط كل النقد اليساري الذي يستهدف «الوسط» النيوليبرالي مع المواقف الشعبوية وكذلك ربط أفكار التنظيم التضامني للمجتمع بمواقف إقصائية قائمة على العنصرية الثقافية وعلى النزعة القومية كما يفعل كوربين ولوبان أو ترامب. والمقصود من خلال هذا الربط قبل كل شيء التشكيك بالمواقف اليساري، ومن ثمَّ فإن تعبير الشعبوية الهجومي الذي يتوجه بالأساس ضد مواقف اليمين لكنه يستهدف في واقع الأمر البديل اليساري للإجماع النيوليبرالي.

وبالنتيجة يقودنا هذا من جديد إلى مسار الانتخابات التي ذكرناها وإلى دلالتها، فهي تتحول بشكلٍ مستمر إلى نمط من الترفيه السياسي وإلى

نوع من الرياضة الاستعراضية وبالمناسبة فقد صُمِّمت تاريخياً، مع إقامة ديمقراطية النخب، للقيام بها الدور بالتحديد. فهي تفكك الحياة اليومية للمواطنين فاقدي الأهلية السياسية، وتنشر بينهم وهم أنهم قد شاركوا بشكل ما في القرارات المهمة نظراً لأنه في «الديمقراطية المتوافقة مع السوق» لا تتخذ القرارات السياسية بالاستناد إلى ما يفضله المواطنون. وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن ما يفضله الأغلبية الساحقة من المواطنين لا يمتلك أي تأثير على القرارات السياسية، ومن ثمَّ لا تترتب على القرار الانتخابي تداعيات سياسية. ولذا لا يدهش المرء لواقع أن البرنامج النيوليبرالي في الاتحاد الأوروبي لا يمكن إسقاطه بالانتخابات.

إن من يشعر أنه مستقر إلى حدٍ ما بشكل مريح ضمن الوضع القائم، ومرتاح لواقع أنه حتى الآن حُمِّلت تداعيات عمليات التدمير الليبرالية الجديدة لآخرين بعيدين عنه جغرافياً واجتماعياً ونسبت إليهم، سوف ينظر إلى الانتخابات بهدوء. أما ذلك غير الراضي على الوضع القائم فلديه الكثير من الأسباب للقلق بغض النظر عن نتيجة الانتخابات.

الفصل السابع

العنصرية، الرأسمالية ومجتمع القيم

«سادة البشرية»

حوار مع ماركو يونغهينيل

م.ي : حكم مسبق، تشكيك، نزع الصفة البشرية. هل يمكن لحزمة التعابير هذه تحديد معالم نزعة عنصرية صالحة عالمية بوصفها أساس المجتمع الرأسمالي؟ وإن كان الرد بنعم فما هي السمة البشرية الذي قادت إلى هذا النفي لقيمة بشرية عالمية؟

ماوسفيلد: الرأسمالية في معناها الأوسع كما تفهم اليوم في إطار البحث في العنصرية ليست بأي حال مظهراً عالمياً. وهي لا تطرح ردة فعل طبيعية تجاه «طغيان الأجانب» بل تتطور بالأساس بشكلٍ عام في إطار ما يُعدّ ضرورة لشرعنة اللامساواة الاجتماعية. إن ظهورها ارتبط، كما بين بشكلٍ خاص إمانويل فاليرشتاين بشكلٍ وثيق مع ظهور طريقة التنظيم الرأسمالية. كما أن العنصرية مختلفة بشكلٍ أساسي عن خشية الغريب أو عن العداء للأجنبي التي هي على الأرجح انطباع عن إنجاز عام لطبيعة نفوسنا وهي عالمية بمقتضى هذا المعنى. إن التحليلات التاريخية مثل تلك التي أجراها أيمانويل فاليرشتاين أظهرت أن العنصرية ليست ردة فعل تجاه ما هو مختلف

وما هو غريب بل هي بالأصل تفترض وجود «المختلف»، ومن ثمَّ تعمل على إنتاجه.

وهكذا تركز العنصرية المعادية للإسلام على «اختلاف» المسلمين الضخم بالأساس وهم الذين يحتاجون «للقيم الغربية» بهدف تعزيز هويتهم السياسية ولشرعنة مقتضيات حكمهم. إن التشكيك العنصري بوصفه شكلاً منهجياً لعملية نزع الصفة الإنسانية لا يمكن بأي حال أن يفهم بوصفه انطباعاً بسيطاً لميل عام - وبشري، أو إرجاعه إلى حكم مسبق فردي، فالعنصرية ظهرت بالأصل في ظل شروط تاريخية واقتصادية خاصة.

وبطبيعة الحال يجب أن يكون للعنصرية، مثل كل إنتاجات نفوسنا، أساسٌ مناسبٌ في سمات ميول نفوسنا.

تتميز روحنا بواقع أننا نمتلك بحكم طبيعتنا مرونة فر يدة على أساس عدد غير محدود تقريباً من السمات إن كان ذلك لون البشرة، أو الدين، أو الأصل، أو الجنس، أو الميول الجنسية إلخ، نقوم على أساسها بإخراج الآخر من حدود الفئة الاجتماعية «لمن هو مماثل لي». أما بأي طريقة وبأي أسلوب يتم تنشيط هذا الاستعداد لوضع حدود الفئة التي ننتمي إليها فمرتبط أساساً بعوامل ثقافية.

وعلى هذا فإن استعدادنا لاستخدام السمات المميزة بشكل قريب من التعسف لننكر على الآخرين إنجازات وحقوق لنا ومطالب «أندادنا» في المجال الاجتماعي يمثل نوعاً من نقاط ضعف في روحنا يمكن بسهولة استغلالها بهدف التلاعب السياسي. إن العنصرية «القادمة من الأعلى» التي تستغلها كل نخب السلطة لتسخير هذا الميل في نفوسنا بشكل إستراتيجي

للتعامل مع مخاوفها تفترض أن يتم التعامل معها بشكلٍ مختلف عن أن تكون تجليات للعنصرية الخاصة بمن هم في الأسفل.

إن جذور عمليات المقاومة النفسية في مواجهة فكرة قيم إنسانية عالمية وما يرتبط بها من فكرة تساوي كل البشر مترسخة في هذا الميل الطبيعي لدى البشر لعدم منح من يعتبرونهم غرباء بما يطالبون به هم أنفسهم من قيم إنسانية مفروغ من أمرها. لقد تطلب الأمر سيرورة طويلة وتجارب جماعية مؤلمة حتى تم الوصول عام ١٧٨٩ إلى مثل هذه الفكرة حول حقوق البشر التي تم تدوينها بوصفها عرفاً أخلاقياً رائداً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨.

م.ي : إن المجتمعات تقوم على أساس الاستبعاد ورسم الحدود. هل قامت أسس الدولة القومية/الأمة بالضرورة على مبدأ التفرد؟ وما هو النموذج الذي يمكن طرحه بهدف تحاشي الهمجية؟

ماوسفيلد: طالما كان لدينا نظام اقتصادي رأسمالي فلن يكون بإمكاننا تفادي الهمجية، لا همجية السياسة الداخلية التي تتجاهل القسم الأكبر من الشعب، ولا همجية السياسية الخارجية التي اتخذت شكل نزعة إمبريالية جديدة، ونزعة استعمارية وحرب. فالرأسمالية تحتاج الحرب لضمان بقائها، وأتفق هنا مع ملاحظة طرحها جان زيغلر أنه بالنسبة لشعوب الجنوب فإن الحرب العالمية الثالثة قد بدأت منذ زمنٍ طويل.

فيما يتعلق بتجليات العنصرية لا يمكن إنكار علاقتها مع فكرة الدولة القومية حتى وإن كانت العلاقات التاريخية بين تطور الدولة القومية الأوروبية والنزعة الاستعمارية الإمبريالية والنزعة العنصرية معقدة بشكل غير عادي. إن

الدولة القومية قائمة على فكرة، أو بالأحرى على وهم وجود تجانس إثني وثقافي ولغوي غير قابل للتغيير. ومن ثمَّ فإن جوهر الدولة القومية قائم بطبيعة الحال على فكرة الفرادة لكن هذه الفرادة لا تقتضي بالضرورة إقصاءاً عنصريّاً.

يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا باستمرار أن تصور فكرة الشعب بوصفها تطابق بين جماعة إثنية وثقافية مع أرض ودولة هي ليست طبيعية ولا حتمية، بل إنها قامت ضمن عملية تراكم تاريخية محددة.

في أعقاب عصر التنوير رأى الناس في البداية أن الدولة القومية هي الأساس الطبيعي لتقدم فرض الديمقراطية. ومن هنا برز أساس تصور أن الدول القومية وحدها القادرة بفضل تجانسها الإثني على أن تكون القاعدة الطبيعية لبناء الديمقراطية. وفي غضون ذلك تبين عدم صحة فكرة أن نشر الديمقراطية يحتاج إلى جسد شعبي متجانس إثنياً إلى حدٍ بعيد. وعلاوةً على ذلك فقد جرت محاولة منذ القرن التاسع عشر للتوفيق بين الدولة القومية وبين العولمة الضرورية للمحافظة على الرأسمالية الأمر الذي قاد إلى قيام الإمبريالية التي قوضت فكرة الدولة القومية. كما أن الدولة القومية جرى إعادة بنائها في وقتٍ مبكر من خلال السعي الطوعي والمنهجي للاحتكارات متعدية القومية للخروج من نطاق نظام تسيير الأمور القائم على أساس الدولة القومية. وقد ساهم كل هذا في التخلي عن الدولة القومية في شكلها التقليدي بوصفها نموذجاً صالحاً للاستعمال في تطوير جدي لمجتمع ديمقراطي.

إن مسألة أي نموذج لشكل التنظيم المجتمعي الملائم للطبيعة البشرية والمناسب في الوقت نفسه لتحاشي الهمجية يتعلق بأكبر مشكلة في تاريخ حضاراتنا وأكثرها إلحاحاً. حتى وإن كنا ما نزال بعيدين عن تصور حلول

واضحة لهذه المشكلة لكن يجدر بنا على الأقل بالاستناد إلى التجارب التاريخية تنفيذ عملية احتواء مهمة فكلما اشتد الطابع الاستبدادي لشكل التنظيم المجتمعي تعزز الميل نحو الجنوح إلى أوضاع مجافية للقيم الإنسانية وإلى الهمجية. وهذا ينطبق أيضاً على الأشكال التنظيمية داخل مجتمعات ديمقراطية مثل الشركات الضخمة المنظمة بشكل استبدادي. وبالمقابل، وكانت هذه هي وجهة نظر التنوير بعد تجارب دموية طويلة، فإن تنظيم المجتمع على قاعدة الاعتراف بالتساوي المبدئيّ بين كل البشر وكذلك على أساس نزعة إنسانية عالمية يعد على الأرجح بتوفير إمكانية إقامة مجتمع مستند إلى القيم الإنسانية.

إن وجهة النظر هذه التي ما زلنا حتى الآن لا نتعامل معها بالجدية المطلوبة على الرغم من كل الوعود اللفظية ناهيك عن تنفيذها سياسياً الأمر الذي يفرض علينا المثل العليا التي يمكن أن نأمل من خلالها حماية أنفسنا من الوقوع في الهمجية.

قد تبدو المثل العلية المرتبطة بنزعة إنسانية عالمية بسيطةً عند النظرة الأولى لكن يترتب عليها تداعيات هائلة. فهذا يتضمن حيازة كل فرد نصيباً مناسباً في كل القرارات التي تمس حياته الاجتماعية الأمر الذي يقتضي تنظيم المجتمع بشكلٍ ديمقراطي جذرياً، وهذا يفترض قيام كل هياكل السلطة بإثبات شرعية وجودها وتبرير وضعها القانوني أمام الرأي العام وإلا تكون غير مشروعة ويجب مقاضاتها. كما يتضمن هذا ما هو أبعد ويقتضي منا تطبيق المعايير الأخلاقية التي نحكم من خلالها على أفعال الآخرين في تصنيف تصرفاتنا، ومن ثمَّ تحاشي ازدواجية المعايير. لكن المثل العليا للنزعة الإنسانية العالمية ترفض في المقام الأول أي فكرة ادعاء تفوق مجموعة بيولوجية أو اجتماعية أو

ثقافية أو دينية أو قومية، ومن ثمَّ ترفض العنصرية والتعصب القومي وكل أشكال النزعة الاستثنائية.

م. ي : سبق لفرانز فانون أن أورد في كتابه **(المعذبون على الأرض)** ما يلي: «في البلدان الرأسمالية يرتبط المحكومون مع السلطة بمجموعة من الوعاظ والتعليمات الأخلاقية التي تهتم بالتضليل» ما الذي يعنيه هذا البيان بالنسبة لعالمنا القائم على الإعلام وبالنسبة لعلاقات السلطة والملكية؟

ماوسفيلد: إن جعل السلطة وعلاقات الملكية غير مرئية هي بطبيعة الحال أهم شيء في «الديمقراطية المتوافقة مع السوق». وثمة وسيلة تلعب دوراً مركزياً في تحقيق هذا تتمثل في تضليل انفعالي ومعرفي لكل فرد لا ينتمي إلى طبقة المالكين أو كما كان يقال في القرن الثامن عشر طبقة المتخمين. وبهدف التورية على علاقات السلطة القائمة تحظى نخب السلطة بخدمات كوكبة ضخمة من المثقفين المتطوعين الذين يبذلون جهداً كبيراً في مجال التفسير وتقنيات التلاعب التي من خلالها يتم عرض مصالح الطبقة السائدة بوصفها مصلحة عامة أو ينشرون من خلالها السبات السياسي. إن تقنيات التضليل السياسي الملائمة محبوكة هيكلياً بعمق في كل الهيئات الاجتماعية وبشكلٍ خاص في المدارس والجامعات، وينتج عن هذا مباشرةً أنه كلما طال زمن انخراط أي فرد في هذه الهيئات الاجتماعية تعمقت لديه عملية التلقين بحيث يعجز تماماً في معظم الأحيان عن إدراك ذلك، بل يعتبر الأمر من المسلمات غير القابلة

للتساؤل. وفي ميدان الصحافة بلغ تأثير هذا حالياً حداً يعتبر كارثياً بالنسبة للديمقراطية والأهداف المرتبطة بها مثل العدالة الاجتماعية أو ضمان السلام.

ي.م : هل اليمين الجديد، ابتداءً من حزب البديل الألماني مروراً بحركة بيغيدا (اختصار لحركة الوطنيين الأوروبيين في مواجهة أسلمة أوروبا: المترجم) وصولاً إلى الحركات التي تطالب بالدفاع عن الهوية دليل على قابلية الانقسام بالاستناد إلى افتراضات حول العالم تقود بشكلٍ آلي إلى بتصنيف هذه الثقافات؟

ماوسفيلد: إن العنصرية الثقافية أو العنصرية غير القائمة على الأعراق التي تعتبر أساساً لهذه الحركات، والتي تموه نفسها بحكم الضرورة من خلال مفهوم «الشعبوية الإثنية» مستمدّة من تصور وجود «جسد شعبي» متجانس إلى حدٍ بعيد. فبدلاً من الهويات القائمة على العرق يتم طرح مفاهيم «الهويات الثقافية» أو «الهويات القومية» التي هي بدورها محض خيال حالها حال المفهوم البيولوجي لأعراق بشرية. إن العنصرية الثقافية تدعي عدم إمكانية تجاوز التباينات الثقافية، وتفترض أن أي طمس للحدود بين الثقافات هو أمر ضار، وتتبنى تصور وجود تراتبية ثقافية غير قابلة للتعديل.

م.ي : وفي النهاية؟ أين هو نموذج المستقبل أم إن هذا لا وجود له؟

ماوسفيلد: إن الثقافات الغربية التي بلغت الآن ذروتها والتي تحتفل بما عدته هي «القيم الغربية المشتركة» قد رعت طريق العنف، وهي سفكت أكبر قدر من الدماء عرفه تاريخ البشر ابتداء من الحملات الصليبية

مروراً بالاستعمار و«رسالته لنشر المدنية» وصولاً «إلى الإمبريالية ذات النزعة الحضارية القائمة حالياً». وفي الوقت نفسه طورت معايير أخلاقية مزدوجة ونفاق بأكبر قدر من الإتقان الأمر الذي أدى إلى تطوير تعبير وحيد عن نوايانا الخيرة وعن جهودنا النزيهة في سبيل الصالح العام والتقدم الحضاري. وفقط عندما نعي مسؤوليتنا التاريخية عن درب العنف هذا يمكنا وقتئذٍ تجديد الفرص التي تسمح لنا بالحديث عن مستقبل واعد للبشرية. وإذا أردنا عدم الاستمرار على درب العنف الذي يخرب بشكلٍ متصاعد أسس حياتنا عندها يفسح المجال للمثل العليا التي تم صوغها في زمن التنوير بإيجاز كبير ويجب علينا متابعتها وتعديلها من وجهات نظر واعدة ومن خلال تطوير أشكال مناسبة من التنظيم تستحق نعتها «بالديمقراطية».

ولا مكان هنا لنموذج منتظم وساكن، بل يتعلق الأمر بعملية تطوير مستمرة تنطلق من الأدنى لإضفاء طابع ديمقراطي على أشكال التنظيم الاجتماعي لكن دون ارتباط بالمفاهيم التقليدية حول تجانس الشعب والأمة. إن هذه الأنماط من التطورات باتجاه إضفاء طابع ديمقراطي التي تدرجها العلوم السياسية تحت اسم «الديمقراطية التشاركية» أو «الديمقراطية التداولية» يتم مناقشتها ويمكن ملاحظتها في سائر أرجاء العالم. وهي مناسبة للتصدي لعملية إفراغ فكرة الديمقراطية من مضمونها وإمدادها بقوة إشعاع جديدة، وعلى هذا يتوقف الأمل بتطوير مجتمع يليق بالبشر.

أجريت المقابلة في ١٢ تشرين أول ٢٠١٦.

الفصل الثامن

الديمقراطية والتعذيب الأبيض

كيف أسهم علم النفس في إخفاء التعذيب عن الأعين.

«من يتعرض للتعذيب يفقد القدرة على الاندماج في العالم» (جان أميري)

قبل سبعين عاماً وفي العاشر من شهر كانون الأول ١٩٤٨، وفي أعقاب الفظائع التي تبين قدرة الإنسان على اقترافها، توصل ممثلو حكومات كل البلدان المنضوية وقتئذٍ في الأمم المتحدة إلى إعلان تفاهموا من خلاله على صوغ قيم طالبوا بأن تكون صالحة لكل العالم، وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

عند إلقاء نظرة مراجعة يبدو الفعل في حد ذاته (على الرغم من وجود العديد من الرؤى للعالم المتجاورة وغير المتوافقة في ما بينها) والإجماع على تبني أعراف بعيدة المدى حول المساواة والعدالة ودولة القانون بوصفه، ضربة حظ تاريخية في تطور ثقافة البشر. على الرغم من أنه عام ١٩٤٨ لم يكن قد مضى على انتهاء الحرب العالمية الثانية والهولوكوست إلا ثلاث سنوات فقط، لكن هذا الإعلان عبر في كل الأحوال عما هو أكثر من طوباوية خالصة.

ففي العام الذي شهد إقرار ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي التسمية التي أسبغت على الإعلان، لم يكن التناقض بين الفكرة المثالية والواقع أكثر وضوحاً حيث تم اغتيال المهاتما غاندي، وبدأت عمليات يصفها الكثير من المثقفين بالتطهيرات العرقية في إطار التهجير القسري لعرب فلسطين

وإقامة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وهما سابقتان، حالهما حال غيرهما، تجدان جذورهما في صورة العالم الإمبريالية التي كونتها النزعة الاستعمارية الأوروبية المرتبطة بصورة عنصرية عن البشر. إن الفكرة العامة حول حقوق الإنسان هي بحكم طبيعتها غير متوافقة ومتناقضة بشكلٍ أساسي مع كل تفكير عنصري يقبل بفكرة أن هناك شعوباً ومجموعاتٍ ثقافيةً تبدو أدنى عندما تقارن معنا أو مع ما يسمى «الغرب»، ومن ثمَّ يمكن إنكار تمتعها بالقيم البشرية والحقوق البشرية التي نعتبرها مطالب مسلَّماً بها بالنسبة لنا. كما أن التعذيب ما كان ليخطر على البال دون عملية تصنيف تقسم الناس إلى من يمكن تعذيبهم ومن لا يجوز تعذيبهم (منظمة العفو الدولية).

واليوم بعد سبعين عاماً ما تزال هناك فجوة هائلة بين المطالب التي صيغت في الإعلان وبين الواقع المرعب.

فبعد الحرب العالمية الثانية توحد البشر حول الرفض المطلق للتعذيب بشكلٍ لم يكن من الممكن التفكير به وفي الوقت نفسه، وكما أشار بوضوح تقرير منظمة العفو الدولية حول التعذيب عام ١٩٧٣ بأن ممارسة التعذيب منتشرة على شكل وباء. إن التعذيب الذي مورس خلال زمنٍ طويل بوصفه (فعلاً محصوراً) تطور فجأةً، واكتسى حياة خاصة به، وتحول إلى سرطان اجتماعي. وفي عام ٢٠٠٧ وثقت منظمة العفو الدولية في أكثر من ٨١ بلداً، بما في ذلك الديمقراطيات الغربية، حالات من التعذيب المنهجي.

إن الفجوة بين التطلعات والواقع هي بدورها كبيرة.إن منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتز ووش، أو أطباء في خدمة حقوق الإنسان وثقت هذا بشكل مستمر وبالتفصيل. كيف

يمكن تفسير واقعة أن هناك ممارسة تطبق يومياً بشكلٍ متزايد حتى في مجال مسؤوليتنا الاجتماعية وتنتهك ما يمثل أسس قيمنا الثقافية دون أن تثير الكثير من الانتباه؟

يبدو بوضوح كبير أننا نميل لتجاهل هذه الفجوة بين الإدعاءات والحقيقة من خلال إنكارها أو رفضها. ولهذا يكون من الضروري تبيان الحقائق وتركيز النظر على كل سابقة وعملية سياسية تتعارض بشكلٍ مطلق مع أعرافنا وقيمنا.

أريد أن أبيّن من خلال دراسة حالة مدى سهولة حرف النظر عن الواقع، وبالتحديد حول مشاركة علماء النفس في تطوير وتطبيق طرق ما يسمى بالتعذيب الأبيض في غوانتانامو. وفي الواقع يتعلق الأمر بحلقة كاملة من تاريخ علم النفس اهتم خلالها علماء النفس بشكلٍ مباشر بتطوير تقنيات التعذيب. كانت هذه السابقات في مركز اهتمام الرأي العام سنة ٢٠٠٧ حين أعلنت رابطة علماء النفس الأمريكية، وهي أكبر رابطة لعلماء النفس في العالم تضم قرابة ١٥٠ ألف عضو، «أن قيام علماء النفس بمد يد العون في عملية تطوير» «تقنيات الاستجواب البديلة» وفي تأهيل «خبراء استجواب» هو مساهمة مفعمة بالقيم ومبررة أخلاقياً بهدف منع أضرار يمكن أن تصيب أمتنا أو أمماً أخرى ومدنيين أبرياء.

إن دراسة الحالة هذه حول تطوير تقنيات «التعذيب الأبيض« تبدو للوهلة الأولى أنها مرتبطة بمجموعة مهنية محددة هي علماء النفس. وأنها لا تمثل أكثر من ملاحظة هامشية مقارنة مع الخروقات اليومية الضخمة الأخرى لحقوق الإنسان. ومع ذلك فدراسة الحالة تضفي شفافية على العملية السياسية، وعلى

الآليات النفسية التي تحظى باهتمام عام بالنسبة لكل من عملية الترسيخ القانوني لحقوق الإنسان وكذلك لفهمنا لمسؤولية العلماء السياسية.

خلال العقود المنصرمة من السنين بذلت جهود كبيرة للتعمية على التعذيب كي يغيب عن نظر الشعب. وتم إطلاق توصيفات على تقنيات التعذيب التي تم تطويرها مثل «التعذيب الأبيض»، و«التعذيب غير الدموي»، أو تعبير «التعذيب السيكولوجي». وهذه الجهود وثيقة الارتباط مع تطور دولة القانون الديمقراطية وما يرتبط بها من رقابة عامة.

قام عالم السياسية داريوس ريجالي الذي اهتم بشكلٍ خاص بالعلاقة بين الديمقراطية وتطوير تقنيات «التعذيب الأبيض» في دراسة شاملة ببيان «أنه على المستوى التاريخي سار التعذيب الأبيض يداً بيد مع الديمقراطية. ومن خلال هذا التطور تغير وجه التعذيب: «بذلت أضخم الجهود كي لا يترك آثاراً» (منظمة العفو الدولية).

إذن إن دراسة الحالة حول مشاركة علماء النفس في تطوير تقنيات تعذيب لا يمكن أن تكشفها العين لا تمس مجموعة مهنية فقط، بل تمسنا كلنا بوصفنا مواطنين في دولة قانون ديمقراطية.

فالأمر يتعلق بحالة ملموسة وكيف نلتف حول انتهاكات لأعرافنا القانونية الأساسية لمجتمعنا وإلى أي حدٍ نتحمل نحن بدورنا مسؤولية مثل هذه الانتهاكات.

ونظراً لأننا نساند الأعراف والقيم التي تمثل مسلماتنا الاجتماعية ولا نقدر في الوقت نفسه على تكذيب هذه الانتهاكات بشكلٍ كامل حين تكون موثَّقة بشكل جيد في الصحافة اليومية كما بيّنا في دراسة الحالة التي طرحناها تجدنا نميل

إلى التعامل مع التوتر الناجم عنها من خلال تكوين معايير مزدوجة. وسنتطرق في الأسطر الآتية إلى طبيعة وآليات المعايير المزدوجة لدى تصنيف قيمنا وأعرافنا. وأريد قبل الحديث عن الخلفيات والتفاصيل أن أعالج موضوع التعذيب من أساسه.

قدرة البشر على التعذيب

زودت الطبيعة الإنسان «بجهاز يتعامل مع الاحتمالات»، وهو بالتحديد الدماغ الذي تتجاوز قدراته بكثير هذه الحدود، وهو أمر كان منذ نشأته التطورية ضرورياً للتكيّف ومهماً. وهكذا دخل الإنسان البدائي مقدمة تاريخ التطور، مزوداً بجهاز يمتلك حيز للاحتمالات التي يجب عليه بداية تحديدها واستخدامها، ببطءٍ شديد في البداية، ثم صقلها من خلال فعل العتلة. وتطلب الأمر قرابة مئات آلاف السنين، ليتمكن على سبيل مثال غني بالدلالات، من تسخير قدراته البيولوجية للتعامل مع الرياضيات ومع علوم الأحياء المجردة واستخدامها بشكلٍ منهجي (وبدأ على سبيل المثال باستخدام الهندسة الفراغية المجردة وبصياغة قوانين الطبيعة بشكل كمّي) وبعدها تكشف حيز قدراته الفريدة بسرعةٍ أكبر. وبشكل مبكر وبالتحديد قبل قرابة ١٤ ألف عام خلال ما يسمى بالثورة النيوليتية حين اكتشف الهومو سابيين أنه قادر على التعامل مع الطبيعة ليس بوصفها معطى يقتصر دوره فيه على الصيد والتقاط الثمار، بل حيث يتم التعامل مع البشري بوصفه خصماً وكيف يمكنه صناعة أداة تلبي مطالبه. كما اكتشف الإنسان البدائي في وقت مبكر أيضاً القدرة على التعامل مع نظرائه بوصفهم أدوات، وفرض رغباته عليهم، وهي قدرة فريدة في الطبيعة، وكانت أساس تطور الحرب والرق والتعذيب. إن القدرة على التعذيب هي سمة خاصة بالبشر مثل الابتسام والفن أو الكلام.

خلال التطور الثقافي الذي اكتشف في إطاره البشري المزيد من قدرات دماغه فرض عليه ببطء شديد وعلى أساس الكثير من التجارب المرة اكتشاف بأن الهومو سابيين متميز بأن قدراته التدميرية لا تضبط من خلال آليات داخلية كما هو حال الحيوانات، بل تتجاوز حدود قدرات آلياته الطبيعية في التحكم. تم بذل الكثير من الجهد في أعقاب الكوارث التحضرية مثل حرب الثلاثين عاماً أو الهولوكوست أو الحربين العالميتين التي ولدت صدمة نتيجة الفظائع القادر على ارتكابها، وسعى لعثور على عملية تفرض رقابة عقلانية على قدراته من خلال اجتهاد قانوني لضبط علاقاته. وتوصل من خلال عملية تأكيد الذات هذه إلى تصور معياري حول تساوي كل البشر من حيث المبدأ أي توصل إلى فكرة حقوق البشر العامة وإلى مثال معياري بأن البشري هو غرض في حد ذاته، ولا يجوز استخدامه بوصفه أداة غبية لخدمة أغراض الآخرين.

إن مثل هذا الفهم في حد ذاته، أي الطابع العالمي لهذا الطلب، لا يمكن أن يصل إليه الإنسان إلا عن طريق العقل. وفي الوقت نفسه يحتل مركز هذا الفهم شعوراً، وبالتحديد قدرتنا على أن نرى انعكاس تجاربنا في أعين الآخرين، ومن ثمَّ قدرتنا على التقمص العاطفي.

لكن واقع أنه على الرغم من قدرتنا على التقمص العاطفي فقد فرض علينا قطع درب طويل للغاية ومملوء بالعذاب قبل أن نكون مستعدين للالتزام بمبادئ أخلاقية عالمية، وهو أمر يرتبط بكل من نمط وطريقة تحديدنا لهويتنا. ونحن في حياتنا اليوم لا نكاد نعتبر أن هويتنا مرتبطة بانتمائنا إلى المجموعة البيولوجية «للبشر». ثمة تباينات كثيرة وتمايزات عن الآخرين ترسم حدود ما يمكن أن يكون المرء مستعداً لقبوله بوصفه «نظيراً مساوياً لي». ففي ما يخص المجموعات التي نعتبرها «نظيرة لنا» لا يكون لدي صعوبة في معرفة نظرة

الآخرين لتجاربنا والتعرف على أسس قيمها البشرية. لماذا يفترض بالمرء الذي لا يعد نفسه مسلماً، ولا يهودياً، ولا أسودَ، ولا امرأة، ولا مثلي الجنسية التنازل واعتبار كل الآخرين الغرباء متساوين؟ بالنسبة إليه تبدو فكرة القيم الإنسانية العالمية مفروضة فرضاً. وهذا هو الواقع وما يزال كما برهن عليه التاريخ مراراً.

ثمة ملامح تسم البشري بحيث يمتلك مرونة فريدة لتصنيف الآخرين على قاعدة خصائص تعسفية مجهولة، مثل لون البشرة، أو الدين، أو الأصل، أو الجنس، أو وفق الميول الجنسية، وما إلى ذلك، لإخراجهم من حدود فئة «النظير المساوي لي» وإنكار القيم الإنسانية الأساسية المزعومة بوصفهم «مساوين له».

وهذا يجعله لا يستجيب لمعاناة كل من يعده «غير مساوٍ له»، وهي لا مبالاة تجد تعبيراً عنها في رد القائم بالتعذيب على صيحة ضحية التعذيب «شيء من الإنسانية؟» بقوله«ما من إنسانية بالنسبة للعرب!»(1)

التحريم المطلق للتعذيب وفق القانون الدولي

قبل ما أشرنا إليه حول الخلفية الأنتروبولوجية للتطور البيولوجي لخصوصيات تصميم الدماغ البشري واكتشاف «نطاق الإمكانيات» المرتبط بذلك خلال تطور الثقافات قد يكون من الممكن الوصول إلى فهم أكبر لقدرة الإنسان، بمشقة، من خلال تجارب تاريخه للاعتراف بقيم بشرية صالحة عالمياً. كانت تجارب الحرب العالمية الثانية والهولوكوست في المقام الأول هي التي قادت إلى تعزيز حواجز حماية الحقوق ضد احتمالات إخراج الآخرين من نطاق الأعراف اللائقة «بالنظير المساوي لي».

---

(1) من سجلات التعذيب أثناء حرب الجزائر.

نال حظر التعذيب معنىً خاصَّاً إذ نصت المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨: «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطَّة بالكرامة». وبشكلٍ مماثل حظرت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان لعام ١٩٥٣، والاتفاق العالمي حول حقوق المواطنة والحقوق السياسية لعام ١٩٦٧، واتفاقية الأمم المتحدة لحظر التعذيب وغيره من الممارسات أو العقوبات الهمجية أو المحطة بالكرامة لعام ١٩٤٨ كما منعت التهديد بتلك الممارسات. كما تم منع تسليم البشر إلى مكان يمكن أن يتعرضوا فيه شخصياً للتعذيب.

والمقصود «بالتعذيب» هو كل ممارسة تؤدي عمداً إلى تعريض شخص ما إلى آلام كبيرة جسدية أو نفسية أو إلى معاناة». إن مثل هذا التعريف غامض دون شك وغير مكتمل وهو غير ملائم إلى حدٍّ بعيد لجهة التطبيق القانوني، ولجهة فلسفة الحقوق، وهذا وضع ليس بالنادر في التطور الحقوقي، وهو أمر مماثل لموضوع الرق والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

ومع ذلك فإن هذا التعريف طرح من خلال التركيز على الأشكال الحادة من الممارسة الهمجية والمذلة محاولة أولى لصوغ حاجز قابل لأن يحظى بإجماع بحيث يفرض على الجماعة البشرية عائقاً يمنع تكرار التجارب التاريخية. ولا يوجد هنا سوى القليل من الاعتبارات المتعلقة بفلسفة الحقوق مقارنة مع التجارب التاريخية التي تنص صراحةً على عدم وجود استثناءات في موضوع التعذيب؛ إذ جاءت صياغة هذا الحظر المطلق للتعذيب في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ وفق صياغة لا تدع مجالاً للالتباس.

«لا يجوز اعتبار الأحداث غير العادية أياً كان نوعها إن كانت حرباً أو مخاطر حرب، أو الاضطرابات الداخلية أو أي حالة طوارئ أخرى صالحة لتبرير التعذيب».

إن هذا الحظر المطلق للتعذيب هو من الإسهامات الأساسية التي لا غنى عنها سواء فيما يتعلق بحماية حقوق البشر العامة أم فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية للشعوب وكل الأنظمة الحقوقية القومية والدولية.

كما أن التعذيب يُعدّ هجوماً على المصلحة القانونية التي تستحق حماية مطلقة وليست حماية نسبية. إن حظر التعذيب لا يسمح بأي استثناءات، حتى في حالة طوارئ عامة تهدد حياة الأمة، وهو يستبعد تماماً أي محاولة لموازنة هذا الحظر مع مصالح حقوقية أخرى مثل المتطلبات الأمنية للدول، ومن ثمَّ يضع بجلاء حدوداً مطلقة قانونية حكومية لمقتضيات الأمن وللتطلع غير المحدود للأمن.

ومن ثمَّ فإن كل تطلع إلى السلطة تحت إغراء النزعة الشمولية يجب أن يضع صفة الإطلاق هذه تبدو بالضرورة من وجهة نظر دولة مفردة بوصفه فرضاً مرتبطاً بمعايير التعامل بين الدول هو بدوره مأخوذ عن مفهوم الدولة.

وعلى هذا لا يكون الأمر مثار استغراب أنه في الفترات القريبة الماضية ازداد عدد رجال القانون الذين يجدون أن الدولة التي تسعى إلى اعتبار الحظر المطلق للتعذيب والاعتبارات المرافقة لذلك المتعلقة بتحديد تطلعاتها السلطوية غير مبرر قانونياً، وتشهر به بوصفه خروجاً عن فلسفة الحق.

انتقد أستاذ القانون في جامعة هارفارد آلان ديرشوفيتز «الاستعداد المسلّم به لإدانة التعذيب من قبل الرأي العام». ونظراً لأن التعذيب واسع الانتشار ولا يمكن تفادي اللجوء إليه في بعض حالات التهديد الكبير للأمن

لذا يفترض بنا تنظيم ممارسته. إن حظر الموازنة بين القيم المتصارعة ساذج وغير واقعي ويفترض أن تحوز الدولة، في قضايا الأمن، على إمكانية تغليب الجانب الأمني على حقوق الإنسان حين يؤدي هذا إلى المحافظة على حياة الناس. ولا يصعب على المرء إضفاء شيئاً من العقلانية على هذا النوع من الطرح الذي يفترض أوضاع قصوى، مثل تلك المسماة بسيناريو القنبلة الموقوتة، إذ تتجابه المسائل الأخلاقية مع المسائل القانونية بشكل يفترض أنه متعاكس. إن مثل هذه السيناريوهات يفترض أن تدعو إلى الاستناد إلى الحدس السليم وإسباغ طابع قانوني على تعذيب المتهم بهدف تفادي خطر مفترض.

كما يفترض في الوقت نفسه أن يؤدي نشر الخوف عبر الإعلام إلى كسب الشعب إلى جانب التعامل مع عملية انتهاك الأعراف بوصفها أمراً عادياً. اقترح ديرشوفيتز وغيره اللجوء إلى تعذيب مراقب قانونياً لا يمكن تطبيقه إلا وفق معايير صارمة الأمر الذي يولد مخاوف حول مسألة تحديد المعايير المناسبة. وعلى الرغم من أن فكرة التنظيم القانوني للتعذيب الاستباقي التي تسعى إلى استنباط قواعد قانونية من حالات قصوى زائفة هي عملية تركيب مبهمة على صعيد علم القانون والانتقال بعد ذلك لإنجاز «قانون للتعذيب» ملائم بحيث يتناسب مع تداعيات كل حالة في حد ذاتها، وهل يمكن السماح بتطبيقه لكن هذه الفكرة حظيت بتأييد العديد ضمن مجتمع علماء القانون الألمان.

التعذيب الوقائي والقيم الإنسانية

تأسف عالم القانون في جامعة هايدلبرغ ، فينفريد بروغر، «للمعارضة هائلة القوة» ضد فكرة قانون حكومي للتعذيب التي يمكن أن ترتبط جذورها بتجارب الرايخ الثالث التي ترخي بظلها الكئيب على مواضيع مثل التعذيب وتحدد الاستنتاجات بشكلٍ مسبق ودون تمييز».

وهذا يمثل صدى لتعليق هريبرت برانتل في صحيفة سوددويتشه تزايتونغ في العاشر من آذار ٢٠٠٣ : «كما لو أن النازيين شككوا بمصداقية الاستجواب المعقول. إذن فإن قائمة العار الخاصة بالنازيين تتضمن أيضاً أنه بسبب النازيين لا يمكن مناقشة التعذيب في ألمانيا بشكل غير متحيّز». ورأى عالم القانون من جامعة ماينز فولكر إرب أن الحظر المطلق للتعذيب يمثل «روح النزعة الجماعية» وتنازلاً أمنياً من قبل الدولة.

إن نقطة الانطلاق لوضع أسس حقوقية علمية لمثل تلك المواقف التي ذكرناها تظهر بشكل عام مدى استعداد المرء للتخلي في النهاية عن فكرة مفهوم القيم الإنسانية التي «صارت قديمة» وتطرح إشكاليات قانونية، تستند إلى حقوق محددة وتعتبر مبدأ تأسيسي ينتج عنه وضع كامل الحقوق تحت علامة القيم الإنسانية. وإن كان المرء جاهزاً لمثل هذا النهج الجديد فلن يكون لدى علماء القانون الذين درسوا القانون العقائدي صعوبات في إنجاز التمايزات المفاهيمية وتباينات الألوان التي يتم من خلالها تزويدنا بحزمة من المفاهيم التي تبرر انتهاكات القيم الإنسانية بالمصالح الأمنية للدولة.

وثمة نهج جديد يتميز بالمرونة الكافية لحماية قدرة هيئات الدولة على فرض الضرورات عند فهم الركن الأساسي في القيم البشرية دون اعتبار لانسجامه مع القيم الأخرى وتمييزه عن نطاق حدود ما هو مقبول.

وهكذا يقوم المرء بتضييق المنطقة الأساسية بالقدر الكافي بحيث يتمكن المرء من استخدام بعض التعابير ضمن ظروف قصوى مثل الملاحقات في الأنظمة الشمولية، والإبادة، أو الترحيل الجماعي وبناء عليه في مجتمعاتنا الديمقراطية فإنه فيما يتعلق بالجانب المفاهيمي البحت لا يمكن أن يكون هناك

انتهاكات طالما لم يتم تجاوز الحافة المحددة، ومن ثمَّ يمكن تعديل وضع تلك الانتهاكات من خلال جوانب مضيئة أخرى. وما إن يفترض المرء بأن الطابع المطلق لحظر التعذيب لا يمكن أن ينطبق إلا على أوضاع مرتبطة بانتهاكات «للقيم الجوهرية»، وهكذا وعلى أساس مثل هذه المعايرة الجديدة لنظام مرجعيات القيم البشرية لا يمكن مطالبة الواقع الدستوري الألماني بصلاحية الحظر المطلق للتعذيب. وبناءً عليه فإن الأمر لن يقتصر على التسامح مع التعذيب في دول القانون الديمقراطية بالاستناد إلى اعتبارات تقديرية لكل الظروف، بل إنه يمكن أن يكون في بعض الظروف «تعذيباً استباقياً»، وأن يتحول إلى أداة ضرورية لجهاز الدولة.

إن هذا النمط من «الإصلاح» المتعلق بالحظر المطلق للتعذيب المستمد من «تطور في الاتجاه الخاطئ» لمخرجات فلسفة الحق يبدو أنه يحدد بشكلٍ متزايد في ألمانيا أيضاً الحديث حول السياسة الدستورية. إن الإشارة إلى وضع أقصى مثل سيناريوهات القنابل الموقوتة يجب أن يساهم في جعل هذا قابلاً للحصول على توافق حوله. ومع هذا الاختبار الأخلاقي الحقيقي يمكن دون عناء فصل المسؤولية الثقافية عن إيديولوجيات حقوق الإنسان. وكل الأفراد الذين لا يريدون عن طيب خاطر قبول المزاعم الجديدة المختلقة على خلفية التجارب التاريخية في سحق الجماهير، ويصرون على التمسك بالحظر المطلق للتعذيب سيتم بسهولة نعتهم بأنهم أصوليون أخلاقيون سيئو الصيت ممن يسعون إلى تحقيق نصر غير مسؤول بالاستناد إلى أخلاقيات جامدة.

إن هذه النقاشات حول إلغاء طابع الإطلاق على حظر التعذيب يمكن العثور عليها في العديد من الأعمال والكتب. ولا يكاد يعثر المرء على

أي معارضة كبيرة لفكرة حق الدولة في ممارسة التعذيب ونحن نبدو على الأرجح في طريقنا إلى إيجاد علاقة غير متشنجة حول تطبيق التعذيب بما يتوافق تماماً مع ما طالب به وزير الداخلية السابق شوييلة حين قال إنه في مسائل الأمن الداخلي لا يجوز أن يكون هناك أي محرمات أو أفكار ممنوعة.

العبارات المطلقة للتعذيب

وإلى جانب هذه المحاولة للحد من سمة الإطلاق على حظر التعذيب وعدُ ذلك غير مبرر ثمة محاولة لتقويضه من خلال إعادة تعريفه. فالمدافعون عن ممارسات الاستجواب الذي يسمح بطرق مشابهة للتعذيب في دول القانون الديمقراطية لديهم تعليمات بصياغة ممارساتهم بتعابير تسمح دلالالتها اللفظية بجعلها تنزلق بين التعذيب الحقيقي والممارسات البشعة المهينة بحيث يتم تصنيفها بأنه لم تبلغ درجة التعذيب.

فعلى سبيل المثال كان رأي وزارة العدل الأمريكية أن التعامل يجب أن يصل إلى نوع من الحدود القصوى حتى يتم اعتباره تعذيباً، كما أن الآلام الجسدية في التعذيب يجب أن تكون شديدة إلى حد يماثل الآلام الناجمة عن أشد الجروح الجسدية أو مع الآلام الناجمة عن فشل عضو ما. أما الابتلاء بآلام ليست بهذه الحدة فلا يُعد، من الناحية التقنية، تعذيباً على الإطلاق بل هي معاملة غير إنسانية مؤسفة ومهينة، ومن ثمَّ تتملص من العقوبات القانونية ضد التعذيب.

إن بروتوكول الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ حول الاتفاق غير الملزم ضد التعذيب يشير بوضوح إلى وجود مثل هذا التمييز القطعي. لكن في الوقت نفسه تم استخدام هذا التمييز، وكذلك استخدام تعريف التعذيب بوصفه أشكالاً

قصوى من معاملة همجية وغير إنسانية بهدف تقويض سمة الإطلاق الخاصة بحظر التعذيب من خلال الدلالة اللفظية. وكما أشارت منظمة العفو الدولية أن كلمة «تعذيب» مكروهة، وأن فكرة وجود تصور مقابل إنساني لها يتم نشره مع وجود ميل قوي لإطلاق تسميات أخرى على التعذيب. إن تعبير تعذيب حاله حال تعبير «الإرهاب» و«جرائم الحرب» أو الجرائم ضد الإنسانية حيث يتم استخدام هذه التعابير بطريقة ضمنية غير متناظرة فنحن نستخدمها للإشارة إلى جرائم الآخرين. أما حين تصدر هذه الممارسات عنا نحن فعندها يتم استخدام تعابير غير مؤذية.

وثمة أمر آخر ينطبق على التعذيب الذي لا يمارسه إلا الآخرون، أما نحن فنلجأ إلى إجراءات خاصة، وهي مشرعنة تحت تأثير الدوافع، وتتضمن في ذاتها عملية شرعنتها كما هو الحال مع «الدفاع عن النفس» و«حماية القيم الديمقراطية» أو «ضمان مصالح الدولة». إن شرعنة التعذيب تسير على النموذج ذاته: إن القيم العليا للناس المتمدنين والراقيين مهددة من قبل أشخاص ممن يستخدمون وسائل همجية لا تعرف الرحمة لتحقيق أهدافهم الشريرة، ولا يمكن حماية قيمنا الخاصة إلا من خلال اللجوء إلى وسائل مماثلة.

سنكتفي بذكر أربعة أمثلة فقط من الديمقراطيات الغربية تم فيها التغطية على التعذيب أمام الرأي العام بعبارات ملطّفة في كل من فرنسا، وبريطانيا العظمى، وإسرائيل، والولايات المتحدة:

استخدمت فرنسا في شرعنة عمليات التعذيب الواسعة خلال الحرب الجزائرية العديد من وسائل تلطيف وقع التعبير حيث جرى الحديث عن «طرق استجواب خاصة» بهدف الحصول على معلومات حيوية في النضال

ضد إرهاب جبهة التحرير الوطني. وتم تقدير عدد ضحايا مركز التعذيب الضخم في مزرعة أمزيان بما يتجاوز المئة ألف.

من جهتها أطلقت بريطانيا على طرق الاستجواب التي استخدمتها في الصراع الإيرلندي تسمية «التعمق في التحقيق». وتم خلال طرق الاستجواب تلك التي تعرف بالتقنيات الخمسة تغطية رؤوس الرجال وجعلهم يقفون مستندين إلى جدران زنزاناتهم حتى ١٦ ساعة دون انقطاع وأيديهم معقودة على رؤوسهم (ما يسمى بوضعية الشدة) وتم تعريضهم لصخب أدوات حفر الصخور وحرمانهم من النوم حتى سبعين ساعة.

وتوصلت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية سنة ١٩٧٨ في القضية التي رفعتها إيرلندا ضد بريطانيا العظمى إلى قرار يقضي بأن طرق الاستجواب المذكورة هي حالات منفصلة، وليست تعذيباً لكن يمكن عدها تعذيباً حين يتم تطبيقها على شكل متتالية. إذن مع «التقنيات الخمس» تم تجهيز الأمر أمام الهيئات الحكومية ومنح العديد من الفرص لتقويض الحظر المطلق للتعذيب من خلال تفكيك طرق الاستجواب إلى مكونات موزعة على وحدات.

ويجب إنجاز هذه الوحدات بحيث لا يمكن تصنيف كل وحدة مفردة منها على أنها تعذيب، لكنها مع ذلك حين يتم تطبيقها وفق متتاليةٍ مناسبة فإنها تفسح المجال لقهر إرادة السجين. إن مثل هذا التصور لتقسيم وسائل التعذيب إلى وحدات يفسح المجال في دول القانون الديمقراطية كيلا تتنازل بشكلٍ كامل عن التعذيب بوصفه أداة سلطة حيث إن هذا التعذيب يظل مغيباً عن نظر الناس ومن خلال تحديد الوحدات شديدة الفعالية المناسبة وتطبيقها وفق متتاليةٍ مثاليةٍ يمكن لعلم النفس تقديم الكثير مما هو مثير للاهتمام.

من جهتها تتحدث إسرائيل عن وسائل الاستجواب التي تستخدمها بوصفها «ضغطاً معنوياً معتدلاً» وعلى أنه «رض نفسي غير عنيف». وبالاستناد إلى تقديرات اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل تم خلال الفترة ما بين ١٩٨٧ و١٩٩٤ وحدها إخضاع قرابة ٢٣ ألف فلسطيني للتعذيب ومن ضمنهم مئات الأطفال. وتتضمن وسائل التعذيب المستخدمة حتى اليوم «التعذيب الشفاف» أو إساءة معاملة أقرباء المعتقل في زنزانة مجاورة لزنزانته.

وعلى الرغم من أن المحكمة العليا في إسرائيل قررت في عام ١٩٩٩ أن هذه الوسائل وغيرها هي تعذيب وحظرت اللجوء الروتيني، إليها أعلنت أن اللجوء إلى تطبيقها مسموح في ظل ظروف استثنائية وبشكل خاص حين يتعلق الأمر بضروراتٍ أمنية.

ومن خلال شرعنة التعذيب تحت الظروف الاستثنائية ففي إسرائيل تخرق أعلى هيئات القانون الإسرائيلية نص معاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب التي أقرت عام ١٩٩١ وصادقت عليها إسرائيل وتنتهك الحظر المطلق للتعذيب. إن حملة آلان ديرشوفيتز ضد الحظر المطلق للتعذيب تنسجم مع هذا الاجتهاد القانوني، وهو يرى وفق ما أوردته صحيفة فرانكفورتر ألغماين تزايتونغ في ١٨ حزيران ٢٠٠٤ أنه على هذا الأساس فقط أن على القانون الدولي الاحتذاء بالمثال الإسرائيلي وجعله مقبولاً بأثر رجعي.

إن واقع أن هذه الانتهاكات الثقيلة لحقوق الإنسان تحدث بهذا القدر من الاتساع في ديمقراطيات غربية قائمة على مؤسسات دون أن يتسبب ذلك في تحريض انزعاج الرأي العام هو أمر مثير للاهتمام وبشكلٍ خاص لدى مقارنته مع ردة الفعل الواسعة نسبياً تجاه معتقل غوانتانامو.

إن تحليل أسباب هذا سيكشف الكثير وسيضعنا حتمياً من جديد في مواجهة آلياتنا التي تنتج معايراً مزدوجة.

إن الولايات المتحدة تتحدث منذ عام ٢٠٠٢ عن طرق استجواب أكثر تطوراً ذكرتها المذكرة الشهيرة السفسطائية (بايبي - غونزاليس) التي نشرت عام ٢٠٠٢ والتي عبرت عن مدى عمق انحطاط هذه الجهود الهادفة إلى تغطية تطبيق التعذيب عبر تعابير منمقة.

كانت طرق الاستجواب في غوانتانامو خلّاقة وفق ما أوردته صحيفة سوددويتشه تزايتونغ (١٤ تموز ٢٠٠٥)، في إشارة إلى تقرير داخلي للبنتاغون كما كانت «عدوانية». لكن وفق ما ورد في التقرير فإن هذا كله لا علاقة له بالتعذيب وكل الحديث عن تعذيب وإساءة معاملة كان عارياً من الصحة. وتتضمن تلك الطرق الخلاقة تعرية السجناء المسلمين في حضور مجندات، وأن يفرض عليهم ارتداء ملابس داخلية نسائية وإلزامهم أداء حركات تقلد تصرفات الكلاب، وتم فرك أجسادهم بصبغة حمراء للإيحاء بأنها دماء الدورة الشهرية.

وكما هو الحال مع التقنيات البريطانية الخمس يتم هنا أيضاً جمع مكونات طرق الاستجواب، بحيث يمكن تصنيف كل طريقة منفردة على أنها معاملة مخيفة ولا إنسانية لكنها مصمّمة بحيث لا تبدو أمام الرأي العام تعذيباً وفق المعنى الضيق.

وفي عددها الصادر في ١٩ آب ٢٠٠٧ عرضت صحيفة فرانكفورتر ألغماين زونتاغ وصفاً لمكونات طرق الاستجواب ضمن نطاق التحقيق وفق الآتي: يبدأ الأمر بهجوم عام يستهدف الحواس، موسيقا صاخبة، نباح كلاب، أنوار ساطعة متقطعة. يضاف إلى ذلك ممارسات مؤلمة تستهدف الجسد،

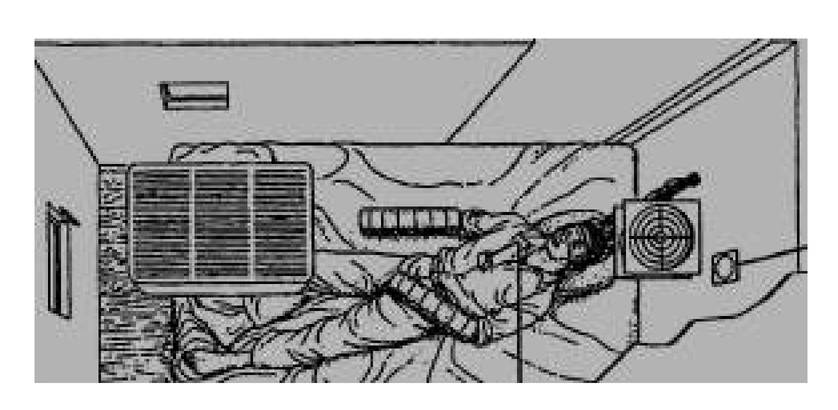
ويستمر هذا حتى أربع ساعات وفق تعليمات معتقل غوانتانامو. وفي الخطوة التالية يتم إذلال المعتقل نفسياً حيث يتم استجوابه عارياً، ويفرض عليه ارتداء ملابس داخلية نسائية، ويتم إهانته أمام النساء، أو يفرض عليه ممارسة العادة السرية. كما يفرض على الأشخاص المتمسكين بإيمان شديد رؤية تدنيس كتابهم المقدس. ووفق ما أوردته صحيفة فرانكفورتر ألغماين تزايتونغ أن هذه الطرق هي جزء من برنامج مبتكر للتعذيب المعنوي قام بتطويره القسم النفسي في الجيش الأمريكي وفي وكالة الاستخبارات المركزية بهدف توجيه ضربات قاضية ناعمة إلى المتهمين بالإرهاب. وبالاستناد إلى خطة تدابير التحكم بالسلوك في غوانتانامو تهدف هذه الطرق قبل كل شيء إلى تعزيز ضياع وتشتت المعتقلين الجدد واستثمار ذلك.

إسهامات علم النفس في تطوير التعذيب الأبيض.

جرى تطوير الخطوط الأساسية لكتيب الإرشاد **(في التعذيب)** من قبل علماء نفس. وبهذا أصل إلى مساهمة مركزية قام بها علم النفس بهدف جعل التعذيب في المجتمعات الديمقراطية مخفياً عن أعين الناس. ما هي الأسس التي اكتشفها علم النفس التي تم بالاستناد إليها تطوير طرق استجواب بحيث لا يمكن اعتبار كل مكون مفرد بالضرورة تعذيباً لكن تأثير متتالية من تلك الطرق يؤثر على الشخص بطريقة لا تقل في الحد الأدنى عن تأثير التعذيب الجسدي؟

من أهم التقنيات التي طرحها علم النفس الحرمان الحسي. وقد أسهم فيها خلال العقد الخامس من القرن العشرين أحد أهم علماء النفس حينئذٍ، دونالد. أو. هيب.

قال هيب: أن شخصية الشخص الخاضع للتجربة تبدأ بالتحلل بعد يومين أو ثلاثة أيام فقط من جعله يضع خوذة عازلة للصوت، وغطاء للعينين ويرتدي لباس يكبح حاسة اللمس. وبهذه الطريقة تمكن هيب خلال ٤٨ ساعة من وضع الأشخاص في حالة نفسية مرتبطة بالهلوسة تؤدي إلى انهيار نفسي وإلى انهيار جسدي في كثير من الحالات.



مخطط وضعه أحد معاوني هيب تعرض وضعية التجربة

إن أعمال هيب على أهميتها الخاصة لا تعدو أن تكون واحدة من مجموعة أعمال أمل المرء من خلالها فهم كيفية تدمر المقاومة النفسية والإرادة.

وفي الولايات المتحدة في بداية العقد الخامس من القرن العشرين وسط أجواء الحرب الباردة أنفقت الأجهزة السرية والبنتاغون ملايين الدولارات على وسائل الأبحاث بهدف التوصل إلى طرق للتلاعب بالجماهير وكذلك للتلاعب بوعي الأفراد. وقد ساهم علم النفس بدور مركزي في هذا البرنامج الذي حمل اسم (MKULtra). وفي عام ١٩٧٧ لما تم للمرة الأولى نشر تفاصيل عن هذا البرنامج نتيجة تحقيق أجراه مجلس الشيوخ أُعلن عن مشاركة أسماء مرموقة من علماء النفس ضمن مقال نشرته مجلة

الجمعية الأمريكية لعلماء النفس. كما نُشر لاحقاً المزيد من المعلومات عن هذا البرنامج السري كشفت عن مدى اندماج أوساط علم النفس الأكاديمية في هذا المشروع.

ونجد ضمن عداد علماء النفس الذي شاركوا بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في المشروع آدالبرت آمس، جون كارول، هانس ج. إيزينك، دونالد هب، كورت ليوين، مارغريت ميد، مارتن أورن، تشارلز أوسغود، دانيال شاشتر ومظفر شريف.

وتضمن البرنامج السري اهتماماً بالمخدرات وببعض الوسائل الغريبة التي يعتقد أنها تسمح بالتلاعب بوعي الشخص المستهدف. وأظهرت نتائج البحوث النفسية أن هذا يمكن أن يحدث تحت تأثير وسائل أكثر بساطة بكثير. من خلال عمله العائد إلى عام ١٩٥٩ حول تطوير تقنيات الاستجواب الذي جمع نتائج الأبحاث النفسية المناسبة التي أجريت في العقد الخامس من القرن العشرين أكد ألبرت بيدرمان أن التعذيب النفسي هو الطريق الأمثل لتحطيم سجين؛ إذ إن فرض العزلة يؤثر في عمل عقل السجناء بقدر تأثير الضرب والتجويع والحرمان من النوم وبهدف تحطيم إرادة شخص ما يكفي حرمانه من كل احتكاك اجتماعي، وتشويشه، وإزعاج إيقاعاته البيولوجية وإخضاعه لشدة مكثفة. وإذا تمت إضافة بعض العمليات الأولية الضرورية مثل التشويش، والحرمان من النوم، والحرمان الحسي أو تقنيات الإذلال بطريقة مناسبة عندما يمكن إرجاع السجين بسرعة إلى مستوى الطفولة، والتسبب باضمحلال تماسكه النفسي الأمر الذي يؤدي إلى كسر إرادته.

يتم قطع احتكاك الخاضع للتحقيق بالعالم الخارجي ويترك وحيداً تماماً. وفي الوقت نفسه فإن استرجاع الحواس المقصود خلال التحقيق يؤدي في العادة

- بالنسبة للشخص الذي وصل إلى مرحلة انحدار - إلى جعله يجد في المحقق صورة أبوية. وتكون النتيجة عادةً تعزيز ميل الخاضع للتحقيق للامتثال. وحين يتم إضافة متتالية ذكية مع تقنيات أخرى سرعان ما يقود الحرمان الحسي إلى اضمحلال هوية الشخص وكسر إرادته من خلال ذلك. وهكذا تتحطم آليات الدفاع الناضجة لدى الخاضع للتحقيق ويعود إلى مستوى تطور طفولي.

وبناء على الدليل الإرشادي لبرنامج KUBARK تم بعد عام ٢٠٠١ من جديد تعزيز جهود البحوث النفسية بهدف تطوير تقنيات استجواب أكثر كمالاً. وتُعدّ تقنية الاستجواب مثالية حين تكون تداعياتها المرئية لا تحتوي ما يسبب اضطراب كبير لدى الرأي العام. وعدا عن هذا يجب أن يتم توليف التقنيات المفردة بحيث تؤدي إلى دفع أصحاب الشخصيات الأصلب إلى تمني حشرجة الموت. إن نتائج البحوث النفسية المتوفرة بالإضافة إلى المستوى العالي لمنهجية تجارب علم النفس تفتح ميداناً واسعاً من الأبحاث ذات الصلة.

وعلى هذا الدرب تمكن المرء من إجراء عمليات صقل جوهرية لمتتالية مثالية من مختلف التقنيات من إمكانية تحقيق تطورات جديدة خلاقة في مجال الإذلال الجنسي والثقافي. إن التعابير التقنية العامية في بروتوكول معتقل غوانتانامو تبدل هذه الطرق الخلاقة وتطلق عليها تسميات سوقية لا يكاد من الممكن ترجمتها بالشكل المناسب(١) بهدف تلطيف الممارسة المنهجية للإذلال والتعذيب.

ويمكننا معرفة هذا بدقة من محضر التحقيق مع السجين محمد القحطاني. فضمن إطار تقنية التحقيق المدرجة تحت تسمية (تحطيم الذات والكبرياء) ثمة

---

(١) Pride and Ego down . Fear Up Harsh. Futility. Invasion of Space by a Female.

بعض تقنيات التحقيق المبتكرة مثل إجبار السجين على التبول على نفسه، تعريته بالقوة، إذلال جنسي، تحقير ديني، إجباره على النباح مثل كلب وغيرها. كما يتم حرمان السجناء من النوم لمدة خمسين يوماً تتخللها فترة قصيرة من النوم، وهذه معاملة تتطلب دعماً كبيراً من قبل أطباء.

وهناك تقرير داخلي جاء فيه بوضوح أنه تم التخلي عن هذه المعاملة لأن الأضرار التي ألحقتها بالشخصية كانت ضخمة إلى حدٍ لم يعد معه السجين صالحاً لمزيد من الاستجوابات ولم يعد من الوارد ملاحقته قضائياً.

التعذيب ورابطة علماء النفس الأمريكية

تم تطبيق تقنيات التحقيق التي ذكرناها في سجن غوانتانامو من قبل علماء نفس وبشكلٍ خاص من قبل شركة استشارية في مجال علم النفس[1] كان ضمن فريقها رئيس سابق للرابطة الأمريكية لعلماء النفس. تخصصت هذه الشركة في تأهيل خبراء استجواب ويشتبه بقيامها بوضع برامج للاستجواب في المواقع السوداء التي يتم فيها إخضاع السجناء لممارسات استجواب خاصة كما يشتبه في مساهمتها في تعهيد التعذيب (الاستعانة بمصادر خارجية للتعذيب) في بلدان لا يخشى أبداً فيها من ردات فعل الناس.

شارك ميتشيل وجسين في ملتقى نظمه البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية في أيار ٢٠٠٢ تم خلاله مناقشة «تقنيات استجواب خلاقة» بمناسبة اعتقال أبي زبيدة أحد أعضاء قيادة القاعدة. وتم خلال الملتقى تقديم محاضرة ذات أهمية مركزية استمرت ثلاث ساعات ألقاها عالم النفس المرموق مارتن سليغمان حول إمكانية فرض شعور العجز وتأثير ذلك.

---

(١) Mitchell, Jessen& Association (APA).

وقام ميتشيل وجسين بالاستناد إلى تلك المحاضرة بإعداد تصور لاستجواب أبي زبيدة تضمن فكرة قفص الكلب الذي يسلب المعتقل القدرة على الإتيان بأية حركة على مدى عدة أيام. وأعلن جيمس ميتشيل أن فرض حالة الشعور بالعجز بوصفها أداة مركزية في «طرق الاستجواب الخلاقة».

ولا يقتصر الأمر على تطوير طرق الاستجواب الخاصة هذه، بل إن عملية الاستجواب بذاتها تتم تحت إشراف علماء نفس. فعلى سبيل المثال جرى استجواب محمد القحطاني، على جلسات تصل إلى عشرين ساعة يومياً، تحت إشراف جون ليزو العامل في الشركة الاستشارية المذكورة لكي يراقب طرق تطبيق البروتوكول. وبعد أن شاع على مستوى العالم خبر مشاركة علماء النفس في «طرق الاستجواب الخلاقة» التي ذكرناها تعرضت الشركة الاستشارية إلى ضغط من الرأي العام انطلاقاً من موقف مدى توافق هذا مع الأخلاق المهنية لعلماء النفس. أعلنت الشركة الاستشارية كما هو متوقع رفضها الحازم لكل أنماط التعذيب، لكنها شددت على أن الواقع لا يقتصر على الواجبات الأخلاقية التي تقتضي تجنيب الأفراد الضرر، بل هناك واجب يقتضي تجنيب الأمة الأضرار. وفي حالات الصراع يجب على المرء الموازنة بين الواجبين. وبدا هذا التبرير مألوفاً حيث سبق للأطباء طرح الصراع بين خدمة صحة الفرد وخدمة صحة «الشعب». وفيما يتعلق بما يخص الأمة بأسرها فإن علم النفس لديه الكثير ليقدمه في سبيل الحصول على معلومات مهمة تتعلق بالأمن.

كان هناك بعض علماء النفس الذين لم يشاركوا هذا التصور لأخلاقيات المهنة، وقد ندد بهم الرئيس السابق للشركة الاستشارية بوصفهم معلقين انتهازيين متنكرين على شكل باحثين ولكنهم تمكنوا من إيصال صوتهم إلى

الرأي العام، وعلى هذا الأساس قررت إدارة الشركة الاستشارية تشكيل فريق عمل كلف بتطوير المعايير الأخلاقية للمشاركة في هذه الاستجوابات.

لكن ما خلص إليه فريق العمل هذا ظل سرياً لزمن طويل حتى قرر أحد أعضاء الفريق وهو عالم النفس الاجتماعي جان ماريا أريغو الذي رأى في الممارسات التي ترعاها الشركة الاستشارية انتهاكاً صارخاً لأعراف حقوق البشر، فخرق واجب الصمت الذي فرضته الشركة فزوَّد منظمات حقوق الإنسان بمعلومات وفيرة حول كيف قام البنتاغون ورئاسة الشركة بالتلاعب بتوصيات فريق العمل وإقرارها.

تضمن فريق العمل تسعة أعضاء يمتلكون حق التصويت منهم خمسة علماء نفس من الجيش من المتمرسين في تقنيات الاستجواب الخلاقة، وبعضهم شغل مواقع مسؤولية في العراق وأفغانستان وفي غوانتانامو، وشاركوا في التخطيط لجلسات الاستجواب ومراقبتها. وقد برر السيد كوشر رئيس الشركة الاستشارية اختيارهم بأن هؤلاء الرجال يمتلكون معارف خاصة تجعلهم جديرين بالمشاركة في فريق العمل.

وفي شهر تموز ٢٠٠٧ وخلال المؤتمر السنوي للشركة الاستشارية اتخذ قرار بأغلبية ساحقة ضد طرق التعذيب خلال الاستجواب وضد كل أشكال مشاركة علماء النفس فيها. لكن تعريف التعذيب المتضمن في هذا القرار كان شديد القرب من التراكيب اللغوية لحكومة بوش حول «تقنيات الاستجواب الخلاقة» مثل تلك المطبقة في غوانتانامو لا تندرج ضمن إطار التعذيب (على الرغم أنه في تلك الفترة كان هناك العديد من الإثباتات حول عمليات التعذيب المنهجية القاسية التي طبقت في غوانتانامو). ومن جديد كان ضغط

الرأي العام وبالأحرى الرأي العام المضاد هو الذي فرض على الشركة الاستشارية تقديم المزيد من الإيضاحات.

لم يقم إلا قلة من أعضاء الشركة الاستشارية البالغ عددهم ١٥٠ ألف بالاحتجاج النشط ضد موقف الشركة، وشاركوا في كشف مدى المشاركة الحقيقية لعلماء النفس في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بداية عام ٢٠٠٨ اضطرت الشركة إلى تحديد قواعدها الأخلاقية حول مشاركة علماء النفس في الاستجواب القاسي لكنها اعتبرت أن مشاركة علماء النفس في جلسات الاستجواب في المواقع السوداء(١) لا يشكل انتهاكاً لمعايير أخلاقيات المهنة. وبعد استمرار تسريب أنباء عن مشاركة علماء نفس في جلسات استجواب تشبه التعذيب وبعد اشتداد ضغط الرأي العام اتخذت الشركة بالتزامن مع تغير السلطة السياسية في الولايات المتحدة منحىً جديداً مع الكتاب الذي نشرته في الثاني من تشرين أول ٢٠٠٢، وأعلنت فيه تعديلاً مهماً على موقفها، وأنه من الآن فصاعداً لا يجوز لعلماء النفس المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان ضد السجناء. وهكذا نجد على مدى أكثر من نصف قرن، كما لخص الوضع المؤرخ ألفريد ماكوي خدم علم النفس البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية بوصفه سلاحاً سرياً موجهاً ضد كل يمكن اعتباره عدواً أيديولوجياً.

التعذيب النفسي وقضية مسؤولية العلماء .

إن المناقشات حول موقف المؤسسة الاستشارية التي ذكرناها يطرح العديد من القضايا تتجاوز الحالة الملموسة. أريد كخاتمة الحديث عن اثنتين من تلك

---

(١) Black Sites.

القضايا. تتعلق الأولى بالصعوبة الواضحة في أن نعدّ أن التعذيب النفسي هو في واقع الأمر لا يولد ردة فعل مماثلة لحالنا مع التعذيب الجسدي إذ إن تداعيات التعذيب النفسي، هي على الأقل مساوية لعمق تأثير التعذيب الجسدي ومستمرة مثلها. كما أن التعذيب الجسدي هو تعذيب نفسي لكنه لا يهدف حتمياً إلى تدمير تماسك النفس، ويترك على الأقل فرصة صغيرة في تمكن الأنا السليمة من الابتعاد عن ممارس التعذيب مسافة تسمح بالاحتفاظ بمساحة لا يمتلك الجلاد سلطة كاملة عليها، وهذه هي النقطة الأشد حسماً. وطالما بقي تماسك القدرات المتحكمة بالمسؤولية النفسية سليمة بعض الشيء تتوافر أمام ضحية التعذيب على الأقل إمكانية التعافي من الصدمة التي تعرض لها. أما في التعذيب النفسي الذي يستهدف مباشرة أساس الهوية الشخصية بحيث يتم تدمير الضحية بوصفه شخصاً، ولا يقتصر الأمر فقط على أجزاء من جسده.

إن التعذيب النفسي والتعذيب الجسدي، على حد سواء لا يقتصر أثرهما على مستوى الآلام الجسدية أو النفسية التي يفرضها شخص على شخص آخر. ويتمثل مفتاح وضع تصور لوطأة التعذيب بالأحرى في نمط الوضع الذي يفرضه التعذيب على العلاقة بين الأشخاص. ففي التعذيب يشعر ضحيته بأنَّه شيء مجرد من كامل الحقوق. فالتعذيب يمثل ذروة أشكال الشمولية. ويتمثل الأثر الحاسم للتعذيب في فقدان كامل للتحكم وفرض سلطة لا محدودة من قبل شخص على شخص آخر انطلاقاً من حيازته لسلطة مماثلة لسلطة الرب.

إن التحويل الكامل لشخص ليصبح، عن طريق التعذيب، أداة بيد الدولة، يعرض قيم الضحية واستقلاله إلى انتهاك هائل أو إلى تخريب، وهذا

كاف وحده من وجهة النظر القانونية لتدمير أسس دولة القانون. إن مسألة الحظر المطلق للتعذيب لا تطرح نفسها ضمن إطار دولة القانون الديمقراطية، بل على حسابها.

في حين أسبغ مجتمع الشعوب طابع الإطلاق على حظر التعذيب فإنه قام على خلفية التجارب التاريخية الأخيرة بوضع حاجز قانوني في وجه كل الإجراءات التي تضحي بكرامة الأفراد في سبيل وعود شمولية بالخلاص أو الأمن.

ثمة مسألة ثانية حول الحالة الملموسة تتعلق بالمصلحة المشتركة وهي المسؤولية الأخلاقية والسياسية للعلماء والمثقفين.

بما أن الأسباب الأخلاقية التي دفعت للتحرك في سبيل حظر مطلق للتعذيب هي بهذا الوضوح ومقنعة، وكذلك بما أنه من الواضح أن التعذيب لا يتوافق مع سلطة القانون لأنه يجب على المستوى الفردي توافر لحظات تحفيز شديدة تسمح بتفسير المحاولة القصيرة لشرعنة التعذيب.

ويجب البحث عن لحظات التحفيز هذه في فهم المثقفين لذواتهم وفي علاقتهم مع الدولة. فهم يشكلون المجموعات التي قامت منذ زمن بعيد على مدى التاريخ، إن كان ذلك في ظلٍ الديكتاتوريات أو الديمقراطيات، ببذل جهدٍ جوهري بمنح ممارسة السلطة صفةً شرعيةً وجعل نطاق الشرعنة الأخلاقية منسجماً مع أفعال السلطة القائمة.

في الدول الديمقراطية فقط حيث القضايا السياسية تخضع لقدر من تحكم الرأي العام يفترض بالممارسات السلطوية غير المشرعنة ديمقراطياً أن

تظل غير مرئية أمام الرأي العام من خلال مجموعة من التفسيرات الإيديولوجية المناسبة.

وفي هذا المجال يتكل ممارسو السلطة على جوقة من المثقفين والخبراء المستعدين الذين يضمنون لمصالح الدولة أرقاماً توفر التفسيرات الضرورية وعمليات المفاضلة. إن مذكرة بايبي - غونزاليس وخط التبريرات التي تبنته شركة الاستشارات النفسية عندما ينظر إليها بمنظور تاريخي لا يحتلان مكانة خاصة في هذا التقليد المخزي للمرونة الأخلاقية في مواجهة الأقوياء.

إن العمليات التي وصفناها بإيجاز تعدّ جرائم حرب وفق معايير الحقوق الدولية. وهنا تطرح نفسها مسألة مفادها إلى أي حد يمكن لمبادئ الحقوق الدولية التي تطورت ضمن سياق أوضاع تاريخية وسياسية مختلفة أن تكون صالحة للحكم على مشاركة علماء النفس في توفير الدعم المؤسساتي لتقنيات الاستجواب الخلاقة، وتصميها وإعدادها وتطبيقها.

لكن حين لا نعترف نحن بصلاحية هذه المبادئ فيما يتعلق بنطاق مسؤوليتنا وانتهاك معاييرنا الأخلاقية والجرائم من خلال تغليب الأهداف التي نسعى خلفها ومتطلبات أمن الدولة ومحاولة تبريرها، فعندها نخسر مع مثل هذه المعايير الأخلاقية المزدوجة كل حق بكل مطالبة أخلاقية في الحكم على ممارسات الآخرين بالاستناد إلى هذه المبادئ الحقوقية. إن هذه القضية حول مسؤولية العلماء تمسنا جميعاً؛ لأنه في دول القانون الديمقراطية لا يمكننا التملص من مسألة إلى أيِّ مقدار يتحمل كل فرد مسؤولية عن أي انتهاك لحقوق الإنسان يقع في مجتمعنا.

فمع الإعلان العام لحقوق الإنسان لم يقتصر الأمر على صوغ بعض القيم الأخلاقية، بل تم في الوقت نفسه إعلان حقوق قانونية تم على أساسها ترسيخ حقوق الإنسان بوصفها قواعداً قانونية جوهرية.

وما نزال حتى الآن بعيدين عن التعامل مع هذه الحقوق بجدية؛ لأننا ما نزال نتسامح مع حق الأقوى في إفراغ محتوى هذه القواعد القانونية لتنفيذ رغباته. إن الانتهاك اليومي على مدى العالم لهذه القواعد القانونية لا يمكن ولا يجوز استخدامه حجة يمكن أن تضع صلاحية هذه القواعد القانونية موضع تساؤل.

ويجب، كما هو الحال مع كل القواعد القانونية، الدفاع عنها خلال الخلافات اليومية وكذلك تعزيزها وتطويرها. ولا يمكن إنجاز هذا كما تبين من دراسة حالة شركة الاستشارات النفسية إلا على قاعدة التزام كل فرد بشكلٍ مستمر بها. حينئذٍ ستكون لدينا فرصة لتحويل القواعد الجوهرية لحقوق الشعوب، التي تم إعلانها قبل سبعين عاماً، إلى واقع قانوني عندما نكون مستعدين لعدم غض النظر والدفاع عن هذه القواعد بحزم ضد مصالح الأقوياء.

وإذا أردنا عدم تكرار التجارب التاريخية التي بينت مدى قدرة البشر على إطلاق قدراتهم التدميرية فلن يكون لدينا بديل آخر عن توصيف انتهاكات القواعد الجوهرية التي تم التوصل إليها عبر التاريخ، والقيام في كل حالة ملموسة بالإشارة إلى التناقض بين التطلعات والواقع. القرار في أيدينا نحن.

المحتويات

الصفحة

راينر ماوسفيلد

(١٩٤٩ - ....)

- كاتب ألماني.
- عمل مدرساً لعلم النفس في جامعة كيل وهو متخصص في دراسة الإدراك والمعرفة.
- واظب منذ عام ٢٠١٥ على نشر مقالات تتعلق بالتلاعب بالنفس البشرية ودور وسائل الإعلام في الحياة السياسية، والتحولات التي طرأت على الديمقراطية التمثيلية وسلطة النخب الليبرالية الجديدة.

من أعماله:

- ظواهر الدولة العميقة بوصفها تجليات للرأسمالية الاستبدادية، ٢٠١٧م.
- الخوف والسلطة، ٢٠١٩م.

د. مازن المغربي

- مترجم سوري.
- إجازة في طب الأسنان وجراحتها.

من أعماله المترجمة:

- مسرحية فن.

٢٠٢٢م